الأجوبة المرضية لتقريب التدمرية

تأليف
أبي مصعب
بلال بن حبشي طبري الجزائري

تقديم
فضيلة الشيخ الدكتور
عبد الرحمن بن صالح المحمود
الأستاذ المساعد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

دار هجر

ح دار هجر للنشر والتوزيع ، ١٤١٧ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الجزائري ، بلال حبشي طبري

الأجوبة المرضية لتقريب التدمرية ـ أبها .

٥٠٢ ص ؛ ١٧ × ٢٤سم

ردمك ٣ ـ ٨ ـ ٩٠٧٧ ـ ٩٩٦٠

١ ـ الأسماء والصفات ٢ ـ العقيدة الإسلامية أ ـ العنوان

ديوي ٢٤١ ٢٨٨٦ / ١٧

رقم الإيداع : ٢٨٨٦ / ١٧

ردمك : ٣ ـ ٨ ـ ٩٠٧٧ ـ ٩٩٦٠

الصف والإخراج بإشراف أبي مصعب

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧م

دار هجر للنشر والتوزيع

أبها ـ أمام فرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تليفاكس : ٢٢٦٠٢٦٥ ـ ٢٢٦١٧٩٦ / ٠٧ ـ ص . ب : ٢٥١٤

الأجوبة المرضية
لتقريب التدمرية

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

قال الشيخ الإمام ، العالم ، العلاَّمة ، شيخ الإسلام ، مفتي الأنام ، أوحد عصره ، وفريد دهره ، ناصر السُنَّة ، وقامع البدعة ، تقي الدين ، أبو العباس ، أحمد بن الشيخ، الإمام ، العلاَّمة ، شهاب الدين عبد الحليم بن الشيخ ، الإمام ، العلاَّمة ، شيخ الإسلام مجد الدين ، أبي البركات عبد السلام بن تيميَّة الحرَّاني رضي الله عنه وأرضاه :

خطبة الكتاب

الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله[1] صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على إمام الموحدين ، الذي أرسله الله رحمة

---

(١) هذه المقدمة تعرف بخطبة الحاجة ، وقد صح عن نبينا ﷺ أنه كان يعلمها أصحابه كما كان يعلمهم الفاتحة والتشهد ؛ وذلك ليستفتحوا بها خطبهم وكلامهم ، وقد رواها ستة من الصحابة وهم: عبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، وأبو موسى الأشعري ، وجابر بن عبد الله، =

تسليمًا كثيرًا .

للعالمين ، نبينا محمد وعلى آله أجمعين وبعد :

= ونبيط بن شريط ، وأم المؤمنين عائشة بنت الصديق ـ رضي اللّه عنهم أجمعين ـ ، ومن أصح هذه الطرق وأتمها طريق عبد اللّه بن مسعود قال : علمنا ﷺ التشهد في الصلاة ، والتشهد في الحاجة ، قال : التشهد في الحاجة ... فذكره ، وهذا الطريق روي بأسانيد مختلفة ، رواه الترمذي ، كتاب النكاح (٩) ، باب (١٧) ما جاء في خطبة النكاح (رقم ١١٠٥) ٤١٣/٣ ، وقال : (حديث حسن) ، ووهم الأستاذ / محمد فؤاد عبد الباقي ـ رحمه اللّه ـ محقق " السنن " فذكر أنه لم يخرجه من أصحاب الكتب الستة سوى الترمذي ، وليس كما قال فقد رواه النسائي في " المجتبى " كتاب النكاح ، ما يستحب من الكلام عند النكاح (شرح السيوطي ٨٩/٦) ، والطبراني في " معجمه الكبير " (رقم ١٠٠٧٩) ٩٨/١٠ عن الأعمش ، وابن ماجة ، كتاب النكاح (٩) ، باب (١٩) خطبة النكاح (رقم ١٨٩٢) ٦٠٩/١ عن يونس ابن أبي إسحاق ، ورواه الطحاوي في " مشكل الآثار " (٤/١) ، والبيهقي في " الكبرى " (٢١٤/٣) عن المسعودي ، والبغوي في " شرح السنة " (رقم ٢٢٦٨) ٤٩/٩ عن معمر ، وأبو داود كتاب النكاح ، باب في خطبة النكاح (رقم ٢١١٨) ٢٣٨/٢ ، والإمام أحمد في " المسند " (ط . دار المعارف رقم ٤١١٦) ٨١/٦ ، وقال العلامة أحمد شاكر : « صحيح متصل » وهو كما قال ، والبيهقي في " الكبرى " (١٤٦/٧) عن إسرائيل ، والإمام أحمد في " المسند " (ط . دار المعارف رقم ٣٧٢١) ٢٧٢/٥ ، والبيهقي في " الكبرى " (١٤٦/٧) ، والطحاوي في " مشكل الآثار " (٤/١) عن شعبة كلهم ، عن أبي إسحاق ، عن أبي الأحوص ، عن ابن مسعود ، وإسناده صحيح قال الألباني في " خطبة الحاجة " (ص ١٤) : « صحيح على شرط مسلم » وهو كما قال فأبو إسحاق هو عمرو بن عبد اللّه السَّبيعي ثقة مشهور من رجال الصحيحين ، وأبو الأحوص هو عوف بن مالك الأشجعيّ ثقة من رجال مسلم ـ واللّه تعالى أعلم ـ . =

أسباب تأليف الرسالة

أمَّا بعد : فقد سألني من تعينتْ إجابته أن أكتب لهم مضمون ما سمعوه مني في بعض المجالس ، من الكلام في التوحيد والصفات ، وفي الشرع والقدر ، لمسيس الحاجة

س ١ - ما الذي دعا المؤلف إلى تأليف الرسالة « التدمرية »، ولِمَ سُمِّيت « التدمرية » ؟

ج ١ - الذي دعا المؤلف إلى تأليف الرسالة « التدمرية » :

(١) الحاجة إلى تحقيق هذين الأصلين « التوحيد والصفات » و « الشرع والقدر » .

= « **فائدة** » : ذكر العلاَّمة ابن القيم - رحمه الله - في كتابه "تهذيب السنن" (حاشية عون المعبود ١٤٩/٦) فقال : والأحاديث كلها متفقة على أن « **نستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ به** » بالنون ، والشهادتان بالإفراد « **وأشهد أن لا إله إلا اللّه ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله** » قال : قال شيخ الإسلام ابن تيمية : لما كانت كلمة الشهادة لا يتحملها أحد عن أحد ، ولا تقبل النيابة بحال أفرد الشهادة بها . ولما كانت الاستعانة والاستعاذة والاستغفار يقبل ذلك ، فيستغفر الرجل لغيره ، ويستعين اللّه له ، ويستعيذ باللّه له ، أتى فيها بلفظ الجمع ، ولهذا يقول : اللّهم أعنا ، وأعذنا ، واغفر لنا . قال ذلك في حديث ابن مسعود ، وليس فيه « **نحمده** » ، وفي حديث ابن عباس « **نحمده** » بالنون ، مع أن الحمد لا يتحمله أحد عن أحد ، ولا يقبل النيابة ، فإن كانت هذه اللفظة محفوظة فيه (كذا في الأصل ولعل فيه سقط وتقديره : جاءت على بناء ألفاظ الحمد) إلى ألفاظ الحمد والاستعانة على نسق واحد . قال : وفيه معنى آخر ، وهو أن الاستعانة والاستعاذة والاستغفار طلب وإنشاء ، فيستحب للطالب أن يطلب لنفسه ولإخوانه المؤمنين ، وأما الشهادة فهي إخبار عن شهادته لله بالوحدانية ولنبيه بالرسالة ، وهي خبر يطابق عقد القلب وتصديقه ، وهذا إنما يخبر به الإنسان عن نفسه لعلمه بحاله ، بخلاف إخباره عن غيره ، فإنه إنما يخبر عن قوله ونطقه ، لا عن قلبه . - واللّه أعلم - . اهـ .

إلى تحقيق هذين الأصلين ، وكثرة الاضطراب فيهما ، فإنهما مع حاجة كل أحد إليهما ، ومع أن أهل النظر والعلم والإرادة والعبادة ، لا بدَّ أن يخطر لهم في ذلك من الخواطر والأقوال ما يحتاجون معه إلى بيان الهدى من الضلال ، لا سيما مع كثرة من خاض في ذلك بالحق تارة ، وبالباطل تارات ، وما يعتري القلوب في ذلك من الشُّبه التي تُوقعها في أنواع الضلالات .

---

(٢) ولكثرة الاضطراب فيهما .

(٣) وإجابة سؤال من طلب إليه التأليف .

(٤) وما يعتري القلوب من الشُّبه التي توقعها في أنواع الضلالات .

وسُميت الرسالة « التدمرية » نسبة لأهل « تَدْمُر » من بلاد الشام [1] كما هو الحال في الرسالة « الواسطية » [2] نسبة لأهل « واسط » من بلاد

(١) « تَدْمُر » بفتح التاء الفوقية ، وضم الميم مدينة قديمة مشهورة في قلب الصحراء السورية تلقب بـ « **عروس الصحراء** » فتحها خالد بن الوليد .(معجم البلدان لياقوت الحموي ١٧/٢) .

(٢) هي رسالة لشيخ الإسلام ابن تيمية تدور حول أصول الاعتقاد ، وهي تقع ضمن مجموع الفتاوى (١٢٩/٣) ، وقد قام عدد من العلماء الأجلاء المعاصرين بشرحها والتعليق عليها منهم الشيخ عبد العزيز الناصر في « التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية » ، والشيخ محمد صالح بن عثيمين في « شرح العقيدة الواسطية » ، والشيخ محمد خليل هراس في « شرح العقيدة الواسطية » .

....

العراق [1] .

س ٢ ـ من الخائضون في موضوع الرسالة ؟

ج ٢ ـ الخائضون في هذا الباب هم الذين اندسوا في عداد المسلمين لا رغبة في الإسلام ، بل ليكيدوا له ولأهله . فإن العقيدة السلفية ما زالت على مَنصَّة العزة وقِمَّة الكرامة ، حتى استطاع أعداء الإسلام أن يندسوا بين ظهرانيّ المسلمين ، وأن يُلبسوا الحق بالباطل ، ويزخرفوا الشبهات والشكوك باسم الدين ، وفي صورة تنزيه الله عمَّا لا يليق به ، فردوا آيات الله ، وحرَّفوا كتاب الله ، وعطلوا صفاته العليا وأسماءه الحسنى التي وصف بها نفسَه ووصفه بها نبيُّه محمد ﷺ وما زالوا يُجلِبون بنظريات اليونان ، ومقالات الفرس والهند ، وآراء الجعد بن درهم [2]

---

(١) « **واسط** » مدينة مشهورة في العراق تقع بين البصرة والكوفة ، أنشأها الحجاج بن يوسف الثقفي وجعلها قاعدة للعراق . (معجم البلدان لياقوت الحموي ٣٤٧/٥) .

(٢) هو **الجعد بن درهم** مولى سويد بن غفلة ، قال عنه الذهبي : مبتدع ضال . زعم أن اللّه لم يتخذ إبراهيم خليلاً ، و لم يكلم موسى ، فقتل على ذلك بالعراق يوم النحر . اهـ .

قلت : وهو شيخ جهم بن صفوان الذي تُنسب إليه الطائفة « **الجهمية** » وكان الجعد بن درهم قد تلقى هذا المذهب الخبيث عن رجل يقال له آبان بن سمعان ، وأخذه آبان عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم عن لبيد بن الأعصم اليهودي الذي سحر النبي ﷺ . قتله خالد بن عبد اللّه القسري (سنة ١١٨ هـ) بعد أن خطب في الناس في عيد الأضحى فقال : أيها النَّاس ! ضحوا يقبل اللّه ، فإني مُضحٍّ **بالجعد بن درهم** ؛ إنه زعم أن اللّه لم =

وجهم بن صفوان [1] ، وإخوانهما من أولئك الزائغين الملحدين حتى راجت تلك الترهات ، ومضت في طريقها إلى القلوب المريضة تفرح بها ، وإلى الأقلام الموبوءة تسجّلها على الصحف ، وتسوّد بها وجوه الكتب ، وتنقلها جراثيم فساد وإفساد إلى الذين فُتِنوا بها ، فتلوّث العقول والفطر ، ونتيجة لذلك صارت كتب التوحيد في حاجة إلى من يُنقلها ويُبعد عنها تلك الترهات والشبه التي دسَّها هؤلاء المُغرِضون بحيث يعود التوحيد صافيًا نقيًا لا لبس فيه كما كان في عهد

= يتخذ إبراهيم خليلاً ، و لم يكلم موسى تكليمًا !! ـ تعالى الله عمَّا يقول الجعد علوًا كبيرًا ـ .

" ميزان الاعتدال " (٣٩٩/١) ، " البداية والنهاية " (٢١/١٠) ، " الأعلام " (١٢٠/٢)

(١) **هو الجهم بن صفوان السمرقندي** ، أُسُّ الضلالة ، ورأس الجهمية وإليه ينتسبون ؛ لأنه أول من نشر المذهب ، من أشهر بدعه : نفي الأسماء والصفات ، وقوله بالإرجاء ، والجبر ، وفناء الجنَّة والنَّار ، وخلق القرآن . ويقول : إن الله ـ تعالى ـ في الأمكنة كلّها !! قال الذهبي عنه : الضال المبتدع ، رأس الجهمية . هلك في زمان صغار التابعين ، وما علمتُه روى شيئًا لكنه زرع شرًا عظيمًا . قتله سَلم بن أحوز سنة ١٢٨ هـ . اهـ .

ومن أخباره الشنيعة ما رواه البخاري في " خلق أفعال العباد "(ص ١٤) قال :حدثني أبو جعفر ، حدثني يحيى بن أيوب قال : سمعت أبا نعيم البلخي قال :كان رجل من أهل مرو صديقًا للجهم ، ثم قطعه وجفاه ، فقيل له : لِمَ جفوته ..؟ فقال : جاء منه ما لا يُحتمل ، قرأتُ يومًا آية كذا وكذا ـ نسيها يحيى ـ ، فقال : ما كان أظرف محمدًا فاحتملتُها ، ثم قرأ سورة ﴿ **طه** ﴾ فلمَّا قال : ﴿**الرحمن على العرش استوى**﴾ قال : أمَّا والله لو وجدتُ سبيلاً إلى حَكِّها لحككتُها من المصحف فاحتملتُها ، ثم قرأ سورة ﴿ **القصص** ﴾ فلمَّا انتهى إلى ذكر موسى قال : ما هذا ؟ ذكر قصة في موضع فلم يتمَّها ، ثم ذكرها هاهنا =

فالكلام في باب التوحيد والصفات هو من باب الخبر ، الدائر بين النفي والإثبات [1] ، والكلام في الشرع والقدر هو من باب الطلب والإرادة ، الدائر بين الإرادة

توحيد الربوبية والصفات من باب الخبر ، وتوحيد الشرع والقدر من باب الطلب

الرسالة [2] .

س ٣ ـ ما الأصلان اللذان بنى ابن تيمية ـ رحمه الله ـ عليهما رسالة « التدمرية » ؟

ج ٣ ـ بنى شيخ الإسلام رسالة « التدمرية » على أصلين هما :

(١) التوحيد والصفات . (٢) الشرع والقدر .

س ٤ ـ الكلام في باب التوحيد والصفات من باب الخبر ، أم من باب الطلب ، وعلامَ

= فلم يتمَّها ، ثم رمى بالمصحف من حجره برجله فوثبتُ عليه . اهـ .

قلتُ : هذه القصة سندها صحيح ، وقد صححها الألباني في "مختصر العلو" (ص ١٦٢) .

" سير أعلام النبلاء " (٢٦/٦) ، " ميزان الاعتدال " (٤٢٦/١) ، " الأعلام " (١٤١/٢)

(١) **ولبيان ذلك أقول** : الكلام في باب التوحيد ــ أي الربوبية ــ والأسماء والصفات هو من قبيل الخبر ؛ لأنه علم مبني على الإخبار من الكتاب والسُّنَّة ، وأخبار الكتاب والسُّنَّة في هذا الباب تتردد بين النفي والإثبات :

١ ــ **أمَّا النفي في توحيد الربوبية** كنفي الشريك لله تعالى في قوله ﷻ :﴿ **اللَّهُ لا إلهَ إلاَّ هُوَ** ﴾ .

٢ ــ **أمَّا الإثبات كإثبات وحدانية اللَّه** ﷻ في قوله : ﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أحَدٌ** ﴾ .

٣ ــ **أمَّا النفي في باب الأسماء والصفات** ففي قوله ﷻ : ﴿ **ليسَ كَمثلِهِ شَيءٌ** ﴾ أي في ذاته وصفاته .

٤ ــ **وأمَّا الإثبات ففي قوله** : ﴿ **وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ** ﴾ ، ــ واللَّه ﷻ أعلم ــ .

(٢) انظر " التحفة المهدية " (ص ٢٣ ، ٢٤) .

والمحبة ، وبين الكراهة والبغض نفيًا وإثباتًا [1] .

يدور ، وما معنى النفي والإثبات فيه ، وما مثاله ؟

ج ٤ ـ الكلام في باب التوحيد والصفات هو من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات . ومعنى النفي والإثبات فيه أي أن فيه ما يثبت كإثبات أن الله هو الخالق الرازق ، الموصوف بصفات الكمال ، ومنه ما يُنفى كنفي الشريك له والمثل والكفء وكل النقائص والعيوب ، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] ؛ ففي قوله : ﴿ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ إثبات التوحيد لله تعالى ، وفي قوله : ﴿ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ إثبات الصفات ، وفي قوله : ﴿ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ نفي النقائص والعيوب عن الله تعالى .

س ٥ ـ الكلام في باب الشرع والقدر من باب الطلب أم الخبر ، وعلامَ يدور ، وما معنى النفي والإثبات فيه ، وما مثاله ؟

---

(١) **ولبيان ذلك أقول** : اعلم ـ رحمك الله تعالى ـ أن علماء البلاغة قسموا الكلام إلى خبر وإنشاء عند كلامهم على علم المعاني ، فالخبر عندهم هو ما يصح أن يُقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب ، والإنشاء على العكس من ذلك ، **وهو نوعان** :

١ ـ **طلبي** : وهو ما يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب ، ويكون بالأمر ، ونهي ، والاستفهام ، والتمني ، والنداء .

٢ ـ **غير طلبي** : وهو ما لا يستدعي مطلوبًا كالتعجب ، والمدح ، والذم .

فإذا تقرر هذا ، فاعلم أن الأحكام الشرعية كالعبادات من صلاة وصيام ..الخ ، والقدر ـ وهو =

والإنسان يجد في نفسه الفرق بين النفي والإثبات ، والتصديق والتكذيب ، وبين الحبِّ والبغض ، والحضِّ والمنع ، حتى إن الفرق بين هذا النوع وبين النوع الآخر معروف عند العامّة والخاصة ، معروف عند أصناف المتكلمين في العلم ، كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب الأيمان ، وكما ذكره المقسِّمون للكلام من أهل النظر والنحو والبيان ، فذكروا أن الكلام نوعان : خبر وإنشاء ، والخبر دائر بين النفي والإثبات ، والإنشاء : أمر

ج ٥ ـ الكلام في باب الشرع والقدر هو من باب الطلب والإرادة الدائر بين الإرادة والمحبة ، وبين الكراهة والبغض نفيًا وإثباتاً . ومعنى النفي والإثبات فيه أي أن منه ما هو مثبت كالأوامر فهي مرادة مطلوب فعلها ،محبوبة إلى الله تعالى . ومنه ما هو منفي كالنواهي ففعلها مكروه مبغض . ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ

= ما يقدره الله من أقدار خيرًا كان أو شرًا ـ هو من قبيل الطلب ؛ لأنه يشتمل على أمر كما قال سبحانه : ﴿ **وَاعْبُدُوا اللَّهَ** ﴾ ، والنهي : ﴿ **ولاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا** ﴾ وما كان مطلوبًا فهو مراد ، وهذان الأمران ـ أي الشرع والقدر ـ يدوران بين الإرادة والمحبة من جهة ، وبين الكراهة والبغض من جهة أخرى نفيًا وإثباتًا ، كالأوامر الشرعية فهي مثبتة متضمنة المحبة والرضى والله ﷻ يريدها شرعًا وهذه تارة تكون مثبتة كوناً كإيمان أبي بكر ، وتارة تكون منفية ككفر أبي لهب . وكالنواهي الشرعية فهي منفية متضمنة الكراهية والبغض والله ﷻ لا يريدها شرعًا وهذه أيضًا تارة تكون مثبتة ، وتارة منفية ـ والله ﷻ أعلم ـ .

أو نهي أو إباحة [1].

ما يجب على المسلم اعتقاده في باب الأسماء والصفات والأحكام

وإذا كان كذلك فلا بدَّ للعبد أن يثبت لله ما يجب إثباته له من صفات الكمال ، وينفي عنه ما يجب نفيه عنه

ولاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ [النساء :٣٦] ؛ ففي قوله :﴿ اعْبُدُوا اللهَ ﴾ الأمر بعبادة الله ، وفي قوله :﴿ ولاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ النهي عن الإشراك به سبحانه .

س ٦ ـ ماذا يجب على المسلم اعتقاده في باب الأسماء والصفات ، وباب الأحكام ؟

ج ٦ ـ يجب على المسلم أن يثبت لله ما يجب إثباته له من صفات الكمال ، وينفي عنه مايجب نفيه عنه مما يُضادّ هذه الحال . ولا بدَّ له في أحكامه من أن يثبت خلقه

---

(١) ولبيان ذلك أقول : يشير شيخ الإسلام ـ رحمه اللّه ـ إلى أن النّاس أطبقوا على تقسيم الكلام إلى تلك المدلولات المتقابلة من إثبات ونفي ، وتصديق وتكذيب ، وحب وبغض ، وأمر ونهي ، وترغيب وترهيب بلا نزاع ، وهذا أمر معروف عند العوام فضلاً عن العلماء ، وقد تطرق إلى ذلك الفقهاء في كلامهم على الأيمان ، كتقسيمهم اليمين إلى قسمين :

١ ـ **يمين على شيء في الماضي** : وهذا إمَّا أن يكون صدقًا ، أو كذبًا ، أو لغوًا ، وتترتب الأحكام على حسب الأحوال .

٢ ـ **يمين على شيء في المستقبل** : وهذا إمَّا أن يكون على فعل ، أو ترك . وتفصيلات ذلك مبسوطة في كتب الفقه . وذكر ذلك أيضًا أرباب الأصول في كلامهم على الأمر والنهي ، والأحكام التكليفية كالندب والكراهة ، وكذلك تقسيم علماء النحو الفعل إلى ماض ومضارع وأمر ، وكذلك تقسيم علماء البلاغة الكلام إلى خبر وإنشاء عند كلامهم على علم المعاني ـ والله ﷻ أعلم ـ .

مما يُضادّ هذه الحال [1] . ولا بدَّ له في أحكامه من أن يثبت خلقه وأمره ، فيؤمن بخلقه المتضمن كمال قدرته ، وعموم مشيئته ، ويثبت أمره المتضمن بيان ما يحبه ويرضاه من القول والعمل ، ويؤمن بشرعه وقدره إيمانًا خاليًا من الزلل .

وهذا [2] يتضمن التوحيد في عبادته وحده لا شريك

وأمره ، فيؤمن بخلقه المتضمن كمال قدرته ، وعموم مشيئته ، ويثبت أمره المتضمن بيان ما يحبه ويرضاه من القول والعمل ، ويؤمن بشرعه وقدره إيمانًا خاليًا من الزلل .

---

(١) **يقول شيخ الإسلام العلاّمة إسماعيل الصابوني** ـ رحمه اللّه ـ المتوفى سنة ٤٤٩ هـ في « رسالة عقيدة السلف وأصحاب الحديث » (ضمن مجموعة الرسائل المنيرية ١/١٠٧) : إن أهل السُّنَّة يقولون في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن ووردت بها الأخبار الصحاح من السمع ، والبصر ، والعين ، والوجه ، والعلم ، والقوة ، والقدرة ، والعزة ، والعظمة ، والإرادة ، والمشيئة ، والقول ، والكلام ، والرضا ، والسخط ، والحياة ، واليقظة ، والفرح ، والضحك ، وغيرها من غير تشبيه لشيء من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين ، بل ينتهون فيها إلى ما قاله اللّه تعالى وقاله رسول اللّه ﷺ من غير زيادة عليه ، ولا إضافة إليه ، ولا تكييف له ، ولا تشبيه ، ولا تحريف ، ولا تبديل ، ولا تغيير ، ولا إزالة للفظ الخبر عمَّا تعرفه العرب وتضعه عليه ، بتأويل منكر ، ويجرونه على الظاهر ، ويكِلون علمه إلى اللّه تعالى ، ويُقرون بأن تأويله لا يعلمه إلاّ اللّه كما أخبر اللّه عن الراسخين في العلم أنهم يقولونه في قوله تعالى : ﴿ **والراسخونَ في العلمِ يقولُونَ آمنّا به كلٌّ من عند ربِّنا وما يذَّكَّرُ إلاّ أولوا الألبابِ** ﴾ . اهـ .

(٢) الإشارة تعود إلى الشرع والقدر .

له ، وهو التوحيد في القصد والإرادة والعمل [1]، والأول يتضمن التوحيد في العلم والقول [2] ، كما دلت على ذلك

س ٧ ـ ماذا يتضمن توحيد الشرع والقدر ، وما دليله ؟

ج ٧ ـ يتضمن توحيد الشرع والقدر التوحيد في عبادته وحده لا شريك له ، وهو التوحيد في القصد والإرادة والعمل . ودليله سورة : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرُونَ ﴾ .

س ٨ ـ ماذا يتضمن توحيد الربوبية والصفات ، وما دليله ؟

ج ٨ ـ يتضمن توحيد الربوبية والصفات ، التوحيد في العلم والقول . ودليله سورة : ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحدٌ ﴾ .

س ٩ ـ ما معنى التوحيد في القصد والإرادة والعمل ؟

---

(١) **ولبيان ذلك أقول** : الشرع والقدر يتضمن توحيد الألوهية ، وهو توحيد اللّه ﷻ بأفعال العباد ، ويسمى « **توحيد الطلب** » ؛ لأنه قائم على الأمر والنهي لله ﷻ ، ويسمى أيضًا « **التوحيد في القصد والإرادة والعمل** » لأن العبد يقصد ويريد بعمله وجه اللّه ﷻ .

(٢) **ولبيان ذلك أقول** : توحيد الربوبية والأسماء والصفات يُسمى « **توحيد العلم والقول** » ؛ لأنه توحيد مبناه على العلم ، وهو العلم بأن اللّه تعالى خالق كل شيء الموصوف بصفات الكمال ، وهذا العلم لا بدَّ له من القول باللسان مع الاعتقاد الجازم بالقلب . ويُسمى أيضًا بـ « **توحيد الخبر** » لأن مبناه على الخبر من الكتاب والسنة . ويُسمى كذلك بـ « **توحيد المعرفة والإثبات** » ؛ لأنه يتضمن التعريف والإثبات لوحدانية اللّه ﷻ ، وأسمائه وصفاته . ويُسمى أيضًا بـ « **التوحيد العلمي النظري** » ؛ لأنه من قبيل العلم النظري الثابت بالخبر والاستدلال ، فكل هذه المسميات لها وجه صحيح كما ترى ـ واللّه ﷻ أعلم ـ .

سورة ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ ، ودلت على الآخر سورة ﴿ قُلْ يَا أَيُّها الكَافِرُونَ ﴾ وهما سورتا الإخلاص ، وبهما كان يقرأ ﷺ بعد الفاتحة في ركعتي الفجر الطواف وغير ذلك [1].

ج ٩ - أي التوحيد في قصد الله تعالى ، وإرادة الثواب منه ، والعمل خالصًا له ﷻ .

---

(١) قال العلاّمة ابن القيم - رحمه الله تعالى - (بدائع الفوائد ١٣٨/١) : إن هاتين السورتين سورتا الإخلاص ، قد اشتملتا على نوعي التوحيد الذي لا نجاة للعبد ولا فلاح له إلاّ بهما ، **وهما توحيد العلم والاعتقاد** المتضمن تنزيه الله عمَّا لا يليق به من الشرك والكفر والولد والوالد ، وأنه إله « **أحد صمد لم يلد** » فيكون له فرع ﴿ **ولم يُولَدْ** ﴾ فيكون له أصل ﴿ **ولم يَكُن لَهُ كُفُوًا أحَدٌ** ﴾ فيكون له نظير ، ومع هذا فهو الصمد الذي اجتمعت له صفات الكمال كلها ، فتضمنت السورة إثبات ما يليق بجلاله من صفات الكمال ، ونفي ما لا يليق به من الشريك أصلاً وفرعًا ونظيرًا . فهذا توحيد العلم والاعتقاد . **الثاني : توحيد القصد والإرادة** وهو : ألاّ يعبد إلاّ إيّاه ، فلا يشرك به في عبادته سواه ، بل يكون وحده هو المعبود . وسورة ﴿ **قُلْ يَا أَيُّها الكَافِرُونَ** ﴾ مشتملة على هذا التوحيد . فانتظمت السورتان نوعي التوحيد وأخلصتا له ، فكان ﷺ يفتتح بهما النهار في سنة الفجر ، ويختتمه بهما في سنة المغرب . وفي السنن « **أنه كان يوتر بهما** » فيكونان خاتمة عمل الليل كما كانا خاتمة عمل النهار . اهـ .

قلت : فهذه ثلاثة مواضع ثابتة عن النبي ﷺ ، وبقي موضع رابع ، وهو صلاته ﷺ بهما خلف المقام بعد الطواف .

« **فائدة** » : لمَّا كانت عبادة الطواف بالبيت العتيق مستقلة وفريدة في نوعها إذ لا توجد على وجه البسيطة عبادة مثلها ، فلم يشرع الطواف بشيء سوى هذا البيت المعظم الذي أمر الله ﷻ العبادَ بالطواف حوله ، وحتى لا يظن الجهال أن الطواف بالبيت العتيق من باب تعظيم بعض الأحجار كما كانت العرب تفعل في الجاهلية شرع الله ﷻ قراءة سورتي الإخلاص تذكيرًا بتوحيد الله =

....

....

= ﷺ ، وهذا مثل ما رواه الشيخان عن عمر بن الخطاب ﷺ أنه جاء إلى الحجر الأسود فقبَّله ، فقال : « **إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أني رأيت النبي ﷺ ، يقبلك ما قبلتُك** » رواه البخاري (رقم ١٥٩٧) ، ومسلم (رقم ١٢٧٠) ، والله تعالى أعلم .

وأمَّا المواضع التي أشرتُ إليها سابقًا فتخريجها على النحو التالي :

أولاً : ركعتي الفجر :

ثبت عن أبي هريرة ﷺ ؛ أن رسول الله ﷺ قرأ في ركعتي الفجر ﴿ **قل يا أيها الكافرون** ﴾ ، و﴿ **قل هو الله أحد** ﴾ رواه مسلم ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها (٦) ، باب(١٤) استحباب ركعتي سنة الفجر .. وبيان ما يستحب أن يقرأ فيهما (رقم ٧٢٦) ٥٠٢/١ ، وأبو داود ، كتاب الصلاة ، باب في تخفيفهما (رقم ١٢٥٦) ١٩/٢ ، والنسائي ، كتاب الافتتاح (١٠) ، باب القراءة في ركعتي الفجر (شرح السيوطي ١٥٥/٢) ، وابن ماجة ، كتاب إقامة الصلاة والسُّنة فيها (٥) ، باب (١٠٢) ما جاء فيما يقرأ في الركعتين قبل الفجر (رقم ١١٤٨) ٣٦٣/١ من طريق مروان بن معاوية ، عن يزيد بن كيسان ، عن أبي حازم ، عن أبي هريرة به .

ثانيًا : ركعتي سنة الطواف :

ثبت عن جابر بن عبد الله ﷺ في حديث حجة النبي ﷺ الطويل وفيه :« كان يقرأ في الركعتين ﴿ **قل هو الله أحد** ﴾، و﴿ **قل يا أيها الكافرون** ﴾ » . رواه مسلم ، كتاب الحج (١٥) ، باب (١٩)حجة النبي ﷺ (رقم ١٢١٨) ٨٨٨/٢ ، وأبو داود ، كتاب المناسك ، باب صفة حجة النبي ﷺ (رقم ١٩٠٥)١٨٣/٢ ، والترمذي ، كتاب الحج (٧) ، باب (٤٣) ما جاء ما يقرأ في ركعتي الطواف (رقم ٨٦٩) ٢٢١/٣ ، والنسائي ، كتاب مناسك الحج ، باب القراءة في ركعتي الطواف (شرح السيوطي ٢٣٦/٥) ، وابن ماجة ، كتاب مناسك (٢٥) ، باب (٨٤) حجة رسول الله ﷺ (رقم ٣٠٧٤) ١٠٢٢/٢ من طريق جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر بن عبد الله به .

ثالثًا : الوتر :

ورد ذلك عن عدد من الصحابة كأُبيّ بن كعب ، وعائشة ، وابن عباس ، وعبد الرحمن بن =

....

....

= أبزي ، وأبي هريرة ، وغيرهم ، ولعدم الإطالة سأكتفي بذكر حديثين .

الحديث الأول : ثبت بإسناد صحيح عن أُبيّ بن كعب أن النبي ﷺ كان يقرأ في الوتر بـ ﴿**سَبح اسم ربك الأعلى**﴾ ، و﴿**قل يا أيها الكافرون**﴾ ، و﴿**قل هو اللّه أحد**﴾رواه أبو داود ، كتاب الصلاة ، باب ما يقرأ في الوتر (رقم ١٤٢٣) ٦٣/٢ ، وابن ماجة ، كتاب إقامة الصلاة والسُّنّة فيها (٥) ، باب (١١٥) ما جاء فيما يقرأ في الوتر (رقم ١١٧١) ٣٧٠/١ ، والإمَام أحمد في" مسنده " (ط. المكتب الإسلامي ١٢٣/٥) ، وابن حبان في "صحيحه" كما في " الإحسان " (رقم ٢٤٣٦) ١٩٢/٦ كلهم من طريق أبي حفص الآبار ، وهو « عمر بن عبد الرحمن بن قيس » ، عن الأعمش ، عن زُبيد الإيامي ، وطلحة ، عن ذرّ ، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي ، عن أبيه ، عن أُبيّ بن كعب به وصححه شعيب الأرناؤوط وهو كذلك فرجاله ثقات .

وللحديث طريق آخر على شرط مسلم رواه النسائي ، كتاب قيام الليل وتطوع النهار ، باب القراءة في الوتر الوتر (شرح السيوطي ٣٤٤/٣) ، وابن حبان في " صحيحه " كما في " الإحسان " (رقم ٢٤٥٠) ٢٠٢/٦ والإمام أحمد في " مسنده " (ط . المكتب الإسلامي ١٢٣/٥) ، وابن أبي شيبة في " مصنفه " (رقم ٦٨٨٨) ٩٥/٢ ، وابن الجارود في " المنتقى " (رقم ٢٧١) ص ١١٧ كلهم من طريق أبي عبيد وهو « عبد الملك بن معن » عن الأعمش به ، ورواه النسائي ، كتاب قيام الليل ، باب نوع آخر من القراءة في الوتر (شرح السيوطي ٣٤٤/٣) ، والبيهقي في " الكبرى " (٣٨/٣) ، والدار قطني في " سننه " (٣١/٢) من طريق أبي جعفر الرازي عن الأعمش به وهذا سنده حسن رجاله ثقات غير أبي جعفر الرازي وهو « عيسى بن أبي عيسى التميمي » فهو سيئ الحفظ .

« **تنبيه** » : ذكر الحافظ في " تلخيصه " (١٩/٢) أن الحاكم من جملة الذين أخرجوا حديث أُبيّ بن كعب و لم أره فيه فليراجع ، ولعله سبق قلم .

الحديث الثاني : حديث عائشة ــ رضي اللّه عنها ــ وهو مروي من طريقين :

الطريق الأول وإسناده ضعيف ، فعن عبد العزيز بن جريج قال: سألت عائشة بأي شيء كان =

....

....

= يوتر رسول اللّه ﷺ ؟ قالت : كان يقرأ في الأولى بـ ﴿ **سبّح اسم ربك الأعلى** ﴾ وفي الثانية بـ ﴿ **قل يا أيها الكافرون** ﴾ وفي الثالثة بـ ﴿ **قل هو اللّه أحد** ﴾ و﴿ **المعوذتين** ﴾ .

رواه أبو داود ، كتاب الصلاة ، باب ما يقرأ في الوتر (رقم ١٤٢٤) ٢/٦٣ ، والترمذي في أبواب الصلاة ، باب (٣٤٠) ما جاء فيما يقرأ به في الوتر (رقم ٤٦٣) ٢/٣٢٦ وقال : « حسن غريب » ووافقه العلاّمة أحمد شاكر ، ورواه أيضًا ابن ماجة ، كتاب إقامة الصلاة (٥) ، باب (١١٥) ما جاء فيما يقرأ في الوتر (رقم ١١٣٧) ١/٣٧١ ، والحاكم في " المستدرك " (٥٢٠/٢) ، والبيهقي في " الكبرى " (٣٨/٣) والبغوي في " شرح السنة " (رقم ٩٧٤) ٤/٩٩ ، وفيه « خصيف » وهو سيئ الحفظ ، و« عبد العزيز بن جريج » فيه لين ، ونقل ابن أبي حاتم (المراسيل ص ١٣١) عن الإمام أحمد أنه لم يلق عائشة ، وقال البخاري (التاريخ الكبير ٢٣/٦) : عبد العزيز بن جريج عن عائشة في الوتر لا يتابع في حديثه . اهـ ، وضعفه الألباني في " المشكاة " (٣٩٧/١) وهو كذلك ولكنه يتقوى بالطريق الآخر : عن عمرة عن عائشة : أن رسول اللّه ﷺ كان يقرأ في الركعتين اللتين يوتر بعدها ﴿ **سبّح اسم ربك الأعلى** ﴾ ..الحديث رواه الحاكم في " المستدرك " (٣٠٥/١ ، ٥٢٠/٢) وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه ، وأقره الذهبي ، ووافقهما الألباني في " المشكاة " (٣٩٧/١) ، ورواه الدار قطني في " سننه " (٣٤/٢) ، وابن حبان في " صحيحه " كما في " الإحسان " (رقم ٢٤٣٢) ٦/١٨٨ ، والبغوي في " شرح السنة " (رقم ٩٧٣) ٤/٩٩ ، والبيهقي في " الكبرى " (٣٧/٣) كلهم عن سعيد بن كثير بن عُفير به .

رابعًا : ركعتي سنة المغرب :

ورد ذلك عن عدد من الصحابة كابن عمر ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وغيرهم ، وطلبًا للاختصار سأذكر من ذلك حديثين :

الحديث الأول : عن عبد اللّه بن عمر بن الخطاب ــ رضي اللّه عنهما ــ قال : سمعت النبي ﷺ أكثر من عشرين مرة ، يقرأ في الركعتين قبل الفجر والركعتين بعد المغرب ﴿ **قل يا أيها** =

= ﴿ الكافرون ﴾ ، و ﴿ قل هو اللّه أحد ﴾ رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" واللفظ له (رقم ٦٣٣٦) ٢/٥٠ ، والطيالسي (رقم ١٨٩٣) ص ٢٥٧ ، وعنه البيهقي في "الكبرى" (٤٣/٣) من طريق أبي الأحوص سلام عن أبي إسحاق السَّبيعي عن مجاهد عن ابن عمر به ، **وإسناده صحيح على شرط الشيخين** .

« **تنبيه** » : وقع خطأ في مطبوعة "مسند الطيالسي" فأسقط اسم « مجاهد » بين أبي إسحاق وابن عمر فليصحح . ورواه الإمام أحمد في "مسنده" (رقم ٤٧٦٣ ، ٥٢١٥) ٣٤٢/٦ ، ١٥٠/٧ ط ، دار المعارف ، والطحاوي في " شرح مشكل الآثار " (٢٩٨/١) من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق به ، وصححه أحمد شاكر ، وهو كما قال .

ورواه النسائي ، كتاب الافتتاح ، القراءة في الركعتين بعد المغرب (شرح السيوطي ١٧٠/٢) ، والبيهقي في " الكبرى " (٤٣/٣) من طريق عمَّار بن رُزيق عن أبي إسحاق به وفيه « الأحوص بن جوَّاب » وهو صدوق له أوهام ، ولعله وهم في إسناده فذكر فيه إبراهيم بن مهاجر بين أبي إسحاق ومجاهد ، ولكن الطريق السابق يشهد له بالحسن .

الحديث الثاني : عن عبد اللّه بن مسعود ﷺ قال : ما أحصي ما سمعت من رسول اللّه ﷺ يقرأ في الركعتين بعد المغرب وفي الركعتين قبل الفجر بـ ﴿ **قل يا أيها الكافرون** ﴾ ، و﴿ **قل هو اللّه أحد** ﴾ رواه الترمذي في أبواب الصلاة ، باب (٣١٩) ما جاء في الركعتين بعد المغرب والقراءة فيهما (رقم ٤٣١) ٢٩٦/٢ وقال : حديث غريب ، وابن ماجة ، كتاب الصلاة (٥) ، باب (١١٢) ما يقرأ في الركعتين بعد المغرب (رقم ١١٦٦) ٣٦٩/١ ، والطحاوي في " شرح معاني الآثار " (٢٩٨/١) ، والطبراني في " الكبير " (رقم ١٠٢٥١) ١٤١/١٠ ، وأبي يعلى في" مسنده " (رقم ٥٠٢٧) ٤٠/٥ ، والبيهقي في " الكبرى " (٤٣/٣) ومداره على « عاصم بن أبي النَّجُود » وهو صدوق له أوهام ، وفيه كذلك " عبد الملك الضُّبيعي " وهو ضعيف ، ضعفه أبو حاتم ، والبخاري ، والنسائي ، وابن عدي ، وابن حبان ، وغيرهم .

فالحديث ضعيف كما ترى ، ولكن يحسنه ما قبله ــ واللّه ﷻ أعلم ــ .

الأصل الأول
توحيد الصفات
بيان الأصل فيه

فأمَّا الأول ، وهو التوحيد في الصفات ، فالأصل في هذا الباب أن يوصف اللَّه ـ تعالى ـ بما وصف به نفسه ، وبما وصفته به رسله نفيًا وإثباتًا ، فيُثبَت لله ما أثبته لنفسه ، ويُنفى عنه ما نفاه عن نفسه .

مذهب السلف
في توحيد الصفات

وقد عُلم أن طريقة سلف الأمة وأئمَّتها ، إثبات ما أثبته من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل ، ومن غير تحريف ولا تعطيل ، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه ـ مع ما أثبته من الصفات ـ من غير إلحاد ، لا في أسمائه

س ١٠ ـ ما الأصل في توحيد الصفات ، وما طريقة السلف فيه ؟

وعرف ما يلي :

السلف ـ التكييف ـ التمثيل ـ التحريف ـ التعطيل ـ الإلحاد

واذكر أدلة ذم الإلحاد .

ج ١٠ ـ الأصل في توحيد الصفات أن يوصف الله تعالى بما وصف به نفسه ، وبما وصفته به رسله نفيًا وإثباتًا ، فيُثبَت لله ما أثبته لنفسه ، ويُنفى عنه ما نفاه عن نفسه .

وقد عُلم أن طريقة سلف الأمة وأئمَّتها ، إثبات ما أثبته من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل ، ومن غير تحريف ولا تعطيل ، وكذلك ينفون عنه ما نفاه

ولا في آياتـه [1] ، فـإن اللّـه ذم الـذيـن يُـلحدون في أسمائـه

عن نفسه مع ما أثبته من الصفات ـ من غير إلحاد ، لا في أسمائه ولا في آيـاتـه [1] .

---

(1) **ولبيان ذلك الأمر الجليل أقول وباللّه التوفيق** : اعلم ـ يرحمني اللّـه وإيـّاك ـ أن دراسة بـاب الصفات ليست من باب الفضول والحشو كما يزعم بعض المبتدعة ، فإن فوائد دراسة هذا البـاب أكثر من أن تُحصى وتُعدّ ، ونحن في هذه العُجالة نذكر بعضها ؛ لينتفع بها مـن كـان لـه قلـب ، أو ألقى السمع وهو شهيد :

١ ـ **دراسة هذا الباب هو من لوازم الإيمان باللّه** ﷻ ، فبه يعرف العبد ربَّه ، فيزداد قربًا إليه . قال مالك بن دينار ﵀ (سير أعلام النبلاء ٣٦٣/٥) : خـرج أهـل الدنيـا مـن الدنيـا و لم يذوقـوا أطيب شيء فيها ، قيل : وما هو ؟ قال : معرفة اللّه ـ تعالى ـ .

٢ ـ **التوجه والتوسل بها إلى اللّه** ﷻ كما كان يفعـل رسـول اللّـه ﷺ عنـد قيامـه الليـل فيدعـو بقوله : « **اللّهم ربّ جبرائيل ، وميكائيل ، وإسرافيل فاطر السموات والأرض . عـالم الغيـب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون . اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنه إنك تهـدي مـن تشـاء إلى صـراط مسـتقيم** » رواه مسلم في " صحيحـه " مـن حديـث عائشـة ـ رضي اللّه عنها ـ (رقم٧٧٠) .

٣ ـ **التعبد بهـا لله** ﷻ كمـا قـال سبحانه : ﴿ **و لله الأسمـاء الحسـنى فـادعوه بهـا ..** ﴾ الآيـة [الأعراف: ١٨٠] .

٤ ـ **ظهور أثرها على أفعال العباد** ، فإذا علم العبد أن اللّه ﷻ واسع عليم ، بكل شيء محيط ، راقب اللّه ﷻ في أفعاله ، وإذا سبق لعلمه أن اللّه ﷻ قوي ، عزيـز ذو انتقـام ، ازداد خشـية مـن اللّه ﷻ ، وهذا هو معنى الإحصاء في حديث أبي هريـرة ﵁ مرفوعًـا : « **إن لله تسـعة وتسـعين اسمًـا ، مائـة إلاّ واحـدًا ، مـن أحصاهـا دخـل الجنـة ، إنـه وتـر يحـب الوتــر** » رواه البخــاري (رقم ٦٤١٠) ، ومسلم (رقم ٢٦٧٧) .

٥ ـ **الرد على المبتدعة والزنادقة** الذين لبَّسوا على النَّـاس أمـر دينهـم ، إمَّا بدعـوى التحقيـق ، أو بدعوى التنزيه ، فكانـوا على طرفي نقيض ، إمَّا ممثلة ، وإمَّا معطلة !! =

أدلة ذم الإلحاد

وآياته ، كما قال تعالى : ﴿ و للهِ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى فادْعوهُ بها وذَرُوا الذينَ يُلْحِدُونَ في أسْمَائِهِ سَيُجْزَونَ مَا كَانُوا يَعْمَلُون ﴾ [1] ، وقال تعالى : ﴿ إنَّ الَّذينَ يُلْحِدُونَ في آيَاتِنَا لا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أفَمَن يُلْقَى في النَّارِ

ومعنى السلف المتقدمون بعكس الخلف فإنهم المتأخرون ، والمراد بالسلف هنا هم الصحابة والتابعون وتابعوهم ، وكل من سلك طريقهم فهو سلفي نسبة إليهم ، ومن جاء بعد القرون المفضلة وسلك طريقة المبتدعين فهو من الخلف ، ومن هؤلاء السلف : « الإمام أحمد بن حنبل » ، و « نُعيم بن حمَّاد » ، و « محمد بن إدريس الشافعي » ، و « الإمام مالك بن أنس » [2] .

= تلك كانت بعض فوائد دراسة هذا الباب ، فإذا عرفت هذا فاعلم أنه يجب على المؤمن أن يشتمل إيمانه بالصفات على ركنين أساسيين ؛ لكي يضمن صحة اعتقاده ، وعدم وقوعه فيما يخالف إجماع سلف الأمة ، وهذين الركنين هما : **الإقرار والإمرار** .

أ ــ أمَّا الإقرار : فهو عبارة عن الإقرار بأسماء اللّه ﷻ وصفاته الثابتة في الكتاب والسُّنَّة الصحيحة . إقرار للفظ من غير تحريف ، وإقرار للمعنى من غير تأويل .

ب ــ وأمَّا الإمرار : فهو عبارة عن إمرار الصفة الثابتة من غير تعطيل ، أو تمثيل ، أو تكييف . وهذا الأخير هو المقصود من قول السلف : « **أمروها كما جاءت** » وليس كما يظن أهل التجهيل « **مفوضة المعنى** » أن المقصود إمرار اللفظ من غير إدراك للمعنى ، وسيأتي ــ إن شاء اللّه تعالى ــ بعد قليل بيان ذلك بتفصيل أكثر ــ واللّه ﷻ أعلم ــ .

(١) سورة الأعراف آية : ١٨٠ .

(٢) انظر " التحفة المهدية " (ص ٣٠) .

خَيْرٌ أم مَّـن يَأْتي آمِنًا يَوْمَ القِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ (١) .

والتكييف لغة : من كيف ، وهو لفظ يُسأل به عن تعيين الكُنه .

وفي الاصطلاح : هو تحديد كُنه صفة الله ﷻ ، وهو محال .

والتمثيل لغة : كلمة تسوية (٢) .

وفي الاصطلاح : هو تمثيل الخالق بالمخلوق ، وهو ينقسم إلى قسمين :

١ ـ تمثيل عام : كتمثيل أهل الكتاب المسيح ، والعُزير بالله ﷻ .

٢ ـ تمثيل خاص : كتمثيل المشبهة من هذه الأمّة كالروافض (٣) ، والكرّامية (٤) .

والتحريف لغة : التغيير وإمالة الشيء عن وجهه (٥) .

وفي الاصطلاح : نوعان :

النوع الأول : تحريف اللفظ ، كقراءة بعض المبتدعة قول الله تعالى : ﴿ وكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تكلِيمًا ﴾ [النساء:١٦٤] بنصب لفظ الجلالة « اللهَ » .

---

(١) سورة فصلت آية : ٤٠ .

(٢) انظر " لسان العرب " (٦١٠/١١) .

(٣) انظر ترجمة هذه الفرقة في حاشية (ص ٢٢٦) من هذا الكتاب .

(٤) انظر ترجمة هذه الفرقة في حاشية (ص ٣٤٣) من هذا الكتاب ، وجواب السؤال ١٢٦ .

(٥) انظر " لسان العرب " (٤٣/٩) .

فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات ، مع نفي مماثلة المخلوقات ، إثبات بلا تشبيه ، وتنزيه بلا تعطيل ، كما قال تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [1] ، ففي قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ رد للتشبيه والتمثيل ، وقوله : ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ رد للإلحاد والتعطيل .

النوع الثاني : تحريف المعنى ، كقولهم في قوله تعالى : ﴿ الرحمنُ على العرشِ استوى ﴾ [طه : ٥] استولى . والتعطيل لغة : الإخلاء [2] .

وفي الاصطلاح : جحد الصفات ، وإنكار قيامها بذات الله ﷻ ، ونفي ما دلت عليه من صفات الكمال .

والإلحاد لغة : الميل [3] .

وفي الاصطلاح : الميل بأسماء الله صفاته وآياته عن الحق الثابت [4] .

ومن أدلة ذم الإلحاد قوله تعالى : ﴿ ولله الأسْمَاءُ الحُسْنَى فادْعوهُ بها وذَرُوا الذينَ يُلْحِدُونَ في أسْمَائِهِ سَيُجْزَونَ مَا كَانُوا يَعْمَلُون ﴾ [الأعراف:١٨٠] ، وقوله ﷻ :

(١) سورة الشورى آية : ١١ .

(٢) انظر " لسان العرب " (٤٥٤/١١) .

(٣) المصدر السابق (٣٨٨/٣) .

(٤) انظر " التحفة المهدية " (ص ٣١) .

طريقة الرسل في الإثبات والنفي

والله ﷻ بعث رسله بإثبات مفصَّل ، ونفي مجمل ، فأثبتوا له الصفات على وجه التفصيل ، ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل ، كما قال تعالى : ﴿ **فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا** ﴾ (1) ، قال أهل

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَن يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [فصلت : ٤٠] .

س ١١ ـ ماذا تتضمن طريقة السلف ، وما دليلهم في الرد على المعطلة والممثلة ؟ مع تعيين الجملة التي ترد على كل من الطائفتين .

ج ١١ ـ تتضمن طريقة السلف إثبات الأسماء والصفات ، مع نفي مماثلة المخلوقات ،إثباتًا بلا تشبيه وتنزيهًا بلا تعطيل ، كما قال تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾[الشورى : ١١] ، ففي قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ رد للتشبيه والتمثيل ، وقوله : ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ رد للإلحاد والتعطيل .

س ١٢ ـ ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ أن الله ﷻ بعث رسله عليهم السلام بإثبات مفصَّل ، ونفي مجمل ، اذكر أدلة النوعين .

ج ١٢ ـ دليل النفي المجمل قوله ﷻ : ﴿ فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾

---

(1) سورة مريم آية : ٦٥ .

شواهد قرآنيه على النفي المجمل

اللغة : « هل تعلم له سميًا » أي نظيرًا يستَحِق مثل اسمه ، ويقال مُسامِيًا يُسامِيه [1] . وهذا معنى ما يُروى عن ابن عباس[2] : « هل تعلم مِثْلاً أو شبيهًا » [3] . وقال تعالى : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَ لَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أحَدٌ ﴾ [4] ، وقال تعالى : ﴿ فَلا تَجْعَلُوا للهِ أندَادًا وأنتُم تَعْلَمُون ﴾ [5] ، وقال تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ

[مريم :٦٥] ، وقوله ﷻ : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَ لَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أحَدٌ ﴾[4] ،

---

(١) **قال الراغب الأصفهاني** (المفردات ص ٤٢٩) : وقوله ﴿ **هل تعلم له سميًا** ﴾ [مريم :٦٥] أي : نظيرًا له يستحق اسمه ، وموصوفًا يستحق صفته على التحقيق ، وليس المعنى هل تجد من يتسمى باسمه ؟ إذ كان كثير من أسمائه قد يطلق على غيره ، لكن ليس معناه إذا استعمل فيه كما كان معناه إذا استعمل في غيره . اهـ .

(٢) **هو عبد الله بن عباس** ابن عم رسول الله ﷺ كان يُسمَّى البحر ، وحَبر الأمَّة لسعة علمه وفقه ، ولد بالشعب قبل الهجرة بثلاث سنين ودعا له النبي ﷺ مرتين ، مناقبه كثيرة يرجع إليها في كتب التراجم ، توفي بالطائف سنة ٦٨ هـ .
" أُسد الغابة " (١٩٢/٣) ، " سير أعلام النبلاء " (٣٣١/٣)

(٣) **أثر ضعيف** ، رواه ابن جرير في " تفسيره " (ط . المعرفة ٨٠/١٦) ، والبيهقي في " الشعب " (رقم ١٢٢) ١/ ١٤٣ ، و" الاعتقاد " (ص ٤٥) ، وعزاه السيوطي في " الدر المنثور " (١٣١/٤) إلى ابن أبي حاتم في تفسيره ، **وإسناده ضعيف لانقطاعه** ، رواه علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وعلي عن ابن عباس مرسل كما نقل ذلك ابن أبي حاتم عن أبيه (المراسيل ص ١٤٠) ــ والله ﷻ أعلم ــ .

(٤) سورة الإخلاص آية : ٣ ، ٤ .

(٥) سورة البقرة آية : ٢٢ .

مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّـهِ وَالذينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعالى عَمَّا يَصِفُونَ ۞ بَدِيعُ السَّمَـوَاتِ وَالأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيءٍ عَلِيمٌ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ۞ الَّذي لَهُ مُلْكُ السَّموَاتِ والأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي المُلْكِ ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ البَنَاتُ وَلَهُمُ البَنُونَ ۞ أَمْ خَلَقْنَا المَلائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُون ۞ ألاَ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ۞ وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ۞ أَصْطَفَى البَنَاتِ عَلَى البَنِينَ ۞ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ۞ أَفَلاَ تَذَكَّرُونَ ۞ أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُّبِينٌ ۞ فَأْتُوا بِكِتَابِكُمْ إِن كُنتُمْ

وقوله ﷻ : ﴿ فَلا تَجْعَلُوا للهِ أَندَادًا وأَنتم تَعْلَمُون ﴾ (٤) .

---

(١) سورة البقرة آية : ١٦٥ .

(٢) سورة الأنعام آية : ١٠٠ ، ١٠١ .

(٣) سورة الفرقان آية : ١ ، ٢ .

(٤) سورة البقره آية : ٢٢ .

صَادِقِينَ ۞ وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الجِنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ۞ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۞ إِلاَّ عِبَادَ اللَّهِ المُخْلَصِينَ ﴾ (١) إلى قوله : ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ العِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ۞ وَسَلاَمٌ عَلَى المُرْسَلِينَ ۞ وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ ﴾ (٢) ، فسبَّح نفسه عمَّا يصفه المفترون المشركون ، وسلَّم على المرسلين ، لسلامة ما قالوه من الإفك والشرك ، وحمد نفسه إذ هو سبحانه المستحق للحمد بما له من الأسماء والصفات وبديع المخلوقات .

شواهد قرآنية على الإثبات المفصَّل

وأمَّا الإثبات المفصَّل ، فإنه ذكر من أسمائه وصفاته ما أنزله في محكم آياته ، كقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الحَيُّ القَيُّومُ ﴾ (٣) الآية بكمالها ،وقوله : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۞ اللَّهُ الصَّمَدُ ۞ لَمْ يَلِدْ وَ لَمْ يُولَدْ ۞ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ (٤) وقوله : ﴿ وهو العَلِيمُ

وأمَّا دليل الإثبات المفصَّل فقوله ﷻ : ﴿ اللهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الحَيُّ القَيُّومُ لاَ تَأْخُذُهُ

---

(١) سورة الصافات الآيات : ١٤٩ ــ ١٦٠ .

(٢) سورة الصافات الآيات : ١٨٠ ــ ١٨٢ .

(٣) سورة البقرة آية : ٢٥٥ .

(٤) سورة الإخلاص .

الحَكِيمُ ﴾ [1] ، ﴿ وهو العَلِيمُ القَدِيرُ ﴾ [2] ، ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ ﴾ [3] ، ﴿ وَهُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ ﴾ [4] ، ﴿ وَهُوَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ [5] ، ﴿ وَهُوَ الغفُورُ الوَدُودُ ۞ ذُو العَرْشِ المَجِيدُ ۞ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[6] ، ﴿ هُوَ الأوَّلُ والآخِرُ والظَّاهِرُ والبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۞ هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ والأرْضَ فِي سِتَّةِ أيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أيْنَ مَا كُنتُمْ واللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [7] .

سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ . . ﴾الآية [سورة البقره:٢٥٥] ، وقوله ﷻ : ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ۞ اللهُ الصَّمَدُ ﴾[سورة الإخلاص:١،٢] ، وقوله: ﴿ وهو العَلِيمُ الحَكِيمُ ﴾[1] ، ﴿ وهو العَلِيمُ القَدِيرُ ﴾[2] .

---

(١) سورة التحريم آية : ٢ .

(٢) سورة الروم آية : ٥٤ .

(٣) سورة الشورى آية : ١١ .

(٤) سورة إبراهيم آية : ٤ .

(٥) سورة يونس آية : ١٠٧ .

(٦) سورة البروج الآيات : ١٤ ـ ١٦ .

(٧) سورة الحديد آية : ٣ ، ٤ .

وقولـه : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ (1) ، وقولـه : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ (2)، وقوله : ﴿ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ (3) ، وقوله : ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ (4) ، وقولـه : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ ﴾ (5) ، وقولـه : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الغَمَامِ والمَلائِكَةُ ﴾ (6) ، وقولـه : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ (7) .

....

(1) سورة محمد ﷺ آية : ٢٨ .

(2) سورة المائدة آية : ٥٤ .

(3) سورة المائدة آية : ١١٩ .

(4) سورة النساء آية : ٩٣ .

(5) سورة غافر آية : ١٠ .

(6) سورة البقرة آية : ٢١٠ .

(7) سورة فصّلت آية : ١١ .

وقوله : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾[1] ، وقوله: ﴿ وَنَادَيْنَاهُ مِن جَانِبِ الطُّورِ الأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا ﴾[2]، وقوله : ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾[3] ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾[4] .

وقوله تعالى : ﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لاَ إِلَهَ إِلا هُوَ عَالِمُ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ۞ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لاَ إِلَهَ إِلا هُوَ المَلِكُ القُدُّوسُ السَّلاَمُ المُؤْمِنُ المُهَيْمِنُ العَزِيزُ الجَبَّارُ المُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۞ هُوَ اللَّهُ الخَالِقُ البَارِئُ المُصَوِّرُ لَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ ﴾[5] .

إلى أمثال هذه الآيات والأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ في أسماء الربِّ تعالى وصفاته ، فإن في ذلك من إثبات

---

(١) سورة النساء آية : ١٦٤ .

(٢) سورة مريم آية : ٥٢ .

(٣) سورة القصص آية : ٧٤ .

(٤) سورة يس آية : ٨٢ .

(٥) سورة الحشر الآيات : ٢٢ ـ ٢٤ .

ذاته وصفاته على وجه التفصيل ، وإثبات وحدانيته بنفي التمثيل ما هدى الله به عباده إلى سواء السبيل ، فهذه طريقة الرسل ـ صلى الله عليهم أجمعين ـ .

طريقة مخالفي الرسل

وأمّا من زاغ وحاد عن سبيلهم من الكفار والمشركين والذين أوتوا الكتاب ،ومن دخل في هؤلاء من الصابئة ، والمتفلسفة ، والجهمية ، والقرامطة الباطنية[1] ،

س ١٣ ـ عرّف الطوائف الزائغة الآتية :

(١) الصابئة . (٢) المتفلسفة . (٣) الجهمية . (٤) القرامطة .

ج ١٣ ـ أولاً : الصابئة :

هم أصحاب كنعان ونمروذ الذين بُعث إليهم إبراهيم الخليل عليه السلام ، وكانوا يعبدون الكواكب ؛ لأنهم يعتقدون أن الملائكة تمثل فيها ، فأصل دينهم عبادة الملائكة التي يزعمون أنها تفيض على الموجودات فهم مشركون ، وقد اختلف في هذه النسبة ، فقيل أنها نسبة إلى صابيء بن متوشلح بن إدريس عليه السلام ، وقيل نسبة إلى صابيء بن ماري وكان في عصر إبراهيم عليه السلام .

والصابيء عند العرب من خرج عن دين قومه ؛ لذلك كانت قريش تسمي رسول الله

---

(١) انظر تراجم هذه الفرق في جواب سؤال (رقم ١٣) .

ونحوهم [١] فإنهم على ضد ذلك [٢] ، فإنهم يصفونه

ﷺ صابئًا ؛ لخروجه عن دين قومه [٣] .

ثانيًا : المتفلسفة :

كلمة « فلسفة » تتكون من مقطعين هما « فيلو Philo » ، و« سوفيا Sphia » ومعنى « فيلو » في لغة اليونان « محب » ، و« سوفيا » بمعنى « الحكمة » . فالفيلسوف هو « محب الحكمة » ، والمراد بالفلاسفة هنا هم الملحدون ، وهؤلاء من آرائهم : أنهم لا يثبتون لله أسماءه وصفاته ، وينكرون حشر الأجساد[٤]. من قدمائهم أرسطوطاليس [٥] تلميذ أفلاطون [٦] اليونانيان ، ومن متأخريهم أبو نصر

---

(١) كالمعتزلة ، والأشاعرة ، والماتريدية .

(٢) من منهج السلف الذي يشتمل على إثبات مفصَّل ، ونفي مُجمل .

(٣) انظر "التحفة المهدية" (ص٤٣) ، و"البرهان في عقائد أهل الأديان" للسكسكي (ص٥٩) ، و"الملل والنحل" للشهرستاني(٩٥/٢)،و"إعتقادات فرق المسلمين والمشركين" للرازي (ص١٤٣).

(٤) انظر "التحفة المهدية" (ص٤٤) ، "الملل والنحل" للشهرستاني (١٥٥/٢) ، "اعتقادات فرق المسلمين والمشركين" للرازي (ص١٤٥) ، "الفصل في الملل" لابن حزم (٩٤/١) .

(٥) **أرسطو أو أرسطاطاليس Aristote** (٣٨٤ ـ ٣٢٢ ق.م): هو مربي الإسكندر المقدوني، ومن كبار فلاسفة اليونان ، ومؤسس مذهب " فلسفة المشَّائين " ، وهو تلميذ أفلاطون Platon، نقلت مؤلفاته إلى العربية في المائة الثانية من الهجرة فنشأ من جرَّاء ذلك ظهور بدع عظيمة وفرق كثيرة ، من مؤلفاته المطبوعة : " الجدل " ، و" الطبيعة " ، " ونصوص فلسفية " .
" أخبار الحكماء " لابن القفطي (ص٢٢) ، " نزهة الأرواح " للشهرزوري (١٨٨/١) .

(٦) **أفلاطون Platon**(٤٢٧ ـ ٣٤٧ ق.م): من مشاهير فلاسفة اليونان . تلميذ سقراط =

الفارابي [1] ، وابن سينا [2] .

ثالثًا : الجهمية :

هم أصحاب جهم بن صفوان ، تلميذ الجعد بن درهم وقد ظهرت بدعته بترمذ وقتله سَلَم بن أحوز المازني في آخر ملك بني أمية سنة ١٢٨ هـ ، وقد اشتُهر مذهب التعطيل باسم الجهم وإن كان أخذه من الجعد بن درهم ، الذي قتله خالد بن

= ومعلم أرسطو . درَّس في « بستان أكاذيمس » في أثينا . من مؤلفاته المطبوعة : " القوانين " .
"أخبار الحكماء" لابن القفطي (ص١٣) ، و"نزهة الأرواح" للشهرزوري (١/١٦٨) .

(١) **أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان الفارابي التركي** الملحد ، زنديق من الزنادقة ، تكدَّر أهل الإيمان بمولده سنة ٢٦٠ هـ في « فاراب » بتركستان ، تتلمذ على يد جماعة من النصارى ، وأقبل على الفلسفة وعلومها ، حتى سُمِّي المعلم الثاني لشرحه كتب أرسطو المعلم الأول ، من مؤلفاته المطبوعة : "الفصوص" ، و"آراء أهل المدينة الفاضلة" . قال ابن كثير : ولم أرَ الحافظ ابن عساكر ذكره في تاريخه لنتنه وقباحته . اهـ .
"سير أعلام النبلاء" (١٥/٤١٦) ، "البداية والنهاية" (١١/٢٣٨) ، "الأعلام" (٧/٢٠) .

(٢) **أبو علي ، الحسين بن عبد الله بن سينا** ، البلخي ثم البخاري من غلاة الرافضة ، إسماعيلي خبيث ولد سنة ٣٧٠ هـ ، له مؤلفات كثيرة في الطب ، والفلسفة ، والمنطق . قال عنه الذهبي : ما أعلمه روى شيئًا من العلم ، ولو روى لما حلَّت الرواية عنه ؛ لأنه فلسفي النحلة ضال .اهـ ، وقال ابن القيم : وكان ابن سينا ، كما أخبر عن نفسه قال : « أنا وأبي من أهل دعوة الحاكم »، فكان من القرامطة الباطنية ، الذين لا يؤمنون بمبدأ ولا معاد ، ولا ربّ خالق ، ولا رسول مبعوث جاء من عند الله.اهـ ، من مؤلفاته المطبوعة: "الإشارات والتنبيهات" ، و"الشفاء".
"سير أعلام النبلاء" (١٧/٥٣١) ، "إغاثة اللهفان" (٢/٢٨٦) ، "الأعلام" (٢/٢٤١) .

عبد الله القسري في يوم عيد الأضحى سنة ١١٩ هـ ؛ لأنه أول من عمل على نشر المذهب ، والجعد أخذه عن آبان بن سمعان ، وآبان عن طالوت ، وطالوت عن لبيد ابن الأعصم اليهودي الذي سحر نبينا محمدًا ﷺ . وهم من القائلين بنفي الأسماء والصفات ، وأن الجنَّة والنَّار يفنيان ، وقالوا بالإرجاء ، والجبر ، وخلق القرآن [١] .

رابعًا : القرامطة :

كان بداية ظهور هذه الطائفة بظهور أبي سعيد الحسن بهرام الجنَّابي رأس القرامطة سنة ٢٨٦ هـ ، وهو من أتباع حمدان قرمط ، وقد طالت أيامهم ، وعظمت شوكتهم ، وأخافوا السبيل ، واستولوا على بلاد كثيرة ، وأخبارهم مستقصاة في كتب التاريخ ، والمنسوب إليهم قرمطي ، وأصل القرمطة في اللغة تقارب الشيء بعضه من بعض يقال خط مقرمط ومشي مقرمط إذا كان كذلك [٢] .

س ١٤ ـ الطوائف السالفة الذكر بِمَ يصفون الله تعالى ، وماذا يثبتون له سبحانه ، وإلامَ يرجع

---

(١) انظر "التحفة المهدية" (ص٤٥) ، "الملل والنحل" للشهرستاني (١/١٠٩) ، "مقالات الإسلاميين" للأشعري (١/٣٣٨) ، "الفرق بين الفرق" للبغدادي (ص٢١١) .

(٢) انظر "التحفة المهدية" (ص٤٤) ، " الفرق بين الفرق"للبغدادي (ص١٧٣) ، "الملل والنحل" للشهرستاني (١/١٦٧) ، "اعتقادات فرق المسلمين والمشركين" للرازي (ص١٢٢) ، وانظر حديثًا مستفيضًا عن نشأة القرامطة في "وفيات الأعيان" لابن خلكان (١/٤٥٩) ، و(٣/٤٥٩) .

بالصفات السلبية على وجه التفصيل [1] ، ولا يثبتون إلاَّ وجودًا مطلقًا [2] لا حقيقة له عند التحصيل ، وإنما يرجع إلى وجود في الأذهان يمتنع تحققه في الأعيان ، فقولهم يستلزم غاية التعطيل وغاية التمثيل ، فإنهم يمثلونه

إثباتهم ، وماذا يستلزِم مقالتهم ، وبِمَ مثلوا الله ﷻ ، ونفي الأسماء والصفات ماذا يستلزم ؟

ج ١٤ ـ الطوائف السالفة الذكر تصف الله تعالى بالصفات السلبية على وجه التفصيل ، ولا يثبتون إلاَّ وجودًا مطلقًا لا حقيقة له عند التحصيل ، وإنما يرجع إلى وجود في الأذهان يمتنع تحققه في الأعيان ، ومقالتهم تستلزم غاية التعطيل وغاية التمثيل . وهؤلاء مثلوا الله بالممتنعات والمعدومات والجمادات . ونفي الأسماء والصفات

---

(١) « **الصفات السلبية** » : هي سلب ما لا يليق بالله ﷻ عن الله من غير أن تدل على معنى وجودي قائم بالذات ، والذين قالوا بهذا جعلوا الصفات السلبية في الجملة خمسًا لا سادس لها ، وهي : « **القدم** » ، و« **البقاء** » ، و« **مخالفة الحوادث** » ، و« **الوحدانية** » ، و« **الغنى المطلق** » ، أو « **القيام بالنفس** » ، **فالقدم والبقاء** سلب العدم السابق واللاحق عنه ﷻ ، **ومخالفة الحوادث** سلب شبهه بشيء من الحوادث فهو ليس بجسمٍ ، ولا جثة ، ولا عرضٍ ، ولا صورة ..الخ ، **والوحدانية** سلب القسمة والشريك ، **والقيام بالنفس** هو سلب المحل والمكان عنه ، فلا محل يحله ، أو مكان يُقله ﷻ . ولا يخفى ما في هذه المصطلحات والمعاني من اشتمالها على حق وباطل ، وما هو مجمل يحتاج إلى استفصال ـ كما سيأتي إن شاء الله تعالى ـ .

(٢) « **الوجود المطلق** » : اعلم ـ رحمك الله تعالى ـ أن « **الوجود** » يقابله العدم ، وهو الشيء الثابت المتحقق حصوله ، و« **المطلق** » يقابله المقيَّد ، وهو مادل على واحد غير معين ،=

بالممتنعات والمعدومات والجمادات ، ويعطلون الأسماء والصفات تعطيلاً يستلزم نفي الذات [1] .

يستلزم نفي الذات [1] .

= و« **الوجود** » ينقسم إلى قسمين : خارجي ، وذهني .

فالوجود الخارجي: هو عبارة عن الوجود المادي للشيء المُتشخص في الأعيان ، كالشجر والحجر.

والوجود الذهني : وهو عبارة عن كون الشيء في الأذهان ، كالتصورات والخيالات التي تدور في النفس . **فالوجود المطلق على هذا هو** : المعنى الكلي العقلي لمفهوم الوجود الشامل لجميع الموجودات الدال على واحد غير معين ، ليس له جنس ، أو فصل ، فهو الوجود المبهم المجرد عن جميع الصفات ، ولاشك أن مثل هذا المعنى ليس له وجود في الخارج ؛ وإنما هو متصور في الأذهان ، كما يتصور الذهن عددًا مطلقًا ، ومقادير مطلقة ، وقد يُسمَّى هذا الوجود المطلق بالوجود المجرد ، أو الوجود المحض ــ والله أعلم ــ .

(١) **ولبيان ذلك أقول** : تقدم مما سلف ذكره أن التوحيد في الصفات لا يتحقق إلاّ بالجمع بين النفي والإثبات ، نفي مجمل ﴿ **ليس كَمِثْلِهِ شيءٌ** ﴾ ، وإثبات مفصَّل ﴿ **وهُوَ السَمِيعُ البَصِيرُ** ﴾ هذا واعلم أنه لا يستلزم وجود الشيء في الأذهان أن يتحقق وجوده في الأعيان كما مر بيان ذلك ، فالأذهان تدرك معاني مختلفة كالممتنعات والمعدومات ، وإن لم يكن لهما وجود مُتشخص في الخارج . إذا علمت هذا ــ وفقك الله ــ ، فهؤلاء غلاة التعطيل يصفون الحق ﷻ بالنفي المحض المُجرَّد عن الإثبات على وجه التفصيل ، فيصفونه بقولهم : الله ﷻ واحد ليس كمثله شيء ، وليس بجسم ، ولا شبح ، ولا جثة ، ولا صورة ، ولا لحم ، ولا طول ، ولا عرض .. الخ ، ثُمَّ يعمدون إلى صفات الكمال الثبوتية كالسمع والبصر فينفونها ، فعند التأمل في كلامهم هذا نجد أن حقيقة وجود هذا الموجود ترجع إلى وجود في الأذهان ــ وهو الذي سبق تعريفه قريبًا ــ ، كالممتنعات والمعدومات يمتنع تحققها في الأعيان ، فقولهم هذا يستلزم غاية التعطيل ؛ لنفيهم صفات الكمال الثبوتية ، وغاية التمثيل ؛ لأنهم يشبهونه بالممتنعات والمعدومات ، وتعطيلهم للصفات يستلزم منه نفي الذات ؛ لأنه لا تعقل ذات مجردة عن جميع الصفات ، فنفي الصفات يستلزم منه نفي الذات ــ والله أعلم ــ .

بيـــان مقالـــة غـلاة الباطنيـــة في الصفـات وشبهتهم

فغاليتهم يسلبون عنه النقيضين [1] ، فيقولون : لا موجود ولا معدوم ، ولا حي ولا ميت ، ولا عالم ولا جاهل ؛ لأنَّهم ـ بزعمهم ـ إذا وصفوه بالإثبات شبَّهوه بالموجودات ، وإذا وصفوه بالنفي شبَّهوه بالمعدومات ، فسلبوا النقيضين ، وهذا ممتنع في بدائة العقول ، وحرَّفوا ما أنزل اللّه تعالى من الكتاب ، وما جاء به الرسول ﷺ ووقعوا في شر مما فرّوا منه ، فإنَّهم شبهوه بالممتنعات ،

س ١٥ ـ اذكر مقالة غلاة الجهمية القرامطة في باب الأسماء والصفات مع ذكر شبهتهم ، وبِمَ مثلوا الله ﷻ ؟ وعرف « النقيضين » ، و« بداهة العقول » ، وبِمَ رد عليهم الشيخ ؟

ج ١٥ ـ غلاة الجهمية القرامطة يسلبون عن الله ﷻ النقيضين ، فيقولون : لا موجود ولا معدوم ، ولا حي ولا ميت ، ولا عالم ولا جاهل ؛ وشبهتهم في ذلك ـ بزعمهم ـ إذا وصفوه بالإثبات شبَّهوه بالموجودات ، وإذا وصفوه بالنفي شبَّهوه بالمعدومات ، فسلبوا النقيضين ! ! وهم مثلوا الله ﷻ بالممتنعات والمستحيلات .

قال شيخ الإسلام : « فسلبوا النقيضين ، وهذا ممتنع في بدائة العقول ، وحرَّفوا ما

---

(١) « **سلب النقيضين** » : أي نفي النقيضين ، « **والمتناقضان** » عند المناطقة : ما لا يجتمعان ولا يرتفعان في شيء واحدٍ وحالٍ واحدٍ ، كأن تقول : هذا الجسم لا متحرك ولا ساكن !! وهذا عند العقلاء غير معقول ، وهو من المستحيلات . فهؤلاء المشار إليهم غلاة المعطلة ـــ القرامطة وأشباههم ـ عند وصفهم لله ﷻ يقولون : لا موجود ولا معدوم .. الخ .

إذ سلب النقيضين كجمع النقيضين ، كلاهما من الممتنعات .

وقد عُلم بالاضطرار أن الوجود لا بدَّ له من موجد ، واجب بذاته ، غنيّ عمَّا سواه ، قديم ، أزليّ [1] ،

أنـزل الله تعالى من الكتاب ، وما جاء به الرسول ﷺ ووقعوا في شر مما فروا منه ، فإنهم شبهوه بالممتنعات ، إذ سلب النقيضين كجمع النقيضين ، كلاهما من الممتنعات »

والنقيضان : هم اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان في آنٍ واحد بل يلزم من ثبوت أحدهما عدم الآخر ، ونفي أحدهما ثبوت الآخر كالوجود والعدم ونحوهما .

وبداثة العقول : هي قضايا أولية صادقة بذاتها يجزم بها العقل من دون برهان مثال ذلك : الكُل أعظم من الجزء ، والواحد نصف الاثنين ، فهذه لا تحتاج إلى تأمل وتفكر

---

(١) اعلم ـ يرحمك الله ـ أن **الموجودات على ثلاثة أقسام** :

١ ـ أزلي في الماضي وأبدي في المستقبل وهو الله ﷻ .

٢ ـ لا أزلي ولا أبدي كهذا الكون .

٣ ـ غير أزلي ، ولكنه أبدي ـ لا لذاته وإنَّما بإرادة الله ﷻ وقدرته ـ كنعيم الجنَّة .

ولفظي « **القديم** » و« **الأزلي** » لا يصح تسمية اللّه ﷻ بهما ؛ لأن أسماء اللّه تعالى توقيفية ، أمَّا الإخبار بهما عن اللّه ﷻ فجائز من غير كراهة ، لأن باب الإخبار والصفات أوسع من باب الإنشاء والأسماء ، غير أن شيخ الإسلام قيَّد « **القديم** » بالأزلية ؛ لأن لفظ « **القديم** » مقول بـ « **التواطيء** » ، فيطلق على الحادث وغير الحادث ، فجاء بلفظ « **أزلي** » لدفع ذلك التوهم . ومثله قول السلف : « **هو ﷻ فوق عرشه بذاته بائن من خلقه** » فزادوا لفظي =

لا يجوز عليه الحدوث [1] ولا العدم [2] . فوصفوه بما يمتنع وجوده ، فضلاً عن الوجوب أو الوجود أو القِدم .

وهذا هو المسمَّى بالعلم الضروري ، ويقابله العلم المكتسب ، وهو الذي يتوقف

= « **بذاته** » و« **بائن** » لدفع توهم التشبيه عند الخلف . قال العلاَّمة محمد ناصر الدين الألباني ـ حفظه اللّه تعالى ـ (مختصر العلو ص ١٨ ، ١٩) : إن هاتين اللفظتين « **بذاته** » و« **بائن** » لم تكونا معروفتين في عهد الصحابة ﷺ . ولكن لمَّا ابتدع الجهم وأتباعه القول بأنَّ اللّه في كل مكان ، اقتضى ضرورة البيان أن يتلفظ هؤلاء الأئمة الأعلام ، بلفظ « **بائن** » دون أن ينكره أحد منهم . وإلى هذه الحقيقة أشار الإمام أحمد ـ رحمه اللّه تعالى ـ حين سُئل عن الواقفة الذين لا يقولون في القرآن إنه مخلوق أو غير مخلوق ، هل لهم رخصة أن يقول الرجل : « كلام اللّه » ثُمَّ يسكت ؟ قال : ولِمَ يسكت ؟!! لو لا ما وقع فيه النَّاس كان يسعه السكوت ، ولكن حيث تكلموا فيما تكلموا ، لأيّ شيء لا يتكلمون ؟!! . اهـ .

(١) « **الحدوث** » : هو حصول الشيء بعدما لم يكن ، ويقابله « واجب الوجود » .

(٢) **ولتفصيل ذلك أقول** وباللّه تعالى التوفيق : اعلم ـ يرحمك اللّه ﷻ ـ أن ما أشار إليه شيخ الإسلام هي نتيجة حتمية مُسلَّم إليها عند عامَّة العقلاء ، وقد أطنب أهل الكلام في تقرير هذه الحقيقة ، فأهل الكلام يستدلون على وجود اللّه ﷻ بدليل عقلي ، وهو دليل « **الحدوث والقدم** » وهذا القياس العقلي في حدِّ ذاته صحيح الاستدلال ، ولكن يُصار إليه عند مناقشة أهل الزيغ كالدهرية والملاحدة الذين تلوثت عقولهم وفطرتهم ، أمَّا غير هؤلاء فإنهم يُقِرّون بوجود الخالق بالضرورة ، والفطرة التي فطر اللّه ﷻ النَّاس عليها ، فاعلم ـ رحمك اللّه ـ أن الحكم العقلي بالنسبة للموجودات ينقسم إلى ثلاثة أقسام لا رابع لها وهي :

١ ـ **واجب الوجود** : وهو الذي يكون وجوده من ذاته ، ولا يحتاج إلى غيره ، وغير قابل للعدم بحال من الأحوال .

٢ ـ **ممتنع الوجود** : وهو المحال ، وهو ما يقتضي عدمه كالجمع بين النقيضين ، كأن تقول : هذا الجرم متحرك ساكن في وقت واحد ، فهذا ممتنع ومحال . =

حصوله على نظر وكسب .

س ١٦ - العلم بوجود الله أمر ضروري بيّن ذلك ، وما معنى « واجب بذاته » و« أزلي » ، وما السر في التقييد به ، وهل قول بعض العلماء : « ولم يستعمل (لفظ القديم)هذا إلاَّ في المتقدم على غيره لا فيما لم يسبقه عدم » صحيح ، وما الدليل ؟

ج ١٦ - قد عُلم بالاضطرار أن الوجود لا بدَّ له من موجد ، واجب بذاته ، غنيّ عمَّا سواه ، قديم ، أزلي ، لا يجوز عليه الحدوث ولا العدم .

ومعنى « واجب بذاته » : أي لا يجوز عليه الحدوث والعدم .

= ٣ - **جائز الوجود** : وهو الممكن ، وهو الذي تستوي أطرافه في قبول الوجود والعدم ، كجميع المحدثات . وهذا مقابل للأول ، إذا علمت هذا ، فاعلم أن المحدثات لا يخرج وجودها عن ثلاثة احتمالات افتراضية عقلية إلزاميَّة وهي :

١ - **إمَّا أنَّها وجدت من غير موجد** : وهذا ممتنع بداهة ؛ لأنَّه ما من حَدث إلاَّ وله مُحدِث سواء علمنا به أو لم نعلم ، فهذه قاعدة مطردة في الشاهد ، ومن زعم خلاف ذلك فعليه الدليل ! وهيهات هيهات !! فالأعرابي الذي يسكن في البادية يدرك ذلك بداهة بقوله : « **البعرة تدل على البعير ، والأثر يدل على المسير ، فسماء ذات أبراج ، وأرض ذات فجاج ، ألا تدل على العليم الخبير** » . فإذا انتفى هذا الاحتمال لزم الاحتمال الثاني وهو :

٢ - **أن المحدثات أوجدت نفسها** : وهذا ضرب من المحال ؛ لأنه يستلزم من ذلك أن يكون ذلك الحدث متقدِّما على نفسه باعتباره مُحدِثًا لها ، ومتأخرًا على نفسه باعتباره مخلوقًا لها ، وتقدُّم الشيء على نفسه وتأخره عنها لا يقوله عاقل أبدًا . وهذا مثل الحديث الموضوع الذي يرويه الجهمي محمد بن شجاع الثلجي الفاسق عن أبي هريرة - بهتانًا وزورًا - **قال** : =

ومعنى « الأزلي » : أي المنسوب إلى الأزل ، والأزل هو ما لا بداية له في أوله.

والسر في التقييد به ؛ لأن القديم قد يطلق على المتقدم على غيره وإن كان حادثًا كما قال ﷻ : ﴿ والقَمَرَ قَدَّرناه مَنَازِلَ حتَّى عَادَ كَالعُرجُونِ القَدِيمِ ﴾[يس: ٣٩] .

أمَّا قول بعض العلماء إن لفظ « القديم » لا يستعمل إلاَّ في المتقدم على غيره . . الخ فغير صحيح ؛ وذلك لما ورد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ عن النبي ﷺ أنه كان إذا دخل المسجد قال : « أعوذ بالله

= **قيل يا رسول الله مِمَّ ربنا ؟ قال : من ماء مرور لا من أرض ولا من سماء خلق خيلاً فأجراها فعرقت فخلق نفسه من ذلك العرق !!** قال السيوطي (اللآليء المصنوعة ١/٣) : « اتهم به محمد بن شجاع ولا يضع مثل هذا مسلم . قلت : ولا عاقل » ؛ لأن ذلك يستلزم الدور ، والدور هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه ، وهذا من المحال . فإذا انتفى ذلك أيضًا ثبت لزامًا الاحتمال الثالث والأخير وهو :

٣ ـ أن المحدثات أوجدها غيرها : وهذا ما قرره الله ﷻ في كتابه بقوله : ﴿ **أم خُلِقوا من غَيرِ شيءٍ أم هم الخَالِقون** ﴾ [الطور:٣٥] فقد أنكر ﷻ أن يكونوا قد خُلِقوا بلا خالق ، أو أن يكونوا قد خَلَقوا أنفسهم ، فلزم أن يكون لهم خالق موجود وهو ﷻ . فإذا تقرر هذا لزم أن يكون ذلك الفاعل له أحد الأحكام العقلية السالفة الذكر : إمَّا ممتنع ، وإمَّا ممكن ، وإمَّا واجب. فأمَّا « **الممتنع** » فيستحيل أن يصدر منه حدث وهو في ذاته معدوم ، ففاقد الشيء لا يعطيه بداهة ولو كان « **ممكنًا** » لقيل ومن أحدثه هو ، ومن أحدث من أحدثه .. الخ وبهذا تتسلسل الأحداث إلى ما لا نهاية ، وهذا محال ؛ لأنه يناقض معنى الحدوث في ذاته ، فإذا انتفى عن الموجد الامتناع والإمكان **لزم حتمًا الحكم الثالث : وهو أن يكون الموجد واجبًا بذاته ، غنيًا عمَّا سواه ، قديمًا أزليًا ، لا يجوز عليه الحدوث ولا العدم** ، والحمد لله على توفيقه وامتنانه ـ والله أعلم ـ .

بيان مقالة الفلاسفة وأتباعهم في الصفات

وقاربهم طائفة من الفلاسفة وأتباعهم ، فوصفوه بالسلوب والإضافات ، دون صفات الإثبات ، وجعلوه هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق .

وقد عُلم بصريح العقل أن هذا لا يكون إلاَّ في الذهن ، لا فيما خرج عنه من الموجودات ، وجعلوا

العظيم ، وبوجهه الكريم ، وبسلطانه القديم ، من الشيطان الرجيم » رواه أبو داود[1] ، فـ ﷺ وصف سلطان الله ﷻ بالقِدم ، فهل يقال إن سلطان الله ﷻ متقدِم على غيره أم هو أزلي ؟ ! فمجيء الشرع بهذه اللفظة « القديم » فيه دلالة على وصف الله ﷻ به ، أمَّا تسمية اللَّه تعالى بـ « القديم » فلا يصح ، لأنَّ أسماء اللَّه تعالى توقيفية ، ولم يرد دليل صحيح في ثبوت اسم « القديم » لله ﷻ .

س ١٧ ـ ما قول الفلاسفة وأتباعهم في صفات الله ﷻ ؟ ووضح معنى الصفات السلبية ، والصفات الإضافية ، وما معنى الوجود المطلق ، وما الوجود الذي أثبتته الفلاسفة لله ﷻ ، وما رأيك في جعلهم العلم عين العالم ، وجعلهم الصفة هي

---

(١) **حديث إسناده حسن** ، رواه أبو داود ، كتاب الصلاة ، باب فيما يقوله الرجل عند دخوله المسجد (رقم ٤٦٦) ١/١٢٧ ، ورجاله ثقات غير « إسماعيل بن بشر بن منصور السَّلِيمي » أبو ليث البصري تكلم فيه للقدر ، وثقه أبو حاتم ، ومسلمة بن قاسم الأندلسي ، والذهبي فمثله حديثه حسن ؛ لذلك حسن الإمام النووي الحديث في " الأذكار " (ص٦٠) ، وصححه الألباني في " الكلم الطيب " (ص٦٥) ـ واللَّه ﷻ أعلم ـ .

الصفة هي الموصوف ، فجعلوا العلم عين العالم ، مكابرة للقضايا البديهيات ، وجعلوا هذه الصفة هي الأخرى فلم يميزوا بين العلم والقدرة والمشيئة جحدًا للعلوم

الأخرى ؟ واذكر بعض أسماء الفلاسفة وأتباعهم .

ج ١٧ ـ الفلاسفة وأتباعهم وصفوا الله ﷻ بالصفات السلبية والإضافية دون صفات الإثبات ، وجعلوه هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق .

« والصفات السلبية »: هي ما كان مدلولها عدم أمر لا يليق بالله ﷻ ومثالها قولهم : « إن الله واحد » أي مسلوب عنه القسمة بالكم أو القول ، ومسلوب عنه الشريك .

« والصفات الإضافية »: هي التي لا تُعقل إلاَّ مضافة إلى غيرها كقولهم عن الله ﷻ : « إنه مبدأ وعلة » فالمبدأ لا يعقل إلاَّ بمنتهى ، والعلة لا تعقل إلاَّ بمعلول ونحو ذلك[(١)] .

« والوجود المطلق »: هو المجرد عن جميع الصفات .

والوجود الذي أثبته الفلاسفة لله ﷻ هو وجود ذهني ، ورأيي في ذلك أن الموصوف ليس هو الصفة ، والذات ليست هي النعوت ، فمن قال : إن العالم هو العلم ، والعلم هو العالم ، فضلاله بيّن . فالتفريق بين الصفة والموصوف مستقر في كل الفطر

---

(١) معنى « **مبدأ** » أي مصدر الوجود يقول ابن سينا (النجاة ص١٦٧) : المبدأ كل ما يحصل منه وجود شيء آخر ويتقوم به . اهـ .

أمَّا « **العلة** » : فهي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه . =

الضروريات[1] .

والعقول ، وكذلك جعلهم عين العلم عين القدرة ، ونفس القدرة هي نفس الإرادة ونحو ذلك معلوم الفساد بالضرورة [1] .

= وأمّا العلة عند أرسطو طاليس فهي على أربعة أقسام وهي :

الأولى : « **العلة الفاعلة** » : وهي الفاعلة للحدث ، فيصفون اللّه ﷻ بأنه العلة الفاعلة كخلق اللّه تعالى للإنسان ﴿ **خَلَقَ الإنسَانَ** ﴾ [الرحمن :٣] .

الثانية : « **العلة المادية** » : أي المادة التي خُلِقَ منها الشيء كالطين بالنسبة للإنسان ﴿ **خَلَقَ الإنسانَ من صَلصَالٍ كالفَخارِ** ﴾ [الرحمن :١٤] .

الثالثة : « **العلة الصورية** » : وهي الهيئة كالصورة التي خُلِقَ عليها الإنسان ﴿ **لقد خَلَقْنَا الإنسانَ في أحسنِ تقويم** ﴾ [التين :٤] .

الرابعة : « **العلة الغائية** » : وهي الهدف الحقيقي من إيجاد ذلك المخلوق كالعبادة بالنسبة للإنسان ﴿ **وما خَلَقتُ الجنَّ والإنسَ إلاَّ لِيعْبُدُون** ﴾ [الذاريات:٥٦] ــ واللّه ﷻ أعلم ــ .

(١) **ولبيان ذلك أقول** : اعلم ــ وفقك اللّه ﷻ لما فيه الخير ــ أن الفلاسفة في الإسلام تنفي صفات اللّه ﷻ الثبوتية التي جاء بها الوحي نفيًا تامًا ، وزعموا أن إثباتها سيُفضي إلى تعدد وتركيب في ذات اللّه ﷻ وهو ممتنع ، فجعلوا الصفات هي عين الذات ، والصفة هي الموصوف واحتجوا على ذلك بقولهم : لو لم تكن الصفة هي الموصوف لزم واحدة من ثلاث :

الإلزام الأول : أن تستغني تلك الصفة عن الموصوف ، والموصوف عن الصفة في الوجود ، وهذا يستلزم منه أن الصفة والموصوف واجبا الوجود ، وهذا تثنية للإله ، وهو محال !!

الإلزام الثاني : أن تفتقر كل من الصفة إلى الموصوف ، والموصوف إلى الصفة ، فيحتاج كل منهما إلى الآخر ، وهذا مناقض لمعنى واجب الوجود الموصوف به اللّه ﷻ ، حيث إن واجب الوجود هو المستغني عن غيره من كل وجه ، فيلزم من ذلك أن الصفة والموصوف من الجائزات ، وهذا محال !!

الإلزام الثالث : أن يستغني أحدهما عن الآخر ، ويفتقر الآخر إليه ، فيلزم من ذلك أن يكون =

. . . .

والفلاسفة كأرسطو طاليس ، وأفلاطون ، وأتباعهم كباطنية الشيعة أمثال ابن سينا ، وباطنية الصوفية كابن عربي [1] .

= أحدهما واجب الوجود وعلة ، والآخر جائزًا (حادثًا) معلولاً يفتقر إلى سبب ، فتكون المحصلة ربط واجب الوجود بسبب ، وهذا أيضًا من المحال !!

قالوا : فإذا استحالت هذه اللوازم ثبت ما قررناه من أن الصفة هي عين الموصوف !!

قلت : اعلم ـ وفقني الله وإيَّاك ـ أن شيخ الإسلام سيتعرض لمناقشة هذه الشبهة وإبطالها بشيء من الاختصار عند مناقشته لشبهة التركيب في (ص ٩٠) من هذا الكتاب ، وقد رد عليها الإمام الغزالي ـ رحمه الله تعالى ـ في "تهافت الفلاسفة" (ص ١٥٩ وما بعدها) وخلاصة القول : أن هؤلاء الفلاسفة يستدلون استدلالات باطلة ، فهم يرتبون إلزامات باطلة على مفهومهم الخاطيء ، فمن يزعم أن الصفة هي عين الموصوف فهو من أعظم النَّاس سفسطة ، فالصفة ملازمة للذات لا تنفك عنها بحال ، فالصفة انقطع تسلسل علّتها الفاعلية مع الذات ، إذ لا فاعل لها ، كما لا فاعل للذات ، بل لم تزل الذات بهذه الصفة ، موجودة بلا علّة لها ولا لصفتها ؛ فكما أن العقل اتسع لقبول موجود قديم لا علّة لوجوده ، اتسع أيضًا لقبول قديم موصوف بصفات الكمال ، لا علّة لوجوده في ذاته وفي صفاته جميعًا .

ثُمَّ إن هؤلاء الفلاسفة يصفون الله ﷻ بالصفات السلبية المحضة فيصفونه بأنه « **موجود** » أي مسلوب عنه العدم ، وبأنه « **واحد** » أي مسلوب عنه القسمة والتجزئة والشريك ، أو الصفات الإضافية المحضة كوصفهم الله ﷻ بأنه « **مبدأ** » أي أن الموجودات منه ، وبأنه « **علّة** » أي له معلول ، أو يصفونه بصفات مؤلّفة من الإضافة والسلب كوصفهم له بـ « **واجب الوجود** » أي لا علة له وهذا وصف بالسلب ، وهو علة لغيره ، وهذا وصف بالإضافة ، وإذا عُلِم أن صريح العقل دل على التمييز بين هذه الصفات التي ذكروها ، فكذلك يميز بينها وبين الذات ، فثبت بطلان قولهم « إن الصفة عين الموصوف ، أو عين الذات » ـ والله أعلم ـ .

(١) **أبو بكر محمد بن عليّ بن محمد بن عربي** الطائي الشهير بمحيي الدين بن عربي من =

بيان مقالة المعتزلة وأتباعهم في الصفات

وقاربهم طائفة ثالثة من أهل الكلام من المعتزلة ومن اتّبعهم[1] فأثبتوا له الأسماء دون ما تضمّنته من الصفات ، فمنهم من جعل العليم والقدير والسميع والبصير كالأعلام المحضة المترادفات ، ومنهم من قال : عليم بلا علم ، قدير بلا قدرة ، سميع بصير بلا سمع ولا بصر ، فأثبتوا الاسم دون ما تضمّنه من الصفات .

س ١٨ ـ ما قول أهل الكلام من المعتزلة ومن اتّبعهم في أسماء الله وصفاته ، ولِمَ سُمُّو بأهل الكلام ، ولِمَ سُمُّو معتزلة ؟ وبيِّن وجه تناقض مقالتهم ؟

ج ١٨ ـ أهل الكلام من المعتزلة ومن اتّبعهم أثبتوا لله الأسماء دون ما تضمّنته من الصفات ، فمنهم من جعل العليم والقدير والسميع والبصير كالأعلام المحضة المترادفات ، ومنهم من قال : عليم بلا علم ، قدير بلا قدرة ، سميع بصير بلا سمع ولا

= أركان الزنادقة القائلين بوحدة الوجود ، قال الذهبي :ومن أردإ تواليفه كتاب "الفصوص" فإن كان لا كفر فيه ، فما في الدنيا كفر . اهـ وقال العز بن عبد السلام : هو شيخ سوق كذّاب ، يقول بقدم العالم ولا يُحرِّم فرجًا . اهـ . من مؤلفاته المطبوعة : " فصوص الحكم " ، و" الفتوحات المكية " ، و" طبقات الأولياء " و" تفسير القرآن " ، هلك سنة ٦٣٨ هـ .

"سير أعلام النبلاء" (٤٨/٢٣) ، "ميزان الاعتدال" (٦٥٩/٣) ، "الأعلام" (٢٨١/٦) .

(١) **أتباع المعتزلة هم** : الخوارج ، وكثير من المرجئة ، وبعض الزيدية .

أمَّا « **المعتزلة** » فهي فرقة ضالة منحرفة ، استعبدت العقل من دون الله ﷻ ، فقدموه على كتاب الله ﷻ في الاستدلال ، وأصّلوا لمذهبهم خمسة أصول ما أنزل الله بها من سلطان ، ومع أنها أمور باطلة شرعًا وعقلاً إلاّ أنّهم اطلقوا عليها أسماء براقة لينخدع بها النّاس وهي : =

والكلام على فساد مقالة هؤلاء وبيان تناقضها بصريح المعقول المطابق لصحيح المنقول مذكور في غير هذه الكلمات .

بصر ، فأثبتوا الاسم دون ما تضمّنه من الصفات .

وسُمُّو أهل الكلام ؛ لأنهم كانوا يسلكون الطرق الصعبة الطويلة ، والعبارات المتكلفة ، وليس لذلك فائدة إلاّ تضييع الزمان واتعاب الأذهان ، وكثرة الهذيان ، ودعوى التحقيق بالكذب والبهتان ؛ ولكون هذه الطرق التي سلكوها ، والحدود التي ذكروها لا تفيد الإنسان علمًا لم يكن عنده ، وإنما تفيده كثرة الكلام فقط .

وسبب تسمية المعتزلة « معتزلة » فقد اختلف مؤرخو نشأة « المعتزلة » في سبب

= ١ ـ « **التوحيد** » : ومعناه عندهم نفي صفات الله ﷻ ، ومن هنا قالوا : القرآن مخلوق ، وإن الله ﷻ غير مستوٍ على عرشه ، وإن الله ﷻ لا يُرى في الآخرة .

٢ ـ « **العدل** » : ويعنون به نفي القدر ، وأن العبد يخلق فعله .

٣ ـ « **الوعد والوعيد** » : ويقصدون به أنه يجب على الله ﷻ أن يعاقب العصاة ، وينفذ الوعد والوعيد ، بتخليد أهل الكبائر في النّار .

٤ ـ « **المنزلة بين المنزلتين** » : ويعنون به منزلة مرتكب الكبيرة ، وأنه بين منزلتي الإسلام والكفر في الدنيا ، مع قولهم إنه مخلد في النّار في الآخرة .

٥ ـ « **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر** » : ويعنون به الخروج على الحاكم بالسيف إذا كان فاسقًا ، ومن الفسق عندهم إذا لم يكن على مذهبهم الاعتزالي .

" مقالات الإسلاميين " للأشعري (١/٢٣٥) ، " الفرق بين الفرق " للبغدادي (ص١١٤) ، " الملل والنحل " للشهرستاني (١/٥٤) ، " الفصل في الملل " لابن حزم (٤/١٩٢) .

تلقيبهم بهذا اللقب ، وأشهر ما قيل : إن رجلاً دخل على « الحسن البصري » [1] فقال : يا إمام الدين ! لقد ظهرت في زماننا جماعة يُكفِّرون أصحاب الكبائر ، والكبيرة عندهم يخرج بها عن الملة وهم وعيدية الخوارج ، وجماعة يُرجئون أصحاب الكبائر ، والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان ، بل العمل على مذهبهم ليس ركنًا من الإيمان ، ولا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، وهم مرجئة الأمّة ، فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقادًا ؟ فتفكر الحسن في ذلك وقبل أن يجيب قال « واصل بن عطاء الغزّال » [2] : أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقًا ولا كافر ، ثم قام واعتزل إلى اسطوانة من اسطوانات المسجد يقرر ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن ، فقال الحسن : اعتزل عنّا « واصل بن عطاء »

---

(١) هو **أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري** ، من أكابر التابعين ، وعلاّمة عصره ، قال فيه الذهبي : حافظ علاّمة ، من بحور العلم ، فقيه النفس ، كبير الشأن ، عديم النظير ، مليح التذكير ، بليغ الموعظة ، رأس في أنواع الخير . اهـ . مات ﷺ سنة ١١٠ هـ .
"تذكرة الحفّاظ" (٧١/١) ، "سير أعلام النبلاء" (٥٦٣/٤) ، "الأعلام" (٢٢٦/٨) .

(٢) هو **واصل بن عطاء البصري الغزّال** المتكلم المبتدع ، سمع من الحسن وغيره ، هو وعمرو بن عبيد رأسا الاعتزال ، له فرقة من فرق المعتزلة تُنسب إليه ، تُسمَّى " **الواصلية** " وهو الذي نشر مذهب « **الاعتزال** » في الآفاق ، ولُقِّب بالغزّال لتردّده على سوق الغزّالين بالبصرة ، من مؤلفاته : " أصناف المرجئة " ، و" معاني القرآن " ، و" التوبة " ، هلك سنة ١٣١ هـ .
"سير أعلام النبلاء" (٤٦٤/٥) ، "ميزان الاعتدال" (٣/٦) ، "الأعلام" (١٠٨/٨) .

ضلال أصحاب هذه المذاهب المبتدعة وجهلهم

وهؤلاء جميعهم يفرون من شيء فيقعون في نظيره وفي شر منه ، مع ما يلزمهم من التحريفات والتعطيلات ، ولو أمعنوا النّظر لسوّوا بين المتماثلات ، وفرَّقوا بين

فسُمّي هو وأصحابه « معتزلة » .

ووجه تناقض مقالتهم أنهم يقولون بالقولين المتضادين في المسألة الواحدة ، فيفرقون بين المتماثلين ، ويسوون بين المختلفين ، فمن يثبت الاسم وينفي الصفة ، ومن يثبت بعض الصفات وينفي البعض الآخر ، مفرّق بين متماثلين ، فباب الأسماء والصفات واحد ، فإن كان هناك محظور في إثبات « الصفة » فهو موجود في إثبات « الاسم » وكذلك إن كان هناك محظور في إثبات بعض الصفات فهو موجود في إثبات البعض الآخر ، ومن يجعل « العلم » عين القدرة و « السمع » هو عين الكلام قد سوى بين مختلفين ، وكذلك من جعل « العلم عين العالم » فالذات شيء وصفة الذات شيء آخر [1] .

س ١٩ ـ اشرح عبارة شيخ الإسلام الآتية : « وهؤلاء جميعهم يفرون من شيء فيقعون في نظيره وفي شر منه » وقوله : « ولكنهم من أهل المجهولات المشبَّهة بالمعقولات ، يسفسطون في العقليات ، ويقرمطون في السمعيات » وعرِّف : « السفسطة » ، و« القرمطة » .

---

(١) انظر "التحفة المهدية" (ص ٥٤) .

المختلفات ، كما تقتضيه المعقولات ، ولكانوا من الذين أوتوا العلم الذين يرون أن ما أُنزل إلى الرسول هو الحق من ربه ويهدي إلى صراط العزيز الحميد ، ولكنهم من أهل المجهولات المشبَّهة بالمعقولات ، يسفسطون [1] في

ج ١٩ ـ أي أن هذه الطوائف كلَّها سلكت هذا المسلك وهو تعطيل صفات الله ﷻ ، خشية من محذور هو التشبيه ـ على حد زعمهم ـ ولكنها وقعت في تشبيه نظير الذي فرت منه ، ووجه ذلك أنهم فروا من تشبيه الله ﷻ بالحي الموجود إلى تشبيهه بالمعدوم ؛ حيث وصفوه بصفات لا تنطبق إلاَّ على المعدوم ، بل وشبَّهوه بالأشياء الممتنعة ؛ حيث وصفوه بصفات لا تنطبق إلاَّ على مستحيل الوجود ، مع أنهم بنفيهم

---

(١) « **السفسطة** » : هي كلمة يونانية مركبة من جزئين « **سوفيا Sophia** » بمعنى الحكمة و« **اسطس Astos** » بمعنى المموَّه أي « **الحكمة المموّهة** » ، وهي فلسفة تقوم على إنكار حقائق الأشياء بقياس مركب من الوهميات ، والغرض منه تغليط الخصم وإسكاته ، فيزعم أصحابها أنه ليس ها هنا ماهيات مختلفة ، وحقائق متمايزة فضلاً عن اتصافها بالوجود ، بل كلُّها أوهام لا أصل لها . « **والسفسطائية** » : هي الطائفة التي تبنت فكرة « **السفسطة** » ، مؤسسها الفيلسوف اليوناني « **بروتا غوراس** » (٤٨٠ ـ ٤١٠ ق.م) وهي ثلاث فرق :

الأولى : تنكر حقائق الأشياء ، وتزعم أنها أوهام وهي « **العنادية** » .

الثانية : تنكر العلم بثبوت الشيء ، ولا بعدم ثبوته ، ولا تنكر نفس الحقائق ولا تثبتها ، وتزعم أنها شاكة وشاكة في أنها شاكة وهي « **اللاأدرية** » .

الثالثة : تزعم أن الحقائق تابعة للاعتقادات مع كونها تنكر ثبوتها ، فالحق ما عند المعتقد به وهي « **العندية** » . =

العقليات ، ويقرمطون في السمعيات .

لصفات الله ، وتشبيهه بالمعدوم ، قد حرّفوا كلام الله وعطلوا النصوص عن مدلولها . ولو أمعن هؤلاء النظر لكان الأجدر بهم أن يسووا بين صفات الخلق المتماثلة ، ويفرّقوا بين صفات الخالق والمخلوق المختلفة كما يقضي بذلك العقل ، ولو فعلوا ذلك لكانوا من أهل العلم الذي جاء به الوحي ، ولكن في الحقيقة أن واقع هؤلاء أنهم أضاعوا الحق بأمور مجهولة شبَّهوها بالمعقولة ، فظنوها بيّنات وهي في الحقيقة شُبُهات ، فهم يخادعون ويغالطون في المسائل العقلية سفسطة منهم ، ويؤولون النصوص الشرعية بتأويلات تخالف ظاهرها كما يفعل القرامطة .

و« السفسطة » : هي نفي الحقائق الثابتة ، مع العلم بها تمويهًا ومغالطة نسبة إلى « السفسطائية » .

= قال ابن الجوزي (تلبيس إبليس ص ٣٩) : حكى أبو القاسم البلخي أن رجلاً من السوفسطائية كان يختلف إلى بعض المتكلمين ، فأتاه مرة فناظره ، فأمر المتكلم بأخذ دابته ، فلمَّا خرج لم يرها فرجع فقال : سرقت دابتي . فقال : ويحك لعلك لم تأت راكبًا . قال : بلى . قال : فكِّر . قال هذا أمر أتيقنه ، فجعل يقول له : تذكر . فقال : ويحك ويحك !! ما هذا موضع تذكر ، أنا لا أشك أنني جئت راكبًا ، قال : فكيف تدَّعي أنه لا حقيقة لشيء ، وإن حال اليقظان كحال النائم ؟ فوجم السوفسطائي ورجع عن مذهبه . وقال عبد القاهر البغدادي : وينبغي أن يُعاملوا بالضرب والتأديب ، وأخذ الأموال منهم ، فإذا اشتكوا من ألم الضرب ، وطالبوا بأموالهم قيل لهم : إن لم يكن لكم ألم حقيقة فما هذا الضجر ، وإن لم يكن لكم مال فلا معنى لطلبه .
" أصول الدين " للبغدادي (ص٦) ، " الفصل في الملل " لابن حزم (١/٨) .

وذلك أنه قد عُلم بضرورة العقل أنه لا بدَّ من موجود قديم غني عمَّا سواه ، إذ نحن نشاهد حدوث المحدثات كالحيوان والمعدن والنبات ، والحادث ممكن ليس بواجب ولا ممتنع [1] ، وقد عُلم بالاضطرار

المُحدَث لا بدَّ له من مُحدِث

و« القرمطة » لغة : المقاربة بين الشيئين [2] .

وفي الاصطلاح : سلوك مسلك فرقة القرامطة بأن يجعل للنص ظاهرًا وباطنًا كي يتمشى مع مذهبه الباطل [3] .

س ٢٠ ـ قال شيخ الإسلام : « وذلك أنه قد عُلم بضرورة العقل أنه لا بدَّ من موجود قديم غني عمَّا سواه » في الكلام محذوف ، فما تقديره ؟ اذكره .

---

(١) للموجودات أحكام منها « **الحادث** »: وهو كل ما وجد بعد أن لم يكن موجودًا كهذا الكون . و« **الممكن** » : وهو كل شيء وجوده وعدمه سيَّان كوجود أفراد الخلائق . و« **الواجب** » هو : ما كان وجوده ضروريًا لامحالة ، وعند افتراض عدمه يصير محالاً كوجود خالق لهذا الكون . و« **الممتنع** » : على عكس الواجب أي ما كان عدمه ضروريًا لا محالة ، وعند افتراض وجوده يصير محالاً كوجود شريك لله ﷻ . انظر : " معيار العلم في المنطق " للإمام الغزالي (ص٣٣١) .

(٢) تقول : قرمط الجلدُ إذا تقارب فانضم بعضه إلى بعض ، وخط مقرمط إذا كانت الكتابة دقيقة وتدانت حروفها . انظر : " لسان العرب " (٣٧٧/٧) .

(٣) على ما يبدو أنه لا علاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي هنا ؛ لأن « **القِرْمِطِيّ** » في الأصل نسبة إلى الرجل الذي نشر هذا المذهب الخبيث وهو على ما قيل رجل من سواد الكوفة يُقال له : « **قِرْمِط** » ، وقيل : « **حَمْدان بن قِرْمِط** » ، وهذا مثل الجهمية نسبة إلى « **الجهم بن صفوان** » . انظر : "الأنساب" للسمعاني (٤٧٨/٤) .

أن المُحدَث لا بدَّ له من مُحدِث ، والممكن لا بـدَّ لـه مـن واجب ، كما قال تعالى : ﴿ **أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَـيْرِ شَـيْءٍ أَمْ هُمُ الخَالِقُونَ** ﴾ [1]، فإذا لم يكونوا خُلِقوا مـن غير خـالق ولا هم الخالقون لأنفسهم تعين أن لهم خالقًا خلقهم [2] .

وإذا كان من المعلـوم بـالضرورة أن في الوجـود مـا هو قديم واجب بنفسه ، وما هـو مُحْـدَث ممكـن ، يقبـل الوجود والعدم ، فمعلوم أن هذا موجود وهذا موجود ولا يلزم من اتفاقهما في مُسمَّى « **الوجود** » أن يكون وجود هـذا مثـل وجود هذا ، بل وجود هذا يخصّه ووجود هـذا

ج ٢٠ ـ تقديره : « وهذه الطوائف تنفي الصفات نفيًا يستلزم نفي الذات ؛ لأن حقيقة قولهم تعطيل ذات الله تعالى عن الوجود وهذا ممتنع ، ووجه امتناعه » أنه قد عُلم بضرورة العقل أنه لا بدَّ من موجود قديم . .الخ [3] .

س ٢١ ـ إذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسـه ، وما هو مُحْـدَث ممكـن ، يقبـل الوجـود والعـدم ، فهـل يـلزم مـن اتفاقهمـا في مُسـمَّى الوجـود تماثلهما ؟ ومثّل لما تقول .

---

(١) سورة الطور آية : ٣٥ .

(٢) مر بيان ذلك بالتفصيل فلا داعي لتكراره فانظره (ص ٣٨) وما بعدها من هذا الكتاب فإنه مهم.

(٣) انظر " التحفة المهدية " (ص٥٦) .

اتفاق الأسماء لا يوجب تماثل المسمَّيات

يخصّه ، واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مُسمَّى ذلك الاسم عند الإضافة والتقييد والتخصيص ولا في غيره [١] ، فلا يقول عاقل ــ إذا قيل : إن العرش شيء موجود وإن البعوض شيء موجود ــ إن هذا مثل هذا لاتفاقهما في مُسمَّى « **الشيء** » و« **الوجود** » ، لأنه ليس في الخارج[٢] شيء موجود غيرهما[٣] يشتركان فيه ،

ج ٢١ ـ لا يلزم من اتفاقهما في مسمى « الوجود » أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا ، بل وجود هذا يخصّه ووجود هذا يخصّه ، واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مُسمَّى ذلك الاسم عند الإضافة والتقييد والتخصيص ولا في غيره ، فلا يقول عاقل ـ إذا قيل : إن العرش شيء موجود وإن البعوض شيء موجود ـ إن هذا مثل هذا لاتفاقهما في مُسمَّى « الشيء » و« الوجود » ، لأنه ليس في الخارج شيء

---

(١) « **الإضافة** » هي : ضم شيء إلى شيء ليكتسب منه التعريف أو التخصيص ويقابلها المفرد ، و« **التقييد** » هو : لفظ مفرد زيد على مسمَّاه معنى آخر لغير ذلك اللفظ ويقابله المطلق ، و« **التخصيص** » هو : قصر المعنى العام على بعض أفراده ويقابله العام ، فالتقييد والتخصيص تقريبًا بمعنى واحد ويقابلهما « **المطلق أو العام** » والمعنى العام أو المطلق هو المشار إليه في ضمير « **ولا في غيره** » أي أن التوافق في لفظ الاسم أو لفظ الصفة لشيئين مختلفين لا يستلزم تماثلهما في حالة إضافة أو تخصيص أو تقييد أو إطلاق ذلك المسمَّى المشترك ــ والله ﷻ. أعلم ــ .

(٢) أي في الواقع .

(٣) أي العرش والبعوض .

بل الذهن يأخذ معنى مشتركًا كليًا هو مُسمَّى الاسم المطلق ، وإذا قيل : هذا موجود وهذا موجود ، فوجود كلّ منهما يخصّه لا يشركه فيه غيره ، مع أن الاسم حقيقة في كل منهما [1] .

موجود غيرهما يشتركان فيه ، بل الذهن يأخذ معنى مشتركًا كليًا هو مُسمَّى الاسم المطلق .

---

(١) **ولبيان ذلك أقول** : يوجد بين أسماء وصفات الخالق والمخلوق توافق ، وهذا التوافق لا يستلزم تماثل الخالق والمخلوق ، فالأسماء أو الصفات عندما تضاف إلى الله ﷻ تصير مقيدة ومختصة به ﷻ دون غيره ، دل على ذلك النقل والعقل .

أما النقل : فقد قال الله ﷻ عن نفسه : ﴿ **إن الله كان سميعًا بصيرًا** ﴾ [النساء : ٥٨] ، وقال عن الإنسان : ﴿ **إنا خلقنا الإنسانَ من نطفةٍ أمْشَاجٍ نبتليهِ فَجعلنَاه سميعًا بصيرًا** ﴾ [الإنسان : ٢] ، ونفى ﷻ أن يكون السميع كالسميع ، والبصير كالبصير فقال جلّ شأنه : ﴿ **ليسَ كَمِثْلِهِ شيءٌ وهوَ السميعُ البصيرُ** ﴾ [الشورى : ١١] .

وأما العقل : فقد دل على اختلاف الأوصاف والمعاني بين الألفاظ المتوافقة بحسب اختلاف « الإضافة » ، أو « التقييد » ، أو « التخصيص » ، فعلى سبيل المثال لفظ « **بيت** » تختلف صفته بحسب اختلاف المضاف إليه ، والعقل يدرك ذلك بداهة فـ« **بيت الله** » وهو المسجد ، غير « **بيت زيد** » ، غير « **بيت العنكبوت** » . كذلك لفظ « **رأس** » يتفاوت معناه حسب المضاف إليه فـ« **رأس المال** » ، غير « **رأس زيد** » ، غير « **رأس الجبل** » ، غير « **رأس النخلة** » ، غير « **رأس الحول** » ، غير « **رأس الثريد** » .. الخ . فإذا كان هذا التفاوت العظيم في المعنى والصفة بين مسمّيات الخلق المتوافقة ، وأن هذا التوافق بين مسمّياتها لا يستلزم التشبيه ، أو التمثيل ؛ فإنّه من باب أولى انتقاء ذلك التلازم بين الخالق والمخلوق .

لا يلزم من اتفاق الاسمين تماثل مُسمَّاهما واتحاده عند الإطلاق

ولهذا سمَّى اللّه نفسه بأسماء وسمَّى صفاته بأسماء ، فكانت تلك الأسماء مختصَّة به إذا أضيفت إليه لا يشركه فيها غيره ، وسمَّى بعض مخلوقاته بأسماء مختصَّة بهم مضافة إليهم توافق تلك الأسماء إذا قُطعت عن الإضافة والتخصيص ، ولم يلزم من اتفاق الاسمين تماثل مسمَّاهما واتحاده عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص ، لا اتفاقهما ، ولا تماثل المسمَّى عند الإضافة والتخصيص ، فضلاً عن أن يتحد مسمَّاهما عند الإضافة والتخصيص .

س ٢٢ - لقد سمَّى الله نفسه بأسماء وسمَّى صفاته بأسماء ، فكانت تلك الأسماء مختصَّة به إذا أضيفت إليه لا يشركه فيها غيره ، وسمَّى بعض مخلوقاته بأسماء مختصَّة بهم مضافة إليهم توافق تلك الأسماء إذا قُطعت عن الإضافة والتخصيص ، فهل يلزم من اتفاق الاسمين تماثل مسمَّاهما واتحاده عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص اتفاقهما ؟ اجب مع التمثيل لما تقول .

ج ٢٢ - لا يلزم من اتفاق الاسمين تماثل مسمَّاهما واتحاده عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص ، لا اتفاقهما ، ولا تماثل المسمَّى عند الإضافة والتخصيص فضلاً عن أن يتحد مسمَّاهما عند الإضافة والتخصيص .

فقد سمَّى اللّه نفسه حيًّا ، فقال : ﴿ **اللَّـهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ الحَيُّ القَيُّومُ** ﴾ [1] وسمَّى بعض عباده حيًّا ، فقال : ﴿ **يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ وَيُخْرِجُ المَيِّتَ مِـنَ الحَـيِّ** ﴾ [2] وليس هذا الحيّ مثل هذا الحي ، لأن قوله ﴿ **الحَيُّ** ﴾ اسم لله مختص به ، وقوله ﴿ **يُخْرِجُ الحَـيَّ مِـنَ المَيِّـتِ** ﴾ اسم للحي المخلوق مختص به ، وإنما يتفقان إذ أُطلقا وجُرِّدا عن التخصيص ، ولكن ليس للمطلق مسمًّى موجود في الخارج ، ولكن العقل يفهم من المطلق قدرًا مشتركًا بين المسمَّيين ، وعند الاختصاص يقيَّد ذلك بما يتميز به الخالق عن المخلوق ، والمخلوق عن الخالق [3] .

شواهد قرآنية

ومثال ذلك أن الله ﷻ سَمَّى نفسه بالرؤوف الرحيم ، فقال ﷻ : ﴿ إن اللهَ بالناسِ

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٥٥ .

(٢) سورة الروم آية : ١٩ .

(٣) المقصود أن صفات الخالق لا تشتبه بحال بصفات المخلوق وإن كان مُسمًّى الصفة هو نفسه ، لأن التوافق في اللفظ لا يستلزم الاشتراك في حقيقته ، فاللّه تعالى سمَّى نفسه حيًا ، وسمَّى بعض عباده حيًّا كما نطق بذلك القرآن ، ولا شك أن الحيَّ ليس كالحيّ وإن اتفقا في المعنى العام ، أبسطها أن حياة المخلوق مسبوقة بعدم ومصيرها إلى الفناء ﴿ **كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ** ﴾ [الرحمن : ٢٦] وحياة اللّه أزلية أبدية ﴿ **وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الجَلالِ والإِكْرَامِ** ﴾ [الرحمن : ٢٧] ، وإنّما يتفق الاسمان إذا أُطلقا وجُرِّدا عن التخصيص فاسم « **حي** » اسم مطلق عام يشمل حياة كل شيء إذا أُطلق من غير تخصيص ، ولا شك أن مثل هذا لا نجده مُتشخصًا في عين من الأعيان ، لأنه معنى من المعاني الذهنية ومثل هذا يتصور في الذهن لا غير ـ واللّه ﷻ أعلم ـ .

ولا بدّ من هذا في جميع أسماء اللّه وصفاته ، يُفهم منها ما دلّ عليه الاسم بالمواطأة والاتفاق [1] ، وما دلّ عليه بالإضافة والاختصاص ، المانعة من مشاركة المخلوق للخالق في شيء من خصائصه ﷻ .

لرءوفٌ رَّحيمٌ ﴾ [البقرة : ١٤٣] ، وسمَّى نبيه ﷺ بالرءوف الرحيم فقال ﷻ :

---

(١) اعلم ـ رحمك اللّه ـ أن الألفاظ المستعملة في الكلام تنقسم عند جمهور المناطقة إلى قسمين : كلي وجزئي ، أمَّا « **الكلي** » فهو اللفظ الذي وضع لأكثر من شيء واحد ، فهو بعبارة أخرى كالقاسم المشترك بين اثنين فصاعدًا فـ « **الإنسانية** » قاسم مشترك بين الرجل والمرأة ، أو بين زيد وعمرو ، وهذا اللفظ « **الكلي** » ينقسم باعتبار استواء معناه بين أفراده ، وعدمه إلى قسمين :

الأول ـ « المتواطيء » : وهو عبارة عن اللفظ « الكلي » الذي يدل على أعيان متعددة بمعنى واحد مشترك بينها ، أو قل هو ما اتفق لفظه ومعناه على السواء في الجميع ، وهذا يُسَمَّى « **المتواطيء المطلق** » ، كاستواء « زيد » ، و« عمرو » ، و« بكر » في معنى « **الإنسانية** » ، وكالأسماء والصفات إذا أطلقت من غير إضافة أو تخصيص .

الثاني ـ « المشكك » : وهو عبارة عن اللفظ « الكلي » الذي تتفاوت أو تتفاضل أفراده في معناه بالقوة والضعف ، أو التقدم والتأخر ، أو بالأولى والأحرى كلفظ « النور » ، فهو « كلي » وضع لأكثر من شيء واحد ، والأنوار تختلف وتتفاوت أفرادها فـ « نور » الشمس قوي ، و« نور » السراج ضعيف ، وكالأسماء والصفات إذا أضيفت للّه ﷻ .

إذا علمت هذا تبين لك أن الأسماء والصفات في الجملة متواطئة إذا أطلقت من غير إضافة ، أو تقييد ، أو تخصيص ،فـ « الحي » لفظ « كلي » دل على أعيان متعددة بمعنى واحد مشترك بينها ، فـ « الحي » لفظه ومعناه مشترك بين الخالق والمخلوق على حد سواء ، ولكن إذا أضيفت الأسماء والصفات إلى اللّه ﷻ وقُيدت به ، صار اللفظ من « **المتواطيء المشكك** » ؛ لأن المعاني صارت متفاضلة ، فـ « حياة » اللّه ﷻ متفاضلة عن « حياة » المخلوق كما لا يخفى ـ واللّه أعلم ـ .

وكذلك سمّى اللّه نفسه عليمًا حليمًا ، وسمّـى بعض عباده عليمًـا ، فقـال : ﴿ **وبَشَّـرُوهُ بِغُـلامٍ عَلِيـمٍ** ﴾ [1] يعني إسحاق ، وسمَّـى آخـر حليمًـا ، فقـال : ﴿ **فَبَشَّـرْنَاهُ بِغُلاَمٍ حَلِيمٍ** ﴾ [2] يعني إسماعيل ، وليس العليم كـالعليم ، ولا الحليم كالحليم .

وسمَّـى نفسـه سميعًـا بصـيرًا ، فقـال : ﴿ **إنَّ اللَّـهَ يَأْمُرُكُمْ أن تُؤَدُّوا الأمَانَاتِ إلَى أَهْلِهَا وَإذَا حَكَمْتُـم بَيْـنَ النَّاسِ أن تَحْكُمُوا بِـالعَدْلِ إنَّ اللَّـهَ نِعِمَّـا يَعِظُكُـم بِـهِ إنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا** ﴾ [3] وسمَّـى بعـض خلقـه سميعًـا بصيرًا فقـال : ﴿ **إنَّـا خَلَقْنَـا الإنسَـانَ مِـن نُّطْفَـة أَمْشَـاجٍ نَّبْتَلِيـهِ فَجَعَلْنَـاهُ سَـمِيعًا بَصِـيرًا** ﴾ [4] وليـس السـميع كالسميع ، ولا البصير كالبصير .

وسمَّى نفسـه بالـرءوف الرحيـم ، فقال : ﴿ **إنَّ اللَّهَ**

﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَـزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَـرِصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ

---

(١) سورة الذاريات آية : ٢٨ .

(٢) سورة الصافات آية : ١٠١ .

(٣) سورة النساء آية : ٥٨ .

(٤) سورة الإنسان آية : ٢ .

بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [١] وسمَّى بعض عباده بالرءوف الرحيم فقال : **﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾** [٢] وليس الرءوف كالرءوف ، ولا الرحيم كالرحيم .

وسمَّى نفسه بالملك ، فقال : **﴿ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ ﴾** [٣] وسمَّى بعض عباده بالملك ، فقال : **﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾** [٤] ، **﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ ﴾** [٥] وليس الملك كالملك .

وسمَّى نفسه بالمؤمن ، فقال : **﴿ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ ﴾** [٣] وسمَّى بعض عباده بالمؤمن ، فقال : **﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ ﴾** [٦]

رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [٢] وليس الرءوف كالرءوف ، ولا الرحيم كالرحيم .

---

(١) سورة البقرة آية : ١٤٣ .

(٢) سورة التوبة آية : ١٢٨ .

(٣) سورة الحشر آية : ٢٣ .

(٤) سورة الكهف آية : ٧٩ .

(٥) سورة يوسف آية : ٥٤ .

(٦) سورة السجدة آية ١٨ .

وليس المؤمن كالمؤمن .

وسمّى نفسه بالعزيز ، فقال : ﴿ **العَزِيزُ الجَبَّارُ المُتَكَبِّرُ** ﴾ [1] ، وسمّى بعض عباده بالعزيز ، فقال : ﴿ **قَالَتِ امْرَأَةُ العَزِيزِ** ﴾ [2] وليس العزيز كالعزيز .

وسمَّى نفسه الجبار المتكبر ، وسمَّى بعض خلقه بالجبار المتكبر ، فقال : ﴿ **كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ** ﴾ [3] وليس الجبار كالجبار ، ولا المتكبر كالمتكبر .

ونظائر هذا متعددة .

وكذلك سمَّى صفاته بأسماء ، وسمَّى صفات عباده بنظير ذلك ، فقال : ﴿ **وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إلاَّ بِمَا شَاءَ** ﴾ [4] ، وقال : ﴿ **أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ** ﴾ [5] ، وقال :

---

(١) سورة الحشر آية : ٢٣ .

(٢) سورة يوسف آية : ٥١ .

(٣) سورة غافر آية : ٣٥ .

(٤) سورة البقرة آية : ٢٥٥ .

(٥) سورة النساء آية : ١٦٦ .

﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو القُوَّةِ المَتِينُ ﴾ [1] ، وقال : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾ [2] .

وسمّى صفة المخلوق علمًا وقوة ، فقال : ﴿ وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ العِلْمِ إلا قَلِيلاً ﴾ [3] ، وقال : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [4] ، وقال : ﴿ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُم مِّنَ العِلْمِ ﴾ [5] ، وقال : ﴿ اللَّهُ الذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ العَلِيمُ القَدِيرُ ﴾ [6] ، وقال : ﴿ وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ ﴾ [7] ، وقال : ﴿ والسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بأييدٍ ﴾ [8] أي : بقوة ، وقال : ﴿ وَاذْكُرْ عَبْدَنَا

....

(١) سورة الذاريات آية : ٥٨ .

(٢) سورة فصلت آية : ١٥ .

(٣) سورة الإسراء آية : ٨٥ .

(٤) سورة يوسف آية : ٧٦ .

(٥) سورة غافر آية : ٨٣ .

(٦) سورة الروم آية : ٥٤ .

(٧) سورة هود آية : ٥٢ .

(٨) سورة الذاريات آية : ٤٧ .

دَاوُدَ ذَا الأَيْـدِ ﴾ [1] أي : ذا القــوة ، وليــس العلــم كالعلم ، ولا القوة كالقوة .

وكذلك وصف نفســه بالمشيئـة ، ووصـف عبـده بالمشيئة ، فقال : **﴿ لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أن يَسْتَقِيمَ ۞ وَمَا تَشَاءُون إلاَّ أن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ العَالَمِينَ ﴾** [2] ، وقال : **﴿ إنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَن شَاءَ اتَّخذَ إلى رَبِّهِ سَبِيلاً ۞ وَمَا تَشَاءُونَ إلاَّ أن يَشَاءَ اللَّهُ إنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾** [3] .

وكذلـك وصـف نفسـه بـالإرادة ، ووصـف عبـده بالإرادة ، فقـال : **﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا واللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ واللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾** [4] .

ووصف نفسه بالمحبة ، ووصف عبده بالمحبة ، فقـال: **﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾** [5] ،

---

(١) سورة ص آية : ١٧ .

(٢) سورة التكوير آية : ٢٨ ، ٢٩ .

(٣) سورة الإنسان آية : ٢٩ ، ٣٠ .

(٤) سورة الأنفال آية : ٦٧ .

(٥) سورة المائدة آية : ٥٤ .

وقال : ﴿ قُلْ إن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ (1) .

ووصف نفسه بالرضا ، ووصف عبده بالرضا ، فقال : ﴿ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ (2) .

ومعلوم أن مشيئة اللّٰه ليست مثل مشيئة العبد ، ولا إرادته مثل إرادته ، ولا محبته مثل محبته ، ولا رضاه مثل رضاه .

وكذلك وصف نفسه بأنه يمقت الكفّار ، ووصفهم بالمقت ، فقال : ﴿ إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إذْ تُدْعَوْنَ إلَى الإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ ﴾ (3) ، وليس المقت مثل المقت .

وهكذا وصف نفسه بالمكر والكيد ، كما وصف عبده بذلك ، فقال : ﴿ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ ﴾ (4) ،

....

(1) سورة آل عمران آية : 31 .

(2) سورة المائدة آية : 119 .

(3) سورة غافر آية : 10 .

(4) سورة الأنفال آية : 30 .

وقال : ﴿ إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ۝ وأَكِيدُ كَيْدًا ﴾ [(١)] ، وليس المكر كالمكر ، ولا الكيد كالكيد .

ووصف نفسه بالعمل ، فقال : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ ﴾ [(٢)] ، ووصف عبده بالعمل ، فقال : ﴿ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [(٣)] ، وليس العمل كالعمل .

ووصف نفسه بالمناداة والمناجاة ، في قوله : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ مِن جَانِبِ الطُّورِ الأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا ﴾[(٤)] ، وقوله : ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ ﴾ [(٥)] ، وقوله : ﴿ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا ﴾[(٦)] ، ووصف عبده بالمناداة والمناجاة ، فقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ ﴾ [(٧)] ، وقال : ﴿ إِذَا نَاجَيْتُمُ

....

(١) سورة الطارق آية : ١٥ ، ١٦ .

(٢) سورة يس آية : ٧١ .

(٣) سورة السجدة آية : ١٧ .

(٤) سورة مريم آية : ٥٢ .

(٥) سورة القصص آية : ٧٤ .

(٦) سورة الأعراف آية : ٢٢ .

(٧) سورة الحجرات آية : ٤ .

الرَّسُولَ ﴾ [1] ، وقال : ﴿ **إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلاَ تَتَنَاجَوْا بِالإِثْمِ وَالعُدْوَانِ** ﴾ [2] وليس المناداة كالمناداة ، ولا المناجاة كالمناجاة .

ووصف نفسه بالتكليم في قوله : ﴿ **وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا** ﴾ [3] ، وقوله : ﴿ **وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ** ﴾ [4] ، وقوله : ﴿ **تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ** ﴾ [5] ، ووصف عبده بالتكليم في مثل قوله : ﴿ **وَقَالَ المَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ اليَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ** ﴾ [6] ، وليس التكليم كالتكليم .

ووصف نفسه بالتنبئة ، ووصف بعض الخلق بالتنبئة ، فقال : ﴿ **وإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ**

....

(١) سورة المجادلة آية : ١٢ .

(٢) سورة المجادلة آية : ٩ .

(٣) سورة النساء آية : ١٦٤ .

(٤) سورة الأعراف آية : ١٤٣ .

(٥) سورة البقرة آية : ٢٥٣ .

(٦) سورة يوسف آية : ٥٤ .

حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وأظْهَرَهُ اللَّه عَلَيهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ وأعْرَضَ عَن بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أنبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِي العَلِيمُ الخَبِيرُ ﴾ [1] وليس الإنباء كالإنباء .

ووصف نفسه بالتعليم ، ووصف عبده بالتعليم ، فقال : ﴿ الرَّحْمَنُ ۞ عَلَّمَ القُرْآنَ ۞ خَلَقَ الإِنْسَانَ ۞ عَلَّمَهُ البَيَانَ ﴾ [2] ، وقال : ﴿ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ ﴾ [3] ، وقال : ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى المُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الكِتَابَ والحِكْمَةَ ﴾ [4] ، وليس التعليم كالتعليم .

وهكذا وصف نفسه بالغضب في قوله : ﴿ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ ﴾ [5] ، ووصف عبده بالغضب في قوله : ﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ

---

(١) سورة التحريم آية : ٣ .

(٢) سورة الرحمن آية : ١ ـ ٤ .

(٣) سورة المائدة آية : ٤ .

(٤) سورة آل عمران آية : ١٦٤ .

(٥) سورة الفتح آية : ٦ .

أَسِفًا ﴾ [1] وليس الغضب كالغضب .

ووصف نفسه بأنه استوى على عرشه ، فذكر في سبع آيات [2] من كتابه أنه استوى على العرش ، ووصف بعض خلقه بالاستواء على غيره ، في مثل قوله : **﴿ لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ﴾** [3] ، وقوله : **﴿ فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى الْفُلْكِ ﴾** [4] ، وقوله : **﴿ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ﴾** [5] وليس الاستواء كالاستواء .

ووصف نفسه ببسط اليدين ، فقال : **﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾** [6] ، ووصف بعض

....

---

(١) سورة الأعراف آية : ١٥٠ .

(٢) الآيات هي قوله ﷻ : **﴿الرَّحْمَنُ على العَرْشِ اسْتَوَى ﴾** [سورة طه : ٥] ، وقوله ﷻ : **﴿ ثُمَّ اسْتَوى على العَرْشِ ﴾** [سورة الأعراف : ٥٤] ، و[سورة يونس : ٣] ، و[سورة الرعد : ٢] ، و [سورة الفرقان : ٥٩] ، و [سورة السجدة : ٤] ، و [سورة الحديد : ٤] .

(٣) سورة الزخرف آية : ١٣ .

(٤) سورة المؤمنون آية : ٢٨ .

(٥) سورة هود آية : ٤٤ .

(٦) سورة المائدة آية : ٦٤ .

خلقه ببسط اليد ، في قوله : ﴿ وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ البَسْطِ ﴾ [1] ، وليس اليد كاليد ، ولا البسط كالبسط ، وإذا كان المراد بالبسط الإعطاء والجود فليس إعطاء اللّٰه كإعطاء خلقه ، ولا جوده كجودهم . ونظائر هذا كثيرة .

نتيجة ما تقدم

فلا بدَّ من إثبات ما أثبته اللّٰه لنفسه ، ونفي مماثلته لخلقه ، فمن قال : ليس لله علم ولا قوة ولا رحمة ولا كلام ، ولا يحب ولا يرضى ، ولا نادى ولا ناجى ، ولا استوى ـ كان معطلاً ، جاحدًا ، ممثلاً لله بالمعدومات والجمادات . ومن قال : له علم كعلمي ، أو قوة كقوتي ، أو حب كحبي ، أو رضا كرضاي ، أو يدان كيدَيّ ، أو استواء كاستوائي ـ كان مشبِّهًا ، ممثلاً لله بالحيوانات ، بل لا بدَّ من إثبات بلا تمثيل ، وتنزيه بلا تعطيل .

بيان مذهب السلف والرد على المخالفين

ويتبين هذا بأصلين شريفين ، وبمثلين مضروبين ، ـ ولله المثل الأعلى ـ وبخاتمة جامعة .

....

(١) سورة الإسراء آية : ٢٩ .

فصــــل

الأصل الأول القول في بعض الصفات كالقول في بعض

فأمَّا الأصلان :

فأحدهما ـ أن يُقال : القول في بعض الصفات كالقول في بعض .

مناقشة « من يثبت الصفات السبع دون غيرها »

فإن كان المخاطب ممن [1] يقرّ بأن اللّه حي بحياة ، عليم بعلم ، قدير بقدرة ، سميع بسمع ، بصير ببصر ، متكلم بكلام ، مريد بإرادة ، ويجعل ذلك كله حقيقة ، وينازع في محبته ورضاه وغضبه وكراهيته ، فيجعل ذلك مجازًا ، ويفسره إمَّا بالإرادة ، وإمَّا ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات .

فصل في الأصل الأول

س ٢٣ ـ ما الأصل الأول من الأصلين الشريفين ؟

ج ٢٣ ـ الأصل الأول هو أن يقال : « القول في بعض الصفات كالقول في بعض » .

س ٢٤ ـ ما قول « الأشاعرة » [1] في باب الأسماء والصفات ، وكيف تناقشه ؟

ج ٢٤ ـ « الأشاعرة » يثبتون سبع صفات وقالوا هي صفات المعاني وهي :

---

(١) « **الأشاعرة** » فرقة تنتسب إلى « **أبي الحسن الأشعري** » ـ رحمه اللّه تعالى وهو منهم بريء ـ

قيل له : لا فرق بين ما نفيته وبين ما أثبته ، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر ، فإن قلت : إن إرادته مثل إرادة المخلوقين ، فكذلك محبته ورضاه

حي ، عليم ، قدير ، سميع ، بصير ، مُتكلم ، مُريد . وذكروا سبع مشتقات من هذه الصفات ، وقالوا هي صفات معنى وهي :

الحياة ، والعلم ، والقدرة ، والسمع ، والبصر ، والكلام ، والإرادة .

وذكروا ست صفات أخرى على خلاف بينهم وهي :

البقاء ، والقدم ، ومخافة الحوادث ، والقيام بالنفس ، وواجب الوجود ، وواجب

= والحق أن أصولهم « **كُلاّبية** » ؛ لأنّهم أخذوا مذهب « الأشعري » عندما سلك طريقة ابن كُلاّب ، ثُمَّ زادوا عليها أنواعًا من الانحرافات ، أشار إلى ذلك « **ابن تيمية** » ـ رحمه اللّه تعالى ـ في " درء تعارض العقل " (١٦/٢) فقال : « **أبو الحسن الأشعري** » لَمّا رجع عن مذهب المعتزلة **سلك طريقة ابن كُلاّب** ومال إلى أهل السُنّة والحديث . اهـ .

هذا والجدير بالذكر أن « لأبي الحسن » ثلاثة أطوار :

الطور الأول « **الاعتزال** » ، والثاني « **الكُلاّبية** » ، والثالث « **مذهب أهل السُنّة والجماعة** » ، وهذه الحقيقة غائبة عن « **الأشاعرة** » تارة عن جهل ، وتارة عن عناد ـ نسأل اللّه السلامة ـ .

ومنهج « **الأشاعرة** » في « **الصفات** » هو : إثبات الصفات العقلية ـ بزعمهم ـ وهي سبع : السمع ، والبصر ، والعلم ، والكلام ، والقدرة ، والإرادة ، والحياة ، وأولوا « **الصفات الخبرية** » كاليد ، والاستواء . ولا ينحصر الخلاف بين « **أهل السُنّة والجماعة** » و« **الأشاعرة** » في الصفات وحسب ، بل إن الأمر تعدّى إلى أمور أخرى كثيرة يضيق المقام عن بسطها ، ولكن نذكر بعضها على سبيل الاختصار : =

وغضبه ، وهذا هو التمثيل ، وإن قلت : له إرادة تليق به ، كما أن للمخلوق إرادة تليق به قيل لك : وكذلك

الوحدانية ، فهذه عشرون على الإجمال .

ويقال للأشعري : لا فرق بين ما نفيته وبين ما أثبته ، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر ، فإن قلت : إن إرادته مثل إرادة المخلوقين ، فكذلك محبته ورضاه وغضبه ، وهذا هو التمثيل ، وإن قلت : له إرادة تليق به ، كما أن للمخلوق إرادة تليق به قيل لك : وكذلك له محبة تليق به ، وللمخلوق محبة تليق به ، وله رضا وغضب يليق به ، وللمخلوق رضا وغضب يليق به .

= أ ـ « **مصدر التلقي** » : عند « أهل السُّنَّة والجماعة » مصدر التلقي مطلقًا هو الكتاب والسُّنَّة ، أمَّا « الأشاعرة » **فقدموا العقل** على النقل عند التعارض ـ على حد زعمهم ـ .

ب ـ « **وجود اللَّه** ﷻ » : هو ثابت عند « أهل السُّنَّة » بالفطرة التي فطر اللَّه ﷻ النَّاس عليها ، أمَّا « الأشاعرة » فدليل وجود اللَّه عندهم هو « الحدوث والقدم » .

ج ـ « **الإيمان** » : عند « أهل السُّنَّة » قول ، وعمل ، واعتقاد يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ، أمَّا « الأشاعرة » فالإيمان عندهم « التصديق » ، والعمل غير داخل في مُسمَّى الإيمان ، أمَّا النطق بالشهادتين فعلى خلاف بينهم ، والإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص وهذا هو عين اعتقاد المرجئة .

د ـ « **القرآن** » : عند « أهل السُّنَّة » كلام اللَّه ﷻ غير مخلوق وهو المدون بين أيدينا في المصاحف لا فرق بين ما نطق به ﷻ وبين المصحف المدون ، وأمَّا « الأشاعرة » فيزعمون أن القرآن كلام اللَّه ﷻ مجازًا لا حقيقة ، فهو حكاية عن كلام اللَّه وليس هو نفس كلام اللَّه ﷻ ؛ لأن كلام اللَّه أزلي قائم بالنفس ليس بحرف ولا صوت .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن « **الأشاعرة** » كثيرًا ما يُلقبون أنفسهم بـ « أهل السُّنَّة والجماعة »! =

لـه محبة تليق بـه ، وللمخلـوق محبـة تليـق بـه ، ولـه رضـا وغضب يليق به ، وللمخلوق رضا وغضب يليق به .

وإن قال : الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام .

قيـل لـه : والإرادة ميـل النّفـس إلى جلـب منفعـة أو دفـع مضـرة ، فـإن قلـت : هـذه إرادة المخلـوق . قيـل لك : وهـذا غضـب المخلـوق .

وإن قال : الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام .

قيل له : والإرادة ميل النفس إلى جلب منفعة أو دفع مضرة ، فإن قلت : هذه إرادة المخلوق . قيل لك : وهذا غضب المخلوق .

= ولا شك أنها دعوى باطلة ، لا أساس لها من الصحة ، فهم **لم يوافقوا أهل السُّنّة إلاَّ في مبحثي « الصحابة والخلافة »** ؛ لذلك وصفهم السلف بأنهم **« أهل أهواء »** ، نقل الإمام « ابن عبد البر » (جامع بيان العلم وفضله ٢/٩٦) عن « ابن خويز منداد » أنه قال : **أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابه هم أهل الكلام ، فكل مُتكلم فهو من أهل الأهواء والبدع أشعريًا كان ، أو غير أشعري ولا تقبل له شهادة في الإسلام أبدًا ويُهجر ويؤدب على بدعته فإن تمادى عليها استتيب منها** . اهـ . وللوقوف على أراء وترهات « الأشاعرة » انظر : " الملل والنحل " للشهرستاني (١١٩/١) ، و" الفصل في الملل " لابن حزم (١٤/٥) ، و" الفرق بين الفرق " للبغدادي (ص ٣٢٣) وما بعدها ، و" كتاب المواقف " للإيجي ، و" أصول الدين " للبغدادي ، و" نهاية الإقدام " للشهرستاني ، وغير ذلك من كتب القوم ، وكذلك راجع مقالة " منهج الأشاعرة في العقيدة " للشيخ / سفر الحوالي (مجلة الجامعة الإسلامية العدد ٦٢) .

وكذلك يُلْزَم بالقول في كلامه وسمعه وبصره وعلمه وقدرته ، إن نفى عن الغضب والمحبة والرضا ونحو ذلك ما هو من خصائص المخلوقين ، فهذا منتف عن السمع والبصر والكلام وجميع الصفات ، وإن قال : إنه لا حقيقة لهذا إلا ما يختص بالمخلوقين فيجب نفيه عنه . قيل له : وهكذا السمع والبصر والكلام والعلم والقدرة .

مناقشة « الاشعري » لل« معتزلي»

فهذا المُفرِّق بين بعض الصفات وبعض ، يقال له فيما نفاه كما يقول هو لمنازعه فيما أثبته ، فإذا قال المعتزلى : ليس له إرادة ولا كلام قائم به ، لأنَّ هذه الصفات لا تقوم إلا بالمخلوقات ، فإنه يُبَيِّن للمعتزلي أن هذه الصفات يتصف بها القديم ، ولا تكون كصفات المحدثات . فهكذا يقول له المثبتون لسائر الصفات من المحبة والرضا ونحو ذلك .

وكذلك يُلْزَم بالقول في كلامه وسمعه وبصره وعلمه وقدرته .

س ٢٥ ـ المُفرّق بين بعض الصفات وبعض ماذا يُقال له فيما نفاه ؟ وماذا يقول هو لمنازعه من « المعتزلة » ؟

ج ٢٥ ـ يقول « السني » لـ « الأشعري » : إن هذه الصفات يتصف بها القديم ،

حجج الأشعري العقلية

فإن قال : تلك الصفات أثبتُها بالعقل ، لأن الفعل الحادث دل على القدرة ، والتخصيص دل على الإرادة ، والإحكام دل على العلم ، وهذه الصفات مستلزمة للحياة ، والحي لا يخلو عن السمع والبصر والكلام أو ضد ذلك .

الجواب على تلك الحجة

قال له سائر أهل الإثبات : لك جوابان :

أحدهما : أن يُقال : عدم الدليل المعيَّن لا يستلزم

ولا تكون كصفات المحدثات . يعني جميع ما وصف الله به نفسه ، وما وصفه به رسوله ﷺ على ما يليق به .

ويقول « الأشعري » لـ « المعتزلي » فيما يثبته من الصفات السبع : إن هذه الصفات يتصف بها القديم ، ولاتكون كصفات المحدثات ، فحجة « الأشعري » على « المعتزلي » هي حجة « السني » على « الأشعري » .

س ٢٦ ـ إذا قال « الأشعري » : أثبت الصفات السبع بالعقل ، ثم ذكر حججه العقلية . فكيف تجيبه ؟ اذكر الجوابين المذكورين في كلام شيخ الإسلام ـ رحمه الله تعالى ـ .

ج ٢٦ ـ قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله تعالى ـ لك جوابان :

أحدهما : أن يُقال : عدم الدليل المعيَّن لا يستلزم عدم المدلول المعيَّن ، فهب أن

عدم المدلول المعيَّن ، فهب أن ما سلكته من الدليل العقلـي لا يثبـت ذلـك فإنَّـه لا ينفيـه ، وليـس لـك أن تنفيـه بغـير دليل ، لأن النافي عليه الدليل ، كما على المثبت . والسمع قد دل عليه ، و لم يُعارِض ذلك مُعارِض عقلي ولا سمعي ، فيجب إثبات ما أثبته الدليل السالم عن المعارِض المقاوم[1].

ما سلكته من الدليل العقلي لا يثبت ذلك فإنَّه لا ينفيه ، وليس لك أن تنفيه بغير دليل ، لأن النافي عليه الدليل ، كما على المثبت . والسمع قد دل عليه ، ولم يُعارِض ذلك مُعارِض عقلي ولا سمعي ، فيجب إثبات ما أثبته الدليل السالمُ عن المعارِض المقاوم [1] .

---

(١) **ولبيان ذلك أقول** : من المعلوم أن « **الأشاعرة** » ـ هداهم اللّه ـ يعتمدون على العقل في التلقي اعتمادًا أوليًا بدعوى أن العقل أثبت صحة النقل فإن قُدح في العقـل فـالقدح متعـين علـى السـمع الثابت به !! فلذلك إذا تعارض العقل مع النقل فالمقدم هو العقل ، فزعمـوا أن العقـل أثبـت سـبع صفات ونفى ما عداها ، فقالوا : إيجاد الخلق مع اختلافهـا وتنوعهـا يـدل علـى أن للخـالق قـدرة عظيمة على إيجاد المحدثات ، وتخصيص بعض المخلوقات بأمور دون البعض يدل على أن للخـالق إرادة ومشيئة كاختصاص الإنسان بالعقل دون ما سواه مـن سـائر الحيوانـات ، وإحكـام اللّـه ﷻ لخلقـه يـدل علـى سـعة علمـه ، وأنـه بكـل شـيء محيـط ، وإذا كـان الخـالق متصفًـا بـالقدرة والإرادة والعلـم لـزم أن يكـون متصفًـا بالحيـاة ؛ لأن هـذه الصفـات صفـات الأحيـاء ، والحـي لا يخلو إمَّا أن يتصف بالسمع والبصـر والكـلام ، أو ضـد ذلـك . ولا شـك أن الأليـق باللّـه ﷻ هو إثبات السمع والبصر والكلام . فأجاب شيخ الإسلام بجوابين :

الأول : أن الدليـل علـى نـوعـين : دليـل عقـلي ، ودليـل سمـعي .

فأنتم أيها « **الأشاعرة** » !! أثبتـم لله ﷻ الصفات السبع بـدعوى أن العـقـل أثبـت ذلـك ، =

الثاني : أن يقَال : يمكن إثبات هذه الصفات بنظير ما أثبتَّ به تلك من العقليات ، فيقال : نفع العباد بالإحسان إليهم يدل على الرحمة ، كدلالة التخصيص على المشيئة [1] ، وإكرام الطائعين يدل على محبتهم ، وعقاب الكفار يدل على بغضهم ، كما قد ثبت بالشاهد والخبر من إكرام أوليائه وعقاب أعدائه ، والغايات

الثاني : أن يُقَال : يمكن إثبات هذه الصفات بنظير ما أثبتَّ به تلك من العقليات ، فيُقَال : نفع العباد بالإحسان إليهم يدل على الرحمة ، كدلالة التخصيص على المشيئة [1] ، وإكرام الطائعين يدل على محبتهم ، وعقاب الكفار يدل على بغضهم ، كما قد ثبت بالشاهد والخبر من إكرام أوليائه وعقاب أعدائه .

= ونفيتم ما عداها من صفات الكمال بدعوى أن العقل لا يثبتها !! فكون عقلكم لم يثبتها فليس معناه أن ينفيها ؛ لأن عدم الدليل المعيَّن ــ وهو الدليل العقلي ــ لا يستلزم عدم المدلول عليه ــ وهو صفات الحق ﷻ ــ فمثلاً : كل ما خلق اللّه تعالى دليل عليه ، ثُمَّ إذا عُدم بعض ذلكَ من الأدلة ، لم يلزم عدم الخالق ﷻ ، فلا يجوز لكم نفي الشيء لعدم معرفتكم بالدليل الدال عليه .

ثُمَّ إن الدليل السمعي أثبت تلك الصفات على وجه التفصيل ، ولم يُعارِضه معارض لا سمعي ولا عقلي ، فيلزمكم إثبات ما أثبته الدليل السالم عن المعارض المقاوم ــ واللّه ﷻ أعلم ــ .

(١) تقدم بنا أن الأشاعرة يثبتون صفة الإرادة والمشيئة بالعقل بحجة أن التخصيص دل على المشيئة كدلالة الإيجاد على القدرة . قال الشهرستاني (نهاية الإقدام ص ٢٣٩) : قام الدليل على أن الاختصاص ببعض الجايزات دون البعض في أفعال العباد دليل على الإرادة والقصد .اهـ . وقال =

المحمودة في مفعولاته ومأموراته ـــ وهي ما تنتهي إليه مفعولاته ومأموراته من العواقب الحميدة ـــ تدل على حكمته البالغة كما يدل التخصيص على المشيئة وأوْلَى، لقوة العلة الغائية [1]، ولهذا كان ما في القرآن

....

= التفتازاني (شرح المقاصد ١٢٩/٤) : تمسك أصحابنا بأن تخصيص بعض الأضداد بالوقوع دون البعض، وفي بعض الأوقات دون البعض مع استواء نسبة الذات إلى الكل، لا بدَّ أن يكون لصفة شأنها التخصيص؛ لامتناع التخصيص بلا مخصص، وامتناع احتياج الواجب في فاعليته إلى أمر منفصل وتلك الصفة هي المسمَّاة بالإرادة . اهـ . **فيقال لهم** : كما أثبتم صفة الإرادة بالعقل، فكذلك يمكن إثبات باقي الصفات بالعقل، فإن إكرام الطائعين يدل على محبتهم، وكذلك عقاب الكفار يدل على بغضهم، وهذا هو الموافق لأدلة السمع من إكرام أوليائه وعقاب أعدائه كقوله ﷻ : ﴿ **فأمَّا مَنْ طَغَى ۞ وءَاثرَ الحَيَاةَ الدُّنيَا ۞ فإنَّ الجحِيمَ هي المَأوَى ۞ وأمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفسَ عنِ الهَوَى فإنَّ الجَنَّةَ هي المَأوَى** ﴾ [النازعات : ٣٧ ـ ٤١]، وقال ﷻ :﴿ **إنَّ اللَّهَ يُحِبُّ المُقْسِطِينَ** ﴾ [الممتحنة : ٨]، وقال : ﴿ **وأحسِنوا إنَّ اللَّهَ يحبُّ المحسِنِينَ** ﴾ [البقرة : ١٩٥]، وقال : ﴿ **إن اللَّهَ لا يحبُّ مَنْ كان مُخْتَالاً فَخُورًا** ﴾ [النساء : ٣٦]، وقال :﴿ **واللَّهُ لا يحبُّ الظالمِينَ** ﴾ [آل عمران : ٥٧] وقول شيخ الإسلام : (**والغايات المحمودة في مفعولاته ومأموراته** . .) أي أن الغايات المحمودة في أفعال اللّه تعالى كخلق الجن والإنس للعبادة ﴿ **وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ وَالإنسَ إلاَّ لِيَعْبُدُونِ** ﴾ [الذاريات : ٥٦]، وأوامره كفرض الصيام على العباد، وما يترتب على هذه الأمور من عواقب حميدة لتدل دلالة واضحة على حكمته البالغة أكثر من دلالة التخصيص على المشيئة كما هو ظاهر ـ واللّه تعالى المستعان ـ .

(١) تقدم بأن العلة الغائية هي القسم الرابع من أقسام العلة عند أرسطو طاليس وأتباعه ومعناها ما يوجد الشيء لأجله كعبادة اللّه ﷻ بالنسبة لحكمة خلق الإنسان .راجع (ص ٤٣)من هذا الكتاب ففيه بيان أقسام العلة . **والمقصود** أن الأدلة الكثيرة دلت على أن اللّه تعالى يفعل =

من بيان ما في مخلوقاته ، من النعم والحكم أعظم مما في القرآن من بيان ما فيها من الدلالة على محض المشيئة .

مناقشة « المعتزلة »

وإن كان المخاطب ممن يُنكِر الصفات ، ويُقِر بالأسماء كالمعتزلي ، الذي يقول : إنه حي عليم قدير ويُنكِر أن يتصف بالحياة والعلم والقدرة .

قيل له : لا فرق بين إثبات الأسماء وبين إثبات الصفات ، فإنَّك إن قلت : إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضي تشبيهًا وتجسيمًا ، لأنَّا لا نجد في الشاهد متصفًا بالصفات إلا ما هو جسم . قيل لك : ولا تجد في

شبهة « التجسيم »

س ٢٧ ـ إذا كانت المناقشة مع « المعتزلي » الذي يثبت الأسماء وينفي الصفات كيف تكون ؟ اذكر صفتها وصيغتها على ما ذكر الشيخ .

ج ٢٧ ـ قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله تعالى ـ : قيل له : لا فرق بين إثبات الأسماء وبين إثبات الصفات ، فإنَّك إن قلت : إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضي تشبيهًا وتجسيمًا ، لأنَّا لا نجد في الشاهد متصفًا بالصفات إلا ما هو جسم . قيل لك : ولا تجد في الشاهد ما هو مُسمَّى بأنه حي عليم قدير إلا ما هو جسم ، فإن نفيت ما

= لحكمة لأن فعله ﷻ منزه عن العبث ، وأدلة هذه كثيرة في القرآن الكريم أكثر من أدلة إثبات محض المشيئة لله تعالى ، فهي دالة على صفة الحكمة لله تعالى أعظم من دلالة التخصيص على المشيئة .

الشاهد ما هو مُسمًّى بأنَّه حي عليم قدير إلاَّ ما هو جسم ، فإن نفيت ما نفيت لكونك لم تجده في الشاهد إلا الجسم فانف الأسماء ، بل وكلَّ شيء لأنَّك لا تجده في الشاهد إلا الجسم . فكل ما يحتج به من نفى الصفات ، يحتج به نافي الأسماء الحسنى ، فما كان جوابًا لذلك كان جوابًا لمثبتي الصفات .

مناقشة « الجهمية »

وإن كان المخاطب من الغلاة ، نفاة الأسماء والصفات ، وقال : لا أقول هو موجود ولا حي ولا عليم ولا قدير ، بل هذه الأسماء لمخلوقاته ، أو هي مجاز ، لأن إثبات ذلك يستلزم التشبيه بالموجود الحي العليم القدير .

نفيت لكونك لم تجده في الشاهد إلا الجسم فانف الأسماء ، بل وكلَّ شيء لأَنك لا تجده في الشاهد إلا الجسم .

س ٢٨ ـ إذا كانت المناقشة مع « الجهمية » [1] نفاة الأسماء والصفات فكيف تكون ؟ اجب بما قاله شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ .

ج ٢٨ ـ إن كان المخاطب من « الجهمية » وقال : لا أقول هو موجود ولا حي ولا عليم ولا قدير ، بل هذه الأسماء لمخلوقاته ، أو هي مجاز ، لأن إثبات ذلك يستلزم

---

(١) أي أتباع « **جهم بن صفوان** » وكل من وافقهم من الباطنية والفلاسفة ، ومما لا شك فيه =

قيل له : وكذلك إذا قلت : ليس بموجود ولا حي ولا عليم ولا قدير ، كان ذلك تشبيهًا بالمعدومات ، وذلك أقبح من التشبيه بالموجودات .

مناقشة « القرامطة »

فإن قال : أنا أنفي النفي والإثبات .

قيل له : فيلزمك التشبيه بما اجتمع فيه النقيضان من الممتنعات ، فإنه يمتنع أن يكون الشيء موجودًا معدومًا ، أو لا موجودًا ولا معدومًا ، ويمتنع أن يُوصف باجتماع

امتناع سلب النقيضين

التشبيه بالموجود الحي العليم القدير .

قيل له : وكذلك إذا قلت : ليس بموجود ولا حي ولا عليم ولا قدير ، كان ذلك تشبيها بالمعدومات ، وذلك أقبح من التشبيه بالموجودات .

س ٢٩ ـ إذا قال « الغلاة من الجهمية القرامطة » : أنا أنفي النفي والإثبات فما جوابك له ؟ اذكر ما قاله شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ .

= أن هؤلاء و « المعتزلة » لا يخاطبون بمنطوق الأصل الأول الذي ذكره الشيخ ـ رحمه الله ـ وهو : « **أن القول في بعض الصفات كالقول في بعض** » ؛ وذلك لأنهم لا يثبتون الصفات أصلاً ، ولكن وجه مناقشة هؤلاء تحت هذا الأصل هو باعتبار المفهوم ، فالمفهوم من هذا الأصل هو أن هؤلاء المعطلة لا ينفون شيئًا عن الله ﷻ ـ بزعم الفرار من المحذور ـ إلاّ وقد أثبتوا ما يلزمهم فيه نظير ما فروا منه ، فإنّهم لما نفوا عن الله تعالى الأسماء والصفات ـ فرارًا من تشبيهه بالموجودات ـ شبهوه بالمعدوم ، لأن الذي ليس له أي اسم ولا صفة هو معدوم ، وهذا تشبيه أقبح من التشبيه بالموجودات ، فلا بدَّ لهم في آخر الأمر إمَّا إثبات هذا المحذور في الجميع ، أو نفيه عن الجميع ؛ وذلك لأن الباب واحد ـ والله ﷻ أعلم ـ .

الوجود والعدم ، والحياة والموت ، والعلم والجهل ، أو يوصف بنفي الوجود والعدم ، ونفي الحياة والموت ، ونفي العلم والجهل [1].

اعتراض

فإن قلت : إنما يمتنع نفي النقيضين عمَّا يكون قابلاً لهما ، وهذان يتقابلان تقابل العدم والمَلَكَة ، لا تقابل السلب والإيجاب [1] ، فإن الجدار لا يُقال له : أعمى ولا

ج ٢٩ ـ قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ فإن قال : أنا أنفي النفي والإثبات .

قيل له : فيلزمك التشبيه بما اجتمع فيه النقيضان من الممتنعات ، فإنه يمتنع أن يكون الشيء موجودًا معدومًا ، أو لا موجودًا ولا معدومًا ، ويمتنع أن يوصف باجتماع الوجود والعدم ، والحياة والموت ، والعلم والجهل ، أو يوصف بنفي الوجود والعدم ، ونفي الحياة والموت ، ونفي العلم والجهل [1] .

س ٣٠ ـ إذا اعترضت « غلاة جهمية القرامطة » على الجواب السابق بقولهم : إنما يمتنع نفي النقيضين عما يكون قابلاً لهما ، وهذان يتقابلان تقابل العدم والمَلَكَة ، لا تقابل السلب والإيجاب [2]، فإن الجدار لا يُقال له : أعمى ولا بصير ، ولا حي ولا ميت ،

---

(١) وهذا رد كالسابق ـ فهو باعتبار مفهوم الأصل ـ ولذا يُقال لهؤلاء : أنتم شبهتموه بالممتنعات حين قلتم : هو موجود ، معدوم ، أو قلتم : لا موجود ، ولا معدوم ... وهكذا ، فهم فروا من تشبيهه بالموجودات والمعدومات فوقعوا في تشبيهه بالممتنعات المستحيلات .

(٢) لبيان معنى « **العدم والملكة** » ، و« **السلب والإيجاب** » أقول ـ وبالله تعالى التوفيق ـ : اعلم =

بصير ، ولا حي ولا ميت ، إذ ليس بقابل لهما .

الرد عليه مِن وجوه :
« الوجه الأول »

قيل لك : أولاً : هذا لا يصح في الوجود والعدم ، فإنّهما متقابلان تقابل السلب والإيجاب ، باتفاق العقلاء ،

إذ ليس بقابل لهما . أجب بالقولين الذين رد بهما شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ ، واشرح معنى « العدم والملكة » .

ج ٣٠ ـ قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ : قيل له :

أولاً : هذا لا يصح في الوجود والعدم ، فإنهما متقابلان تقابل السلب والإيجاب ،

= ـ وفقك الله ـ أن المناطقة اصطلحوا على أن « **تباين المقابلة** » ينقسم إلى أربعة أقسام وهي :

القسم الأول : « **المقابلة بين النقيضين** » : ويُسمَّى أيضًا المقابلة بين « **السلب والإيجاب** » أي النفي والإثبات **وهي اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان في آن واحد** ، **بل لا بدَّ من وجود أحدهما عدم الآخر** كقولك في « **الإيجاب** » : زيد في البيت ، وفي « **السلب** » : زيد ليس في البيت ، فيستحيل تحقق الأمرين في آن واحد !!القسم الثاني : « **المقابلة بين الضدين** » :

وهي المقابلة بين أمرين وجوديين بينهما غاية المنافاة لا يتوقف إدراك أحدهما على إدراك الآخر ، فهما لا يجتمعان ولكنهما قد يرتفعان وارتفاعهما إنما يكون لواحد من سببين :

أ ـ وجود واسطة وانشغال المحل بغيرهما كوجود ضد ثالث فالسواد والبياض ضدان ، فمحال أن يجتمعا في نقطة بسيطة من اللون ، ولكنهما قد يرتفعان عنها لوجود واسطة أخرى كانشغال المحل بغيرهما كأن يكون محل النقطة لون آخر كالأخضر .

ب ـ ارتفاع المحل نفسه ، فالجسم الواحد الموجود يستحيل أن يجتمع فيه الحركة والسكون فيكون متحركًا ساكنًا في وقت واحد ، ولكن الحركة والسكون قد يرتفعان عنه بانعدام الجسم نفسه .

القسم الثالث : « **المقابلة بين المتضائفين** » :

وهي المقابلة بين أمرين وجوديين بينهما غاية المنافاة ولا يمكن إدراك أحدهما إلاَّ بإضافة =

فيلزم من رفع أحدهما ثبوت الآخر [1] .

وأمَّا ما ذكرته من الحياة والموت ، والعلم والجهل ،

باتفاق العقلاء ، فيلزم من رفع أحدهما ثبوت الآخر [1] .

= **الآخر إليه** ، كالأبوة والبنوة فإن الذات الواحدة يستحيل أن تجمع بين الأبوة والبنوة لشخص واحد بعينه ، ولكن معنى الأبوة لا يُدرك إلاَّ بإضافته للبنوة ، وهذا النوع هو المُسمَّى في اصطلاح المنطقيين بـ « **الصفات الإضافية** » وهو عندهم أمر وجودي في الخارج ، أمَّا المتكلمون فهو عندهم أمر اعتباري لا وجود له في الخارج .

القسم الرابع : « **المقابلة بين العدم والملكة** » :

وهي : إثبات أو نفي ما من شأنه أن يتصف بهذه الصفة كـ « الإبصار » **فالعدم هو « العمى »** عمَّن يكون قابلاً لصفة « الإبصار » كالحيوانات المبصرة يصيبها « العمى » . **والمبصر هو « الملكة »** الموصوف بالإبصار . أمَّا ما يُقابل ذلك فهو مَن لا يقبل « **العدم والملكة** » كالجدار والأرض وسائر الجمادات فإنَّها غير قابلة للصفة المذكورة « الإبصار » ــ والله ﷻ أعلم ــ .

(١) **ولبيان ذلك أقول** : تقدم بنا في الحاشية السابقة بيان معنى « **المقابلة بين النقيضين** » ، ومن هذا الباب « **الوجود والعدم** » فالوجود نقيض العدم باتفاق العقلاء ، فالشيء الواحد يستحيل وجوده وعدمه في آن واحد ، إذا علمت هذا تبين لك بجلاء سفسطة « **القرامطة** » وغيرهم بزعمهم أن « **الوجود والعدم** » يمكن نفيهما معًا ، فيصح ــ عندهم ــ أن يُقال للشيء : لا موجود ولا معدوم من باب تقابل « **العدم والملكة** » فلا شك أن هذه سفسطة واضحة ؛ لأن الوجود نقيض العدم بإجماع العقلاء ، فهما يتقابلان تقابل « **السلب والإيجاب** » لا « **العدم والملكة** » فيلزم من ثبوت أحدهما انتفاء الآخر . ، هذا في الوجود والعدم . فإذا مثلوا بالعمى والبصر ، والحياة والموت ، فيقال لهم : هذا منكم تشبيه لله تعالى بالجدار الناقص الذي لا يُقال له : أعمى ولا بصير ، ولا حيّ ولا ميت ، فكما أن الجدار غير قابل لهذه الأوصاف فكذلك ــ على زعمهم ــ الله ﷻ غير قابل لهذه الأوصاف ، فهؤلاء يُقال لهم : إذا كان الأمر كما تزعمون فأيُّهما أشرف الأعمى الذي من شأنه أن يقبل الاتصاف بصفة الكمال وهي الإبصار ، أم الجدار الجماد الذي يستحيل عليه أن يقبل الاتصاف بصفة الكمال ؟!! .

فهذا اصطلاح اصطلحت عليه المتفلسفة المشاءون [1] ، والاصطلاحات اللفظية ليست دليلاً على نفي الحقائق العقلية ، وقد قال تعالى : ﴿ **والَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لاَ يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ۞ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ** ﴾ [2] فسمَّى الجماد ميتًا وهذا

وأمّا ما ذكرته من الحياة والموت ، والعلم والجهل ، فهذا اصطلاح اصطلحت عليه المتفلسفة المشاءون [1] ، والاصطلاحات اللفظية ليست دليلاً على نفي الحقائق العقلية ، وقد قال تعالى : ﴿ والَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ لاَ يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ۞ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [2] فسمَّى الجماد ميتًا

---

(١) « **الفلاسفة المشاءون** » : هم أتباع « أرسطو طاليس » ، قيل : كان إذا حاضر تلاميذه ، وعلى الأخص حين يقل عددهم في الصباح ، فإنه يذرع الأرض غدوًا ورواحًا معهم بين الأعمدة ، يشرح لهم آراءه ويجيب عن أسئلتهم ، فلُقِّبت مدرسته بـ « **مدرسة المشائين** » ، هذا وقد زعم ابن القفطي في " أخبار الحكماء " (ص ١٤) أنَّهم أتباع أفلاطون ، وتبعه في ذلك الشهرزوري في " نزهة الأرواح " (١٦٩/١) ، وليس كما قالا .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذه المدرسة تهتم بدراسة ثلاث مسائل هامَّة هي : « **اللّه** » ، و« **الدولة** » ، و« **الإنسان** » ، ما طبيعة اللّه ؟ ــ تعالى اللّه عمَّا يصفون ــ وما خير نوع من الحكم تصلح به الدولة ؟ وما خير سلوك يسلكه الإنسان ؟ فيتحدث أرسطو عن طبيعة « **اللّه** » ـ تعالى اللّه عمَّا يصفون ـ في كتاب « ما وراء الطبيعة » ، وعن نظام الحكم في كتاب « السياسة » ، وعن السلوك في كتاب « الأخلاق » وكل هذه الكتب مطبوعة ـ واللّه أعلم ـ .

(٢) سورة النحل آية : ٢٠ ، ٢١ .

مشهور في لغة العرب وغيرهم [1] .

« الوجه الثاني »

وقيل لك : ثانيًا : فما لا يقبل الاتصاف بالحياة والموت والعمى والبصر ، ونحو ذلك من المتقابلات أنقص مما يقبل ذلك ، فالأعمى الذي يقبل الاتصاف بالبصر أكمل من الجماد الذي لا يقبل واحدًا منهما . فأنت فررت من تشبيهه بالحيوانات القابلة لصفات الكمال ، ووصفته بصفات الجمادات التي لا تقبل ذلك .

وهذا مشهور في لغة العرب وغيرهم [1] .

وقيل لك : ثانيًا : فما لا يقبل الاتصاف بالحياة والموت والعمى والبصر ، ونحو ذلك من المتقابلات أنقص مما يقبل ذلك ، فالأعمى الذي يقبل الاتصاف بالبصر أكمل من الجماد الذي لا يقبل واحدًا منهما . فأنت فررت من تشبيهه بالحيوانات القابلة لصفات الكمال ، ووصفته بصفات الجمادات التي لا تقبل ذلك .

و« العدم والملكة »: أمران أحدهما « وجودي » ، والآخر « عدمي » ؛ فالوجودي هو الصفة الثبوتية التي تقوم بمن من شأنه الاتصاف بها كـ « البصر والعلم » ؛ والعدمي

---

(١) قال « القرطبي » في (تفسيره ١٠/٩٤) : ﴿ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ ﴾ أي هم أموات ، يعني الأصنام ، لا أرواح فيها ولا تسمع ولا تبصر ، أي هي جمادات فكيف تعبدونها وأنتم أفضل منها بالحياة ؟!! اهـ . وبهذا يظهر فساد استدلال « القرامطة » وغيرهم ، وأن اصطلاحاتهم اللفظية ليست دليلاً على نفي الحقائق العقلية والشرعية ـ والله ﷻ أعلم ـ .

وأيضًا فما لا يقبل الوجود والعدم أعظم امتناعًا من القابل للوجود والعدم ، بل ومن اجتماع الوجود والعدم ، ونفيهما جميعًا ، فما نفيت عنه قبول الوجود والعدم كان أعظم امتناعًا مما نفيت عنه الوجود والعدم . وإذا كان هذا ممتنعًا في صرائح العقول فذلك أعظم امتناعًا ، فجعلت الوجود الواجب الذي لا يقبل العدم هو أعظم الممتنعات . وهذا غاية التناقض والفساد .

وهؤلاء الباطنية منهم من يصرح برفع النقيضين : الوجود والعدم . ورفعهما كجمعهما . ومنهم من يقول : لا أثبت واحدًا منهما ، وامتناعه عن إثبات أحدهما في نفس الأمر لا يمنع تحقق واحد منهما في نفس الأمر ، وإنما هو كجهل الجاهل ، وسكوت الساكت ، الذي لا يعبر عن الحقائق .

هو فقدان تلك الصفة كـ « العمى والجهل » ؛ فإن العمى عدم البصر عمَّا من شأنه قبول البصر ، والجهل فقدان العلم عمَّا من شأنه قبول العلم ، فالوجودي هو « الملكة » ، والعدمي « فقدانها » [1] .

---

(١) انظر " التحفة المهدية " (ص ٨٦ ، ٨٧) ، و" المعجم الفلسفي " (ص ١١٨) .

وإذا كان ما لا يقبل الوجود ولا العدم أعظم امتناعًا مِمّا يُقدَّر قبوله لهما ـ مع نفيهما عنه ـ فما يُقدَّر لا يقبل الحياة ولا الموت ، ولا العلم ولا الجهل ، ولا القدرة ولا العجز ، ولا الكلام ولا الخرس ، ولا العمى ولا البصر ، ولا السمع ولا الصمم ، أقرب إلى المعدوم والممتنع مما يُقدَّر قابلاً لهما مع نفيهما عنه . وحينئذ فنفيهما مع كونه قابلاً لهما أقرب إلى الوجود والممكن ، وما جاز لواجب الوجود قابلاً ، وجب له ، لعدم توقف صفاته على غيره ، فإذا جاز القبول وجب ، وإذا جاز وجود المقبول وجب .

وقد بُسط هذا في موضع آخر [1] وبُيِّن وجوب اتصافه بصفات الكمال التي لا نقص فيها بوجه من الوجوه .

« الوجه الثالث »

وقيل له أيضًا : اتفاق المسمَّيَين في بعض الأسماء والصفات ليس هو التشبيه والتمثيل ، الذي نفته الأدلة

س ٣١ ـ ما التمثيل والتشبيه الذي نفته الأدلة السمعية والعقلية ، وهل اتفاق المسمَّين في بعض الأسماء والصفات تشبيه وتمثيل ؟

ج ٣١ ـ اتفاق المسمَّين في بعض الأسماء والصفات ليس هو التشبيه والتمثيل ، الذي نفته

---

(١) انظر على سبيل المثال رسالة " **تفصيل الإجمال فيما يجب لله من صفات الكمال** " لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ وهي ضمن مجموعة الرسائل والمسائل (٢/١٩٣) .

الأدلــة السـمعيات والعقليـات ، وإنمـا نفـت مــا يســتلزم اشتراكهما فيما يختص به الخـالق ، ممـا يختـص بوجوبـه أو جوازه أو امتناعه [1] ، فلا يجوز أن يَشـركه فيـه مخلـوق ، ولا يُشركه مخلوق في شيء من خصائصه ﷻ .

وأمَّا ما نفيتَه فهو ثابت بالشرع والعقل ، وتسميتك ذلك تشبيهًا وتجسيمًا تمويه على الجهال ، الذين يظنون أن كل معنى سماه مسمٍ بهذا الاسـم يجب نفيـه . ولـو سـاغ هذا لكان كل مبطل يسمي الحق بأسماء ينفـر عنهـا بعـض النَّـاس ، ليكذب النَّـاس بالحق المعلوم بالسمع والعقل .

وبهذه الطريقة أفسدت الملاحـدة علـى طوائـف مـن النَّـاس عقولهم ودينهم ، حتى أخرجـوهم إلى أعظـم الكفر

الأدلة السمعيات والعقليات ، وإنما نفت ما يستلزم اشتراكهما فيما يختص به الخالق ، مما يختص بوجوبه أو جوازه أو امتناعه [1] ، فلا يجوز أن يَشركه فيـه مخلوق ، ولا يُشركه مخلوق في شيء من خصائصه ﷻ .

---

(١) « **الواجب لله** » ﷻ ما لا يصـح تجرده ومفارقتـه عـن اللّه ﷻ كـ « العلـم والقـدرة » وجميـع صفـات الكمـال ، و « **الجـائز علـى اللّـه** » ﷻ مـا استوى فيــه الكفتــان كـــ « خلــق العــالم وعدم خلقه » ، و « **الممتنع علـى اللّـه** » ﷻ هـو المستحيل على اللّه ﷻ ، وهـو مـا لا يصـح اتصافـه بـه كـ « الجهـل والعجـز » وغير ذلـك من النـقـائـص .

والجهالة ، وأبلغ الغي والضلالة .

س ٣٢ ـ بأيّ طريقة أفسدت الملاحدة على طوائف النّاس عقولهم ودينهم ؟ اذكر الألقاب القبيحة التي لقب بها المبتدعون « أهل السُنَّة » مع ذكرهم .

ج ٣٢ ـ أفسدت الملاحدة على طوائف النَّاس عقولهم ودينهم عن طريق تسميَّة الحق الثابت بأسماء منكرة وتلقيب أصحاب العلم الإلهي وأهل الديانة والصلاح بالألقاب الشنيعة ، كتسميَّة « الروافض »[1] لأهل السُنَّة « نواصب »[1] ، وتسميَّة « القدرية »[2] لهم « جبرية »[3] ، وتسميَّة « المرجئة »[4] لهم « شُكَّاكًا »[5] ، وتسميَّة النفاة لهم « حشوية »[6]، ونحو ذلك ، وبهذه الطريقة سلكت الملاحدة للتنفير عن الحق بسوء

---

(١) انظر ترجمتها (ص ٢٢٦) من هذا الكتاب .

(٢) انظر ترجمتها (ص ٣٤٥) من هذا الكتاب .

(٣) انظر ترجمتها (ص ٣٣٨) من هذا الكتاب .

(٤) انظر ترجمتها (ص ٣٣٩) من هذا الكتاب .

(٥) « **شُكَّاكًا** » نسبة إلى الشك وهو لقب تطلقه « **المرجئة** » على كل من يجوز مقالة : (أنا مؤمن إن شاء اللّٰه) ، فيزعمون أنه يشك في إيمانه ؛ لأن الإيمان عندهم لا يتبعض .
انظر ترجمة « المرجئة » (ص ٣٣٩) من هذا الكتاب فإن فيها زيادة بيان .

(٦) « **الحشوية** » قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللّٰه ـ (منهاج السنة ٢/٥٢٠) : فأمَّا لفظ « **الحشوية** » فليس فيه ما يدل على شخص معين ولا مقالة معينة فلا يُدرى من هم هؤلاء . وقد قيل : إن أول من تكلم بهذا اللفظ « عمرو بن عبيد » فقال : كان عبد اللّٰه بن عمر حشويًا . اهـ
وممَّا ينبغي التنبيه عليه ما ذكره الشيخ « محمد رشاد سالم » ـ رحمه اللّٰه ـ حيث ذكر أن مذهب « أهل السُنَّة » عدم البحث في آيات الصفات التي يتعذر إجراؤها على ظاهرها !!بل يؤمنون بما =

شبهة « التركيب »

وإن قال نفاة الصفات [1] : إثبات العلم والقدرة والإرادة يستلزم تعدد الصفات ، وهذا تركيب ممتنع .

الرد على شبهة « التركيب »

قيل : وإذا قلتم : هو موجود واجب ، وعقل وعاقل ومعقول ، وعاشق ومعشوق ، ولذيذ وملتذ ولذة ،

التعبير عنه وضرب الأمثال القبيحة له [2] .

س ٣٣ ـ إذا قال نفاة الصفات من غلاة « الفلاسفة » ، و « الجهمية » : إثبات العلم والقدرة والإرادة يستلزم تعدد الصفات ، وهذا تركيب ممتنع ، فكيف ترد عليه ؟

= أراده الله مع جزمهم بأن الظاهر غير مراد . قلتُ : لا أدري أي صفات يتعذر إجراؤها على ظاهرها ؟!! فالمعلوم من مذهب السلف هو إجراء جميع الصفات على ظاهرها من غير تشبيه ، وما ذكره الشيخ إنّما هو مضمون مذهب « أهل التجهيل » من مفوضة الأشاعرة الذين يؤمنون باللفظ المجرد دون ما تضمنه من معنى ، وجُلّ المفوضة يزعمون أن هذا مذهب السلف كـ « الجويني » وغيره ، ولكن هذه الدعوى منقوضة بقول السلف : « **الاستواء معلوم** » أي معلوم المعنى عند العرب ـ وكذلك المعنى في جميع الصفات ـ قال « الخطيب البغدادي » (مقدمة مختصر العلو للألباني ص ٤٨) : أمّا الكلام في الصفات ؛ فإن ما روي منها في الصحاح ؛ مذهب السلف ﷺ إثباتها وإجراؤها على ظاهرها ، ونفي الكيفية والتشبيه عنها . اهـ . فأنت ترى ـ رحمك الله ـ الإمام الخطيب البغدادي يبين لنا أن **مذهب السلف هو** : « **إثبات الصفات مع إجرائها على ظاهرها** » فليت شِعْري بماذا يجيب « أهل التجهيل » على الخطيب ؟!!

ولمزيد من الفائدة انظر : " الفتوى الحموية " لشيخ الإسلام ابن تيمية ، و" الصواعق المرسلة " لتلميذه ابن القيم ، و(ص ١٠٠) من هذا الكتاب ففيه تتمة مهمة ـ والله ﷻ الموفق ـ .

(١) القائل هنا هم غلاة الفلاسفة والجهمية .

(٢) انظر " التحفة المهدية "(ص ٩٣). **قلتُ** : ومن تلك الألقاب التي يطلقونها في هذا الزمان على =

أفليس المفهوم من هذا هو المفهوم من هذا ؟ ، فهذه معان متعددة متغايرة في العقل وهذا تركيب عندكم ، وأنتم تثبتونه وتسمُّونه توحيدًا .

ج ٣٣ ـ قيل لهم : أنتم تثبتون صفات متغايرة متعددة ، كوصفكم اللّه ﷻ بالوجود والوجوب ، وأنه ﷻ عاقل ومعقول ، وعاشق ومعشوق ، ولذيذ وملتذ ولذة ، أفليس المفهوم من هذه الصفات التي أثبتموها مثل المفهوم من الصفات الواردة في الكتاب والسنة كـ « الاستواء » ، و « العلم » ، و « القدرة » ، و « المحبة » ، و « لبغضب » ، و « العجب » فهذه المعان إن هي إلاًّ معان متعددة متغايرة في العقل فلما أثبتم الأولى ونفيتم الثانية ؟ ! !

= « أهل السُّنّة والجماعة » قولهم « وهَّابية » وهي نسبة إلى الإمام « **محمد بن عبد الوهاب** » ـ رحمه اللّه ـ الذي أحيا اللّه به السُّنّة وأمات به البدعة ، فقد قام ـ رحمه اللّه ـ بأعباء الدعوة في سبيل اللّه تعالى ، فتكبد المشاق وأُوذي حتى كتب اللّه له النصرة والتمكين ، فاغتاظ أهل البدع والضلال وساءهم بزوغ شمس الهداية ، فراحوا يشوهون صورة الشيخ ـ رحمه اللّه ـ لكي يصدوا النّاس عن دعوته ، فرموه بالكفر تارة ، وبالزندقة والبدعة في الدين تارة أخرى ، ويعلم اللّه تعالى أنهم أولى النّاس بهذه الألقاب ، وعن هذه الألقاب قال « ابن القيم » (في نونيته١/ ٣٩٩) :

فرموهم بغيًا بما الرامي به ... أولى ليدفع عنه فعل الجاني

يرمي البريء بما جناه مباهتًا ... ولذاك عند الغر يشتبهان

سموهم حشوية ونوابتا ... ومجسمين وعابدي أوثان

وكذاك أعداء الرسول وصحبه ... وهم الروافض أخبث الحيوان

نصبوا العداوة للصحابة ثم سمـ ... ـوا بالنواصب شيعة الرحمن

فإن قالوا : هذا توحيد في الحقيقة وليس هذا تركيبًا ممتنعًا .

قيل لهم : واتصاف الذات بالصفات اللازمة لها توحيد في الحقيقة وليس هو تركيبًا ممتنعًا [1].

فإن قالوا : إن ما أثبتناه هو توحيد في الحقيقة وليس بالتركيب الممتنع .

قيل لهم : واتصاف الذات بالصفات اللازمة لها توحيد في الحقيقة وليس هو تركيبًا ممتنعًا [1] .

---

(١) ذكرنا سابقًا مذهب الفلاسفة في الصفات وأنهم ينكرونها ؛ لأنَّها بزعمهم توجب الكثرة ، وقد تصدى لهم الإمام الغزالي في " تهافت الفلاسفة " (ص ١٥١) وبين مذهبهم وأبطل حجتهم ، وذكرَ مقاصدهم من هذه الأوصاف التي أشار إليها شيخ الإسلام فأقول وبالله التوفيق والسداد : هؤلاء الفلاسفة يصفون الله ﷻ بقولهم : « **موجود واجب** » أي أنه موجود لا علة له ؛ لأنه العلة الأولى ، وهو علة لغيره ، فهذا الوصف جمع بين صفات السلب والإضافة ؛ وهي نتيجة عقلية لتسلسل منطقي ، فهم يرون استحالة وجود علل ومعلولات لا تتناهى كما يقر بذلك جميع العقلاء ؛ لأن العقل لا يقبل بتسلسل الأحداث في الماضي إلىغير نهاية كما مر بيان ذلك .

وقولهم: « **عقل ، وعاقل ، ومعقول** »كذا يصفون الحق ﷻ، ومعنى« **العقل** » عندهم أي المجرد عن المادة ، وهو بمعنى قوة الإدراك ، وهو يشبه معنى « **العلم** » عندنا ، فالمعنى أنه « **علم وعالم ومعلوم** » فإذا قيل : « **عقل** » أي هو ذاته ﷻ ، وإذا قيل : « **عاقل** » ، فمعناه أنه يعقل ذاته ونفسه ــ أي يعلمها دون غيره ــ ولا يعقل غيرها ؛ لأن الله ﷻ ــ على حد زعمهم ــ لا يصح أن يعقل إلاَّ أفضل المعقولات ، وليس هناك أفضل من ذاته ، فهو يعقل ذاته ، فذاته « **معقول** » ، ومن هنا أنكر الفلاسفة « **علم الله بالجزئيات** » فزعموا أن الله ﷻ لا يعلم الموجودات لأنها أقل وأحط من أن يعلمها ، فهو « **لا يعقل ـ أي لا يعلم ـ إلاَّ نفسه وذاته** » ، فذاته معقولة له =

وذلك أنه من المعلوم بصريح المعقول أنه ليس معنى كون الشيء عالمًا هو معنى كونه قادرًا ، ولا نفس ذاته هو نفس كونه عالمًا قادرًا ، فمن جوَّز أن تكون هذه الصفة هي الأخرى ، وأن تكون الصفة هي الموصوف فهو من أعظم النَّاس سفسطة ، ثُمَّ إنَّه متناقض ، فإنه إن جوّز ذلك جاز أن يكون وجود هذا هو وجود هذا ، فيكون

وكذلك يُقال لهم : إن ما وصفتم به الله ﷻ من « العقل » ، و « العشق » ،

= وإذا قيل : « **عاشق ومعشوق ولذيذ وملتذ ولذة** » ، فمعناه أن كل جمال وبهاء وكمال فهو محبوب ومعشوق لذي الكمال ﷻ ، ولا معنى للذة إلا إدراك الكمال الملائم ، فحبه وعشقه لذلك الكمال فوق كل إحباب ، والتذاذه به فوق كل التذاذ ، ثم هو معشوق ، عشقه غيره أو لم يعشقه ، كما أنه عاقل ومعقول ، عقله غيره أو لم يعقله ، فكل هذه المعاني راجعة إلى ذاته ، وإلى إدراكه لذاته ، وعقله له ، وعقله لذاته ، هو عين ذاته ، فإنه عقل مجرد ، فرجع الكل إلى معنى واحد . قلتُ : ولا يخفى سفسطة هؤلاء ومراوغتهم في الباطل فهذا الذي يسمونه « **توحيدًا** » ، باتفاق العقلاء هي معان متعددة متغايرة في العقل ، فكيف يثبتونها ثم ينكرون غيرها من الصفات الثبوتية ؟ !! فهذا تفريق بين متماثلين ليس عليه دليل لا عقلي ، ولا شرعي ، ثُمَّ إن هذه الأوصاف التي ذكروها كـ « **العقل والعشق واللذة** » مما لم يرد الوصف به في الكتاب والسُّنَّة ، و« **العقل** » من حيث هو مصدر عقل يعقل عقلاً وهو عرض من الأعراض كما في قوله تعالى : ﴿ **لعلكم تعقلون** ﴾ [يوسف : ٢] ، و﴿ **لهم قلوب لا يعقلون بها** ﴾ [الأعراف : ٧٩] ونحو ذلك . وقد يراد به الغريزة التي في الإنسان ، فالعقل ما به تحصل معرفة الأمور وإدراكها ولا ريب أن الله تعالى متصف من ذلك بما يعجز العقل البشري عن قصوره وإدراكه ولكن حيث لم يرد في الكتاب والسُّنَّة وصف الله تعالى به فلا يجوز إطلاقه على الله تعالى وكذلك لفظ « **العشق واللذة** » وغير ذلك قال ابن الوزير اليماني ـ رحمه الله ـ (إيثار الحق ط .العلمية ص٣١٤) : =

الوجود واحدًا بالعين لا بالنوع [1].

وحينئذ ، فإذا كان وجود الممكن هو وجود الواجب ، كان وجود كل مخلوق ـ يُعدم بعد وجوده ، ويوجد بعد عدمه ـ هو نفس وجود الحق القديم الدائم الباقي ، الذي لا يقبل العدم .

وإذا قدّر هذا ، كان الوجود الواجب موصوفا بكل تشبيه وتجسيم ، وكل نقص وكل عيب ، كما يصرح بذلك أهل وحدة الوجود [2] ، الذين طردوا هذا الأصل

« واللذة » أوصاف لم ترد لا في كتاب ولا في سُنَّة ، وأسماء وصفات الله ﷻ

= أسماء الله تعالى توقيفية ولذلك لا يُسمى عاقلاً ولا فاضلاً ولا يجوز نحو ذلك لا حقيقة ولا مجازًا بالاتفاق مع أنَّهما من أجل الأسماء وأحمدها وأشرفها . ا هـ . ـ والله تعالى أعلم ـ .

(١) أي أن العقل يميز بداهة بين الصفات المتغايرة فالعلم غير القدرة ، والقدرة غير الذات ، فمن زعم بأن لا تمايز بين الصفات ، ولا بين الصفة وصاحب الصفة فهو مكابر وجاحد للحقائق ، ولو سلمنا له افتراض صحة مقالته بأن لا فرق بين الصفة وأخرى ، أو الصفة والموصوف فهو متناقض ؛ لأن مقالته هذه تستلزم « **وحدة الوجود** » وأن وجود هذا هو وجود هذا ، فيكون الوجود واحدًا بالعين غير قابل للتقسيم والتنوع ، وهذا غاية التشبيه والتجسيم ، وهو أشر مما فرَّ منه .

(٢) « **أهل وحدة الوجود** » هم من أقبح طوائف الصوفية ، وأعظمهم كفرًا ، قالوا : ليس هناك موجود إلاَّ الله فليس غيره في الكون ، وما هذه الظواهر التي نراها حولنا إلاَّ مظاهر لحقيقة واحدة ، هي الحقيقة الإلهية ـ تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا ـ ، هذه الحقيقة التي تنوعت وجوداتها ومظاهرها في هذا الكون المشاهد ، وليس هذا الكون إلاَّ الله في زعمهم !!

وهذه العقيدة تأثرت بالفلسفة اليونانية تأثرًا كبيرًا ، ولكنها لم تنتشر بين المسلمين وتلقى =

الفاسد ، وحينئذ فتكون أقوال نفاة الصفات باطلة على كل تقدير .

نتيجة هذا الأصل

وهذا باب مطرد ، فإن كل واحد من النفاة لِما أخبر به الرسول ﷺ من الصفات ، لا ينفي شيئًا ـ فرارًا مما هو محذور ـ إلا وقد أثبت ما يلزمه فيه نظير ما فرَّ منه ، فلا بدَّ له في آخر الأمر من أن يثبت موجودًا واجبًا قديمًا متصفًا بصفات تميزه عن غيره ، ولا يكون فيها مماثلاً لخلقه ، فيُقال له : وهكذا القول في جميع الصفات ، وكل ما نثبته من الأسماء والصفات فلا بدَّ أن يدل على قدر مشترك تتواطأ فيه المسمَّيات ، ولولا ذلك لما فُهم الخطاب ، ولكن نعلم أن ما اختص الله به ، وامتاز عن خلقه أعظم مما يخطر بالبال أو يدور في الخيال .

توقيفية .

= القبول إلاَّ بعد ظهور المارق « **محيي ـ الكفر ـ الدين بن عربي** » الهالك سنة ٦٣٨ هـ وهذا بالتنكير لأنه نكرة غير « **ابن العربي المالكي** » بزيادة الألف واللام فهو « **أبو بكر محمد بن عبد الله الأشبيلي** » صاحب « عارضة الأحوذي » و « العواصم من القواصم » توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٥٤٣ هـ ، والمقصود أن ذاك المارق هو الذي صاغ هذه العقيدة صياغة كاملة ، وألف فيها عشرات الكتب ، وقد تصدى له العلماء وعلى رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم .

راجع : رسالة " حقيقة مذهب الاتحاديين " لابن تيمية ، وهي تقع ضمن " مجموعة الرسائل والمسائل " .

الأصـــل الثــانـــي

الأصـــل الثـــــاني
القول في الصفـات
كـالقول في الـذات

وهذا يتبين بالأصل الثاني ـ وهو أن يُقال : القول في الصفات كالقول في الذات ، فإن اللّٰه ليس كمثله شيء لا في ذاته ، ولا في صفاته ، ولا في أفعاله ، فـإذا كـان لـه ذات حقيقة لا تمـاثل الـذوات ، فـالذات متصفـة بصفـات حقيقة لا تماثل صفات سائر الذوات .

فإذا قال السائل : كيف استوى على العرش ؟

فصل في الأصل الثاني

س ٣٤ ـ وضح الأصل الثاني من الأصلين الشريفين ؟

ج ٣٤ ـ الأصل الثاني ـ وهو أن يُقال : القول في الصفات كالقول في الذات ، فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ، ولا في صفاته ، ولا في أفعاله ، فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات ، فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل صفات سائر الذوات .

س ٣٥ ـ إذا قال الجهمي : كيف استوى على العرش ، أو كيف ينزل ربنا إلى السماء الدنيا ؟ فكيف تجيبه ؟

جواب من سأل عن كيفية صفة من صفات الله

قيل له ـ كما قال ربيعة[1] ومالك[2] وغيرهما[3]ـ : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عن الكيفية بدعة [4] ، لأنّه سؤال عمّا لا يعلمه

قيل له ـ كما قال ربيعة [1] ومالك [2] وغيرهما [3]ـ : الاستواء معلوم ، والكيف

---

(١) **هو ربيعة** بن أبي عبد الرحمن فرّوخ المعروف بـ « **ربيعة الرأي** » يعد من التابعين ، **قال** الخطيب البغدادي : كان فقيهًا حافظًا للفقه والحديث ، وقال ابن الماجشون : ما رأيت أحدًا أحفظ لسنّة من ربيعة . اهـ توفي ـ رحمه الله ـ بالأنبار سنة ١٣٦ هـ .

" تاريخ بغداد " (٤٢٠/٨) ، " سير أعلام النبلاء " (٨٩/٦) ، " الأعلام " (١٧/٣)

(٢) **هو الإمام مالك** بن أنس بن مالك الأصبحي ، إمام دار الهجرة ، ومذهب المالكية ، قال الشافعي : إذا ذكر العلماء فمالك نجم . اهـ . أطنب الذهبي في ترجمته في " سير أعلام النبلاء " فانظرها ، توفي ـ رحمه الله ـ بالمدينة سنة ١٧٩ هـ .

" سير أعلام النبلاء " (٤٨/٨) ، " تذكرة الحفاظ " (٢٠٧/١) ، " الأعلام " (٢٥٧/٥)

(٣) يشير شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ إلى ما روي عن أم المؤمنين ، أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ أنها قالت في قوله تعالى : ﴿ **الرحمنُ على العرشِ استوى** ﴾ **الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإقرار به إيمان ، والجحود به كفر** . رواه أبو عثمان الصابوني في رسالة " عقيدة السلف " (مجموعة الرسائل المنيرية ١/ ١١٠) ، واللالكائي في " شرح أصول الاعتقاد " (٣٩٧/٣) ، وعنه ابن قدامة في " إثبات صفة العلو " (ص ١٥٨) ، ورواه ابن مندة في " كتاب التوحيد "(رقم ٨٨٧) ٣٢/٣ ، والذهبي في " العلو " (ص٨٠) **وإسناده ضعيف جدًا فيه علتان** :

الأولى : « **أبو كنانة محمد بن الأشرس** » وهو متهم في الحديث كما قال الذهبي في " الميزان " ، ونقله ابن حجر في " اللسان " .

الثانية : **جهالة** « **أم الحسن البصري** » فلا يعرف لها حال .

(٤) **صح ذلك عن** « **الإمام مالك** » ، و« **ربيعة** » من طرق مختلفة. رواه عن « الإمام مالك » =

البشر ، ولا يمكنهم الإجابة عنه .

وكذلك إذا قال : كيف ينزل ربنا إلى سماء الدنيا ؟

قيل له : كيف هو ؟ .

مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عن الكيفية بدعة ، لأنه سؤال عمّا لا يعلمه البشر ، ولا يمكنهم الإجابة عنه .

وكذلك يُقال لهذا الجهمي المعطل : كيف الله ؟

= اللالكائي في " شرح أصول الاعتقاد " (رقم ٦٦٤) ٣٩٨/٣ ، وأبو نعيم في " الحلية " (٢٣٥/٦) ، والبيهقي في " الأسماء والصفات " (ص ٤٠٨ ، ٤٠٩) ، و" الاعتقاد " (ص١١٦) ، والصابوني في " عقيدة السلف " (مجموعة الرسائل المنيرية ١/١١٠، ١١١) ، وابن قدامة في " إثبات صفة العلو " (رقم ٨٨) ص ١٧٢ ، والدارمي في " الرد على الجهمية " (ص٣٣) ، والذهبي في " العلو " (رقم ٣٧٧) ص ١٣٨ .

ورواه عن ربيعة اللالكائي (رقم ٦٦٥) ٣٩٨/٣ ، والبيهقي في " الأسماء والصفات " (ص٤٠٩) ، وابن قدامة في " إثبات صفة العلو " (رقم ٧٤) ص ١٦٤ ، والذهبي في " العلو " (رقم ٣٥٢) ص ١٢٩ .

وإسنادهما صحيح ، جودهما الحافظ ابن حجر في " الفتح " ٤٠٦/١٣، ٤٠٧) ، **وقال ابن تيمية** (مجموع الفتاوى ٣٦٥/٥) : **ومثل هذا الجواب ثابت عن ربيعة** .اهـ ، **وصحح الألباني إسنادهما في** " مختصر العلو " (ص ١٣٢، ١٤٢) ، **وقال ابن القيم** (النونية ٢٣٤/١) :

وانظر كلام إمامنا هو مالك ... قد صح عن قول ذي اتقان

في الاستواء بأنه المعلوم لكن ... كيفه خاف على الأذهان

وقال الذهبي (العلو ص١٣٩) : **هذا ثابت عن مالك وتقدم نحوه عن ربيعة شيخ مالك ، وهو قول أهل السُّنّة قاطبة** . اهـ .

فإذا قال : أنا لا أعلم كيفيته .

قيل له : ونحن لا نعلم كيفية نزوله ، إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف ، وهو فرع له ، وتابع له . فكيف تطالبني بالعلم بكيفية سمعه وبصره وتكليمه ونزوله واستوائه ، وأنت لا تعلم كيفية ذاته !

وإذا كنت تقرّ بأن له ذاتًا حقيقة ، ثابتة في نفس الأمر ، مستوجبة لصفات الكمال ، لا يماثلها شيء ، فسمعه وبصره ، وكلامه ونزوله واستواؤه ثابت في نفس الأمر ، وهو متصف بصفات الكمال التي لا يشابهه فيها سمع المخلوقين وبصرهم ، وكلامهم ونزولهم واستواؤهم .

مناقشة الأشاعرة على ضوء الأصل

وهذا الكلام لازم لهم في العقليات وفي تأويل السمعيات ، فإن من أثبت شيئًا ، ونفى شيئًا بالعقل ، إذا ألزم فيما نفاه من الصفات التي جاء بها الكتاب والسُنَّة نظير ما يلزمه فيما أثبته ، وطولب بالفرق بين المحذور في هذا وهذا لم يجد بينهما فرقًا .

فإذا قال : أنا لا أعلم كيفية الله ﷻ .

قيل له : ونحن لا نعلم كيفية نزوله ﷻ ، إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف .

ولهذا لا يوجد لنفاة بعض الصفات دون بعض ـ الذين يوجبون فيما نفوه إمَّا التفويض [1]، وإمَّا التأويل المخالف لمقتضى اللفظ ـ قانون مستقيم ، فإذا قيل لهم : لِمَ تأولتم هذا وأقررتم هذا ، والسؤال فيهما واحد ؟ لم يكن لهم جواب صحيح . فهذا تناقضهم في النفي .

س ٣٦ ـ هل يوجد لنفاة الصفات قانون مستقيم ، وماذا يوجبون فيما نفوه ، وما حكم ذلك ؟

ج ٣٦ ـ لا يوجد لنفاة بعض الصفات دون بعض قانون مستقيم .

ويوجبون فيما نفوه إمَّا التفويض ، وإمَّا التأويل المخالف لمقتضى اللفظ . وحكم ذلك البطلان .

---

(١) هم « **أهل التجهيل** » وسُمُّو بذلك لأن قولهم يُفضي إلى تجهيل السلف من الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، ويلقبون كذلك « **بأهل التفويض** » لأنهم يفوضون علم معاني صفات الله ﷻ إلى الله تعالى ، وخلاصة قولهم ذكره ابن القيم في " الصواعق المرسلة " (٤٢٢/١) بقوله : قالوا : نصوص الصفات ألفاظ لا تعقل معانيها ولا ندري ما أراد الله ورسوله منها ، ولكن نقرأها ألفاظًا لا معنى لها ، ونعلم أن لها تأويلاً لا يعلمه إلاَّ الله ، وهي عندهم بمنزلة : ﴿ **حم** ﴾ قال : وظن هؤلاء أن هذه طريقة السلف .اهـ .

قلتُ : اتفق « **الأشاعرة** » على أن نصوص الصفات ظاهرها غير مراد إلاَّ الصفات السبع وهي : العلم ، والقدرة ، والسمع ، والبصر ، والحياة ، والكلام ، والإرادة ويعنون بذلك أن المعنى المتبادر من ظاهر اللفظ غير مقصود ، فالاستواء المذكور في « سورة طه » ﴿ **الرحمنُ على العرشِ استوى** ﴾ [آية : ٥] معناه غير مقصود ، وقلْ ذلك في جميع الصفات الواردة في الكتاب =

تناقض الأشاعرة في الإثبات

وكذلك تناقضهم في الإثبات ، فإن من تأوَّل النصوص على معنى من المعاني التي يثبتها ، فإنهم إذا صرفوا النص عن المعنى الذي هو مقتضاه إلى معنى آخر ،

س ٣٧ ـ اذكر تناقض « الأشاعرة » في الإثبات ، مع التمثيل .

ج ٣٧ ـ من تناقض « الأشاعرة » في الإثبات هو أنَّهم إذا صرفوا النَّص عن المعنى الذي هو

= والسُنَّة !! ثُمَّ افترقوا إلى فرقتين ، فرقة عيَّنت معنًا للصفة وقالت : هذا هو مراد اللّه ، فقالوا : معنى « **اليد** » القدرة ، ومعنى « **استوى** » استولى ، ونحو ذلك !! وهؤلاء هم « **أهل التأويل** » أمَّا الفرقة الأخرى فقالت : لا يعلم تأويله إلاَّ اللّه ، فيؤمنون باللفظ دون ما تضمنه من معنى ، وهؤلاء هم « **المفوضة** » .

هذا ومما ينبغي بيانه في هذا المقام هو أن التفويض على قسمين :

الأول : **تفويض للكيفية** ، مع إثبات المعنى ، وهذا مذهب « أهل السُنَّة والجماعة » .

الثاني : **تفويض للمعنى** وهو مذهب « أهل التجهيل » المبتدعة .

فأصل مقالة « أهل السُنَّة » أن المعنى معلوم عند العرب ـ أعني نصوص الصفات ـ أمَّا كيفية الصفة وكنهها فيفوضونها إلى اللّه ﷻ ، قال ربيعة ومالك في الاستواء :« **الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول** » فقولهما : « **الاستواء غير مجهول** » فيه إقرار للمعنى المتضمن في صفة الاستواء من العلو والارتفاع ، وقولهما : « **الكيف غير معقول** » فيه تفويض لكيفية صفة الاستواء وهذا أمر واضح وجلي ، أمَّا مقالة « **أهل التجهيل** » ، فيلزمهم أنَّا خوطبنا في القرآن بما لا يُفهم ، أو بما لا معنى له ، وهذا باطل لقوله تعالى :﴿ **أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوبٍ أقفالُها** ﴾[محمد :٢٤] ولقول أبي عبد الرحمن السُلمي :« **حدثنا من كان يقرئنا : من أصحاب رسول اللّه ﷺ أنهم كانوا يقترئون من رسول اللّه ﷺ عَشر آيات ولا يأخذون في العشر الأخرى حتى يعملوا ما في هذه من العمل والعلم فإنّا علمنا العمل والعلم** » سنده صحيح رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (رقم ٢٩٩٢٩) ٦/١١٧، وابن جرير في " تفسيره "وصححه أحمد شاكر (ط .المعارف١/٨٠) =

لزمهم في المعنى المصروف إليه ما كان يلزمهم في المعنى المصروف عنه ، فإذا قال قائل : تأويل محبته ورضاه

مقتضاه إلى معنى آخر ، لزمهم في المعنى المصروف إليه ما كان يلزمهم في المعنى

- وقال الأوزعي : سئل مكحول والزهري عن تفسير الأحاديث ؟ فقالا : أمروها كما جاءت ، وكذا قال مالك وسفيان الثوري والليث وفي رواية « **أمروها كما جاءت بلا كيف** » فلو كان السلف قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله ﷻ لما قالوا : « **أمروها كما جاءت بلا كيف** » فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلومًا بل مجهولاً بمنزلة حروف المعجم ، وأيضًا فإنه لا يحتاج إلى نفي « علم الكيفية » إذا لم يفهم عن اللفظ معنى ، وإنما يحتاج إلى نفي « علم الكيفية » إذا أثبت معنى الصفة . هذا ويذهب كثير من العلماء قديمًا وحديثًا إلى نسبة مذهب التفويض إلى السلف وهذا باطل . قال الشيخ العلامة ابن باز ــ حفظه الله ــ في صدد ذلك في " مجلة المجتمع "(العدد ٦٥٢) ردًا على الشيخ محمد علي الصابوني صاحب "صفوة التفاسير" : إن هذه الدعوى على مذهب السلف دعوى لا أساس لها من الصحة ، فإن السلف الصالح ليس مذهبهم التفويض لأسماء الله وصفاته لا تفويضًا عامًا ولا خاصًا وإنما يفوضون علم الكيفية .ا هـ ، وكما تصدى الشيخ ابن باز لهؤلاء حديثًا فقد تصدى لهم قديمًا الجهابزة من أهل العلم فقال القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الحنبلي المتوفي سنة ٤٥٨ هـ(مختصر العلو للذهبي ص٢٧٠) : المتأخرون من أهل النظر قالوا مقالة مولدة ، ما علمتُ أحدًا سبقهم بها. قالوا : هذه الصفات تمر كما جاءت ولا تؤول ،مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد ، فتفرع من هذا أن الظاهر يعني به أمران: **أحدهما** : أنه لا تأويل لها غير دلالة الخطاب كما قال السلف : « **الاستواء معلوم** » . وكما قال سفيان وغيره : « **قراءتها تفسيرها** » ، يعني أنها بيّنة واضحة في اللغة لا يبتغي لها مضايق التأويل والتحريف . وهذا هو مذهب السلف ، مع اتفاقهم أيضًا أنها لا تشبه صفات البشر بوجه ، إذ الباري لا مثل له ، لا في ذاته ، ولا في صفاته. **الثاني** : أن ظاهرها هو الذي يتشكل في الخيال من الصفة ، كما يتشكل في الذهن من وصف البشر ، فهذا غير مراد ، فإن الله تعالى فرد صمد ، ليس له نظير ، وإن تعددت صفاته فإنّها حق ، ولكن ما لها مثل ولا نظير .اهـ ــ والله أعلم ــ .

وغضبه وسخطه هو إرادته للثواب والعقاب ، كان ما يلزمه في الإرادة نظير ما يلزمه في الحب والمقت والرضا والسخط . ولو فسَّر ذلك بمفعولاته ـ وهو ما يخلقه من الثواب والعقاب ـ فإنَّه يلزمه في ذلك نظير ما فرَّ منه ، فإن الفعل المعقول لا بدَّ أن يقوم أولاً بالفاعل ، والثواب والعقاب المفعول إنما يكون على فعل ما يحبه ويرضاه ، ويسخطه ويبغضه المثيب المعاقب ، فهم إن أثبتوا الفعل على مثل الوجه المعقول في الشاهد للعبد مثّلوا ، وإن أثبتوه على خلاف ذلك ، فكذلك سائر الصفات [1].

المصروف عنه ، فإذا قال قائل : تأويل محبته ورضاه وغضبه وسخطه هو إرادته للثواب والعقاب ، كان ما يلزمه في الإرادة نظير ما يلزمه في الحب والمقت والرضا والسخط .

---

(١) خلاصة الأمر أن « **الأشاعرة** » ـ هداهم اللّٰه ـ ليس لهم منهج ثابت واضح ، فهم مضطربون متناقضون في نفيهم وإثباتهم للصفات ، فهم يثبتون الصفات السبع ويسمونها « عقليات » ، ويؤولون ماعداها ـ بزعم أنها تستلزم التشبيه ـ ويسمونها « سمعيات » ، فإذا قيل لهم لِمَ أثبتم هذا ونفيتم هذا ومحذور التشبيه مشترك في الجميع ؟!! ـ فمحذور التشبيه في صفة المحبة والغضب والاستواء هو نفسه مستلزم في صفة الإرادة والسمع والبصر ـ لم يكن لهم جواب صحيح . وهذا عجب منهم ؛ لأنهم ينفون « السمعيات » فرارًا من التشبيه ، ثم يثبتون ما يقتضي التشبيه ـ على قياسهم الفاسد ـ فهذا تناقضهم في النفي ، أمَّا تناقضهم في الإثبات فهو تأويلهم الصفات السمعية من معنى يستلزم التشبيه ـ على زعمهم ـ إلى معنى آخر فيه نفس العلة التي زعموها ـ واللّٰه أعلم ـ

فصـــل

وأمَّا المثلان المضروبان :

المثل الأول
« الجنــة »

فإن اللَّه ﷻ أخبرنا عمَّـا في الجنَّـة مـن المخلوقـات ، مـن أصنـاف المطـاعم والمشـارب والملابـس والمنـاكح والمساكن ، فأخبرنا أن فيها لبنًا وعسلاً وخمرًا وماءً ولحمًا وفاكهةً وحريرًا وذهبًا وفضةً وحورًا وقصورًا .

وقد قال ابن عبـاس - رضي اللَّه عنهما ـ : ليـس في الدنيـا شيء ممّـا في الجنَّـة إلاَّ الأسماء [1] ، فإذا كانت تلك

س ٣٨ ـ وضح المثل الأول الذي ضربه شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمـه اللَّـه ـ ، وبـيّن المقصود منه ، وما معنى « المثل » في اللغة ؟

ج ٣٨ ـ المثل الأول هو ما أخبرنا به اللَّه ﷻ عمَّا في الجنَّة من المخلوقات ، من أصنـاف المطاعم والمشارب والملابس والمناكح والمساكن ، فأخبرنا أن فيها لبنًا وعسلاً وخمرًا وماءً ولحمًا وفاكهةً وحريرًا وذهبًا وفضةً وحورًا وقصورًا . وقد قال ابن عبـاس ـ رضي اللَّه عنـهمـا ـ : ليـس في الـدنيـا شيء ممّـا في الجنَّـة إلاَّ الأسمـاء [1] ،

---

(١) **إسناده صحيح** ، رواه ابن جرير في " تفسيره " (ط . المعرفة ١/١٣٥) ، وابـن أبـي حـاتم في " تفسيره " (رقم ٢٦١) ١/٨٩ ، وأبـو نعيـم في " صفـة الجنـة "(رقم ١٢٤) ص ٤٨ وهنّـاد بـن سري في " الزهد "(ص ٥٤) ، والبيـهقي في " البعث والنشور "(رقم ٣٦٨) ص١٩٣، ومداره =

الحقائــق الــتي أخـبر اللّـه عنهـا ، هـي موافقـة في الأسمـــاء للحقائق الموجودة في الدنيا ، وليست مماثلة لها ، بل بينهما من التباين ما لا يعلمه إلا اللّه تعــالى ، فالخـالق ﷻ أعظـم مباينة للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق ، ومباينتــه لمخلوقاته أعظم من مباينة موجود الآخرة لموجـود الدنيـا ، إذ المخلـوق أقـرب إلى المخلـوق الموافـق لـه في الاسـم مـن الخالق إلى المخلوق . وهذا بيّنٌ واضح .

والمقصود من هذا المثل أن تلك الحقائق التي أخبر اللّه عنها ، هي موافقة في الأسماء للحقائق الموجودة في الدنيا ، وليست مماثلة لها ، بل بينهما من التباين ما لا يعلمه إلا اللّه تعالى ، فالخالق ﷻ أعظم مباينة للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق .

والمثل في اللغة : « هو قول سائر يشبه به حال الثاني بالأول » والأصل فيه التشبيه ، كقول كعب بن زهير :

كانت مواعيد عرقوب لها مثلا ❁❁❁ وما مواعيدها إلا الأباطيل

فمواعيد عرقوب علم لكل ما لا يصح من المواعيد[1] .

= على الأعمش « **سليمان بن مهران** » وهو ثقة حافظ من المدلسين وقد عنعنه عن « **أبي ظبيـان** » وهذا لا يضره لأنّها محمولة على الاتصـال عنـد البخـاري وغيره ، فقـد أورد الإمـام البخـاري في صحيحه مثل هذا الإسناد لأثر آخر عن ابن عباس (برقم ٤٧٠٦) ، وقد جود إسناده ابن المنذر في "الترغيب والترهيب" ٥٦٠/٤، وصححه الألباني في "السلسة الصحيحة"(رقم ٢١٨٨) ٢١٩/٥ .

(١) انظر " التحفة المهدية " (ص ١١١) :

ولهذا افترق النَّاس في هذا المقام ثلاث فرق :

افتراق الناس في المغيبات

فالسلف والأئمة وأتباعهم : آمنوا بما أخبر اللَّه به عن نفسه ، وعن اليوم الآخر ، مع علمهم بالمباينة التي بين ما في الدنيا ، وبين ما في الآخرة ، وأن مباينة اللَّه لخلقه أعظم .

والفريق الثاني : الذين أثبتوا ما أخبر اللَّه به في الآخرة من الثواب والعقاب ، ونفوا كثيرًا مما أخبر به من الصفات ، مثل طوائف من أهل الكلام : **المعتزلة** ، ومن وافقهم .

س ٣٩ ـ لِمَ افترق الناس في الإيمان بما أخبر اللَّه عن نفسه وعن اليوم الآخر ، وإلى كم فرقة صاروا ؟ وضح قول كل فرقة ولقبها ، وما قول « الفرقة الثالثة » التي ذكرها شيخ الإسلام في « التدمرية » في فروع الشريعة والأوامر والنواهي ؟

ج ٣٩ ـ افترق الناس في الإيمان بما أخبر اللَّه عن نفسه وعن اليوم الآخر بسبب التوافق في الاسم ، وفي المعنى العام ، وكون التفاوت بين الخالق والمخلوق أعظم من التفاوت الحاصل بين حقائق الدنيا وحقائق الآخرة ، فافترق النَّاس في هذا المقام ثلاث فرق :

« الفريق الأول » : السلف والأئمة وأتباعهم : آمنوا بما أخبر اللَّه به عن نفسه ، وعن اليوم الآخر ، مع علمهم بالمباينة التي بين ما في الدنيا وبين ما في الآخرة ، وأن مباينة اللَّه لخلقه أعظم .

والفريق الثالث : نفوا هذا وهذا ، **كالقرامطة الباطنية ، والفلاسفة أتباع المشائين** ، ونحوهم من الملاحدة الذين ينكرون حقائق ما أخبر اللّه به عن نفسه وعن اليوم الآخر .

تأويل الباطنية للأمر والنهي

ثم إن كثيرًا منهم يجعلون الأمر والنهي من هذا الباب ، فيجعلون الشرائع المأمور بها ، والمحظورات المنهي عنها ، لها تأويلات باطنة تخالف ما يعرفه المسلمون منها ، كما يتأولون الصلوات الخمس ، وصيام شهر رمضان ، وحج البيت ، فيقولون : إن الصلوات الخمس معرفة أسرارهم ، وإن صيام شهر رمضان كتمان أسرارهم ، وإن حج البيت السفر إلى شيوخهم ، ونحو ذلك من

« والفريق الثاني » : الذين أثبتوا ما أخبر اللّه به في الآخرة من الثواب والعقاب ، ونفوا كثيرًا مما أخبر به من الصفات ، مثل طوائف من أهل الكلام : المعتزلة ومن وافقهم .

« والفريق الثالث » : نفوا هذا وهذا ، كالقرامطة الباطنية ، والفلاسفة أتباع المشائين ، ونحوهم من الملاحدة الذين ينكرون حقائق ما أخبر اللّه به عن نفسه وعن اليوم الآخر .

وهذا الفريق يجعل الأمر والنهي من هذا الباب ، فيجعل الشرائع المأمور بها ، والمحظورات المنهي عنها ، لها تأويلات باطنة تخالف ما يعرفه المسلمون منها .

التأويلات التي يعلم بـالاضطرار أنهـا كـذب وافـتراء علـى الرسل ـ صلـوات اللّـه عليهـم ـ ، وتحريـف لكـلام اللّـه ورسوله عن مواضعه ، وإلحاد في آيات اللّه .

وقد يقولون : إن الشرائع تلزم العامة دون الخاصة ، فإذا صار الرجل من عارفيهم ومحققيهم وموحديهم رفعـوا عنه الواجبات ، وأباحوا له المحظورات .

س ٤٠ ـ اذكر أمثلة لتأويلات « قرامطة الباطنية » للأوامر والنواهي الشرعية ، وما حكم تلك التأويلات ؟

ج ٤٠ ـ من أمثلة تأويلات « قرامطة الباطنية » :

يتأولون الصلوات الخمس بمعرفة أسرارهم ، وصيام شهر رمضان بكتمان أسرارهم ، وحج البيت بالسفر إلى شيوخهم ، ونحو ذلك من التأويلات التي يعلم بالاضطرار أنها كذب وافتراء على الرسل ـ صلوات اللّه عليهم ـ ، وتحريف لكلام اللّه ورسوله عن مواضعه ، وإلحاد في آيـات اللّه .

س ٤١ ـ إن قال أحد « قرامطة الباطنية » كيف قَدَحتُم علينا في هذه التأويلات وهذه الأمَّة مُطبقة بأسرها على تأويل الكتاب والسُّنة ؛ ولهذا فإن لكل فرقة من فـرق الأمَّـة تفسيرًا لكتاب اللّه ﷻ ؟ فبماذا ترد عليه ؟

ج ٤١ ـ يُقال لـه : إن الفرق بين الأمرين ظاهر ، فإن المخالف أثبـت تأويلات لا توافق ظاهر

وقد يوجد في المنتسبين إلى التصوف والسلوك من يدخل في بعض هذه المذاهب [(١)].

إجماع الأمة على تكفير الباطنية

وهؤلاء الباطنية الملاحدة أجمع المسلمون على أنَّهم أكفر من اليهود والنصارى .

وما يحتج به أهل الإيمان والإثبات على هؤلاء الملاحدة ، يحتج به كل من كان من أهل الإيمان والإثبات على من يشرك هؤلاء في بعض إلحادهم ، فإذا أثبت لله تعالى الصفات ، ونفى عنه مماثلة المخلوقات ، كما دل على ذلك الآيات البينات كان ذلك هو الحق الذي يوافق

الخطاب ولا تلائمه بوجه من الوجوه ، وهذا لا يذهب إلى تجويزه أحدٌ من الأمَّة على اختلافهم وإنَّ ما يذهب إليه أهل التحصيل أن خطاب اللَّه ﷻ يجب أن يُحمل على فوائده التي تطابق ظاهره لأنَّ اللَّه ﷻ يقول : ﴿ بلسانٍ عربي مبين ﴾ [الشعراء : ١٩٥] فيجب أن يحمل على موافقة لغة العرب من الحقيقة أو المجاز دون ما عدا ذلك مما لا يفيده عند العرب ؛ لأن ذلك يخرجه عن كونه كلامًا عربيًا ، فإن الأمَّة لم تقضِ بأنه أجمع يحتاج إلى تأويل ، بل منه ما هو ظاهر جليّ فلا يحتاج إلى إيضاح وتأويل ،

---

(١) أشار الشيخ محمد السعوي ـ وفقه اللّه ـ " التدمرية " (ص ٤٩) إلى ماذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب " بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية "(١/٢٥٩ ، ٢٦٠) ما ملخصه : أن اسم « الباطنية » يُقال في كلام النَّاس على صنفين :

الأول ـ من يزعم أن للكتاب والسُّنَّة باطنًا يُخالف ظاهرها ، فهؤلاء هم المشهورون عند النَّاس=

المنقول والمعقول ، ويهدم أساس الإلحاد والضلالات [1].

نحو قوله تعالى : ﴿ ولا تقربوا الزنا ﴾ وقوله : ﴿ ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ﴾ [الإسراء : ٣٢ ، ٣٣] إلى ذلك من الآيات الظاهرة المحكمة ، وإنما يحتاج إلى تأويل الخفي وأنت تقضي بتأويل الجميع على حد لا يطابقه اللفظ [2] .

= باسم « الباطنية » من القرامطة وسائر أنواع الملاحدة ، وهذا الصنف هو المراد عند إطلاق اسم « **الباطنية** » وهؤلاء قسمان :

« **قسم** » يرون ذلك في الأعمال الظاهرة كتأويل الصلاة والصوم ونحوهما ، وخواصهم يقولون برفع هذه الظواهر بالجملة عن الخاصة منهم دون الجمهور ، وهذا الصنف يقع في « القرامطة » المُظهرين للرفض ، ويقع في زنادقة الصوفية من الاتحادية الحلولية ، ويقع في غالية المتكلمة .

« **القسم الآخر** » وهم عقلاء هذه الطائفة الباطنية ، وهؤلاء يقولون بالباطن في الأمور العلمية فقط ، أمَّا العمليات فيقرونها على ظاهرها ، وبه قال عقلاء الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام .

الثاني ــ وهم يتكلمون في الأمور الباطنة من الأعمال والعلوم لكن مع قولهم : إنها توافق الظاهر ، وهؤلاء هم المشهورون بالتصوف .

(١) المقصود أن حجة أهل الحق على خصومهم من ملاحدة الفلاسفة والباطنية ، ومن يشاركهم في بعض إلحادهم من نفاة الأسماء والصفات كالجهمية والمعتزلة وغيرهما ، حجة واحدة ، وهي إثبات ما دل عليه الكتاب والسُّنة ، لفظًا ومعنًا ، من غير تأويل أو تحريف ، وهو الحق الذي يوافق المعقول والمنقول ، فإثبات أحوال الآخرة من البعث والنشور والجزاء على الأعمال بإكرام الطائعين ، وتعذيب المذنبين هو مقتضى العدل والإنصاف ، وهو ما جاء به السمع ، فالمنقول يوافق المعقول ، وكذلك إثبات الأسماء والصفات لله تعالى ، مع نفي التشبيه والتمثيل هو محضُ التوحيد والتنزيه ، ونفي ذلكَ هو محضُ التعطيل والتنقص وهذا هو المعقول الموافق للمنقول ، أمَّا هؤلاء الملحدون ، المنكرون للبعث والنشور ، والنافون لأسماء الله وصفاته ، هؤلاء جميعًا مخالفون لما أثبته النقل ودل عليه العقل ـ والله أعلم ـ .

(٢) انظر " بيان مذهب الباطنية وبطلانه " للديلمي (ص ٦١ ، ٦٢) .

أنـواع الأقيسـة وما يجوز منهـا في حـق اللّـه

واللّه ﷻ لا تضرب له الأمثال التي فيها مماثلة لخلقه ، فإن اللّه لا مثل له ، بل له المثل الأعلى ، فلا يجوز أن يشترك هو والمخلوق في قياس تمثيل [1]، ولا في قياس شمول تستوي أفراده [2] ، ولكن يُستعمل في حقه المثل الأعلى ، وهو أن كل ما اتصف به المخلوق من كمال فالخالق أَوْلَى به ، وكل ما تنزه عنه المخلوق من نقص فالخالق أَوْلَى بالتنزيه عنه ، فإذا كان المخلوق منزها عن مماثلة المخلوق مع الموافقة في الاسم ، فالخالق أَوْلَى أن يُنزه عن مماثلة المخلوق وإن حصلت موافقة في الاسم .

« قياس الأولى »

س ٤٢ - هل يجوز ضرب الأمثال لله ﷻ ، ولِمَ ؟ واذكر أنواع الأقيسة التي لا تجوز في حق الله ﷻ ، واذكر النوع الذي يجوز ، وبينه .

ج ٤٢ - الله ﷻ لا تضرب له الأمثال التي فيها مماثلة لخلقه ، فإن اللّه لا مثل له ، بل له المثل الأعلى ، فلا يجوز أن يشترك هو والمخلوق في قياس تمثيل [1] ، ولا في قياس شمول تستوي أفراده [2] ، ولكن يُستعمل في حقه المثل الأعلى ، وهو أن كل ما اتصف به

---

(١) « **قياس التمثيل** » : هو انتقال الذهن من حكم معين (وهو الأصل) إلى حكم معين آخر (وهو الفرع) ، لاشتراك الاثنين في معنى واحد مشترك بينهما ، وذلك الحكم يلزم ذلكَ المشترك الكلي (وهو لازم اللازم) كما يُسميه ابن تيمية (الرد على المنطقيين ص ١٢١) ، ومثاله عندهم قولهم : « **لو كان اللّه متصفًا بالصفات لكان جسمًا قياسًا على المخلوق** » !! .

(٢) « **قياس الشمول** » وهو أحد الأقيسة المنطقية ، وهو عبارة عن : « انتقال الذهن من المعين =

فصـــل

المثـل الثـــاني
« الروح »

وهكذا القول في **المثل الثـاني ـــ وهـو الـروح** الـتي فينـا ، فإنها قـد وصفـت بصفـات ثبوتيـة وسلبيـة ، وقـد

المخلوق من كمـال فالخالق أَوْلَىٰ بـه ، وكل ما تنزه عنه المخلوق من نـقص فالخالق أَوْلَىٰ بالتنزيه عنه .

س ٤٣ ـ اذكر المثل الثاني الذي ضربه شيخ الإسلام ـ رحمه اللّه تعالى ـ وبين المقصود منه .

س ٤٣ ـ المثل الذي ضربه شيخ الإسلام ـ رحمه اللّه تعالى ـ هو الروح التي فينا ، فإنها قد

= إلى المعنى العام المشترك الكلي ، المتناول لـه ولغيره . والحكم عليـه بما يلزم المشـترك الكلـي ، بأن ينتقل من ذلكَ الكلي اللازم إلى الملزوم الأول وهو المعـين ، فقيـاس الشـمول إذن هـو انتقـال مـن خاص إلى عام ، ثُمَّ انتقال من ذلكَ العام إلى الخاص ، أي انتقال من جزئي إلى كلي ، ومن ذلـكَ الكلي إلى الجزئي الأول ، فيحكم عليه بذلك الكلـي (الـرد علـى المنطقيـين ص ١١٩) ، وسُـمِيَ « **قياس شمول** » لأنه يستعمل فيه لفظ « **كل** » الدال على الشمولية . إذا علمت هذا ـــ وفقـك اللّه ـــ فاعلم أن هؤلاء المبتدعة يستعملون مثل هـذا القيـاس في نفيهـم للصفـات ومـن أمثلـة ذلـك قولهم : « **المخلوق متصف بالصفات** » فهذه مقدمة جزئية وهو المعين الذي تربطه علاقة بالمقدمة الكلية وهي قولهم : « **وكـل متصـف بالصفـات فهـو جسـم** » فنلاحـظ أن بـينَ المقدمـة الأولى الجزئية ، والمقدمة الثانية الكلية علاقة لزوم بينَ الاثنين ، فالمعنى العام أو الكلي هو لازم للجزئـي ، والجزئي ملزوم للمعنى العام المشترك ؛ لأنه يحمل نفس خصائصه ، ويشترك معه في معناه ، فتكون النتيجة عندهم« **يجب نفي صفات اللّه تعالى لئلا يدخل في هذا العموم فيكون مثيلاً للمخلوق**» وهذا لا شك في أنـه قيـاس فاسـد ؛ لأنـه مخـالف لصريـح الكتـاب والسـنة ، والفطـرة السـليمة ، والمعقول الصحيـح ؛ لأن اللّـه تعـالى بنـص الكتـاب ﴿ **لَيسَ كَمِثلِهِ شَيءٌ** ﴾ لا في ذاتـه ولا في صفاته ، فلا يجوز أن يدخل هو ﷻ وغيره تحت قضية كلية تستوي أفرادها ـ واللّه أعلم ـ .

أخبرت النصوص أنَّها تَعرج وتَصعد من سماء إلى سماء ، وأنَّها تُقبض من البدن ، وتُسل منه كما تُسل الشعرة من العجين .

والنَّاس مضطربون فيها :

اضطراب النَّاس في ماهية الروح

فمنهم طوائف من أهل الكلام يجعلونها جزءًا من البدن ، أو صفة من صفاته ، كقول بعضهم : إنَّها

وصفت بصفات ثبوتية وسلبية ، وقد أخبرت النصوص أنَّها تَعرج وتَصعد من سماء إلى سماء ، وأنَّها تُقبض من البدن ، وتُسل منه كما تُسل الشعرة من العجين .

والمقصود ، أن الروح إذا كانت موجودة حية عالمة قادرة ، سميعة بصيرة ، تصعد وتنزل ، وتذهب وتجيء ، ونحو ذلك من الصفات ، والعقول قاصرة عن تكييفها وتحديدها ، لأنَّهم لم يشاهدوا لها نظيرًا ، والشيء إنما تدرك حقيقته إمَّا بمشاهدته أو بمشاهدة نظيره ، فإذا كانت الروح متصفة بهذه الصفات مع عدم مماثلتها لما يشاهد من المخلوقات ، فالخالق أَوْلَى بمباينته لمخلوقاته مع اتصافه بما يستحقه من أسمائه وصفاته ، على ما يليق بالله تعالى .

س ٤٤ ـ اذكر أقوال أهل الكلام في الروح ، وما القول الصحيح ؟ استدل على صحة هذا القول من الكتاب والسُّنَّة .

النفس أو الريح التي تتردد في البدن (١) ، وقول بعضهم : إنَّها الحياة (٢) ، أو المزاج ، أو نفس البدن (٣) .

ج ٤٤ ـ بعض أهل الكلام يجعلون الروح جزءًا من البدن ، أو صفة من صفاته ، كقول بعضهم : إنَّها النفس أو الريح التي تتردد في البدن (١) ، وقول بعضهم : إنَّها الحياة (٢) ، أو المزاج ، أو نفس البدن (٣) .

والقول الصحيح هو (٤) : « أن الروح جسم مخالف بالماهية لهذا الجسم المحسوس ، وهو جنس نوراني خفيف حي متحرك ، ينفذ في جوهر الأعضاء ويسر فيها سريان الماء في الورد ، وسريان الدهن في الزيتون ، والنَّار في الفحم » (٥) .

دليل ذلك من الكتاب قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا والتي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ التي قَضَى عليها الموتَ ويُرْسِلُ الأُخْرَى إلى أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ [الزمر : ٤٢] ، فأخبر الله ﷻ بتوفي الروح وإمساكها وإرسالها .

---

(١) وهذا القول منقول عن « أبي بكر الباقلاني » ومن اتبعه من الأشاعرة .

(٢) وهذا القول لأصحاب الطبائع .

(٣) وهذا القول للأصم ، انظر " مقالات الإسلاميين " (٢٨/٢) ،" الروح " لابن القيم (ص٢٣٩) .

(٤) **قلتُ** : بعد الإمعان والنظر في هذه المسألة أرى أن الصحيح عدم الخوض في ماهية الروح ؛ لأنها من أسرار الله تعالى في خلقه ، كما قال الحق ﷻ : **﴿ وَيَسأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ العِلمِ إلاَّ قَليلاً ﴾** [الإسراء : ٨٥] ، وهذا لا يمنع من وصفها بالصفات التي وصفت بها في الأحاديث الصحيحة التي سأذكرها بعد قليل ـ إن شاء الله تعالى ـ .

(٥) انظر " الروح " لابن القيم (ص ٢٤٢) .

وقوله تعالى: ﴿ يا أَيَّتُها النَّفْسُ المُطْمَئِنَّةُ ۞ ارجِعِي إلى ربِّكِ راضِيةً مَّرْضِيَّةً ۞ فادْخُلي في عِبَادي ۞ وادخُلي جَنَّتي ﴾ [الفجر : ٢٧ ـ ٣٠] ، فوصف الله ﷻ الروح في الآية بأنها سترجع وتدخل في الأبدان وهي راضية ، أمَّا في السُنة فدليله حديث أم سلمة [١] ـ رضي الله عنها ـ أنها قالت : دخل رسول الله ﷺ على أبي سلمة وقد شق بصره ، فأغمضه ثم قال :« إن الروح إذا قُبض تبعه البصر » رواه مسلم وغيره [٢] ، فوصف رسول الله ﷺ الروح بأنها تُقبض والبصر يراها ، وحديث البراء بن عازب [٣] الطويل وفيه قول ملك الموت للروح : « أيتها النفس الطيبة اخرجي إلى مغفرة من الله ورضوان » وهذا خطاب لمن يعقل ويفهم

---

(١) **هي أم المؤمنين هند بنت أبي أمية بن المغيرة** القرشية ، أسلمت قديمًا مع زوجها ، وهاجرت الهجرتين بصحبة زوجها ، فلمَّا توفاه الله تعالى صارت وحيدة بأولادها ، فتزوجها النبي ﷺ ، توفيت ـ رضي الله عنها ـ سنة ٦٢ هـ .
" أُسد الغابة " (٥/٥٨٨) ، " الاستيعاب " (٤/١٩٣٩)

(٢) رواه بهذا اللفظ الإمام مسلم كتاب الجنائز (١١) ، باب (٤) في إغماض الميت والدعاء له إذا حُضر (رقم ٩٢٠) ٢/٦٣٤ ، وابن ماجة كتاب الجنائز (٦) ، باب (٦) ما جاء في تغميض الميت (رقم ١٤٥٤) ١/٤٦٧ ، والإمام أحمد في " مسنده " (ط . المكتب الإسلامي ٦/٢٩٧) ، والبيهقي في " الكبرى " (٣/٣٨٤) ، والبغوي في " شرح السنة " (رقم ١٤٦٨) ٥/٢٩٩ .

(٣) **هو أبو عمارة البراء بن عازب بن الحارث بن عدي الأنصاري** ، الصحابي الجليل ، رده رسول الله ﷺ عن بدر وأحد لصغر سنه ، وأول مشاهده الخندق ، غزا مع رسول الله ﷺ أربع عشرة غزوة ، توفي زمان مصعب بن الزبير . " أُسد الغابة " (١/٢٠٢) ، " الاستيعاب " (١/١٥٥) .

وصف الفلاسفة لـ « الروح »

ومنهم طوائف من أهل الفلسفة يصفونها بما يصفون به واجب الوجود عندهم ، وهي أمور لا يتصف بها إلاَّ ممتنع الوجود ، فيقولون : لا هي داخل البدن ولا خارجه ، ولا مباينة له ولا مداخلة له ، ولا متحركة ولا ساكنة ، ولا تصعد ولا تهبط ، ولا هي جسم ولا عَرَض . وقد يقولون : إنها لا تدرك الأمور

كما هو معلوم من لغة العرب ، وفيه أيضًا : « فتخرج تسيل كما تسيل القطرة من فيِّ السقاء » وهذا يدل على خروجها وتنقلها بسهولة وفيه : « فيأخذوها فيجعلوها في ذلك الكفن » فهذا دليل على أنها جسم ؛ لأَنَّها تكفن ، وفي حديث البراء شواهد كثيرة لتعريف « أهل السُّنَّة والجماعة » للروح [1] .

س٤٥ ـ بِمَ وصفت الفلاسفة « الروح » ، وما رأيك في قولهم ، وكيف ترد عليهم ، وما معنى « النفس الناطقة » ؟

س ٤٥ ـ وصفت الفلاسفة « الروح » بما يصفون به واجب الوجود ـ أي يصفونها بالصفات السلبية ـ فيقولون : لا هي جسم ولا عرض ، ولا متحركة ولا ساكنة ، ولا هي داخل البدن ولا خارجه .

---

(١) هذا الحديث الجليل روى أطرافًا منه جمع من الأئمة ، ولكن ممن رواه بطوله الطيالسي في "مسنده"(رقم ٧٥٣) ص ١٠٢ ، والإمام أحمد في "مسنده"(ط . المكتب الإسلامي ٤/٢٨٧) ، =

المعينة ، والحقائق الموجودة في الخارج ، وإنما تدرك الأمور الكلية المطلقة . وقد يقولون : إنَّها لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا مباينة له ولا مداخلة . وربما قالوا : ليست داخلة في أجسام العالم ولا خارجة عنها ، مع تفسيرهم للجسم بما يقبل الإشارة الحسية ، فيصفونها بأنها لا يمكن الإشارة إليها ونحو ذلك من الصفات السلبية التي تلحقها بالمعدوم والممتنع .

ورأي في ذلك أن هذا باطل ؛ لأنَّهم بهذا الوصف يُلحقون « الروح » بالمعدومات والممتنعات .

= والحاكم في " مستدركه " (٣٧/١) ، والآجري في " الشريعة " (ص ٣٦٧، ص ٣٧٠) ، وابن مندة في " التوحيد " (٢٨٨/٣) ، والبيهقي في " عذاب القبر " (رقم ٢٨) ص ٣٥ ، كلهم من طريق الأعمش عن المنهال بن عمرو عن زاذان عن البراء ، **وإسناده صحيح** ، « **المنهال** » **ثقة** ، وثقه ابن معين والنسائي والعجلي وابن حبان وما قيل فيه لا يُلتفت إليه ، وقد احتج به البخاري في صحيحه ، و « **زاذان** » هو أبو عبد الله الكندي الضرير **ثقة** ، وثقه ابن معين وابن سعد وابن حبان والخطيب والعجلي ، وأخرج له مسلم في صحيحه ، وقال الحاكم (المستدرك ٣٩/١) : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين فقد احتجا جميعًا بالمنهال بن عمرو وزاذان أبي عمر الكندي . اهـ ، وأقره الذهبي ، وقال الألباني (أحكام الجنائز وبدعها ص ١٥٩) : وهو كما قالا .اهـ ، ولم يعلق شيئًا . قلتُ : وفاتهم جميعًا أن « المنهال » لم يخرج له مسلم ، وزاذان لم يخرج له البخاري في صحيحه ؛ لذلك كانت عبارة ابن المنذر في " الترغيب " (٣٦٩/٤) أدق حيث قال : هذا حديث حسن رواته محتج بهم في الصحيح . اهـ ، وصححه ابن القيم في " معالم السنن "(ذيل عون المعبود ٣١/٩) ونقل تصحيح الحديث عن أبي نعيم وغيره – والله أعلم – .

وإذا قيل لهم : إثبات مثل هذا ممتنع في ضرورة العقل .

قالوا : بل هذا ممكن ، بدليل أن الكليات ممكنة موجودة ، وهي غير مشار إليها .

وقد غفلوا عن كون الكليات لا توجد كلية إلا في الأذهان لا في الأعيان[1] ، فيعتمدون فيما يقولونه في المبدأ

ومعنى « النفس الناطقة » أي النفس المفكرة العاقلة التي يقتدر بها على إدراك العلوم والآراء وهو اصطلاح الفلاسفة في « الروح » .

س ٤٦ ـ إذا قيل للفلاسفة : إثبات الشيء مع القول فيه إنه لا داخل العالم ولا خارجه ممتنع فبِمَ يجيبون ، وبِمَ ترد عليهم ؟ واذكر « الكليات الخمس » .

ج ٤٦ ـ هؤلاء الفلاسفة إذا قيل لهم : إثبات مثل هذا ممتنع في ضرورة العقل .

قالوا : بل هذا ممكن ، بدليل أن الكليات ممكنة موجودة ، وهي غير مشار إليها .

وهؤلاء يقال لهم : لقد أخطأتم ، فإن هذه الكليات في الأذهان لا في الأعيان ، فهي ليست جسم ولا عرض .

---

(١) اعلم ـ يرحمك الله ـ أن الكليات هي المعاني العامَّة التي تطلق على كثيرين ، ولها مفهوم ، هذا المفهوم يدل على خصائصها ومميزاتها ، وأُطلقت بوجه خاص على الألفاظ الخمسة التي جمعها « فرفوريوس » في كتابة « إيساغوجي » وسُمِّيت بالكليات الخمس وهي : =

والمعاد على مثل هذا الخيال الذي لا يخفى فساده على غالب الجهال .

و« الكليات الخمس » هي :

١ ـ الجنس ٢ ـ النوع ٣ ـ الفصل ٤ ـ الخاصة ٥ ـ العرض العام

= ١ ـ **الجنس** : وهو يطلق على الأشياء المختلفة من حيث النوع ؛ ولكن بينهما قاسم مشترك ذلك القاسم هو الجنس . مثلاً : « **الفيل** » و« **البعوضة** » اشتركا في عنصر « **الحياة** » وهو « **الجنس** » أي بينهما جنس الحياة .

٢ ـ **النوع** : وهو أخص من الجنس فهو يطلق على الأشياء المتفقة من حيث الحقيقة ؛ ولكنها اختلفت من حيث التشخيص الذاتي ، كزيد وعمرو إنسانين فاتفقا في « **النوع** » .

٣ ـ **الفصل** : وهو الصفة الذاتية التي تميز نوعًا ما من الأنواع عن البقية المشتركة معه في جنس معين ، فالإنسان يشترك مع الفرس في كونهما من جنس واحد وهو جنس الحيوان ، ولكن صفة النطق ميَّزت الإنسان وفصلته عن جنس الفرس وغيره وجعلته « **حيوانًا ناطقًا** » .

٤ ـ **الخاصة** : وهي الصفة العارضة اللاذاتية التي تميز نوعًا ما في زمن معين كالضحك والبكاء ، والفرح والحزن وما شابه ذلك من الأعراض .

٥ ـ **العرض العام** : وهو ما يطلق على أنواع كثيرة ولا يدخل في تقويم الذات ، كالبياض للثلج والقطن ، والماشي والمتحرك بالنسبة إلى الإنسان . انظر : " المعجم الفلسفي " ص ١٥٤ .

والحاصل أن الفلاسفة يصفون « **الروح** » بما يصفون به الله ﷻ بالصفات السلبية ، فإذا قيل لهم: إن ذلك ممتنع عقلاً ! قالوا : بل هذا غير ممتنع ودليل ذلك أن الكليات موجودة وهي غير مشار إليها. وهذا خطأ عظيم ، وتلبيس في الاستدلال ؛ فإن حقيقة الروح تختلف عن حقيقة الكليات !! صحيح أنهما يشتركان في وصف الوجود ولكن حقيقة الروح متحققة في الأعيان ، أمَّا حقيقة الكليات فهي متحققة في الأذهان ، وهذا مثل « **المعدوم** » فإنه معنى موجود في الأذهان غير متشخص في الخارج ، إذن حقيقة وجود « **الكليات** » كحقيقة وجود « **المعدومات** » في الأذهان لا في الأعيان ، وأمَّا حقيقة وجود « **الروح** » فهي في الأذهان والأعيان ـ والله ﷻ أعلم ـ .

سبب الاضطراب

واضطراب النفاة والمثبتة في الروح كثير ، وسبب ذلك أن الروح ـ التي تسمى بالنفس الناطقة عند الفلاسفة ـ ليست هي من جنس هذا البدن ، ولا من جنس العناصر والمولدات منها ، بل هي من جنس آخر مخالف لهذه الأجناس ، فصار هؤلاء لا يعرِّفونها إلا بالسلوب التي توجب مخالفتها للأجسام المشهودة ، وأولئك يجعلونها من جنس الأجسام المشهودة ، وكلا القولين خطأ .

اختلاف المتكلمين في المعنى الاصطلاحي « للجسم »

وإطلاق القول عليها بأنها جسم ، أو ليست بجسم ، يحتاج إلى تفصيل ، فإن لفظ « الجسم » للنَّاس فيه أقوال متعددة اصطلاحية غير معناه اللغوي .

معنى « الجسم » لغة

فأهل اللغة يقولون : الجسم هو الجسد والبدن [1].

س ٤٧ ـ ما رأيك في إطلاق القول على « الروح » بأنها جسم أو ليست بجسم ، ومامعنى « الجسم » لغة ، وما اصطلاحات المتكلمين في « الجسم » ، وعلامَ اتفقوا ، وعلى ذلك الاصطلاح هل « الروح » جسم ؟

ج ٤٧ ـ إطلاق القول على « الروح » بأنها جسم أو ليست بجسم يحتاج إلى تفصيل ، فإن لفظ « الجسم » للنَّاس فيه أقوال متعددة اصطلاحية غير معناه اللغوي .

---

(١) انظر " لسان العرب " (١٢/٩٩) .

وبهذا الاعتبار فـالروح ليسـت جسـمًا ، ولهـذا يقولـون : الروح والجسم ، كما قال تعالى : ﴿ وإذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وإن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِم ﴾ [1]، وقال تعالى : ﴿ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي العِلْمِ والجِسْمِ ﴾ [2].

وأمَّا أهل الكلام ، فمنهــم مـن يقـول : الجسـم هـو الموجود ، ومنهم من يقول : هو القائم بنفسه ، ومنهم من يقول : هو المركب من الجواهر المنفردة [3] .

فأهل اللغة يقولون : الجسم هو البدن . وبهذا الاعتبار فالروح ليست جسمًا ، كما قال تعالى : ﴿ وإذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وإن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِم ﴾ [1] ، وقوله : ﴿ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي العِلْمِ والجِسْمِ ﴾ [2].

---

(١) سورة المنافقون آية : ٤ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٤٧ .

(٣) سبق وأن ذكرنا بأن المقصود بقول المتكلمين « **القائم بنفسه** » أي المستغني عن مكان يُقلّه ، أمَّا معنى « **المركب من الجواهر المنفردة** » فهو عبارة عن نظرية فلسفية قديمة تقول : إن الكائنات التي في العالم عبارة عن أجسام متغايرة ، وهذه الأجسام تتكون من أجزاء مركبة ، وهذه الأجزاء يمكن تقسيمها إلى جزيئات ، وهذه الجزيئات يمكن تقسيمها أيضًا إلى أجزاء أصغر ، وهكذا تستمر القسمة حتى نصل في نهاية الأمر إلى جُزيء لا يقبل القسمة ، وهذا الجُزيء يُسمَّى « **الجوهر الفرد** » ، أو« **الذرة** » .

وهذه النظرية تشبه إلى حد ما « **النظرية الذرية Atomic Theory** » التي وضعها العالم الانجليزي « **جون دالتون** » المتوفي سنة ١٨٤٤م ، وكان الاعتقاد السائد عند القدماء أن « **الذرة** » لا تتجزأ مطلقًا حتى توصل العلم الحديث إلى تقسيمها ." المعجم الفلسفي "(ص٨٨)=

ومنهم من يقول:هو المركب من المادة والصورة[1].

وكل هؤلاء يقولون : إنه مشار إليه إشارة حسية .

ومنهم من يقول : ليس بمركب لا من هـذا ولا من هذا ، بل هو ما يشار إليه ويُقال : إنه هنا أو هناك .

فعلى هذا إذا كانت الروح مما يشار إليه ويتبعه بصر الميّت ـ كما قال النبي ﷺ : **« إن الروح إذا خرج تبعه البصر »** [2] ، وإنها تُقبض ويُعرج بها إلى السماء ـ كانت الروح جسمًا بهذا الاصطلاح .

وأمّا أهل الكلام ، فمنهم من يقول : الجسم هو الموجود ، ومنهم من يقول : هو القائم بنفسه ، ومنهم من يقول : هو المركب من الجواهر المنفردة ، ومنهم من يقول : هو المركب من المادة والصورة ، واتفقوا جميعًا على أنه مشار إليه إشارة حسية .

فعلى هذا الاصطلاح تكون الروح جسمًا .

= هذا وتجدر الإشارة إلى أن ابن تيمية ـ رحمه الله ـ وعلماء أهل السنة ردوا « **نظرية الجوهر الفرد** » التي قال بها كثير من الأشاعرة تبعًا لمن قبلهم من الفلاسفة .

(١) معنى « **المركب من المادة والصورة** » : أي أنه مركب من عنصرين :

العنصر الأول « المادة » : وهي المادة التي تتكون منها الأشياء كالخشب بالنسبة للكرسي .

العنصر الأخر « الصورة » : وهي العرض ، أو الشكل العام الذي سيكون عليه الكرسي .

" المعجم الفلسفي " (ص ١٦٣)

(٢) **حديث صحيح** رواه مسلم وغيره ، وقد مر تخريجه (ص ١١٥) من هذا الكتاب .

المقصود من هذا المثـــل

والمقصود ، أن الروح إذا كانت موجودة حية عالمة قادرة ، سميعة بصيرة ، تصعد وتنزل ، وتذهب وتجيء ، ونحو ذلك من الصفات ، والعقول قاصرة عن تكييفها وتحديدها ، لأنهم لم يشاهدوا لها نظيرًا ، والشيء إنما تُدرك حقيقته إمَّا بمشاهدته أو بمشاهدة نظيره ، فإذا كانت الروح متصفة بهذه الصفات مع عدم مماثلتها لما يشاهد من المخلوقات ، فالخالق أَوْلَى بمباينته لمخلوقاته مع اتصافه بما يستحقه من أسمائه وصفاته ، وأهل العقول هم أعجز عن أن يحدّوه أو يكيّفوه منهم عن أن يحدّوا الروح أو يُكيّفوها .

فإذا كان من نفى صفات الروح جاحدًا معطلاً لها ، ومن مثّلها بما يشاهده من المخلوقات جاهلاً ممثلاً لها بغير شكلها ، وهي مع ذلك ثابتة بحقيقة الإثبات ، مستحقة لما لها من الصفات ، فالخالق ﷻ أَوْلَى أن يكون من نفى صفاته جاحدًا معطلاً ، ومن قاسه بخلقه جاهلاً به ممثلاً ، وهو سبحانه ثابت بحقيقة الإثبات ، مستحق لما له من الأسماء والصفات .

....

فصـــل

وأمَّا الخاتمة الجامعة ففيها قواعد نافعة :

القاعدة الأولى
أن الله موصوف
بالإثبات والنفي

القاعدة الأولى ـ أن اللَّه سبحانه موصوف بالإثبات والنفي . فالإثبات كإخباره أنه بكل شـيء عليـم ، وعلى كل شيء قدير ، وأنه سميع بصـير ، ونحـو ذلـك ، والنفـي كقوله : ﴿ **لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ** ﴾ [1] .

النفي المجرد ليس فيه
مدح ولا كمال

وينبغي أن يُعلم أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال ، إلاَّ إذا تضمن إثباتًا ، وإلاَّ فمجرد النفي ليس فيه مدح ولا

فصل في « القاعدة الأولى »

س ٤٨ ـ اذكر « القاعدة الأولى » من القواعد النافعة ، واذكر بعض أدلة الإثبات والنفي .

ج ٤٨ ـ « القاعدة الأولى » : (أن الله ﷻ موصوف بالإثبات والنفي) . فالإثبات كإخباره أنـه بكـل شـيء عليـم ، وعلـى كـل شـيء قديـر ، وأنـه سميـع بصـير ، ونحـو ذلك ، والنفي كقوله : ﴿ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ [1] .

س ٤٩ ـ متى يكون « النفي » مدحًا وكمالاً ، ومتى لا يكون كذلك ؟

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٥٥ .

كمال ؛ لأن النفي المحض عدم محض ، والعدم المحض ليس بشيء ، وما ليس بشيء هو كما قيل ليس بشيء ، فضلاً عن أن يكون مدحًا أو كمالاً ؛ ولأن النفي المحض يوصف به المعدوم والممتنع ، والمعدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال .

شواهد النفي المتضمن للإثبات

فلهذا كان عامة ما وصف الله به نفسه من النفي متضمنًا لإثبات مدح كقوله : ﴿ **اللَّه لاَ إلَهَ إلا هُوَ الحَيُّ القَيُّومُ لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ** ﴾ إلى قوله : ﴿ **وَلاَ يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا** ﴾[1] .

ج ٤٩ ـ لا يكون « النفي » مدحاً ولا كمالاً ، إلاَّ إذا تضمن إثباتاً ، وإلاَّ فمجرد « النفي » ليس فيه مدح ولا كمال .

س ٥٠ ـ هل ما وصف اللَّه ﷻ به نفسه من النفي متضمّنًا لإثبات المدح ؟ مثّل لما تقول .

ج ٥٠ ـ عامَّة ما وصف اللَّه به نفسه من النفي متضمنًا لإثبات مدح كقوله ﷻ :

﴿ اللَّه لاَ إلهَ إلا هُوَ الحَيُّ القَيُّومُ لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَلاَ يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا ﴾[1] .

فنفي السِنة والنوم يتضمن كمال الحياة والقيام .

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٥٥ .

مستلومات نفي « السِنة والنوم »

فنفي السِنة والنوم يتضمن كمال الحياة والقيام ، فهو مبيِّن لكمال أنه الحي القيوم .

مستلزمات نفي « الإكراث والإثقال »

وكذلك قوله : ﴿ وَلاَ يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا ﴾ [1] أي لا يكرثه[2] ولا يثقله ، وذلك مستلزم لكمال قدرته وتمامها . بخلاف المخلوق القادر إذا كان يقدر على الشيء بنوع كلفة ومشقة ، فإن هذا نقص في قدرته ، وعيب في قوته .

مستلزمات نفي « العزوب »

وكذلك قوله تعالى : ﴿ لاَ يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ ﴾[3] فإنّ نَفْي العزوب [4]

س ٥١ ـ اذكر مستلزمات نفي « السِنة والنوم » ، و« الإكراث والإثقال » ، و« العزوب » ، « واللغوب » عن الله ﷻ .

ج ٥١ ـ يستلزم من نفي « السِنة والنوم » كمال الحياة والقيام .

ويستلزم من نفي « الإكراث والإثقال » كمال القدرة وتمامها .

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٥٥ .

(٢) قال ابن منظور (لسان العرب ٢/١٨٠) : « تقول : كرَثه الأمر يَكْرِثُه ، وأكْرَثه أي اشتدَّ عليه ، وبلغ منه المَشقَّة ، قال الأصمعي : ولا يُقال : " كَرَثَه " ، وإنما يُقال : " أكْرَثه " » .

(٣) سورة سبأ آية : ٣ .

(٤) قال ابن منظور (لسان العرب ١/٥٩٦) : « ومعناه لا يغيب عن علمه شيء . وفيه لغتان : عَزَبَ ويَعْزُب ، ويَعْزِبُ إذا غاب » .

مستلزم لعلمه بكل ذرة في السموات والأرض .

مستلزمات نفي « اللغوب »

وكذلك قوله تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ** ﴾ (١) فإنّ نَفْي مس اللغوب الذي هو التعب والإعياء دل على كمال القدرة ، ونهاية القوة . بخلاف المخلوق الذي يلحقه من النصب والكلال ما يلحقه .

مستلزمات نفي « الإدراك »

وكذلك قوله : ﴿ **لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ** ﴾ (٢) ، إنما نفى الإدراك الذي هو الإحاطة ، كما قاله أكثر العلماء . ولم ينف مجرد الرؤية (٣) ؛ لأن المعدوم لا يُرى ، وليس في

ويستلزم من نفي « العزوب » كمال علمه بكل ذرة في السموات والأرض .

ويستلزم من نفي « اللغوب » كمال قدرته ، ونهاية قوته .

---

(١) سورة ق آية : ٣٨ .

(٢) سورة الأنعام آية : ١٠٣ .

(٣) اعلم ــ يرحمك اللّه ــ أن رؤية المؤمنين لربّهم يوم القيامة ثابتة بالكتاب والسُنّة والإجماع .

أمَّا الكتاب ــ فقوله ﷻ :﴿ **وجُوهٌ يَومَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۞ إلى رَبِّهَا نَا ظِرَةٌ** ﴾ [القيامة : ٢٢ ، ٢٣] ، وقوله ﷻ : ﴿ **كَلاَّ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَومَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ** ﴾ [المطففين : ١٥] .

أمَّا السُنَّة ــ فقد استفاضت بإثبات الرؤية ، وحكى بعض الأئمة أنها بلغت حد « **التواتر** » ، ويكفينا منها في هذا المقام مارواه الشيخان عن أبي هريرة ﷺ أن النّاس قالوا يا رسول اللّه ! هل نرى ربَّنا يوم القيامة ؟ قال : « **هل تُمارون في القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب** » ؟ قالوا : لا يا رسول اللّه ! قال :« **فهل تمارون في الشمس ليس دونها سحاب** » ؟ قالوا : لا يا رسول =

كونه لا يُرى مدح ، إذ لو كان كذلك لكان المعدوم ممدوحًا ، وإنما المدح في كونه لا يُحاط به وإن رُئي ، كما أنه لا يُحاط به وإن عُلم ، فكما أنه إذا عُلم لا يحاط به علمًا ، فكذلك إذا رُئي لا يحاط به رؤية .

س ٥٢ ـ ماذا يستلزم من نفي الإدراك ؟وهل يتضمن نفي الإدراك نفي للرؤية. وضح ذلك .

ج ٥٢ ـ يستلزم من نفي الإدراك إثبات الكمال ؛ لأنه يدل على عظمته . ولا يتضمن نفي الإدراك نفي الرؤية ، بل يدل على إثباتها مع عدم الإحاطة .

= الله ! قال :« **فأنتم ترونه كذلك** ..» الحديث رواه البخاري (رقم ٢٠٦) ، ومسلم(رقم ١٨٢) .

وأشار ابن القيم إلى « **تواتر** » هذه الأحاديث (النونية ٢/٤١٠) فقال :

ويرونه سبحانه من فوقهم ۞ ۞ ۞ نظر العيان كما يُرى القمران

هذا تواتر عن رسول الله لم ۞ ۞ ۞ يُنكره إلاّ فاسد الإيمان

أمَّا الإجماع ـ فقد أجمع « أهل السُّنَّة والجماعة » على أن الله ﷻ يُرى يوم القيامة ، وهو تأويل « **الزيادة** » المذكورة في قوله سبحانه : ﴿ **لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ** ﴾ [يونس : ٢٦] .

قال أبو الحسن الأشعري ـ رحمه الله ـ (رسالة إلى أهل الثغر ص ٢٣٧) : وأجمعوا [أي أهل السُّنَّة] على أن المؤمنين يرون الله ﷻ يوم القيامة بأعين وجوههم .اهـ .

قلت : وإلى هذا الإجماع أشار ابن القيم (النونية ٢/٤١٠) بقوله :

ولقاؤه إذ ذاك رؤيته حكى الـ ۞ ۞ ۞ إجماع فيه جماعة ببيان

وعليه أصحاب الحديث جميعهم ۞ ۞ ۞ لغة وعرفًا ليس يختلفان

ووافق جماعة من أهل القبلة « أهل السُّنَّة والجماعة » في إثبات تلك الرؤية كـ « الكُلاَّبية » ، و« الأشاعرة » ، و« الكرَّامية » ، وغيرهم ، وأنكر الرؤية جماعة لا خلاق لهم ـ حجبهم الله تعالى عن رؤيته يوم تبيض وجوه وتسودُّ وجوه ـ ومن هؤلاء « المعتزلة » ، =

فكان في نفي الإدراك من إثبات عظمته ما يكون مدحًا وصفة كمال ، وكان ذلك دليلاً على إثبات الرؤية لا على نفيها ، لكنه دليل على إثبات الرؤية مع عدم الإحاطة ، وهذا هو الحق الذي اتفق عليه سلف الأمَّة وأئمتها .

وإذا تأملت ذلك وجدت كل نفي لا يستلزم ثبوتًا هو مما لم يصف اللّه به نفسه ، فالذين لا يصفونه إلا بالسلوب لم يثبتوا في الحقيقة إلهًا محمودًا ، بل ولا موجودًا .

س ٥٣ ـ هل وصف اللّه نفسه بنفي لا يستلزم ثبوتًا ؟ والذين يصفونه بالسلوب ماذا يلزمهم ؟ اذكر مقالة « محمود بن سبكتكين » في هذا الموضوع .

ج ٥٣ ـ لم يصف اللّه نفسه بنفي لا يستلزم ثبوتًا ، والذين يصفونه بالسلوب لم يثبتوا في الحقيقة إلهًا محمودًا ، بل ولا موجودًا .

= و « الجهمية » ، و « الخوارج » . وهؤلاء نسبة الرؤية إلى اللّه ﷻ عندهم كنسبة الولد إليه ﷻ !! واحتجوا على معتقدهم هذا بشبهات ظنّوها بينات ، ولولا خشية الإطالة لذكرتُها بأجوبتها .
وحكم قولهم كما قال شيخ الإسلام (مجموع الفتاوى ٤٨٦/٦) : الذي عليه جمهور « السلف » **أن من جحد رؤية اللّه في الدار الأخرة فهو كافر** ؛ فإن كان ممن لم يبلغه العلم في ذلك عرف ذلك ، كما يعرف من لم تبلغه شرائع الإسلام ، فإن أصر على الجحود بعد بلوغ العلم له فهو كافر . اهـ ـ واللّه ﷻ أعلم ـ .

وكذلك من شاركهم في بعض ذلك كالذين قالوا : إنه لا يتكلم ، أو لا يُرى ، أو ليس فوق العالم ، أو لم يستو على العرش ، ويقولون : ليس بداخل العالم ولا خارجه ، ولا مباين للعالم ولا محايث له [1]؛ إذ هذه الصفات يمكن أن يوصف بها المعدوم ، وليست هي مستلزمة صفة ثبوت ، ولهذا قال محمود بن سُبكتكين[2] لمن ادّعي ذلك في الخالق : ميِّز لنا بين هذا الربّ الذي تثبته وبين المعدوم .

وكذلك كونه لا يتكلم ، أو لا ينزل ، ليس في ذلك صفة مدح ولا كمال ، بل هذه الصفات فيها تشبيه له بالمنقوصات أو المعدومات ، فهذه الصفات منها ما لا يتصف به إلا المعدوم ، ومنها ما لا يتصف به إلا الجماد أو الناقص .

قال « محمود بن سُبكتكين » [2] لمن ادَّعي ذلك في الخالق : ميّز لنا بين هذا الربّ الذي تثبته وبين المعدوم .

---

(١) « محايث له » أي مخالط له .

(٢) هو محمود بن سُبكتكين الغزنوي ، السلطان فاتح الهند ، امتدت سلطنته من أقاصي الهند إلى نيسابور ، وهو تركي الأصل ، مستعرب . كان حازمًا صائب الرأي ، يجالس العلماء ، ويناظرهم ، وكان من أعيان الفقهاء ، مات ـ رحمه الله ـ سنة ٤٢١ هـ . =

فمن قال : لا هو مباين للعالم ولا مداخل للعالم ، فهو بمنزلة من قال : لا هو قائم بنفسه ولا بغيره ، ولا قديم ولا محدَث ، ولا متقدم على العالم ولا مقارن له .

مستلزمات نفي صفات الكمال

ومن قال : إنه ليس بحي ولا سميع ولا بصير ولا متكلم ، لزمه أن يكون ميتًا أصم أعمى أبكم .

اعتراض على تلك المستلزمات

فإن قال : العمى عدم البصر عمّا من شأنه أن يقبل البصر ، وما لا يقبل البصر كالحائط لا يُقال له : أعمى ولا بصير .

الرد عليه من وجوه « الوجه الأول »

قيل له : هذا اصطلاح اصطلحتموه [1] ، وإلاَّ فما يُوصف بعدم الحياة والسمع والبصر والكلام يمكن وصفه

س ٥٤ ـ المعطلة يصفون الله ﷻ بأنه ليس بحي ولا سميع ولا بصير ولا مُتكلم ، فإن قيل لهم يلزم من ذلك أن يكون ميتًا أصم أعمى أبكم ، فما جوابهم ، وكيف ترد عليهم ؟ اجب عليهم بالأجوبة الأربعة التي أجاب بها شيخ الإسلام ـ رحمه الله تعالى ـ .

= " سير أعلام النبلاء " (١٧/٤٨٣) ، " البداية والنهاية " (١٢/٢٩) ، " الأعلام " (٧/١٧١) .

(١) **قلتُ** : مر بنا سابقًا أن « الجهمية » يصفون اللّه ﷻ بالسلوب فيقولون : ليس بحي ، ولا سميع ، ولا بصير ..الخ ، فألزمهم شيخ الإسلام ـ رحمه اللّه ـ بوصف اللّه ﷻ بما يُقابلها ، فإن لم يكن حيًا فهو ميت ، وإن لم يكن سميعًا بصيرًا فهو أصم أعمى .. الخ . فاعترض على هذا الجهمي بنفس اعتراض القرامطة الذي أورده شيخ الإسلام في (ص٨١) من هذا الكتاب وهو مااصطلح عليه المتفلسفة المشاءون من أن الحياة والممات ، والسمع والصمم ، والبصر والعمى ونحو ذلك =

بالموت والصمم والعمى والخرس والعجمة .

« الوجه الثاني » وأيضًا : فكل موجود يقبل الاتصاف بهذه الأمور ونقائضها ، فإن اللّه قادر على جعل الجماد حيًا ، كما جعل عصا موسى حيّة ، ابتلعت الحبال والعُصي .

ج ٥٤ ـ إذا قيل للمعطل وصفك للشيء بأنه ليس بحي ولا سميع ولا بصير ولا متكلم لزم أن يكون ميتًا أصم أعمى أبكم . قال المعطل : العمى عدم البصر عمّا من شأنه أن يقبل البصر ، وما لا يقبل البصر كالحائط لا يقال له : أعمى ولا بصير .

قيل له ما ذكرته باطل من أربعة وجوه :

« الوجه الأول » : هذا اصطلاح اصطلحتموه ، وإلاَّ فما يوصف بعدم الحياة والسمع والبصر والكلام يمكن وصفه بالموت والصمم والعمى والخرس والعجمة .

« الوجه الثاني »: أن كل موجود يقبل الاتصاف بهذه الأمور ونقائضها ، فإن اللّه قادر على جعل الجماد حيًا ، كما جعل عصا موسى حيّة ، ابتلعت الحبال والعصي .

- ليس من باب « **النقيضين** » بالنسبة للربِّ ﷻ ، بل هو من قبيل « **العدم والملكة** » كنسبة هذه للجدار وغيره من الجمادات فأجابهم شيخ الإسلام ـ رحمه اللّه ـ بأن عدم قبول الجمادات لهذه الأوصاف ـ كما يزعمون ـ هو مجرد اصطلاح فاسد اصطلحوا عليه ، فيصح عندنا بدلالة الكتاب والسنة والقياس ولغة العرب أن يوصف الجماد بالموت والصمم والعمى والخرس ونحوذلك ـ واللّه أعلم ـ .

« الوجه الثالث »

وأيضًا : فالذي لا يقبل الاتصاف بهذه الصفات أعظم نقصًا ممن يقبل الاتصاف بها مع اتصافه بنقائضها ، فالجماد الذي لا يوصف بالبصر ولا العمى ، ولا الكلام ولا الخرس ، أعظم نقصًا من الحي الأعمى الأخرس .

فإذا قيل : إن الباري ﷻ لا يمكن اتصافه بذلك ، كان في ذلك من وصفه بالنقص أعظم مما إذا وصف بالخرس والعمى والصمم ونحو ذلك ، مع أنه إذا جُعل غير قابل لهما كان تشبيهًا له بالجماد الذي لا يقبل الاتصاف بواحد منهما ، وهذا تشبيه بالجمادات لا بالحيوانات ، فكيف ينكر من قال ذلك على غيره ما يزعم أنه تشبيه بالحي !

« الوجه الرابع »

وأيضًا فنفس نفي هذه الصفات نقص ، كما أن إثباتها كمال ، فالحياة من حيث هي ، هي ــ مع قطع النظر عن تعيين الموصوف بها ـ صفة كمال . وكذلك

الاتصاف بها مع اتصافه بنقائضها ، فالجماد الذي لا يوصف بالبصر ولا العمى ، ولا الكلام ولا الخرس ، أعظم نقصًا من الحي الأعمى الأخرس .

« الوجه الرابع » : أن نفس نفي هذه الصفات نقص ، كما أن إثباتها كمال ، وما كان صفة كمال فهو ﷻ أحق بأن يتصف به من المخلوقات ، فلو لم يتصف به مع اتصاف

العلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والفعل ونحو ذلك. وما كان صفة كمال فهو ﷻ أحق بأن يتصف به من المخلوقات ، فلو لم يتصف به مع اتصاف المخلوق به لكان المخلوق أكمل منه .

مقارنة بين من ينفون عن الله النقيضين ومن يصفونه بالنفي فقط

واعلم أن الجهمية المحضة كالقرامطة ومن ضاهاهم ينفون عنه تعالى اتصافه بالنقيضين حتى يقولوا : ليس بموجود ولا ليس بموجود ، ولا حي ولا ليس بحي .

ومعلوم أن الخلو عن النقيضين ممتنع في بدائة العقول ، كالجمع بين النقيضين .

وآخرون وصفوه بالنفي فقط فقالوا : ليس بحي ولاسميع ولا بصير [1] .

المخلوق به لكان المخلوق أكمل منه .

س ٥٥ ـ اذكر قول القرامطة ومن شابههم في باب « الأسماء والصفات »، وما حكم قولهم ؟

ج ٥٥ ـ القرامطة ومن ضاهاهم : ينفون عنه تعالى اتصافه بالنقيضين ، حتّى يقولوا : ليس بموجود ولا ليس بموجود ، ولا حي ولا ليس بحي .

---

(١) اعلم ـ يرحمك الله ـ أن لقب « **الجهمية** » في الأصل ، لقب يطلق على « **فرقة الجهمية** » أتباع جهم بن صفوان ، وهؤلاء هم المشار إليهم بقوله : « وآخرون وصفوه بالنفي فقط » =

وهؤلاء أعظم كفرًا من أولئك من وجه ، وأولئك أعظم كفرًا من هؤلاء من وجه .

فإذا قيل لهؤلاء : هذا يستلزم وصفه بنقيض ذلك كالموت والصمم والبكم .

ومعلوم أن الخلو عن النقيضين ممتنع في بداهة العقول ، كالجمع بين النقيضين .

س ٥٦ ـ مَنْ أعظم كفرًا الذين ينفون عن الله ﷻ النقيضين كالفلاسفة والقرامطة ، أم الذين يصفونه بالنفي فقط ، ولِـمَ ؟

ج ٥٦ ـ وهؤلاء أعظم كفرًا من أولئك من وجه ، وأولئك أعظم كفرًا من هؤلاء من وجه آخر . فالقرامطة والفلاسفة الذين ينفون عنه ﷻ اتصافه بالنقيضين أعظم كفرًا من وجه أن مقالتهم تستلزم جحود الربّ ﷻ ؛ لأن نفي النقيضين ممتنع في ضرورة العقل .

وأمّا الذين يصفون الله ﷻ بالنفي فقط فمقالتهم أعظم كفرًا من وجه أن مقالتهم تستلزم وصف الله ﷻ بنقيض ما نفوه كالموت والصمم والعمى والجهل .

= ولكن العلماء توسعوا في استعمال هذا اللقب ـ « **الجهمية** » ـ فأطلقوه على كل من يُنكر صفات الله ﷻ ولو كانت صفة واحدة ، وهذا أمر مشهور عند أهل العِلْم ، روى عبد الله بن أحمد بن حنبل في " السُّنّة " (ط. العلمية رقم ٥٤ ص ١٧) أن يزيد بن هارون قيل له : من « **الجهمية** » ؟ قال من زعم أن الرحمن على العرش استوى على خلاف ما يُقر في قلوب العامة فهو « **جهمي** » . إذن المراد بالجهمية هنا هو مجرد نفي الصفات ، فيدخل في عمومه جميع الفرق التي تتبنّى مبدأ نفي الصفات كالقرامطة ، والفلاسفة ، والجهمية ، والمعتزلة ، والأشاعرة .. الخ .
أمّا القرامطة والفلاسفة فهم « **الجهمية المحضة** » ؛ لأنهم ينفون عن الله ﷻ « **النقيضين** » .

قالوا : إنما يلزم ذلك لو كان قابلاً لذلك .

وهذا الاعتذار يزيد قولهم فسادًا .

وكذلك من ضاهى هؤلاء ، وهم الذين يقولون : ليس بداخل العالم ولا خارجه ، **إذا قيل لهم** : هذا ممتنع في ضرورة العقل ، كما إذا قيل : ليس بقديم ولا محدث ، ولا واجب ولا ممكن ، ولا قائم بنفسه ولا قائم بغيره .

قالوا : هذا إنما يكون إذا كان قابلاً لذلك ، والقبول إنما يكون من المتحيز ، فإذا انتفى التحيز انتفى قبول هذين النقيضين .

س ٥٧ ـ زعمت طائفة أن الله ﷻ ليس بداخل العالم ولا خارجه ، فإذا قيل لهم : هذا ممتنع في ضرورة العقل ؛ لأنه جمع بين النقيضين ، قالوا : هذا إنّما يكون إذا كان قابلاً لذلك ، والقبول إنّما يكون من المتحيز والله ﷻ غير متحيز ، فكيف ترد عليها ؟

ج ٥٧ ـ يُقال لهؤلاء : باتفاق العقلاء يستحيل خلو موجود من هذين النقيضين ، فكل موجود يتعين أن يكون داخل العالم أو خارجه لا يستثني من ذلك موجود بالاتفاق ، أمّا قولكم أن الله غير متحيز فهو تكرار لقولكم أنه لا خارج العالم ولا داخله ولكنكم غيرتم العبارة لأجل التمويه والمغالطة لما اتُفق عليه سابقًا ؛ وذلك لأن التحيز يراد به تارة ما

فيُقال لهم : علمُ الخلق بامتناع الخلو من هذين النقيضين هو علم مطلق ، لا يستثنى منه موجود . والتحيز المذكور إن أُريد به كون الأحياز الموجودة تحيط به ، فهذا هو الداخل في العالم ، وإن أُريد به أنه منحاز عن المخلوقات ، أي : مباين لها ، متميز عنها ، فهذا هو الخروج .

فالمتحيز يراد به تارة ما هو داخل العالم ، وتارة ما هو خارج العالم ، فإذا قيل : ليس بمتحيز ، كان معناه ليس بداخل العالم ولا خارجه .

فهم غيّروا العبارة ليوهموا من لا يفهم حقيقة قولهم أن هذا معنى آخر ، وهو المعنى الذي عُلم فساده بضرورة العقل . كما فعل أولئك في قولهم : ليس بحي ولا ميت ، ولا موجود ولا معدوم ، ولا عالم ولا جاهل .

هو داخل العالم ، وتارة ما هو خارج العالم ، فإذا قيل : ليس بمتحيز ، كان معناه ليس بداخل العالم ولا خارجه .

القاعدة الثانية
يجب الإيمان بما أخبر به رسول الله ﷺ وإن لم يُفهم معناه

القاعدة الثانية ـ أن ما أخبر به الرسول عن ربِّه ﷻ فإنه يجب الإيمان به ، سواء عرفنا معناه أو لم نعرف ؛ لأنَّه الصادق المصدوق ، فما جاء في الكتاب والسُّنَّة وجب على كل مؤمن الإيمان به وإن لم يُفهم معناه .

وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمَّة وأئمتها . مع أن هذا الباب يوجد عامَّته منصوصًا في الكتاب والسُّنَّة ، متفقًا عليه بين سلف الأمَّة .

فصل في « القاعدة الثانية »

س ٥٨ ـ اذكر « القاعدة الثانية » من القواعد النافعة .

ج ٥٨ ـ « القاعدة الثانية » : (أن ما أخبر به الرسول ﷺ عن ربِّه ﷻ فإنه يجب الإيمان به ، سواء عرفنا معناه أو لم نعرف)؛ لأنَّه الصادق المصدوق ، فما جاء في الكتاب والسُّنَّة وجب على كل مؤمن الإيمان به وإن لم يُفهم معناه . وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمَّة وأئمتها .

س ٥٩ ـ ما الحكم في الألفاظ التي تنازع فيها المتأخرون ، نفيًا وإثباتًا ولم يرد بها دليل شرعي ؟

بيان حكم ما تنازع فيه المتأخرون نفيًا وإثباتًا

وما تنازع فيه المتأخرون ، نفيًا وإثباتًا ، فليس على أحد بل ولا له أن يوافق أحدًا على إثبات لفظ أو نفيه ، حتى يعرف مراده ، فإن أراد حقًّا قُبل ، وإن أراد باطلاً رُدّ ، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يُقبل مطلقًا ولم يُرد جميع معناه ، بل يُقف اللفظ ويُفسّر المعنى ، كما تنازع النَّاس في الجهة والتحيز وغير ذلك .

لفظ « الجهة » وحكمه

فلفظ « الجهة » قد يراد به شيء موجود غير اللّه فيكون مخلوقًا ، كما إذا أريد بالجهة نفس العرش أو نفس السموات . وقد يراد به ما ليس بموجود غير اللّه تعالى ، كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم .

ج ٥٩ ـ ما تنازع فيه المتأخرون ، نفيًا وإثباتًا ، ولم يرد به دليل شرعي لزم التوقف عن النفي والإثبات حتى يعرف المراد من اللفظ ، فإن أراد حقًّا قُبل ، وإن أراد باطلاً رُدَّ ، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يُقبل مطلقًا ولم يُردّ جميع معناه ، بل يُوقف اللفظ ويُفسَّر المعنى .

س ٦٠ ـ كيف يُقال لمن نفى « الجهة » عن الله ﷻ ؟

ج ٦٠ ـ يُقال لمن نفى « الجهة » عن الله ﷻ : أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق ؟ فالله ﷻ ليس داخلاً في المخلوقات ؛ أم تريد بالجهة ما وراء العالم ؟ فلا ريب أن الله فوق العالم ، بائن من المخلوقات .

ومعلوم أنه ليس في النص إثبات لفظ « **الجهة** » ولا نفيه ،كما فيه إثبات « **العلو** » و« **الاستواء** » و« **الفوقية** » و « **العروج إليه** » ونحو ذلك .

وقد عُلم أنه ما ثَمَّ موجود إلا الخالق والمخلوق ، والخالق مباين للمخلوق ﷻ ، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته .

فيقال لمن نفى « الجهة » : أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق ؟ فاللَّه ليس داخلاً في المخلوقات ؛ أم تريد بالجهة ما وراء العالم ؟ فلا ريب أن اللَّه فوق العالم ، بائن من المخلوقات .

وكذلك يقال لمن قال : « إن اللَّه في جهة » : أتريد بذلك أن اللَّه فوق العالم ، أو تريد به أن اللَّه داخل في شيء من المخلوقات ؟ فإن أردت الأول فهو حقّ ، وإن أردت الثاني فهو باطل .

س ٦١ - كيف يقال لمن أثبت « الجهة » لله ﷻ ؟

ج ٦١ - يُقال لمن قال : « إن الله في جهة » : أتريد بذلك أن الله فوق العالم ، أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات؟ فإن أردت الأول فهو حق ، وإن أردت الثاني فهو باطل .

لفظ « المتحيز » وحكمه

وكذلك لفظ « المتحيز » ، إن أراد به أن اللّه تحوزه المخلوقات فاللّه أعظم وأكبر ، بل قد وسع كرسيه السموات والأرض ، وقد قال تعالى : ﴿ **وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ** ﴾[1] . وقد ثبت في الصحاح عن النبي ﷺ أنه قال : « **يقبض اللّهُ الأرضَ ويطوي السموات بيمينه ثم يقول : أنا الملك ، أين ملوك الأرض ؟** »[2] .

وفي حديث آخر : « **وإنه ليدحوها كما يدحو**

س٦٢ ـ كيف تناقش من قال : إن الله متحيز ؟

ج ٦٢ ـ يُقال لمن قال : « إن الله متحيز » : إن أردت أن الله تحوزه المخلوقات فالله أعظم وأكبر ، بل قد وسع كرسيه السموات والأرض ، وقد قال تعالى : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّه حَقَّ قَدْرِهِ والأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ والسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾[1] وثبت في الصحيحين مرفوعًا : « يقبض اللّه الأرض ويطوي السموات بيمينه ثم يقول : أنا الملك ، أين ملوك الأرض ؟ »[2] . وإن أراد بالتحيز أنه منحاز

---

(١) سورة الزمر آية : ٦٧ .

(٢) رواه البخاري كتاب التفسير (٦٥) ، باب (٣) والأرض جميعًا قبضته يوم القيامة (رقم ٤٨١٢) ٢٨٥/٣ ، ومسلم كتاب صفة القيامة والجنّة والنّار (رقم ٢٧٨٧) ٢١٤٨/٤ ، وابن ماجة في المقدمة ، باب (١٣) فيما أنكرت الجهمية (رقم ١٩٢) ٦٨/١ ، والدارمي في " سننه " (رقم ٢٨٠٢) ٣٢٥/٢ ، والإمام أحمد في " مسنده "(ط . المكتب الإسلامي ٣٧٤/٢) ، وابن خزيمة =

الصبيان بالكرة » [1] وفي حديث ابن عباس : « ما السموات السبع والأرضون السبع وما فيهن في يد الرحمن إلاّ كخردلة في يد أحدكم » [2] .

وإن أراد به أنه منحاز عن المخلوقات ، أي مباين لها، منفصل عنها ، ليس حالاً فيها . فهو سبحانه كما قال أئمة السُنَّة: فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه[3].

عن المخلوقات ، أي مباين لها ، منفصل عنها ، ليس حالاً فيها فحق فالله ﷻ كما قال أئمة السُنَّة : « فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه » [3] .

= في " التوحيد " (ص ٤٨) ، وابن مندة في " التوحيد " (رقم ٤٩٣ ، ٤٩٦) ٣/٩٨،٩٩ ، والبيهقي في " الأسماء والصفات " (ص ٢٩ ، ٣٢٣) ، وابن أبي عاصم في " السنّة " (رقم ٥٤٨) ص ٢٤١ كلهم من طريق أبي هريرة .

(١) **إسناده ضعيف** ، رواه ابن جرير في " تفسيره " (ط . المعرفة ٢٤/١٧) ، **وفيه علتان** :
الأولى : « أسامة بن زيد العدوي » ، وهو ضعيف من قبل حفظه ، ضعفه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين ، والجوزجاني ، وقال النسائي : ليس بالقوي .
الثانية : أنه من رواية « أبي حازم » وهو سلمة بن دينار عن ابن عمر ، وسلمة هذا ثقة غير أنه لم يسمع من ابن عمر كما في "التهذيب" (١٤٣/٤) .

(٢) **إسناده حسن** ، وهو موقوف على ابن عباس رواه ابن جرير في " تفسيره "(ط .المعرفة٢٤/١٧) ورجاله ثقات غير « معاذ بن هشام » فحديثه حسن ، وهو من رجال البخاري ومسلم .

(٣) جملة « **بائن من خلقه** » زيدت في وصف الاستواء ؛ لدفع توهم التشبيه ، وهذه العبارة وإن أنكرها البعض فهي واردة في كلام السلف كابن المبارك ، وهشام الرازي ، وسُنَيد المِصّيص ، وأحمد بن حنبل ، وغيرهم .انظر أقوالهم في « العلو » للذهبي ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في (ص ٣٨) من هذا الكتاب .

القاعدة الثالثة

القول بأن ظاهر نصوص الصفات مراد أو ليس بمراد يحتاج إلى تفصيل

القاعدة الثالثة ـ إذ قال القائل : ظاهر النصوص مراد ، أو ظاهرها ليس بمراد .

فإنه يقال : لفظ « **الظاهر** » فيه إجمال واشتراك ، فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين ، أو ما هو من خصائصهم ، فلا ريب أن هذا غير مراد .

ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمّون هذا ظاهرًا، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرًا وباطلاً ،والله ﷻ أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي

فصل في «القاعدة الثالثة»

س ٦٣ ـ اذكر « القاعدة الثالثة » من القواعد النافعة .

ج ٦٣ ـ إذ قال القائل : (ظاهر النصوص مراد ، أو ظاهرها ليس بمراد ، فإنه يقال : لفظ « الظاهر » فيه إجمال واشتراك)، فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين ، أو ما هو من خصائصهم ، فلا ريب أن هذا غير مراد . ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمّون هذا ظاهرًا ، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرًا وباطلاً ، والله ﷻ أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلاّ ما هو كفر وضلال .

وصف به نفسه لا يظهر منه إلاَّ ما هو كفر وضلال !!

غلط من يجعل ظاهر النصوص يقتضي التمثيل

والذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين :

تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ ، حتى يجعلوه محتاجًا إلى تأويل يخالف الظاهر، ولا يكون كذلك.

وتارة يردون المعنى الحق الذي هو ظاهر اللفظ ، لاعتقادهم أنه باطل .

أمثلة على غلطهم

فالأول : كما قالوا في قوله : « **عبدي جعت فلمتطعمني**... » الحديث[1]، وفي الأثر الآخر: « **الحجر الأسود يمين اللّه في الأرض ، فمن صافحه وقبَّله فكأنما صافح اللّه وقبَّل يمينه** »[2]، وقوله : « **قلوب العباد**

س ٦٤ ـ الذين يجعلون ظاهر نصوص الصفات تمثيلاً يغلطون من وجوه ، بين ذلك ، ومثل لغلطهم في « الوجه الأول » .

ج ٦٤ ـ الذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين :

« الوجه الأول » : تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ ، حتى يجعلوه محتاجًا إلى تأويل يخالف الظاهر ، ولا يكون كذلك .

---

(١) **حديث صحيح** رواه مسلم وغيره ، وسيأتي ـ إن شاء اللّه تعالى ـ في (ص١٤٧) تمامه وتخريجه .

(٢) لم أجد هذا اللفظ لا مرفوعًا ، ولا موقوفًا ، فعلى غالب الظن أن شيخ الإسلام ـ رحمه اللّه ـ ذكر بالمعنى ما روي عن جابر بن عبد اللّه مرفوعًا:« **الحجر الأسود يد اللّه في الأرض يُصافح** -

بيـن إصبعين مـن أصابـع الرحمن » [1] .

فقالوا : قد عُلم أن ليس في قلوبنا أصابع الحق .

فيُـقال لهم : لو أعطيتم النصوص حقَّها من الدلالـة لعلمتم أنَّها لا تدل إلاَّ على حقٍّ .

أمَّا الحديث الواحد[1] فقوله : « **الحجر الأسود يمين اللّـه في الأرض ، فمـن صافحـه وقبَّله فكأنمـا صافـح**

« الوجه الثاني » : أنهم يردون المعنى الحق الذي ظاهر اللفظ ، لاعتقادهم الباطل .

= **بـه عبـاده »** رواه ابـن عـدي في " الكـامل " (٣٤٢/١) ، والخطيـب البغـدادي في " التـاريخ " (٣٢٨/٦) ، وفي سنده « **إسـحاق بـن بشـر الكـاهلي** » قـال ابـن عـدي : في عـداد مـن يضـع الحديث . اهـ . وقد كذَّبه ابن أبي شيبة ، وموسى بن هارون الحمَّال ، وأبو زرعة وغيرهم كما في " الميزان " (١٨٦/١) ، وقال ابن الجـوزي (العلـل ٥٧٥/٢) : هـذا حديـث لا يصـح . اهــ . وقال الألباني (السلسلة الضعيفة ٢٥٧/١) : ثم وجدت للكاهلي متابعًا ، وهو « أحمد بـن يونـس الكوفي » وهو ثقة أخرجه ابن عساكر (٢/٩٠/١٥) من طريق « أبي علي الأهـوازي » ...ولكـن أبو علي الأهوازي متهم ، فالحديث باطل على كل حال .اهـ. **قلت** : وروي هذا الحديث موقوفًا على ابن عباس رواه الأزرقي في " أخبار مكـة " (٣٢٤/١) وفيـه « مهـدي بـن أبي مهـدي » ، وهو ابن حرب الهجري مجهول كما قال ابن حزم في " المحلَّى " (٨١/٧) وأقره الذهبي في "الميزان" وذكر عن ابن أبي حاتم نحوه ، وفي " التهذيب " عن ابن معين قال : لا أعرفه .اهــ . **قلـت** : ولا يُلتفت إلى توثيق ابن حبان له ، ولا إلى تصحيح ابن خزيمة لحديثـه ؛ لأنهمـا متسـاهلان كمـا هـو مقرر عند المحققين . وفيه كذلك « يحيى بن سليم الطائفي » وهـو ضعيـف لسـوء حفظـه . ورواه كذلك موقوفًا ابن قتيبة في " غريب الحديث " (٩٦/٢) مـن طريـق آخـر وسـنده ضعيـف جـدًا ، فيه « إبراهيم بن يزيد الخوزي » وهو متروك كما قال أحمد والنسائي ـ والله ﷻ أعلم ـ .

(١) **حـديـث صحيـح** ، رواه مسلم كتاب القدر (٤٦) ، بـاب (٣) تصريـف اللّه تعالى القلـوب =

اللّـه وقبّل يمينه » صريح في أن الحجر الأسـود ليـس هـو صفة لله، ولا هو نفس يمينه ؛ لأنه قـال : « **يمـين اللّـه في الأرض** » وقال : « **فمن قبّله وصافحه فكأنما صافح اللّه وقبّل يمينه** » ومعلوم أن المشبَّه غير المشبَّه به ، ففـي نـص الحديث بيان أن مستلمه ليس مصافحًا لله ، وأنه ليس هو نفس يمينه ، فكيف يجعـل ظـاهره كفـرًا ، وأنـه محتـاج إلى التأويل ! مع أن هذا الحديث إنما يعرف عن ابن عباس .

وأمّـا الحديـث الآخـر فهـو في الصحيـح مفسَّـرًا : « **يقول اللّهُ : عبدي جعتُ فلم تطعمني . فيقـول : ربِّ كيـف أطعمـك وأنـت ربُّ العـالمين ؟! . فيقــول : أمـا علمت أن عبدي فلانًا جاع ، فلو أطعمته لوجدت ذلك عندي . عبدي مرضتُ فلم تعدني . فيقول : ربِّ كيف**

أمّا مثـال غلطهم في « الوجه الأول » فـفي الحديـث « قلوب العبـاد بين إصبعين من

= كيـف شـاء (رقـم ٢٦٥٤) ٤/٢٠٤٥ ، والإمـام أحمـد في " مسنـده " (ط . المكتـب الإسـلامي ٢/ ١٦٨، ١٧٣)، وابن أبي عاصم في " السُّنَّة "(رقم ٢٢٢) ١/١٠٠ ، والآجري في " الشريعة " (ص٣١٦) ، واللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (رقم ٧١٠) ٣/٤٢١ ، والبيهقي في " الأسماء والصفات " (ص ٤٢٨) ، وابـن منـدة في " التوحيـد " (رقـم ٥١٣) ٣/١١١ ، والـدار قطـني في " الصفات " (رقم ٢٩) ص ٤٥ ، كلهم عن عبد اللّه بـن عمـرو بـن العـاص ، وثبـت نحـوه عـن النّواس ابن سمعان ، وعائشة ، وأم سلمة ، وأنس بن مالك ، وسبرة بن فاكهة ، ونعيم بن هَمَّار .

(١) كذا بالأصل المحقق ، ولعل الصواب (أمّا الحديث الأول) .

أعودك وأنت ربُّ العالمين ؟! . فيقول : أما علمت أن عبدي فلانًا مرض ، فلو عدته لوجدتني عنده » [1] .

وهذا صريح في أن اللّه ﷻ لم يمرض و لم يجع ، ولكن مرض عبده وجاع عبده ، فجعل جوعه جوعه ، ومرضه مرضه ، مفسِّرًا ذلك بأنك « **لو أطعمته لوجدت ذلك عندي ، ولو عدته لوجدتني عنده** » . فلم يبق في الحديث لفظ يحتاج إلى تأويل .

وأمَّا قوله : « **قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن** » ، فإنه ليس في ظاهره أن القلب متصل بالأصابع ، ولا مماس لها ، ولا أنَّها في جوفه . ولا في قول القائل : هذا بين يدَيّ . ما يقتْضي مباشرته ليديه . وإذا قيل : ﴿ **والسَّحَابِ المُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ والأَرْضِ** ﴾ [2] لم يقتض أن يكون مماسًّا للسماء والأرض . ونظائر هذا كثيرة .

أصابع الرحمن » قالوا : قد عُلم أن ليس في قلوبنا أصابع الحق ﷻ .

---

(١) **حديث صحيح** ، رواه مسلم كتاب البر والصلة والآداب (٤٥)، باب (١٣) فضل عيادة المريض (رقم ٢٥٦٩) ١٩٩٠/٤ ،وابن حبان في "صحيحه" كما في " الإحسان "(رقم ٢٦٩)٣٠٥/١ ، والبخاري في " الأدب المفرد " (رقم ٥١٧) ص ١٨٢ ، والبيهقي في" شعب الإيمان " (رقم ٩١٨٢) ورواه الإمام أحمد مختصرًا (ط . المكتب الإسلامي ٤٠٤/٢) كلهم عن أبي هريرة ﷺ .

(٢) سورة البقرة آية : ١٦٤ .

الفروق التي بين قوله : ﴿لما خلقت بيدي﴾ وقوله : ﴿مما عملت أيدينا﴾

ومما يشبه هذا القول أن يُجعل اللفظ نظيرًا لما ليس مثله ، كما قيل في قوله : ﴿ **مَا مَنَعَكَ أن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ** ﴾ [1] فقيل : هو مثل قوله : ﴿ **أوَ لَمْ يَرَوْا أنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أنْعَامًا** ﴾ [2] .

الفرق الأول

فهذا ليس مثل هذا ؛ لأنَّه هنا أضاف الفعل إلى الأيدي فصار شبيهًا بقوله :﴿ **فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ** ﴾[3]، وهناك أضاف الفعل إليه ، فقال : ﴿ **لِمَا خَلَقْتُ** ﴾ ثُمَّ قال : ﴿ **بِيَدَيَّ** ﴾ .

س ٦٥ ـ الذين يجعلون ظاهر نصوص الصفات تمثيلاً لجعلهم المعنى الفاسد ظاهر اللفظ .

اذكر شبيهًا لهذا القول . مع بيان الفروق بين قوله ﷻ :﴿لِمَا خَلَقْتُ بيدي ﴾[1] ، وقوله :﴿ مّمَا عمِلَتْ أيْدِينا ﴾ [2] .

ج ٦٥ ـ مما يشبه هذا القول أن يُجعل اللفظ نظيرًا لما ليس مثلـه ، كما قيل في قوله : ﴿ مَا مَنَعَكَ أن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[1] ، فقيل : هو مثل قوله : ﴿ أوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيدِينا أَنْعَامًا ﴾[2].

والفروق بين قوله ﷻ :﴿لِمَا خَلَقْتُ بيدي﴾، وقوله :﴿ مّمَا عمِلَتْ أيْدِينا ﴾هي :

---

(١) سورة ص آية : ٧٥ .

(٢) سورة يس آية : ٧١ .

(٣) سورة الشورى آية : ٣٠ .

الفرق الثاني

وأيضًا فإنّه هناك ذكر نفسه المقدسة بصيغة المفرد ، وفي اليدين ذكر لفظ التثنية ، كما في قوله : ﴿ **بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ** ﴾ [(١)] ، وهنا أضاف الأيدي إلى صيغة الجمع ، فصار كقوله : ﴿ **تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا** ﴾ [(٢)] .

وهذا في الجمع نظير قوله : ﴿ **بِيَدِهِ الْمُلْكُ** ﴾ [(٣)] و﴿ **بِيَدِكَ الْخَيْرُ** ﴾ [(٤)] في المفرد .

فالله ﷻ يذكر نفسه تارة بصيغة المفرد ، مظهرًا أو مضمرًا ، وتارة بصيغة الجمع ، كقوله : ﴿ **إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا** ﴾ [(٥)] وأمثال ذلك . ولا يذكر نفسه بصيغة التثنية قط ، لأن صيغة الجمع تقتضي التعظيم الذي

« الفرق الأول » : في آية ﴿ص﴾ أضاف الله ﷻ الفعل لنفسه فقال: ﴿خلقتُ﴾ ، أمّا في آية ﴿يس﴾ فأضاف الفعل إلى الأيدي فقال : ﴿عَمِلَتْ أَيْدِينَا ﴾ .

« الفرق الثاني » : في آية ﴿ص﴾ ذكر اليد مثناة فقال : ﴿بِيَدَيَّ﴾ ، أمّا في آية ﴿يس﴾ فذكر اليد مجموعة فقال : ﴿ أَيْدِينَا ﴾ .

---

(١) سورة المائدة آية : ٦٤ .

(٢) سورة القمر آية : ١٤ .

(٣) سورة الملك آية : ١ .

(٤) سورة آل عمران آية : ٢٦ .

(٥) سورة الفتح آية : ١ .

يستحقه ، وربما تدل على معاني أسمائه ، وأمَّا صيغة التثنية فتدل على العدد المحصور ، وهو مقدس عن ذلك .

فلو قالَ : ما منعك أن تسجد لما خلقتْ يِدي . كان قوله : ﴿ مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا ﴾ ، وهو نظير قوله : ﴿ بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴾ و ﴿ بِيَدِكَ الخَيْرُ ﴾ ، ولو قال : خلقتُ بِيدي . بصيغة الإفراد ، لكان مفارقًا له ، فكيف إذا قال : ﴿ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ بصيغة التثنية .

هذا ، مع دلالة الأحاديث المستفيضة بل المتواترة ، وإجماع سلف الأمَّة على مثل ما دل عليه القرآن ، كما هو مبسوط في موضعه ، مثل قوله : « **المقسطون عند اللَّه على منابر من نور عن يمين الرحمن ، وكلتا يديه يمين ، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما وَلُوا** »[1]. وأمثال ذلك .

« الفرق الثالث » : في آية ﴿ص﴾ عدَّى الفعل بالباء إلى اليدين فقال : ﴿بِيَدَيَّ﴾ ، وفي آية ﴿يس﴾ لم يعدِ الفعل بالباء .

---

(١) **حديث صحيح** رواه مسلم كتاب الإمارة (٣٣) ، باب (٥) فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر (رقم ١٨٢٧) ١٤٥٨/٣ ، والنسائي في " المجتبى " كتاب آداب القضاء ، فضل الحاكم العادل في حكمه (شرح السيوطي ١١٥/٨) ، والإمام أحمد في " مسنده " (ط . المكتب الإسلامي ١٦٠/٢ ، ٢٠٣) والحميدي في " مسنده " (رقم ٥٨٨) ٢٦٩/٢ ، والحاكم في " المستدرك " (٨٨/٤) ، وابن حبان في " صحيحه " كما في " الإحسان " (رقم ٤٤٨٤) ٣٣٦/١٠ ، والآجري في =

من يقول في بعض الصفات : الظاهر مراد أو ليس بمراد . يلزمه ذلك في سائرها لأنَّ جنسها واحد .

وإن كان القائل يعتقد أن ظاهر النصوص المتنازع في معناها من جنس ظاهر النصوص المتفق على معناها ، والظاهر هو المراد في الجميع ، فإن اللَّه تعالى لمَّا أخبر أنَّه بكل شيء عليم ، وأنَّه على كل شيء قدير ، واتفق أهل السُنَّة وأئمة المسلمين على أن هذا على ظاهره ، وأن ظاهر ذلك مراد ،كان من المعلوم أنَّهم لم يريدوا بهذا الظاهر أن يكون علمه كعلمنا ، وقدرته كقدرتنا !!.

وكذلك لمَّا اتفقوا على أنَّه حي حقيقة ، عالم حقيقة ، قادر حقيقة ، لم يكن مرادهم أنَّه مثل المخلوق الذي هو حي عليم قدير .

فكذلك إذا قالوا في قوله :﴿ **يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ** ﴾[1]، ﴿ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ** ﴾ [2] ، وقوله : ﴿ **ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ** ﴾ [3] إنه على ظاهره . لم يقتضِ

س ٦٦ ـ ما المقصود من تسوية آية ﴿ص﴾ ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ بآية ﴿يس﴾

= "الشريعة " (ص ٣٢٢) ، واللالكائي في " شرح أصول الاعتقاد " (رقم ٦٩٩) ٤١٦/٣ ، والبيهقي في "السنن الكبرى " ٨٧/١٠ ، و" الأسماء والصفات " (ص ٤١٠) ، وابن مندة في " التوحيد " (رقم ٥٠١) ١٠١/٣ ، و" الرد على الجهمية " (رقم ٤٤) ص ٧٣ ، وأبو إسماعيل الهروي في " الأربعين " (رقم ١٦) ص ٦١ . كلهم من طريق عبد اللَّه بن عمرو بن العاص .

(١) سورة المائدة آية : ٥٤ .

(٢) سورة المائدة آية : ١١٩ .

(٣) سورة الأعراف آية : ٥٤ .

ذلك أن يكون ظاهره استواء كاستواء المخلوق ، ولا حبًّا كحبه ، ولا رضًا كرضاه .

فإن كان المستمع يظن أن ظاهر الصفات تماثل صفات المخلوقين ، لزمه أن لا يكون شيء من ظاهر ذلك مرادًا ، وإن كان يعتقد أن ظاهرها هو ما يليق بالخالق ويختص به ، لم يكن له نفي هذا الظاهر ، ونفي أن يكون مرادًا إلاَّ بدليل يدل على النفي . وليس في العقل ولا في السمع ما ينفي هذا إلاَّ من جنس ما ينفي به سائر الصفات ، فيكون الكلام في الجميع واحدًا .

﴿ مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا ﴾ ؟ وضح ذلك .

ج ٦٦ ـ القول بأن آية ﴿ص﴾ مثل آية ﴿يس﴾ مشهور عن « بشر بن غياث المريسي »[(٤)] وأمثاله من نفاة الصفات . والقول بأن الآيتين سواء يريدون به أن كلاً منهما لا تدل على

---

(١) هو« **بشر بن غياث بن أبي كريمة المَرِيسي** » مبتدع ضال من كبار المعتزلة، وهو رأس الطائفة المريسية القائلة بالإرجاء وإليه نسبتها ، وهو من أهل بغداد يُنسب إلى « درب المريس » ، كان عينَ الجهمية في عصره وعالمهم ، فمقته أهل العلم ، وكفره بعضهم ، ولم يُدرك جهم بن صفوان، بل تلقَّف مقالاته من أتباعه ، وقيل : كان أبوه يهوديًا ، من مؤلفاته : " كتاب الإرجاء " و" كتاب كفر المشَبَّهة " ، تصدى له الإمام عثمان بن سعيد الدارمي فصنَّف مجلدًا في الرد عليه وسمَّاه " رد الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد " وقد طبع الطبعة الأولى سنة ١٣٥٨ هـ بمصر تحقيق الشيخ محمد حامد الفقي ، هذا وقد هلك بشر سنة ٢١٨ هـ .
" تاريخ بغداد " (٥٦/٧) ، " سير أعلام النبلاء " (١٩٩/١٠) ، " الأعلام " (٥٥/٢)

وبيان هذا ، أن صفاتنا منها ما هي أعيان وأجسام ، وهي أبعاض لنا ، كالوجه واليد ؛ ومنها ما هي معان وأعراض ، وهي قائمة بنا ، كالسمع والبصر والكلام والعلم والقدرة .

ثُمَّ إن من المعلوم أن الربَّ لَمَّا وصف نفسه بأنه حي عليم قدير ، لم يقل المسلمون : إن ظاهر هذا غير مراد ، لأن مفهوم ذلك في حقه مثل مفهومه في حقنا ؛ فكذلك لما وصف نفسه بأنه خلق آدم بيديه ، لم يوجب ذلك أن يكون ظاهره غير مراد ؛ لأن مفهوم ذلك في حقه كمفهومه في حقنا ، بل صفة الموصوف تناسبه .

فإذا كانت نفسه المقدسة ليست مثل ذوات المخلوقين ، فصفاته كذاته ليست مثل صفات المخلوقين ، ونسبة صفة المخلوق إليه ، كنسبة صفة الخالق إليه وليس المنسوب كالمنسوب ، ولا المنسوب إليه كالمنسوب إليه ، كما قال النبي ﷺ : **« ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر »** [1] ، فشبَّه الرؤية بالرؤية ، لا المرئي بالمرئي .

مباشرة الخلق باليدين ؛ ليتوصلوا بذلك إلى نفي اليدين عن الله ﷻ ، وقولهم باطل مخالف لصريح القرآن والسُّنَّة وإجماع سلف الأمة .

---

(١) أحاديث الرؤية التي ورد فيها مثل هذا التشبيه كثيرة جدًّا رواها عدد من الصحابة =

القاعدة الرابعة من توهم أن مدلولات الصفات تمثيل فقد وقع في أربعة محاذير !

وهذا يتبين **بالقاعدة الرابعة** ـــ وهي أن كثيرًا من النَّاس يتوهم في بعض الصفات ، أو في كثير منها ، أو أكثرها ، أو كلها ، أنَّها تماثل صفات المخلوقين ؛ ثم يريد أن ينفي ذلك الذي فهمه فيقع في أربعة أنواع من المحاذير:

أحدها ـ كونه مثَّل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين ، وظنَّ أن مدلول النصوص هو التمثيل .

فصل في «القاعدة الرابعة»

س ٦٧ ـ اذكر « القاعدة الرابعة » من القواعد النافعة ، مع ذكر المحاذير التي يقع فيها المعطلة بإيجاز .

= كأبي هريرة ، وجرير بن عبد اللّه، وأبي سعيد الخدري وغيرهم ، واللفظ الذي أورده شيخ الإسلام لم أقف عليه فلعله رواه بالمعنى ، وأقرب لفظ له هو ما رواه أبو هريرة ﷺ أن النَّاس قالوا : يا رسول اللّه ! هل نرى ربَّنا يوم القيامة ؟ قال : « **هل تُمارون** [وفي رواية **تُضارون**] **في القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب** ؟ » قالوا :لا يا رسول اللّه ! قال : « **فهل تُمارون في الشمس ليس دونها سحاب** ؟ » قالوا : لا ! قال : « **فإنَّكم ترونه كذلك** .. » الحديث رواه البخاري واللفظ له كتاب الأذان (١٠)، باب(١٢٩) فضل السجود (رقم٨٠٦)١/٢٦٠ ، ومسلم كتاب الإيمان (١) ، باب (٨١) معرفة طريق الرؤية (رقم ٢٩٩) ١/١٦٣ ، ورواه مختصرًا أبو داود كتاب السُّنَّة ، باب في الرؤية (رقم ٤٧٣٠) ٤/٢٣٣ ، والترمذي كتاب صفة الجنة (٣٩) باب (١٧) ما جاء في رؤية الربّ تبارك وتعالى (رقم ٢٥٥٤) ٤/٦٨٨ ، وابن ماجة في المقدمة ، باب (١٣) فيما أنكرت الجهمية (رقم ١٧٨) ١/٦٣ ، والإمام أحمد في "مسنده" (ط . المكتب الإسلامي ٢/ ٢٧٥ ، ٢٩٣، ٣٨٩، ٥٣٤)، والدارمي في "سننه"(رقم١ ٢٨٠) ٢/ ٤١٩ .

الثاني ـ أنه إذا جعل ذلك هو مفهومها وعطَّله بقيت النصوص معطلة عمَّا دلت عليه من إثبات الصفات الائقة باللَّه ، فيبقى مع جنايته على النصوص ، وظنه السيء الذي ظنه باللَّه ورسوله ـ حيث ظنَّ أن الذي يُفهم من كلامهما هو التمثيل الباطل ـ قد عطل ما أودع اللَّه ورسوله في كلامهما من إثبات الصفات للَّه ، والمعاني الإِلهية اللائقة بجلال اللَّه سبحانه .

الثالث ـ أنه ينفي تلك الصفات عن اللَّه بغير علم ، فيكون معطلاً لما يستحقه الربُّ تعالى .

الرابع ـ أنه يصف الربَّ بنقيض تلك الصفات من صفات الموات والجمادات ، أو صفات المعدومات .

ج ٦٧ ـ « القاعدة الرابعة » هي : (أن كثيرًا من النَّاس يتوهم في الصفات أنها تماثل صفات المخلوقين ؛ ثُمَّ يريد أن ينفي ذلك الذي فهمه فيقع في محاذير) .

والمحاذير التي يقع فيها المعطلة هي أربعة أنواع :

المحذور الأول : وقوعه في « التمثيل » حيث إنَّه ظن أن مدلول النصوص هو التمثيل .

المحذور الثاني : وقوعه في « تعطيل النصوص » حيث إنه لمَّا جعل التمثيل هو مفهومها وعطَّله بقيت النصوص معطلة عمَّا دلت عليه من إثبات الصفات اللائقة بالله ﷻ .

فيكون قد عطَّل صفات الكمال التي يستحقها الربُّ تعالى ، ومثَّله بالمنقوصات والمعدومات ، وعطَّل النصوص عمَّا دلت عليه من الصفات ، وجعل مدلولها هو التمثيل بالمخلوقات ، فيجمع في اللَّه وفي كلام اللَّه بين التعطيل والتمثيل ، فيكون ملحدًا في أسمائه وآياته .

توضيح ذلك في صفتي « الاستواء » و« العلو »

مثال ذلك أن النصوص كلها دلّت على وصف الإله بالعلو والفوقية على المخلوقات ، واستوائه على العرش ؛ فأمَّا علوه ومباينته للمخلوقات فيُعلم بالعقل الموافق للسمع [1] ، وأمَّا الاستواء على العرش فطريق العلم به هو السمع ، وليس في الكتاب والسُنَّة وصف له بأنه لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا مباينه ولا مداخله .

المحذور الثالث : وقوعه في « تعطيل الصفات » الثابتة لله ﷻ .

المحذور الرابع : وصفه الله ﷻ بنقيض صفات الكمال الثبوتية كصفات « الجمادات » و« المعدومات » .

---

(١) **قلتُ** : يشير شيخ الإسلام ــ رحمه اللَّه ــ إلى أن السمع والعقل اتفقا على علو اللَّه ﷻ ومباينته لخلقه ، **أمَّا « السمع »** فسيأتي قريبًا ــ إن شاء اللَّه ــ شيء منه . وأمَّا **« العقل »** فقد فصلها شارح الطحاوية (ص ٣٢٥) بقوله : أمَّا ثبوته ـ أي العلوّ ـ بالعقل فمن وجوه :
أحدها : العلم البديهي القاطع بأن كل موجودَين ، إمَّا أن يكون أحدهما ساريًا في الآخر قائمًا به كالصفات ، وإمَّا أن يكون قائمًا بنفسه بائنًا من الآخر . ـ

....

....

- **الثاني** : أنه لما خلق العالم ، فإمَّا أن يكون خلقه في ذاته أو خارجًا عن ذاته ، والأول باطل : أمَّا أولاً : فبالاتفاق ، وأمَّا ثانيًا : فلأنه يلزم أن يكون محلاً للخسائس والقاذورات ـ تعالى اللّه عن ذلكَ علوًا كبيرًا ـ والثاني يقتضي كون العلم واقعًا خارج ذاته ، فيكون منفصلاً ، فتعينت المباينة ، لأن القول بأنه غير متصل بالعالم وغيرَ منفصل عنه غير معقول .

الثالث : أن كونه تعالى لا داخل العالم ولا خارجه يقتضي نفي وجوده بالكلية ؛ لأنه غير معقول : فيكون موجودًا إمَّا داخله وإمَّا خارجه . والأول باطل ، فتعين الثاني ، فلزمت المباينة . اهـ .

قلت : وكذلك ثبت علو اللّه ﷻ بدلالة الفطرة السليمة فإن الفطرة السليمة تقضي بأن العلو هو أسمى الأحوال والجهات ؛ لذا منذ زمن بعيد والإنسان يتطلع إلى العلوّ ويحاول الطيران في الهواء والتحليق في الفضاء ، حتى أثمرت تلك المحاولات عن صنع الطائرات والصعود إلى الفضاء ، وهذا الأمر موافق للفطر السليمة ، لا ينازع في ذلك عاقل ، فإن الخلق جميعًا بطباعهم وقلوبهم السليمة يرفعون أيديهم عند الدعاء ، ويقصدون جهة العلوّ فيبسطون أكفهم ويتوجهون بها إلى ـ السماء ـ طالبين من اللّه ﷻ حاجاتهم ، وهذا الأمر أطبقت عليه الخلائق حتى البهائم ، فالبهيمة عندما يأتيها المخاض ويعتصرها الألم تجدها تشخص ببصرها إلى السماء متوسلة إلى اللّه ﷻ ليعينها على ما هي فيه !! ، فالنملة التي يحتقرها الإنسان تعرف وجهة ربِّها خير من أولئك الزائغين المعطلين الذين يزعمون أن اللّه ﷻ لا داخل العالم ولا خارجه ، أو أنه ﷻ في كل مكان ، فعن أبي هريرة ﷺ قال : سمعت رسول اللّه ﷺ يقول :« **خرج سليمان عليه السلام يستسقي ، فرأى نملة مستلقية على ظهرها رافعة قوائمها إلى السماء تقول : اللهم إنَّا خلق من خلقك ، ليس لنا غنى عن سقياك ، فقال : ارجعوا فقد سُقيتم بدعوة غيركم** » رواه الدار قطني في " سننه " (٢/٦٦) ، والحاكم في " مستدركه " (١/٣٢٥) وصححه ، وأقره الذهبي ، وروى نحوه الطحاوي في " مشكل الآثار " (١/٣٧٣) ، ورواه مقطوعًا الإمام أحمد في " الزهد " (ص ٨٧) ، وابن نعيم في " الحلية " (٣/١٠١) ، وذكر محمد بن طاهر المقدسي أن =

صفة « الاستواء »

فيظن المتوهم أنه إذا وصف بالاستواء على العرش كان استواؤه كاستواء الإنسان على ظهور الفلك والأنعام، كقوله : ﴿ وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ ۞ لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ﴾ [1] فيتخيل أنه إذا كان مستويًا على العرش كان محتاجًا إليه كحاجة

س ٦٨ ـ ماذا توهمت المعطلة من وصف الله ﷻ بالاستواء ، وبما أولوا الاستواء ، وماذا يلزمهم على تأويلهم ، وهل ورد في لغة العرب « استوى » بمعنى استولى ؟ وضح ذلكَ .

ج ٦٨ ـ توهمت المعطلة من وصف الله ﷻ بالاستواء على العرش أنه كاستواء الإنسان على ظهور الفلك والأنعام ، فكما لو انحرفت السفينة لسقط المستوي عليها ، ولو عثرت الدابة لخر المستوي عليها ، فقياس هذا أنه لو عدم العرش لسقط الربُّ ﷻ .

= الشيخ أبا جعفر الهمداني حضر مجلس الجويني إمام الحرمين ، وهو يتكلم في نفي صفة العلوّ ، ويقول : كان اللّه ولا عرش وهو الآن على ما كان !! فقال الشيخ الهمداني : أخبرنا يا أستاذ ! عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا ؟ فإنّه ما قال عارف قط : يا اللّه ! إلاّ وجد في قلبه ضرورة طلب العلوّ ، لا يلتفت يمنة ولا يسرة ، فكيف ندفع بهذه الضرورة عن أنفسنا ؟ قال : فلطم الجويني على رأسه ونزل !! وقال : حيَّرني الهمداني ، حيَّرني ! (انظر هذه القصة في شرح الطحاوية ص ٣٢٧) ـ واللّه ﷻ أعلم ـ .

(١) سورة الزخرف آية : ١٢ ، ١٣ .

المستوي على الفلك والأنعام ، فلو انخرقت السفينة لسقط المستوي عليها ، ولو عثرت الدَّابة لخر المستوي عليها .

فقياس هذا أنه لو عدم العرش لسقط الربُّ تبارك وتعالى ، ثم يريد ــ بزعمه ــ أن ينفي هذا فيقول : ليس استواؤه بقعود ولا استقرار .

ولا يعلم أن مسمَّى « القعود » و « الاستقرار » يُقال فيه ما يُقال في مسمَّى « الاستواء » ! ، فإن كانت الحاجة داخلة في ذلك فلا فرق بين الاستواء والقعود والاستقرار ، وليس هو بهذا المعنى مستويًا ولا مستقرًا ولا قاعدًا ، وإن لم يدخل في مسمَّى ذلك إلاَّ ما يدخل في مسمَّى « الاستواء » فإثبات أحدهما ونفي الآخر تحكُّم .

وقد عُلم أن بين مسمَّى « الاستواء » و«الاستقرار» و« القعود » فروقًا معروفة ، ولكن المقصود هنا أن يُعلم خطأ من ينفي الشيء مع إثبات نظيره .

وأولوا الاستواء بالاستيلاء بمعنى « الملك والغلبة » ، ويلزمهم أن يكون الله ﷻ مغالبًا على عرشه ، وأنه كان خارجًا عن ملكه ثم استوى عليه ! !

وكان هذا الخطأ من خطئه في مفهوم استوائه على العرش ، حيث ظنَّ أنه مثل استواء الإنسان على ظهور الأنعام والفلك .

وليس في اللفظ ما يدل على ذلك ؛ لأنه أضاف الاستواء إلى نفسه الكريمة ، كما أضاف إليها سائر أفعاله وصفاته ، فذكر أنه خلق ثُمَّ استوى ، كما ذكر أنه قدَّر فهدى ، وأنه بنى السماء بأيدٍ ، وكما ذكر أنه مع موسى وهارون يسمع ويرى ، وأمثال ذلك . فلم يذكر استواءً مطلقًا يصلح للمخلوق ، ولا عامًا يتناول المخلوق ، كما لم يذكر مثل ذلك في سائر صفاته ، وإنما ذكر استواءً

ولم يرد إطلاقًا في لغة العرب « استوى » بمعنى « استولى » ، فعن ابن أبي دؤاد [(١)] أنه سأل أبا عبد الله الأعرابي [(٢)] اللغوي المعروف : أتعرف في لغة العرب

---

(١) هو **أحمد بن أبي دؤاد** ـ على وزن فؤاد ـ القاضي الجهمي المشهور ، وهو الذي بسببه امتحن الإمام أحمد وأهل السنة بالضرب والهوان على القول بخلق القرآن ، قال الذهبي كان جهميًا بغيضًا ، حمل الخلفاء على امتحان النّاس بخلق القرآن . اهـ . ابتلي في آخر حياته بمرض الفالج ـ ويُسمَّى في الطب الحديث بالشلل النصفي ـ وهلك به سنة ٢٤٠ هـ .
" سير أعلام النبلاء " (١١/١٦٩) ، " تاريخ بغداد " (٤/١٤١) ، " الأعلام " (١/١٢٤)

(٢) **هو محمد بن زياد ، المعروف بابن الأعرابي** ، إمام في اللغة والنحو ، قال الأزهري : ابن الأعرابي صالح زاهد ورع صدوق ، حفظ ما لم يحفظه غيره . اهـ . توفي سنة ٢٣١ هـ .
" سير أعلام النبلاء " (١٠/٦٨٧) ، " تاريخ بغداد " (٥/٢٨٢) ، " الأعلام " (٦/١٣١)

أضافه إلى نفسه الكريمه .

فلو قُدِّر ـ على وجه الفرض الممتنع ـ أنه هو مثل خلقه ـ تعالى اللَّه عن ذلك ـ لكان استواؤه مثل استواء خلقه . أمَّا إذا كان هو ليس مماثلاً لخلقه ، بل قد عُلِمَ أنه الغني عن الخلق ، وأنه الخالق للعرش ولغيره ، وأن كل ما سواه مفتقر إليه ، وهو الغني عن كل ما سواه ، وهو لم يذكر إلاَّ استواءً يخصه ، لم يذكر استواءً يتناول غيره ولا يصلح له ، كما لم يذكر في علمه وقدرته ورؤيته وسمعه وخلقه إلاَّ ما يختص به ، فكيف يجوز أن يُتوهم أنه إذا كان مستويًا على العرش كان محتاجًا إليه ، وأنه لو سقط العرش لخرَّ من عليه ! ﷻ عمَّا يقول الظالمون والجاحدون علوًا كبيرًا .

« استوى » بمعنى « استولى » ؟ فقال : لا أعرفه [1] .

وعنه أيضًا أنه قال : يأبا عبد الله ، ما معنى قوله تعالى : ﴿ الرحمنُ على العرشِ استوى ﴾ [2] ؟ فقال : هو على العرش كما أخبر ! ! فقال ابن أبي دؤاد : ليس

---

(١) إسناده حسن رواه اللالكائي في " شرح أصول الاعتقاد " (رقم ٦٦٧) ٣/٣٩٩ ، والخطيب البغدادي في " تاريخه " ٥/٢٨٣ ، وروى نحوه البيهقي في " الأسماء والصفات " (ص ٥٢٣) ، والذهبي في " العلو "(رقم ٤٨٩)ص١٨٠، وحسن الألباني إسناده في " مختصر العلو "(ص١٩٤) .

(٢) سورة طه آية : ٥ .

هل هذا إلاَّ جهل محض وضلال ممَّن فهم ذلك ، أو توهمه ، أو ظنه ظاهر اللفظ ومدلوله ، أو جوَّز ذلك على ربِّ العالمين الغني عن الخلق ، بل لو قُدِّر أن جاهلاً فهم مثل هذا ، أو توهمه لَبُيِّن له أن هذا لا يجوز ، وأنه لم يدل اللفظ عليه أصلاً ، كما لم يدل على نظائره في سائر ما وصف به الربّ نفسه .

فلما قال ﷻ : ﴿ والسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بأييدٍ ﴾ [1] فهل يتوهم متوهم أن بناءه مثل بناء الآدمي المحتاج ، الذي يحتاج إلى زُبُل [2] ومجارف [3] وأعوان وضرب لبن [4]

كذلك ؛ إنما معناه « استولى » ؛ فقال : اسكت !! ما يُدريك ما هذا ؟ العرب لا تقول للرجل استولى على الشيء حتى يكون له فيه مضاد ، فأيهما غلب ، قيل : « استولى » ، والله تعالى لا مضاد له ، وهو على عرشه كما أخبر [5] .

---

(١) سورة الذاريات آية : ٤٧ .

(٢) « **الزُبُل** » جمع زبيل ، وهو القفة التي يحمل فيها (لسان العرب ١١/٣٠٠) .

(٣) « **المجارف** » جمع مجرفة ، وهو ما يجرف به وتُسمَّى « المِسْحاة » (النهاية لابن الأثير ٣٢٨/٤) .

(٤) « **لبن** » جمع لبنة ، وهي التي يُبنى بها ، وهو مضروب من الطين مُربَّعًا (لسان العرب٣٧٥/١٣)

(٥) **إسناده صحيح** رواه اللالكائي في " شرح أصول الاعتقاد " (رقم ٦٦٦) ٣٩٩/٣ ، والخطيب في " تاريخه " (٢٨٤/٥) ، والبيهقي في " الأسماء " (ص ٥٢٣) ، والذهبي في " العلو (رقم ٤٩٠) ص ١٨٠ ، وابن قدامة في " إثبات صفة العلو " (رقم ٨٩) ص ١٧٤ ، وصحح الألباني إسناده في " مختصر العلو " (ص ١٩٦) .

وجَبْل طين [١] ، ثم قد عُلم أن اللّٰه تعالى خلق العالم بعضه فوق بعض ، ولم يجعل عاليه مفتقرًا إلى سافله ، فالهواء فوق الأرض ، وليس مفتقرًا إلى أن تحمله الأرض ، والسحاب أيضًا فوق الأرض ، وليس مفتقرًا إلى أن تحمله ، والسموات فوق الأرض ، وليست مفتقرة إلى حمل الأرض لها ـ فالعلي الأعلى ربّ كل شيء ومليكه إذا كان فوق جميع خلقه كيف يجب أن يكون محتاجًا إلى خلقه ، أو عرشه ! أو كيف يستلزم علوه على خلقه هذا الافتقار وهو ليس بمستلزم في المخلوقات ! وقد عُلم أن ما ثبت لمخلوق من الغنى عن غيره فالخالق سبحانه أحقّ به وأَوْلَى .

صفة « العلو »

وكذلك قوله : ﴿ أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴾ [٢] من توهم أن

س ٦٩ ـ ما حكم من توهم في قوله : ﴿ أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴾ [٢] أن يكون الله ﷻ داخل السموات ، وما معنى « السماء » في

---

(١) أي ويلزم كذلك عجن الطين بالماء حتى يغلظ لإلساق اللبن بعضه فوق بعض كعادة البنّائين عند البناء .

(٢) سورة الملك آية : ١٦ .

مقتضى هذه الآية أن يكون اللّه في داخل السموات ، فهو جاهل ضال بالاتفاق ، وإن كنا إذا قلنا : إن الشمس والقمر في السماء ، يقتضي ذلك ، فإن حرف « في » متعلق بما قبله وما بعده ، فهو بحسب المضاف والمضاف إليه .

ولهذا يُفرَّق بين كون الشيء في المكان ، وكون الجسم في الحيِّز ، وكون العَرَض في الجسم ، وكون الوجه في المرآة ، وكون الكلام في الورق ، فإن لكل نوع من هذه الأنواع خاصية يتميز بها عن غيره ، وإن كان حرف « في » مستعملاً في ذلك كله .

فلو قال قائل : العرش في السماء أم في الأرض ؟ لقيل : في السماء . ولو قيل : الجنَّة في السماء أم في الأرض ؟ . لقيل : الجنَّة في السماء . ولا يلزم من ذلك أن يكون العرش داخل السموات ، بل ولا الجنَّة .

الآية ، وعلى تقدير أن السماء في الآية الأفلاك فما معنى « في » في الآية ؟

ج ٦٩ ـ من توهم أن مقتضى هذه الآية أن يكون الله ﷻ داخل السموات فهو جاهل ضال بالاتفاق .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنـه قـال : « **إذا سألتم اللّٰه الجنّة فسلوه الفردوس ، فإنهـا أعلـى الجنـة ، وأوسط الجنّة ، وسقفها عرش الرحمن** »[1] .

ومعنى « السماء » في الآية « العلو » ، قال الزجاج[2] : السماء في اللغة : يُـقال لكل

---

(١) وتمام الحديث عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال : « **من آمن باللّٰه ورسوله ، وأقام الصلاة ، وصام رمضان ، كان حقًا على اللّٰه أن يُدخله الجنّة هاجر في سبيل اللّٰه أو جلس في أرضه الـتي فيها** » قالوا : يا رسول اللّٰه أفلا ننبيء النّاس بذلك ؟ قال « **إن في الجنّـة مائـة درجـة أعدَّهـا اللّـه للمجاهدين في سبيله ، كل درجتين ما بينهما كما بين السماء والأرض فإذا سألتم اللّٰه فسـلوه الفردوس ، فإنه أوسط الجنّة وأعلى الجنّة وفوقه عرش الرحمـن ومنـه تُفجَّر أنهـار الجنّـة** » رواه البخاري واللفظ له كتاب التوحيد (٩٧) ، بـاب (٢٢) وكـان عرشـه علـى المـاء (رقـم ٧٤٢٣) ٣٨٨/٤ ، والإمام أحمد في " مسنده " (ط . المكتب الإسـلامي ٣٣٥/٢ ، ٣٣٩) ، والبيهقـي في " الأسماء والصفات " (ص ٥٠٤) ، و" البعث والنشور " (رقم ٢٤٧) ص ١٤٣ ، وابن المبارك في " الزهد " (رقم ١٥٣٦) ص ٥٣٧ ، وأبو نعيم في " الحلية " (٤٧/٩) ، ورواه مختصرًا ابن حبـان في " صحيحـه " كمـا في " الإحسـان " (رقـم ٤٦١١) ٤٧١/١٠ ، والحـاكم في " المسـتدرك " (٨٠/١) ، وابن خزيمة في " التوحيـد " (ص ١٠٤) ، وابـن منـدة في " التوحيـد " (رقـم ٦٤٥ ، ٦٤٦) ١٨٩/٣ ، وأبـو نعيـم في " صفـة الجنـة " (رقـم ٤٣٩) ص ١٦٩ ، وفي " العظمـة " (رقم ٢٤٨) ص ٩٦ ، والبيهقي في " الاعتقاد " (ص ١١٣) وغيرهم .

(٢) **هو إبراهيم بن السريّ بن سهل ، أبو إسحاق الزجاج** ، عـالم بـالنحو واللغـة ، كـان في فتوتـه يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلّمه المبرد ، قال الخطيب : كان من أهل الفضل والديـن ، حسـن الاعتقاد ، جميل المذهب . اهـ . من مؤلفاته المطبوعة "ما ينصرف وما لا ينصـرف " ، و" إعـراب القرآن " في ثلاثة مجلدات ، توفي في بغداد سنة ٣١١ هـ .

" سير أعلام النبلاء " (٣٦٠/١٤) ، " تاريخ بغداد " (٨٩/٦) ، " الأعلام " (٤٠/١)

فهذه الجنَّة ، سقفها الذي هو العرش فوق الأفلاك ، مع أن الجنَّة في السماء ، والسماء يراد به العلو ، سواء كان فوق الأفلاك أو تحتها ، قال تعالى : ﴿ **فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ** ﴾ (١) وقال تعالى : ﴿ **وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا** ﴾ (٢) .

ولما كان قد استقر في نفوس المخاطبين أن اللَّه هو العلي الأعلى ، وأنه فوق كل شيءٍ ، كان المفهوم من قوله : ﴿ **مَّن فِي السَّمَاءِ** ﴾ (٣) أنه في السماء ، أنه في العلو وأنه فوق كل شيءٍ .

وكذلك الجارية لما قال لها : (أين اللَّه ؟) . قالت :

ما ارتفع وعلا قد سما يسمو (٤) .

وإذا قُدِّر أن « السماء » المراد بها الأفلاك كان المراد أنه عليها ، كما قال تعالى : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [طه : ٧١] ، أي على جذوع النخل ، وكما في قاله سبحانه : ﴿ فَسِيرُوا في

---

(١) سورة الحج آية : ١٥ .

(٢) سورة الفرقان آية : ٤٨ .

(٣) سورة الملك آية : ١٦ .

(٤) انظر " تهذيب اللغة " للأزهري (١١٧/١٣) .

في السماء [1] ، إنما أرادت العلو مع عدم تخصيصه بالأجسام المخلوقة وحلوله فيها .

الأرْضِ ﴾ [آل عمران : ١٣٧] ، أي على الأرض .

---

(١) هذا جزء من حديث معاوية بن الحكم السُلمي الطويل وفي آخره : ... وكانت لي جارية ترعى غنمًا لي قِبَل أُحد والجوَّانية ، فاطلعت ذات يوم فإذا الذئب قد ذهب بشاة من غنمها ، وأنا رجل من بني آدم آسف كما يأسفون ، لكنِّي صككتُها صكة ، فأتيت رسول اللّه ﷺ فعظم ذلك عليّ ، فقلت : يا رسول اللّه ! أفلا أعتقها ؟ قال : « **إئتني بها** » . فأتيته بها فقال لها : « **أين اللّه** » ؟ . قالت : في السماء . قال : « **من أنا** » ؟ قالت : أنت رسول اللّه . قال : « **اعتقها فإنّها مؤمنة** » هذا الحديث الجليل رواه جمع من الأئمة منهم : الإمام مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٥) ، باب (٧) تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحة (رقم ٥٣٧) ٣٨١/١ ، وأبو داود كتاب الصلاة، باب تشميت العاطس في الصلاة (رقم ٩٣٠) ٢٤٤/١ ، والنسائي في " السنن الكبرى " كتاب صفة الصلاة (١١) ، باب (٥٥) الكلام في الصلاة (رقم ١١٤١) ٣٦٢/١ ، وفي " المجتبى " كتاب السهو ، الكلام في الصلاة (شرح السيوطي ١٤/٣) ، والإمام أحمد في " مسنده " (ط . المكتب الإسلامي ٤٤٧/٥ ، ٤٤٨) ، والإمام مالك في " الموطأ " كتاب العتق والولاء (٣٨) ، باب (٦) ما يجوز من العتق والرقاب الواجبة (ص ٥٩٥) غير أن الإمام مالك وَهِم فيمن رواه عنه فقال : « عمر بن الحكم » ، والصواب « معاوية بن الحكم » كما قال الإمام الشافعي في " الرسالة " (فقرة ٢٤٣) ص ٧٦ ، والحافظ في " التقريب " (ص ٤١١) ، وأبو القاسم في " الحجة " (٩٩/٢ ، ١٠٠) ؛ لأنه لا يوجد في الصحابة من اسمه « عمر ابن الحكم » ورواه أيضًا أبو عوانة في " مسنده " (١٤١/٢) ، والإمام الشافعي في " الرسالة " (فقرة ٢٤٢) ص ٧٥ ، والطيالسي في " مسنده " (رقم ١١٠٥) ص ١٥٠ ، وابن أبي شيبة في " كتاب الإيمان " (رقم ٨٤) ص ٢٨ ، وابن أبي عاصم في " السُنّة " (رقم ٤٨٩) ٢١٥/١ ، والبيهقي في " الأسماء والصفات " (ص ٥٣٢) إلاّ أنه وَهِمَ فقال : إن مسلمًا أخرج الحديث دون قصة الجارية وليس كذلك ، ورواه أيضًا البيهقي في " الكبرى " (٣٨٧/٧) ، وابن خزيمة في =

وإذا قيل :« العلو » ، فإنه يتناول ما فوق المخلوقات

....

= " كتاب التوحيد " (ص ١٢١) ، وعثمان بن سعيد الدارمي في " الرد على الجهمية " (ص٢١) ، وأبو القاسم الأصبهاني في " الحجة " (رقم ٥٦ ، ٥٧) ٢/٩٩ ، والطبراني في " المعجم الكبير " (رقم ٩٣٧ ، ٩٣٨) ١٩/٣٩٨ ، ٣٩٩ ، وابن مندة في " التوحيد " (رقم ٨٤٣ ، ٨٤٤) ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، وفي " الإيمان " (رقم ٩١) ١/٢٣٠ ، واللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (رقم ٦٥٢) ٣/٣٩١ ، وابن قدامة في " صفة العلو "(رقم ٢) ص ٦٩ ، والذهبي في " العلو " (رقم٥٠) ص ٢٧ .

قلتُ : هذا الحديث الجليل وغيره الكثير ممَّا استفاض به الكتاب والسُنَّة وأقوال سلف الأمَّة على أن صفة العلو ثابتة لله تعالى على ما يليق بعظمته وجلاله ﷻ شرعًا وعقلاً وفطرةً لا ينازع في ذلك إلاَّ مبتدع هالك ، وقد أطلتُ النفسَ في تخريجه نسبيًا ليهلك من هلك عن بينة ، وقد أشار شيخ الإسلام ــ رحمه اللّه تعالى ــ إلى هذه الأدلة بشيء من الاختصار ، وقد أفردها بعض العلماء بمؤلف خاص كالإمام ابن قدامة المقدسي في كتاب " إثبات صفة العلو " ، والإمام الذهبي في كتاب " العلو " ، وحديث معاوية موافق لحديث النملة ــ التي رفعت قوائمها إلى السماء تستغيث به ﷻ وقد مر تخريجه في (ص ٧٢) ــ من حيث المعنى من أن اللّه جَبَل الخلق على معرفة أن اللّه تعالى في السماء ، قال الذهبي (العلو ص ٢٨) : وهكذا رأينا كل من يسأل : أين اللّه ؟ يبادر بفطرته ويقول : في السماء . **ففي الخبر مسألتان** :

إحداهما : شرعية : قول المسلم : أين اللّه ؟

وثانيهما : قول المسؤول : في السماء . فمن أنكر هاتين المسألتين ، فإنما ينكر على المصطفى ﷺ . اهـ . **قلتُ** : ولكن هؤلاء المبتدعة لا يجترءون الانكار على المصطفى ﷺ صراحة ؛ لأنَّهم يعلمون عاقبة ذلك ، ولكنهم يسلكون مسالك أخرى شبيهة بتلك ، كتأويل النصوص الصريحة تأويلاً خبيثًا ومن ثَمّ تعطيلها عن مرادها ، أو يحاولون الطعن في رجال سند الحديث ليتوصلوا بذلك إلى رد الحديث عن مدلوله ، أو يحاولون التشكيك في صحة المتن مع إقرارهم =

كلها ، فما فوقها كلها هو في السماء ، ولا يقتضي هذا أن يكون هناك ظرف وجودي يحيط به ، إذ ليس فوق العالم شيء موجود إلاَّ اللّه ، كما لو قيل : إن العرش في السماء ، فإنه لا يقتضي أن يكون العرش في شيءٍ آخر موجود مخلوق .

....

= بصحة السند بدعوى أن العقل لايتصور ذلك كمعتزلة القرن الذين يلقبون أنفسهم بالنورانيين وهم في حقيقة الأمر ظلميين ، قال الألباني (مختصر العلو ص ٨٢) : وهذا الحديث صحيح بلا ريب ، لا يشك في ذلك ، إلاَّ جاهل أو مغرض من ذوي الأهواء الذين كلما جاءهم نص عن رسول اللّه ﷺ يخالف ما هم عليه من الضلال ، حاولوا الخلاص منه بتأويله بل تعطيله ، فإن لم يمكنهم ذلك ؛ حاولوا الطعن في ثبوته ، كهذا الحديث ، فإنه مع صحة إسناده وتصحيح أئمة الحديث إيَّاه دون خلاف بينهم أعلمه ، منهم الإمام مسلم حيث أخرجه في " صحيحه " وكذا أبو عوانة في " مستخرجه عليه " ، والبيهقي في " الأسماء " حيث قال عقبه (ص ٤٢٢) : وهذا صحيح ، قد أخرجه مسلم .

ومع ذلك نرى الكوثري الهالك في تعصبه يحاول التشكيك في صحته بادعائه الاضطراب فيه ، فقد علق على هذا الحديث فيما سوده على كتاب " الأسماء " بقوله (ص ٤٤١ ، ٤٤٢) : « انفرد عطاء بن يسار برواية حديث القوم عن معاوية بن الحكم ، وقد وقع في لفظ له كما في " كتاب العلو للذهبي " (!) ما يدل على أن حديث الرسول ﷺ مع الجارية لم يكن إلا بالإشارة ، وسبك الراوي ما فهم من الإشارة في لفظ اختاره (!) فلفظ عطاء الذي يدل على ما قلنا هو : (حدثني صاحب الجارية نفسه . الحديث) وفيه : فمد النبي ﷺ يده إليه مستفهما : من في السماء ؟ قالت : اللّه ، قال : فمن أنا ؟ فقالت : رسول اللّه ، قال أعتقها فإنها مسلمة . وهذا من الدليل على أن « أين اللّه » لم يكن لفظ الرسول ﷺ (!) وقد فعلت الرواية بالمعنى في الحديث ما تراه من الاضطراب » . =

وإذا قُدِّر أن « السماء » المراد بها الأفلاك كان المراد أنه عليها ، كما قال : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [1] ، وكما قال : ﴿ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ ﴾[2] ، وكما قال : ﴿ فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ ﴾[3] ، ويقال : فلان في الجبل ، وفي السطح . وإن كان على أعلى شيءٍ فيه .

....

= كذا قال ، عامله اللّه بعدله ، وأنت إذا تذكرت ما بيناه لك من صحة الحديث ، وإذا علمت أن حديث عطاء عن صاحب الجارية نفسه لا يصح من قبل إسناده ؛ لأنه من رواية سعيد بن زيد ، فهو وإن كان في نفسه صدوقًا ، فليس قوي الحفظ ، ولذلك ضعفه جمع ، بل كان يحيى بن سعيد يضعفه جدًا ، وقد أشار الحافظ في " التقريب " إلى هذا فقال : « صدوق له أوهام » . زد على هذا أن ما جاء في روايته من ذكر اليد والإستفهام ، هو مما تفرد به دون كل من روى هذا الحديث من الرواة الحفاظ ومن دونهم . فتفرده بذلك يعده أهل العلم بالحديث منكرًا بلا ريب .

فتأمل عصمني اللّه وإياك من الهوى ، كيف اعتمد هذا الرجل (الكوثري) على هذه الرواية المنكرة ، وليس هذا فقط ، بل ضرب بها الرواية الثابتة المتفق على صحتها بين المحدثين .

واعتبر الرواية المنكرة دليلاً على ضعف واضطراب الرواية الصحيحة .اهـ .

(١) سورة طه آية : ٧١ .

(٢) سورة آل عمران آية : ١٣٧ .

(٣) سورة التوبة آية : ٢ .

القاعدة الخامسة ـ أنّا نعلم ما أُخبرنا به من وجه دون وجه ، فإن اللّه تعالى قال : ﴿ **أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا** ﴾ [1] ، وقال : ﴿ **أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ** ﴾ [2] ، وقال : ﴿ **كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُوا الأَلْبَابِ** ﴾ [3] ، وقال : ﴿ **أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا** ﴾ [4] ، فأمر بتدبر الكتاب كله .

القاعدة الخامسة
ما خوطبنا به من نصوص الصفات نفهمه من جهة المعنى ونجهله من جهة الكيفية

أدلة أننا نعلم ذلك من جهة المعنى

فصل في «القاعدة الخامسة»

س ٧٠ ـ وضّح « القاعدة الخامسة » مع الاستدلال على ما تقول .

ج ٧٠ ـ « القاعدة الخامسة » : هي أننا نعلم ما خاطبنا الله به في كتابه الكريم وعلى لسان رسوله ﷺ ، ونفهم من ذلك ما أراد الله منّا فهمه ، ولكن نفهمه ونعلمه من جهة دون جهة . فنفهمه من جهة « المعنى » ونجهله من جهة « الكيفيات » وتفاصيل الأمور

---

(١) سورة النساء آية : ٨٢ .

(٢) سورة المؤمنون آية : ٦٨ .

(٣) سورة ص آية : ٢٩ .

(٤) سورة محمد آية : ٢٤ .

وقد قال : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الفِتْنَةِ وابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إلا اللَّهُ والرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إلا أُوْلُوا الأَلْبَابِ ﴾ [1] .

اختلاف النّاس في معرفة تأويل المتشابه

وجمهور سلف الأمة وخلفها على أن الوقف عند قوله : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ ﴾ ، وهذا هو المأثور

التي لم يرد تفصيلها في النصوص [2] .

أمّا دليل أنّا نعلم ذلك من جهة المعنى فقوله ﷻ : ﴿ أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ القُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء : ٨٢] ، وقال ﷻ : ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا القَوْلَ ﴾ [المؤمنون : ٦٨] ، وقال ﷻ : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُوا الأَلْبَابِ ﴾ [ص : ٢٩] ، فقد حثّ الله ﷻ في هذه الآيات وغيرها على تدبّر القرآن وتعقله ؛ فإذا كان قد حضّ الكفّار والمنافقين على تدبره عُلم أن معانيه مّما يمكن الكفّار والمنافقين فهمهما ومعرفتهما .

(١) سورة آل عمران آية : ٧ .

(٢) انظر " التحفة المهدية " (ص ٢٠٣) .

عن أُبَيّ بن كعب [1] وابن مسعود [2] وابن عباس وغيرهم [3] ، ورُوي عن ابن عباس أنه قال : التفسير على

فكيف لا يكون ذلك ممكنًا للمؤمنين ؟ ! وهذا يبين أن معانيه كانت بيّنة لهم .

وأمّا دليل أنّا لا نعلم ذلك من جهة الكيفية فقوله ﷻ : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ ﴾ [آل عمران : ٧] فدلَّ ذلك على أن من القرآن ما لا يعلمه إلاَّ الله وهو علم الكيفية .

---

(١) **أُبَيّ بن كعب الأنصاري** شهد العقبة الثانية وبدرًا وما بعدها ، وهو سيِّد القراء ، وهو أول من كتب للنبي ﷺ ، مناقبه كثيرة في كتب السُّنَّة ، اختلف في سنة وفاته أرجحها سنة ٢٢ هـ .
" أُسد الغابة " (٤٩/١) ، " سير أعلام النبلاء " (٣٨٩/١)

(٢) **عبد الله بن مسعود** الهذلي كان من السابقين الأولين ، ومن النجباء العالمين ، شهد بدرًا ، وهاجر الهجرتين ، وهو أول من جهر بالقرآن بمكة ، توفي سنة ٣٢ هـ بالمدينة .
" أُسد الغابة " (٢٥٦/٣) ، " سير أعلام النبلاء " (٤٦١/١)

(٣) كما ذكر شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ أن هذه المسألة ـ أي هل « **الراسخون** » معطوف على اسم « **الله** » ، بمعنى إثبات العلم لهم بتأويل المتشابه ، أم هو مستأنف ذكرهم ، بمعنى الخبر عنهم أنهم يقولون : آمنّا بالمتشابه وصدَّقنا أن علم ذلك لا يعلمه إلاّ الله ؟ ـ فيها قولان مشهوران عن السلف : فالقول الأول في المسألة هو ما أشار إليه الشيخ ـ أي وما يعلم تأويله إلاّ الله تعالى وحده منفردًا بعلمه ، وأمّا الراسخون في العلم ، فإنهم ابتدىء الخبر عنهم بأنهم يقولون : آمنّا بالمتشابه والمحكم ، وأن جميع ذلك من عند الله ﷻ ـ وهذا ثبت عن عدد من الصحابة والتابعين ورجحه عامّة المفسرين . وإليك ذكر بعض من قال بذلك :

١ ـ عن **عبد الله بن عباس** أنه كان يقرأها : **﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ ﴾** ويقول : **﴿ والرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾** رواه ابن جرير في " تفسيره " ط . المعارف (رقم ٦٦٢٧) ٢٠٢/٦ ، وعبد الرزاق الصنعاني في " تفسيره " (رقم ٣٧٧) ١٢٤/١ ، والحاكم في =

أربعة أوجه ، تفسير تعرفه العرب من كلامها ، وتفسير لا

س ٧١ ــ ما أقوال أهل العلم في الوقف على قوله ﷻ : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ ﴾ . . . ﴿ والرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ [آل عمران : ٧] ، وبما فسروا التأويل على ذلك ، وهل هناك منافاة بين تلك الأقوال ؟ وضّح ذلك .

ج ٧١ ــ اختلف أهل العلم في الوقف على قوله ﷻ : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ . . ﴾ [آل عمران : ٧] على قولين :

= "مستدركه" (٢٨٩/٢) وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وأقره الذهبي .

٢ ــ عن **عائشة** في قوله ﷻ : ﴿ **والرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ** ﴾ قالت : كان من رسوخهم في العلم أن آمنوا بمحكمه ومتشابهه ، ولم يعلموا تأويله . رواه ابن جرير في "تفسيره" ط . المعارف (رقم ٦٦٢٦) ٢٠٢/٦ ، وصحح إسناده محمود شاكر ، ورواه ابن أبي حاتم في "تفسيره" (رقم ١٢٩) ٧٦/٢ **والأخير رجال سنده ثقات** .

٣ ــ عن **عروة بن الزبير** قال في الآية : إن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويله ، ولكنهم يقولون : آمنّا به كل من عند ربّنا . رواه ابن جرير في "تفسيره" ط . المعارف (رقم ٦٦٢٨) ٢٠٢/٦ ، وابن أبي حاتم في "تفسيره" (رقم ١٢٨) ٧٥/٢ ، **وهو حسن** رواته ثقات غير « ابن أبي الزناد » وهو « عبد الرحمن بن ذكوان » فإنه صدوق .

٤ ــ وعن **الإمام مالك** في قوله : ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ** ﴾ ثم ابتدأ فقال : ﴿ **والرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا** ﴾ وليس يعلمون تأويله . رواه ابن جرير في "تفسيره" ط . المعارف (رقم ٦٦٣١) ٢٠٣/٦ **وإسناده صحيح** .

وقال أبو جعفر النحاس (القطع والائتناف ص ٢١٢) : وكذا في قراءة ابن مسعود ، وهي قراءة على التفسير ، وممن قال بهذا من التابعين ثلاثة : الحسن ــ يعني البصري ــ ، وأبو نَهيك ، والضحاك ، وقال به من الفقهاء مالك ، وقال بهذا ثلاثة من القراء نافع ويعقوب والكسائي ، =

يُعذر أحد بجهالتـه ، وتفسيـر يعلمـه العلماء ، وتـفسيـر لا يعلمه إلاَّ اللَّه من ادعى علمه فهو كاذب [1] .

« القول الأول » : أن الوقف على لفظ الجلالة و « الواو » في قوله : ﴿ والراسخون ﴾

= وقال به من النحويين الأخفش وسعيد والفراء وسهل بن محمد ، وهو يروى عن عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير ، وبه قال أبو عبيد . اهـ .

قلتُ : ما ذهب إليه هؤلاء الأئمة الأعلام هو الراجح عند التحقيق بدليلين :

الأول : أن اللَّه ﷻ ذم مبتغي تأويل المتشابه في الآية كما قال :﴿ **فَأَمَّا الذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الفِتْنَةِ وابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ** ..﴾ فكيف يُسند تأويله إلى الراسخين في العلم ؟!! **الثاني** : أن « **ما** » في قوله ﷻ :﴿ **فَأَمَّا الذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ** ..﴾ للتفصيل **على بابها** ، والتقدير « وأمَّا الراسخون .. » كما تقول : أمَّا زيد فعالم وعمرو جاهل ، أي وأمَّا زيد فعالم ، وأمَّا عمرو فجاهل ، وهذا ما رجَّحه ابن الوزير ـــ رحمه اللَّه ـــ في " إيثار الحق " ط . الكتب العلمية (ص ٩٨) ــ واللَّه ﷻ أعلم ــ .

(١) **إسناده ضعيف** ، رواه ابن جرير في " تفسيره " ط . المعارف (رقم ٧١) ١/٧٥ ، وفيه « مؤمل بن إسماعيل » وهو سيء الحفظ ، وفيه أيضًا « عبد اللَّه بن ذكوان » وهو ثقة ولكن حديثه عن ابن عباس مرسل ، فقد ولد قبل وفاة ابن عباس بسنة .

قلتُ : **وإن كان سنده ضعيفًا** ، **فالمعنى صحيح** كما قرر ذلك الزركشي في " البرهان " ، والسيوطي في " الاتقان " ، وغيرهما ، أمَّا التفسير الذي تعرفه العرب من كلامها فالمقصود به مدلولات الكلام كـ « ليل ونهار وشمس وقمر » ونحو ذلك ، وأمَّا الذي لا يُعذر أحد بجهله كالتوحيد ، والأوامر والنواهي الشرعية ، وأمَّا الذي يعلمه العلماء فهو ما اختصوا به ، كـ « العام والخاص والمطلق والمقيد » ، وأمَّا الذي لا يعلمه إلاَّ اللَّه فهو حقائق ما أخبر اللَّه ﷻ به عن نفسه ، وأحوال الآخرة كـ « الصراط والميزان » ونحو ذلك ، فإن هذه الأمور نفهم معناها جيدًا ، ولكننا لا ندرك حقيقتها ، ومثل ذلك صفات اللَّه ﷻ ؛ فنؤمن بأن للَّه صفات لا تشبه صفات الخلق ، ولكننا لا ندري عن كُنهها وكيفيتها ــ واللَّه ﷻ أعلم ــ .

وقـد رُوي عـن مجـاهد [1] وطائفـة أن الراسـخين في العلـم يعلمـون تأويلـه [2] ، وقـد قـال مجـاهد : عرضـتُ المصحف على ابـن عبـاس من فاتحتـه إلى خاتمته أقف عنـد

للاستئناف ، و« الراسخون » مبتدأ خبره « يقولون » .

وعلى هذا القول فمعنى التأويل في الآية الكريمة « حقيقة الشيء وما يؤول إليه » ومنه قوله ﷺ : ﴿ هذا تأويلُ رُؤيايَ ﴾ [يوسف : ١٠٠] ، أي حقيقة رؤياي .

---

(١) **هو مجاهد بن جبر المكي** ، تابعي مشهور يعـد مـن أعـلام التفسـير ، قـال الذهبي : شيخ القـراء والمفسرين . اهـ . أخذ التفسير عن ابن عباس ، واستقر في الكوفة ، ومات بها سنة ١٠٤ هـ . " سير أعلام النبلاء " (٤٤٩/٤) ، " تذكرة الحفاظ " (٩٢/١) ، " الأعلام " (٢٧٨/٥)

(٢) أي أن الوقف عندهم على ﴿ **والرَّاسِخُونَ في العِلْمِ** ﴾ وهو القول الثاني في المسألة ، وإليك ذكر بعض من روي عنه هذا القول :

١ ـ **عبد اللّـه بـن عبـاس** حيـث قـال : أنـا ممـن يعلـم تأويلـه . رواه ابـن جريـر في " تفسيره " ط . المعارف (رقم ٦٦٣٢) ٢٠٣/٦ ، **وإسناده صحيح رجال سنده ثقات** .

٢ ـ **مجـاهد بـن جـبر** ، فعنـه قـال : ﴿ **والرَّاسِـخُونَ في العِلْـمِ** ﴾ يعلمـون تأويلـه ، ويقولـون : ﴿ **آمَنَّا بِهِ** ﴾ . رواه ابن جرير في " تفسـيره " ط . المعـارف (رقـم ٦٦٣٣ ، ٦٦٣٤) ٢٠٣/٦ ، **وإسناده صحيح رجال سنده ثقات** .

٣ ـ **الربيع بن أنس** نحو ما سبق (رقم ٦٦٣٥) ، **وإسناده ضعيف** ، لجهالة الشيخ الذي رواه عنه ابن جرير ، إذ قال " حُدِّثتُ " بالبناء للمجهول .

وممن اختار هذا القول من أهل العلم الإمام النووي في " شرح مسلم " (٢١٨/١٦) حيث قال : والأصح الأول ، وأن الراسخين يعلمونه ؛ لأنه يبعد أن يخاطب اللّه عباده بمـا لا سبيل لأحـد مـن الخـلق إلى معرفتـه . اهـ .

كل آية وأسأله عن تفسيرها [1] .

الجمع بين القولين ببيان معاني لفظ « التأويل »

ولا منافاة بين القولين عند التحقيق ، فإن لفظ « **التأويل** » قد صار بتعدد الاصطلاحات مستعملاً في ثلاثة معان :

« القول الثاني » : أن الوقف على قوله ﷻ : ﴿ والرَّاسِخُونَ في العِلْمِ ﴾ ف « الواو » للعطف و « يقولون » حال . والتأويل على هذا القول بمعنى التفسير ، ومثله قوله ﷻ : ﴿ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ ﴾ [يوسف : ٣٦] ، أي نبئنا بتفسيره .

ولا منافاة بين القولين ، بل كل منهما حق وصواب ، وذلك لأن التأويل يطلق في القرآن ويراد به شيئان :

أحدهما - التأويل بمعنى « حقيقة الشيء وما يؤول الأمر إليه » ، كما في قوله ﷻ :

﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إلاَّ تَأْوِيلَهُ يومَ يَأْتي تَأْوِيلُهُ ﴾ [الأعراف : ٥٣] .

الثاني - التأويل بمعنى « التفسير » كما في قوله ﷻ: ﴿ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ ﴾[يوسف: ٣٦] .

س ٧٢ - كم معنى للفظ التأويل ؟ اذكرها .

ج ٧٢ - للفظ التأويل ثلاثة معان :

---

(١) **إسناده صحيح** ، رواه ابن جرير في " تفسيره " ط . المعارف (رقم ١٠٨) ١/ ٩٠ ، وابن أبي شيبة في " مصنفه " (رقم ٣٠٢٨٧) ٦/ ١٥٤ ، وأبو نعيم في " الحلية " (٣/ ٢٧٩ ، ٢٨٠) ، وطريق ابن أبي شيبة رجاله ثقات رجال البخاري .

أحدها ــ وهو اصطلاح كثير من المتأخرين المتكلمين في الفقه وأصوله ــ أن التأويل هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به ؛ وهذا هو الذي عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في تأويل نصوص الصفات وترك تأويلها ، وهل هذا محمود أو مذموم ، وحق أو باطل ؟

والثاني ــ أن التأويل بمعنى التفسير ، وهذا هو الغالب على اصطلاح مفسري القرآن ، كما يقول ابن جرير [1] وأمثاله من المصنِّفين في التفسير : « واختلف

« أحدها » : ـ وهو اصطلاح كثير من المتأخرين المتكلمين في الفقه وأصوله ـ أن التأويل هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به .

« والثاني » : أن التأويل بمعنى التفسير ، وهذا هو الغالب على اصطلاح مفسري القرآن ، كما يقول ابن جرير [1] وأمثاله من المصنِّفين في التفسير : « واختلف علماء التأويل » .

---

(١) هو أبو جعفر **محمد بن جرير الطبري** أحد الأعلام والمتبحرين ، قال الخطيب : كان ابن جرير أحد الأئمة يحكم بقوله ويرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله . اهـ . له مؤلفات كثيرة من أشهرها : " كتاب تاريخ الأمم " ، و " التفسير " ، توفي سنة ٣١٠ هـ .

" سير أعلام النبلاء " (٢٦٧/١٤) ، " تذكرة الحفاظ " (٧١٠/٢) ، " الأعلام " (٢٩٤/٦)

علماء التأويل » . ومجاهد إمام المفسرين ، قال الثوري [1]: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به [2] . وعلى تفسيره يعتمد الشافعي [3] وأحمد بن حنبل [4] والبخاري [5] وغيرهم فإذا ذكر أنه يعلم تأويل المتشابه ، فالمراد به معرفة تفسيره .

الثالث ـ من معاني التأويل ـ هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام ، كما قال تعالى : ﴿ **هَلْ يَنظُرُونَ إلا تَأْوِيلَهُ**

« الثالث » : ـ من معاني التأويل ـ هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام ، كما قال تعالى : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن

---

(١) **هو سفيان بن سعيد بن مسروق** الثوري الكوفي ، العالم الزاهد ، والفقيه العابد ، قال الذهبي : هو شيخ الإسلام ، إمام الحفاظ ، سيد العلماء العاملين في زمانه . اهـ . توفي سنة ١٦١ هـ .
" سير أعلام النبلاء " (٢٢٩/٧) ، " تذكرة الحفاظ " (٢٠٣/١) ، " الأعلام " (١٠٤/٣)

(٢) **إسناده حسن** ، رواه ابن جرير في " تفسيره " ط . المعرفة (٣١/١) ، ورجاله ثقات غير « عبيد الله بن يوسف الجبيري » فهو صدوق كما في " التقريب "(ص٣٧٥) ـ والله ﷻ أعلم ـ .

(٣) هو **محمد بن إدريس الشافعي** ، أحد الأئمة الأربعة ، كان ذكيًا فطنًا ، برع في الأدب واللغة ، ثم أقبل على الحديث والفقه ، من مؤلفاته : " الرسالة " ، و " الأم " . توفي سنة ٢٠٤ هـ .
" سير أعلام النبلاء " (٥/١٠) ، " تذكرة الحفاظ " (٣٦٧/١) ، " الأعلام " (٢٦/٦)

(٤) هو **أحمد بن محمد بن حنبل** ، إمام أهل السنة ، وقامع البدع ، صاحب المذهب الحنبلي ، برع في الفقه والحديث ، فضائله كثير جدًا من مؤلفاته : " المسند " ، و " الزهد " . توفي سنة ٢٤١ هـ .
" سير أعلام النبلاء " (١٧٧/١١) ، " تذكرة الحفاظ " (٤١٧/١) ، " الأعلام " (٢٠٣/١)

(٥) هو **محمد بن إسماعيل البخاري** ، صاحب الصحيح ، شهرته تُغني عن ترجمته توفي سنة٢٥٦هـ =

يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ﴾ (١) .

فتأويل ما في القرآن من أخبار المعاد هو ما أخبر اللّه تعالى به فيه ، مما يكون من القيامة والحساب والجزاء والجنَّة والنَّار ونحو ذلك ، كما قال في قصة يوسف لما سجد أبواه وأخوته : ﴿ **وَقَالَ يَاأَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِن قَبْلُ** ﴾ (٢) فجعل عين ما وجد في الخارج هو تأويل الرؤيا .

فالتأويل الثاني هو تفسير الكلام ، وهو الكلام الذي يُفسَّر به اللفظ حتى يُفهم معناه أو تُعرف علّته أو دليله ، وهذا التأويل الثالث هو عين ما هو موجود في الخارج (٣)، ومنه قول عائشة (٤) ـ رضي اللّه عنها ـ : كان النبي ﷺ

قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ﴾ (١) .

= " سير أعلام النبلاء " (٣٩١/١٢) ، " تذكرة الحفاظ " (٥٥٥/٢) ، " الأعلام " (٢٠٣/١)

(١) سورة الأعراف آية : ٥٣ .

(٢) سورة يوسف آية : ١٠٠ .

(٣) أي حقيقة الشيء وكنه ما هو عليه .

(٤) هي **عائشة بنت أبي بكر** الصدِّيقة بنت الصدِّيق زوج النبي ﷺ ، تزوجها وهي ابنت تسع سنين ، وكانت ـ رضي اللّه عنها ـ من أعلم وأفقه الصحابة ، توفيت بالمدينة سنة ٥٨ هـ . =

يقول في ركوعه وسجوده : « **سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لي** » يتأول القرآن [1] . تعني قوله تعالى : ﴿ **فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ واسْتَغْفِرْهُ** ﴾ [2] وقول سفيان بن عيينه [3] : السُنَّة هي تأويل الأمر والنهي .

فإن نفس الفعل المأمور به هو تأويل الأمر به ، ونفس الموجود المخبَر عنه هو تأويل الخبر ، والكلام خبر وأمر ، ولهذا يقول أبو عبيد [4] وغيره : الفقهاء أعلم

....

= " سير أعلام النبلاء " (١٣٥/٢) ، " تذكرة الحفاظ " (٢٧/١) ، " الأعلام " (٢٤٠/٣)

(١) رواه البخاري كتاب الأذان (١٠) ، باب (١٣٩) التسبيح والدعاء في السجود (رقم ٨١٧) ٢٦٤/١ ، ومسلم كتاب الصلاة (٤) ، باب (٤٢) ما يُقال في الركوع والسجود (رقم ٤٨٤) ٣٥٠/١ ، وأبو داود كتاب الصلاة ، باب الدعاء في الركوع والسجود (رقم ٨٧٧) ٢٣٢/١ ، والنسائي في " المجتبى " كتاب الافتتاح ، باب الدعاء في السجود (شرح السيوطي ٢١٩/٢) ، وابن ماجة كتاب إقامة الصلاة والسُنّة فيها (٩٥) ، باب (٢٠) التسبيح في الركوع والسجود (رقم ٨٨٩) ٢٨٧/١ .

(٢) سورة النصر آية : ٣ .

(٣) هو **سفيان بن عيينة بن ميمون الكوفي** . كان إمامًا حجة حافظًا واسع العلم كبير القدر ، قال الإمام أحمد بن حنبل : ما رأيت أعلم بالسنن منه ، توفي سنة ١٩٨ هـ .
" سير أعلام النبلاء " (٤٥٤/٨) ، " تذكرة الحفاظ " (٢٦٢/١) ، " الأعلام " (١٠٥/٣)

(٤) هو **القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي** ، الإمام المجتهد ، قال ابن سعد : كان أبو عبيد مؤدبًا ، صاحب نحو وعربية ، وطلب للحديث ، والفقه . اهـ . توفي سنة ٢٢٤ هـ .
"سير أعلام النبلاء" (٤٩٠/١٠) ، " تذكرة الحفاظ " (٤١٧/٢) ، " الأعلام " (١٧٦/٥)

بالتأويل من أهل اللغة . كما ذكروا ذلك في تفسير اشتمال الصَّمَّاء [1] ، لأن الفقهاء يعلمون نفس ما أُمر به ونفس ما نُهي عنه ، لعلمهم بمقاصد الرسول ﷺ ، كما يعلم أتباع أبقراط [2] وسيبويه [3] ونحوهما من مقاصدهم ما لا يُعلم بمجرد اللغة . ولكن تأويل الأمر والنهي لا بدَّ من معرفته بخلاف تأويل الخبر .

---

(١) قال ابن الأثير (النهاية ٣/٥٤) : هو أن يتجلَّل الرجلُ بثوبه ولا يرفع منه جانبًا . وإنما قيل له صمَّاء ؛ لأنه تسدّ على يديه ورجليه المنافذ كلّها ، كالصخرة الصَّمَّاء التي ليس فيها خَرْق ولا صَدْع . والفقهاء يقولون : هو أن يغطّى بثوب واحد ليس عليه غيره ، ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبه ، فتنكشف عورته . اهـ .

هذا وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما النهي عن هذه اللبسة ، فعن أبي سعيد الخدري قال : « نهى رسول اللّه ﷺ عن اشتمال الصَّمَّاء .. » رواه البخاري في كتاب الصلاة (٨) ، باب (١٠) ما يستر من العورة (رقم ٣٦٧) ١/١٣٨ ، ومسلم من طريق جابر بن عبد اللّه ، كتاب اللباس والزينة (٣٧) ، باب (٢٠) النهي عن اشتمال الصَّمَّاء (رقم ٢٠٩٩) ٣/١٦٦١ .

(٢) **بُقراط Hippocrates** انتهت إليه رئاسة الأطباء في عصره ، فقد جعل للأمراض مصدرين : الهواء والغذاء . نُقلت بعض مؤلفاته إلى العربية منها : " تقدمة المعرفة " و " طبيعة الإنسان " ، مات سنة ٣٧٧ ق . م .

" تاريخ الحكماء " للقفطي (ص ٩٠) ، " نزهة الأرواح " للشهرزوري (١/٢١٧)

(٣) هو **عمر بن عثمان سيبويه** ، إمام النحو ، حجة العرب ، طلب الفقه والحديث مدة ، ثم أقبل على العربية ، فبرع وساد أهل عصره ، من مؤلفاته : " الكتاب " ، توفي سنة ١٨٠ هـ .

" سير أعلام النبلاء " (٨/٣٥١) ، " البداية والنهاية " (١/١٧٦) ، " الأعلام " (٥/٨١)

إذا عرف ذلك ، فتأويل ما أخبر اللّه به عن نفسه المقدَّسة الغنية بما لها من حقائق الأسماء والصفات هو حقيقة نفسه المقدَّسة المتصفة بما لها من حقائق الصفات ، وتأويل ما أخبر اللّه به من الوعد والوعيد هو نفس ما يكون من الوعد والوعيد [1] .

....

(١) **ولبيان ذلك أقول** : لمَّا بين شيخ الإسلام ـ رحمه اللّه ـ أنه لا منافاة بين قولي السلف في مسألة نفي علم التأويل في آية ﴿ **آل عمران** ﴾ وإثباته ، وذلك إذا عُلم أن التأويل له أكثر من معنى ، فهو يأتي إمَّا بمعنى « **معرفة حقيقة الشيء وكنهه** » ، وإمَّا بمعنى « **التفسير ودلالة الألفاظ على المعاني** » فمن نفى التأويل فقصده التأويل بالمعنى الأول ، ومن أثبته قصد به المعنى الثاني ، ثمَّ بين الشيخ أن الكلام إمَّا خبر ، أو أمر ونهي ، كما تقدم في بيان ذلك في بداية الرسالة ، فأمَّا تأويل الخبر فهو نفس وقوع المخبر به في الخارج ، وهذا يكفي فيه الإيمان به فيما ظهر من معناه ، فإن خفى منه شيء أوكلنا علمه إلى قائله ، كصفات اللّه ﷻ وما جاء عن اليوم الآخر ، فهي أخبار نفهم مدلولاتها اللغوية ، ونجهل كنهها وحقائقها ، وأمَّا تأويل الأوامر والنواهي فهو الامتثال بفعل المأمور ، وترك المحذور ، وهذا لا يتأتَّى إلاَّ بعد فقه المقصود بالأمر والنهي ، فاللّه ﷻ أمر بإقامة الصلاة ، والصلاة في اللغة الدعاء ، ولكن الشرع أراد بها معنى آخر ، ولا سبيل لمعرفة ذلك إلاَّ من أهل التخصص ، وهم الفقهاء ، لعلمهم بمقاصد الرسول ﷺ ، وقلْ مثل ذلك في النهي الوارد عن « اشتمال الصمَّاء » فأهل اللغة يُعرِّفون « اشتمال الصمَّاء » بأنه لف الثوب حول الجسم بحيث لا يترك فُرجة يخرج منها يده ، سواء كان عليه غيره أم لا ، وهذا تأويل منطقي للفظ ؛ ولكن يبعد أن يكون هذا هو مراد الشرع ؛ لأنه لا يشتمل على حكمة النهي !! أمَّا الفقهاء فقد ذكروا صفة أخرى لهذه اللبسة تبينت لهم نتيجة الاستقراء ومعرفة مقاصد الشريعة، وهي أن يلف الرجل العريان الثوب على جسده ، ثمَّ يضع طرف ثوبه على كتفه ، فتنكشف عورته ، وهذه حكمة ظاهرة من النهي ، وبهذا يتبين لنا معنى قول أبي عبيدة : « الفقهاء أعلم =

ما جاء في القرآن والسُنَّة نعمل بمحكمه ونؤمن بمتشابهه.

ولهذا ما يجيء في الحديث نعمل بمحكمه ونؤمن بمتشابهه ؛ لأن ما أخبر اللّٰه به عن نفسه وعن اليوم الآخر فيه ألفاظ متشابهة ، تشبه معانيها ما نعلمه في الدنيا ، كما أخبر أن في الجنّة لحمًا ولبنًا وعسلاً وماءً وخمرًا ونحو ذلك ، وهذا يشبه ما في الدنيا لفظًا ومعنى ، ولكن ليس هو مثله ، ولا حقيقته كحقيقته .

فأسماء اللّٰه تعالى وصفاته أَوْلى ـ وإن كان بينها وبين أسماء العباد وصفاتهم تشابه ـ أن لا يكون لأجلها الخالق مثل المخلوق ، ولا حقيقته كحقيقته .

يُخبر عن الغائب بالمعنى المعلوم في الشاهد ، وإن اختلفا في حقيقة الأمر

والإخبار عن الغائب لا يُفهم إن لم يُعبِّر عنه بالأسماء المعلومة معانيها في الشاهد ، ويُعلم بها ما في الغائب بواسطة العلم بما في الشاهد ، مع العلم بالفارق المميِّز ، وأن ما أخبر اللّٰه به من الغيب أعظم مما يُعلم في الشاهد .

وفي الغائب ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر [1]. فنحن إذا أخبرنا اللّٰه بالغيب

....

= بالتأويل من أهل اللغة » أي حقيقة الأوامر والنواهي الشرعية ؛ لأنهم أهل التخصص والريادة ـ واللّٰه ﷻ أعلم ـ .

(١) هذا طرف من حديث قُدسي أخرجه الشيخان ، وتمامه عن أبي هريرة ﷺ عن رسول اللّٰه ﷺ =

الذي اختص به من الجنّة والنّار ، علمنا معنى ذلك ، وفهمنا ما أريد منّا فهمه بذلك الخطاب ، وفسّرنا ذلك .

وأمّا نفس الحقيقة المخبَر عنها ، مثل التي لم تكن بعد ، وإنما تكون يوم القيامة ، فذلك من التأويل الذي لا يعلمه إلاّ اللّه .

ولهذا لما سئل مالك وغيره من السلف عن قوله تعالى ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى ﴾[1] قالوا : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة . وكذلك قال ربيعة شيخ مالك قبله : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، ومن اللّه البيان ، وعلى الرسول البلاغ ، وعلينا الإيمان[2] . فبيّن أن الاستواء معلوم ،

= قال : « **يقول اللّه تعالى : أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر** » ، قال أبو هريرة ﷺ : اقرءوا إن شئتم ﴿ **فلا تَعْلَمُ نفسٌ مَّا أُخْفيَ لَهُم مِن قُرَّةِ أعْيُنٍ** ﴾ رواه البخاري كتاب بدء الخَلق (٥٩) ، باب (٨) ما جاء في صفة الجنّة ، وأنها مخلوقة (رقم ٣٢٤٤) ٢/٤٣٢ ، ومسلم كتاب الجنّة ، وصفة نعيمها وأهلها (٥١) (رقم ٢٨٢٤) ٤/٢١٧٤ ، والترمذي كتاب التفسير (٤٨) ، تفسير سورة (٣٣) السجدة (رقم ٣١٩٧) ٥/٣٤٦ وقال : حديث حسن صحيح ، وابن ماجة كتاب الزهد (٣٧) ، باب (٣٩) صفة الجنّة (رقم ٤٣٢٨) ٢/١٤٤٧ .

(١) سورة طه آية : ٥ .

(٢) **صح إسناد هذا الأثر عن مالك وربيعة** ، وقد مر تخريجه (ص ٩٧ ، ٩٨) من هذا الكتاب .

وأن كيفية ذلك مجهولة .

ومثل هذا يوجد كثيرًا في كلام السلف والأئمة ، ينفون علم العباد بكيفية صفات اللّه ، وأنه لا يعلم كيف اللّه إلاّ اللّه ، فلا يعلم ما هو إلاّ هو . وقد قال النبي ﷺ : **« لا أحصي ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك »** وهذا في صحيح مسلم وغيره [(١)] ، وقال في الحديث الآخر : **« اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك ، سمَّيت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ، أو علمته أحدًا من خلقك ، أو استأثرت به في علم الغيب عندك »** . وهذا الحديث في المسند وصحيح أبي حاتم [(٢)] . وقد أخبر فيه

....

(١) هذا طرف من حديث روته عائشة ــ رضي اللّه عنها ــ قالت : فقدت رسول اللّه ﷺ ليلة من الفراش ، فالتمسته ، فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد ، وهما منصوبتان ، وهو يقول : **« اللهم أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك ، ولا أُحصي ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك »** رواه مسلم كتاب الصلاة (٤) ، باب (٤٢) ما يُقال في الركوع والسجود (رقم ٤٨٦) ٣٥٢/١ ، وأبو داود كتاب الصلاة ، باب الدعاء في الركوع والسجود (رقم ٨٧٩) ٢٣٢/١ ، والترمذي كتاب الدعوات (٤٩) ، باب (٧٦) (رقم ٣٤٩٣) ٥٢٤/٥ ، والنسائي في " المجتبى " كتاب الافتتاح ، باب الدعاء في السجود (شرح السيوطي ٢١٩/٢) ، وابن ماجة كتاب الدعاء (٣٤) ، باب (٣) ما تعوذ منه رسول اللّه ﷺ (رقم ٣٨٤١) ١٢٦٢/٢ .

(٢) **حديث صحيح** ، وتمامه عن عبد اللّه بن مسعود ﷺ قال : قال رسول اللّه ﷺ :**« ما أصاب =**

أن للّه من الأسماء ما استأثر به في علم الغيب عنده ، فمعاني هذه الأسماء التي استأثر اللّه بها في علم الغيب عنده لا يعلمها غيره .

....

= **أحد قط هم ولا حزن ، فقال : اللهم إني عبدك ، وابن عبدك ، وابن أمتك ، ناصيتي بيدك ، ماضي فيَّ حكمك ، عدل فيَّ قضاؤك ، أسألك بكل اسم هو لك سمَّيت به نفسك ؛ أو علمته أحدًا من خلقك ؛ أو أنزلته في كتابك ؛ أو استأثرت به في علم الغيب عندك ؛ أن تجعل القرآن ربيع قلبي ؛ ونو صدري ؛ وجلاء حزني ؛ وذهاب همِّي ؛ إلاَّ أذهب اللّه همَّه وحزنه ؛ وأبدله مكانه فرجًا »** . قال : فقيل : يارسول اللّه ! نتعلمها ؟ فقال : **« بلى ؛ ينبغي لمن سمعها أن يتعلمها »** رواه الإمام أحمد في " مسنده " (ط . المكتب الإسلامي ١/٣٩١ ، ٤٥٢) ، وابن أبي شيبة في " مصنفه " (رقم ٢٩٣١٨) ٦/٤٠ ، والحارث بن أبي أسامة في " مسنده " كما في " بغية الباحث " (رقم ١٠٥٧) ٢/٩٥٧ ، والطبراني في " الكبير "(رقم ١٠٣٥٢)١٠/١٦٩ ، وفي " الدعاء " (رقم ١٠٣٥) ٢/١٢٧٩ ، وأبي يعلى في " مسنده " (رقم ٥٢٧٦) ٥/١٣٥ ، وعنه ابن حبان في " صحيحه " كما في " الإحسان " (رقم ٩٧٢) ٣/٢٥٣ ، ورواه الحاكم في " المستدرك " (١/٥٠٩) ، وعنه البيهقي في " الأسماء والصفات " (ص ١٧) كلهم من طريق « فضيل بن مرزوق » **ورجال سنده ثقات غير « فضيل »** هذا فإنه كما قال الحافظ في " التقريب " :**« صدوق يهم »** وهو من رجال مسلم ، و« أبو سلمة الجهني » هو موسى بن عبد اللّه الكوفي ، ثقة من رجال مسلم ، كما نبَّه على ذلك أحمد شاكر في تعليقه على " المسند " ط . المعارف (رقم ٣٧١٢) ٥/٢٦٦ ، وحققه الألباني في السلسلة (رقم ١٩٩) ١/٣٣٦ . وقال الحاكم تعليقًا على هذا الحديث : هذا حديث صحيح على شرط مسلم إن سلم من إرسال « عبد الرحمن بن عبد اللّه » عن أبيه ، فإنه مختلف في سماعه من أبيه . اهـ . **قلتُ** : هو سالم من الإرسال كما شهد بذلك جمع من المحدثين الجهابزة أمثال سفيان الثوري ، وابن معين ، والبخاري ، وغيرهم . =

أسماء الله وصفاته متنوعة في معانيها متفقة في دلالتها على ذات الله

والله ﷻ أخبرنا أنه عليم ، قدير ، سميع ، بصير ، غفور ، رحيم ، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته ؛ فنحن نفهم معنى ذلك ، ونميّز بين العلم والقدرة ، وبين الرحمة والسمع والبصر ، ونعلم أن الأسماء كلها اتفقت في دلالتها على ذات الله ، مع تنوع معانيها ، فهي متفقة متواطئة من حيث الذات ، متباينة من جهة الصفات [1].

س ٧٣ ـ أخبرنا الله ﷻ في كتابه أنه عليم ، قدير ، سميع ، بصير ، غفور ، رحيم ، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته ؛ فهل هذه الأسماء متفقة أو متباينة من حيث الذات والصفات ؟ وضح ذلك .

ج ٧٣ ـ ما أخبرنا به الله ﷻ من أسمائة وصفاته متفقة في دلالتها على ذات الله ، مع تنوع معانيها ، فهي متفقة متواطئة من حيث الذات ، متباينة من جهة الصفات .

= **وللحديث شاهد** من طريق « أبي موسى الأشعري » رواه ابن سني في « عمل اليوم والليلة » (رقم ٣٤١) ص ١٣٣ ورجاله ثقات غير « عبد الله بن زبيد بن الحارث اليامي الكوفي » ترجم له ابن أبي حاتم (٥/٦٢) فلم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً ، فهو مستور وهو حسن في الشواهد ، وقد صحح حديث ابن مسعود ابن القيم في شفاء العليل (ص ٤٥٣) وأحمد شاكر والألباني .

(١) تقدم بنا بيان معنى المتواطيء (ص ٥٧) من هذا الكتاب ، والمقصود أن أسماء وصفات الله ﷻ كالعليم ، والقدير ، والرحيم ، وغضبه ، ورضا ﷻ ، تدل على معنى مشترك كلي يرجع إلى ذات واحدة ، وهي ذات الله ﷻ ، فالأسماء والصفات من هذا الوجه متفقة ومترادفة لاتحاد الذات ، ومن وجه آخر هذه الأسماء والصفات تختلف وتتباين من جهة معانيها ، فمعنى الغضب ليس كمعنى الرضا ، ومعنى الاستواء ليس كمعنى النزول ـ والله ﷻ أعلم ـ .

وكـذلك أسـماء النـبي ﷺ مثـل محمـد ، وأحمـد ، والماحي ، والحاشر ، والعاقب [1] . وكذلك أسماء القـرآن مثل القـرآن ، والفرقـان ، والهـدى ، والنـور ، والتـنزيل ، والشفاء ، وغير ذلك [2] . ومثل هذه الأسماء تنازع النـاس فيها ؛ هل هي مـن قبيـل المترادفـة لاتحـاد الـذات ، أو مـن قبيل المتباينـة لتعـدد الصفـات ، كمـا إذا قيـل : السـيف ، والصَّارِم ، والمُهَنَّد ؛ وقصـد بالصّـارم معنـى الصّـرم ، وفي المهند النسبة إلى الهند ؟ . والتحقيق أنها مترادفة في الـذات متباينة في الصفات .

....

(١) هذه الأسماء على سبيل المثال لا الحصر ، وإلاَّ فقد ثبت للمصطفـى ﷺ غـير هـذه الأسمـاء ، كمـا ذكر ذلك القاضي عياض في " الشفاء " (٢٢٨/١) ، وأمَّا الخمسة التي ذكرها شيخ الإسلام فهـي ثابتة في الصحيحين ، وتمامه عن جبير بن مطعم ﷺ قـال : قـال رسـول اللّه ﷺ : **« لي خمسـة أسماء ، أنا محمد ، وأنا أحمد ، وأنـا المـاحي الـذي يمحو اللّه بي الكفر ، وأنـا الحاشـر الـذي يُحشر النَّاس على قدمـي ، وأنـا العـاقب »** رواه البخـاري كتـاب المنـاقب (٦١) ، بـاب (١٧) ما جاء في أسماء رسول اللّه ﷺ (رقـم ٣٥٣٢) ٥١٢/٢ ، ورواه مسـلم كتـاب الفضـائل (٤٣) ، باب (٣٤) في أسمائه ﷺ (رقم ٢٣٥٤) ١٨٢٨/٤ .

(٢) ذكـر السـيوطي في " الإتقـان " (٦٧/١) أن اللّه ﷻ سمَّـى القـرآن بخمسـة وخمسـين اسمًـا ، ووجـه تسـميته بـ **« القـرآن »** لأنه مقـروء ، و**« فرقـان »** لأنـه فـرق بـين الحـق والبـاطل ، و**« هُدى »** لأن فيـه الدلالـة على الحق ، و**« نـور »** لأنـه يـدرك بـه غوامـض الحـلال والحـرام ، و**« تـنزيل »** لأنـه منزَّل مـن عنـد اللّه ﷻ ، و**« شـفاء »** لأنـه يشـفي مـن الأمـراض القلبيـة كالكفر والجهل ، والبدنية أيضًا ـ واللّه ﷻ أعلم ـ .

وممَّا يوضح هذا أن اللَّه وصف القرآن كله بأنه محكم وبأنه متشابه ، وفي موضع آخر جعل منه ما هو محكم ومنه ما هو متشابه ، فينبغي أن يُعرف الإحكام والتشابه الذي يعمه ، والإحكام والتشابه الذي يخص بعضه .

قال تعالى : ﴿ آلر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ ﴾ [1] فأخبر أنه أحكم آياته كلها ، وقال تعالى : ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ ﴾ [2] فأخبر أنه كله متشابه .

معنى« الإحكام »

والحكم هو الفصل بين الشيئين ، والحاكم يفصل بين الخصمين ، والحكمة فصل بين المشتبهات علمًا وعملاً ، إذا مُيِّز بين الحق والباطل ، والصدق والكذب ، والنافع والضار ، وذلك يتضمن فعل النافع وترك الضار ، فيقال : حَكَمْت السَّفيه وأحْكَمْته إذا أخذت على يده ،

س ٧٤ ـ وصف الله ﷻ القرآن الكريم بأنه « محكم كله » ، وبأنه « متشابه كله » ، وفي موضع آخر وصفه بأن منه « محكم » ، ومنه « متشابه » فما المقصود بالإحكام والتشابه ؟ وضّح ذلك واستدل على ما تقول .

---

(١) سورة هود آية : ١ .

(٢) سورة الزمر آية : ٢٣ .

وحَكَمْت الدَّابَّة وأحْكَمْتها إذا جعلت لها حَكَمَة وهو ما أحاط بالحنك من اللّجام ، وإحكام الشيء إتقانه ، فإحكام الكلام إتقانه بتمييز الصدق من الكذب في أخباره ، وتمييز الرشد من الغي في أوامره .

والقرآن كله محكم بمعنى الإتقان ، فقد سماه اللّه حكيمًا بقوله : ﴿ **آلر تِلْكَ آيَاتُ الكِتَابِ الحَكِيم** ﴾ (١) فالحكيم بمعنى الحاكم ، كما جعله يقص بقوله : ﴿ **إنَّ هَذَا القُرْآنَ يَقُصُّ عَلَى بَنِي إسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ** ﴾ (٢) ، وجعله مفتيًا في قوله : ﴿ **قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الكِتَابِ** ﴾ (٣) أي ما يتلى عليكم يفتيكم فيهن ، وجعله هاديًا ومبشرًا في قوله :

ج ٧٤ ـ المقصود أن من الإحكام والتشابه ما هو عام ، وما هو خاص وعلى هذا فالقسمة على أربع :

القسم الأول : « الإحكام العام » : وهو الذي وصف الله به جميع القرآن ، وهو بمعنى الإتقان والجودة في اللفظ والمعنى ، فألفاظ القرآن كله في أكمل البيان والفصاحة

---

(١) سورة يونس آية : ١ .

(٢) سورة النمل آية ٧٦ .

(٣) سورة النساء آية : ١٢٧ .

﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ ﴾ (1) .

معنى « التشابه »

وأمَّا التشابه الذي يعمه فهو ضد الاختلاف المنفي عنه في قوله : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ (2) ، وهو الاختلاف المذكور في قوله : ﴿ إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ ۞ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ﴾ (3) .

فالتشابه هنا هو تماثل الكلام وتناسبه ، بحيث يصدِّق بعضه بعضًا ، فإذا أمر بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع

والبلاغة ، ومعانيه أكمل المعاني وأجلّها وأنفعها للخلق ، حيث تتضمن كمال الصدق في الأخبار ، وكمال الرشد والعدل في الأحكام ؛ كما قال تعالى : ﴿ وتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وعَدْلاً ﴾ [الأنعام : ١١٥] ، ودليل هذا الإحكام العام قوله ﷻ : ﴿ تِلْكَ آيَاتُ الكِتَابِ الحَكِيمِ ﴾ [يونس : ١] .

القسم الثاني : « التشابه العام » : وهو الذي وصف الله به جميع القرآن وهو تشابه

---

(1) سورة الإسراء آية : ٩ .

(2) سورة النساء آية : ٨٢ .

(3) سورة الذاريات آية : ٨ ، ٩ .

آخر ، بل يأمر به ، أو بنظيره ، أو بملزوماته ، وإذا نهى عن شيء لم يأمر به في موضع آخر ، بل ينهي عنه ، أو عن نظيره ، أو عن لوازمه ، إذا لم يكن هناك نسخ .

وكذلك إذا أخبر بثبوت شيء لم يخبر بنقيض ذلك ، بل يخبر بثبوته ، أو بثبوت ملزوماته ، وإذا أخبر بنفي شيء لم يثبته ، بل ينفيه ، أو ينفي لوازمه ، بخلاف القول المختلف الذي ينقض بعضه بعضًا ، فيُثبت الشيء تارة وينفيه أخرى ، أو يأمر به وينهي عنه في وقت واحد ، أو يفرق بين المتماثلين فيمدح أحدهما ويذم الآخر ، فالأقوال المختلفة هنا هي المتضادة ، والمتشابهة هي المتوافقة .

القرآن في الكمال والإتقان والإتلاف ، فلا يُناقض بعضه بعضًا في الأحكام ، ولا يُكذب بعضه بعضًا في الأخبار ، كما قال تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء : ٨٢] ، وهذا التشابه الذي وصف الله به جميع القرآن لا يُنافي الإحكام الذي وصف الله به جميع القرآن ، بل هو مطابق له ؛ لأن الكلام المحكم المتقن يشبه بعضه بعضًا في الكمال والصدق ، فلا يناقض في أحكامه ، ولا يتكاذب في أخباره . ودليل هذا التشابه العام قوله ﷻ : ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا ﴾ [الزمر : ٢٣] .

وهـذا التشـابه يكـون في المعـاني وإن اختلفـت الألفاظ ، فإذا كانت المعاني يوافق بعضها بعضًا ، ويعضـد بعضها بعضًا ، ويناسـب بعضهـا بعضًـا ، ويشـهد بعضهـا لبعض ، ويقتضي بعضها بعضًـا ، كـان الكـلام متشـابهًا ، بخلاف الكلام المتناقض الذي يضاد بعضه بعضًا .

وهذا التشابه العام لا ينافي الإحكام العـام ، بـل هـو مصدق له ، فإن الكلام المحكم المتقن يصدق بعضه بعضًا ، لا يناقض بعضه بعضًا .

بخلاف الإحكام الخاص ، فإنه ضد التشابه الخاص ،

القسم الثالث : « الإحكام الخاص » : وهو الإحكام الذي وصف الله به بعض القرآن دون بعض ، وهو الوضوح والظهور بحيث يكون معناه واضحًا بيّنًا لا يشـبه على أحد ، وهذا كثير في الأخبار والأحكام ، مثاله في « الأخبار » قوله ﷻ : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ [البقرة : ١٨٥] ، فكل أحد يعرف شهر رمضان ، وكل أحد يعرف القرآن . ومثاله في « الأحكام » قوله ﷻ : ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ [الإسراء : ٢٣]، فكل أحد يعرف والديه ، وكل أحد يعرف الإحسان ، ودليل « الإحكام الخاص » قوله ﷻ : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ ﴾[آل عمران : ٧].

فالتشابه الخاص هو مشابهة الشيء لغيره من وجه مع مخالفته له من وجه آخر ، بحيث يشتبه على بعض النَّاس أنه هو أو هو مثله ، وليس كذلك ، والإحكام هو الفصل بينهما بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر . وهذا التشابه إنما يكون لقدر مشترك بين الشيئين مع وجود الفاصل بينهما.

التشابه قد يكون أمرًا نسبيًا

ثم من النَّاس من لا يهتدي للفصل بينهما ، فيكون مشتبهًا عليه ، ومنهم من يهتدي إلى ذلك ، فالتشابه الذي لا تمييز معه قد يكون من الأمور النِّسبيّة الإضافية ، بحيث يشتبه على بعض النَّاس دون بعض ، ومثل هذا يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم هذا الاشتباه ، كما إذا اشتبه على بعض النَّاس ما وعدوا به في الآخرة بما يشهدونه في الدنيا

القسم الرابع : « التشابه الخاص » : وهو التشابه الذي وصف الله به بعض القرآن دون بعض ، وهو الاشتباه ، أي خفاء المعنى بحيث يشتبه على بعض النَّاس ، فيرتكب بذلك خطأ ويقول شططًا ، ولو ردَّه إلى المحكم ما كان حاله كذلك [1] .

ودليل « التشابه الخاص » قوله ﷻ : ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ [آل عمران : ٧] .

---

(١) انظر " تقريب التدمرية " للشيخ محمد بن صالح بن عثيمين (ص ٧٨ ، ٧٩) .

فظنَّ أنه مثله ، فعلم العلماء أنـه ليـس هـو مثلـه وإن كـان مشبهًا له من بعض الوجوه [1] .

س ٧٥ ـ اذكر مثالين لاتباع أهل الزيغ والضلال للمتشابه . وما الحكمة من كون بعض القرآن متشابهًا ؟

---

(١) ذكر ابن الوزير ـ رحمه الله ـ (إيثار الحق ط . اليمنية ص٢٦٥) أن شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ ترك وجهًا آخر من المتشابه الذي يحتاج إلى التأويل ، ممَّا لا يعلمه إلاَّ الله على الصحيح ، وذلك **وجه الحكمة المعينة فيما لا تعرف العقول وجه حُسْنه** مثل خلق أهل النَّار ، وترجيح عذابهم على العفو عنهم ، مع سبق العلم ، وسعة الرحمة ، وكمال القدرة على كل شيء .
والدليل على أن الحكمة الخفية فيه تُسمَّى تأويلاً : ما ذكره الله تعالى في قصة موسى والخضر ، فإن قوله : ﴿ **سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا** ﴾ [الكهف : ٧٨] صريح في ذلك ، وهذا مراد في الآية ، لأن الله وصف الذين في قلوبهم زيغ بابتغائهم تأويله ، وذمهم بذلك ، وهم لا يبتغون علم العاقبة عاقبة الخبر عن الوعد والوعيد ، وما يؤول إليه ..كما يبتغيها طالب العيان ، إنما يستقبحون شيئًا من الظواهر بعقولهم ، فيتكلفون لها معاني كثيرة يختلفون فيها ، وكل منهم ينفرد بمعنى من غير حجة صحيحة ، إلاَّ مجرد الاحتمال ، وربما خالف ذلك التأويل المعلوم من الشرع فتأولوه ، وربما استلزم الوقوع في أعظم ممَّا فروا منه .
قلتُ : ما ذكره ابن الوزير صحيح ، ولكن ليس داخلاً فيما قصده شيخ الإسلام ؛ لأن ما ذكره ابن الوزير هو داخل في الحقيقة والسر الذي لا يعلمه إلاَّ الله تعالى ، وهذا متفق عليه بينَ العلماء ، فحقيقة صفات الله ، وحقيقة اليوم الآخر ، وحقيقة حكمة خلق البشر والتكليف ، وحقيقة القدر وسره .... الخ كل هذا من التأويل الذي لا يعلمه إلاَّ الله كما هو معروف عند من وقف على قوله ﴿ **إلاَّ الله** ﴾ . أمَّا الذي قصده شيخ الإسلام فهو تفسير قوله ﴿ **وأُخرُ مُتشَابِهات** ﴾ ما المقصود بها ؟ هل هي آيات محددة من القرآن ، كآيات الصفات ، والحروف المقطعة ، وعدد أفراد أهل الكهف ، ونحو ذلكَ ـ كما يدعي كثير من أهل الكلام ، وهو ما يقرره كثير ممن كتب في علوم القرآن ـ ، أم المقصود بالمتشابهات هنا شيئًا آخر ؟ =

ومن هذا الباب الشُّبه التي يضل بها بعض النَّاس ، وهي ما يشتبه فيها الحق بالباطل ، حتى يشتبه على بعض النَّاس ، ومن أوتي العلم بالفصل بين هذا وهذا لم يشتبه عليه الحق بالباطل .

ج ٧٥ - من أمثلة اتباع أهل الزيغ والضلال للمتشابه :

المثال الأول : قوله ﷻ : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الحجر : ٩٢، ٩٣] ، وقوله ﷻ : ﴿ وَلَا يُسْأَلُ عَن ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ [القصص : ٧٨] ففي الآية الأولى إثبات للسؤال ، والآية الثانية نفي للسؤال ، فأهل الزيغ والضلال يحملون ذلك على التناقض ، بينما أهل العلم أجابوا على ذلك بثلاثة أجوبة أوجهها أن السؤال قسمان :

الأول : سؤال توبيخ وتقريع ، وأداته غالبًا « لِمَ » .

الثاني : سؤال استخبار واستعلام ، وأداته غالبًا « هلْ » .

= الذي يقرره شيخ الإسلام أن المقصود به التشابه النسبي الإضافي الذي يشتبه على بعض النّاس دون بعض ، كقول اللّه تعالى : ﴿ إنّا أنزلناهُ في ليلةِ القدرِ ﴾ [القدر : ١] ، فقد يشتبه على بعض النّاس أن الآية تشريك مع اللّه ، فهذا أمر نسبي يعرض للبعض دون البعض ، فالآية ليست من المتشابه لأن معناها واضح بيّن للكثير ، لكن قد تشتبه على البعض ، فالواجب عليه أن يرد المتشابه إلى المحكم كما سيأتي في ص ١٩٨ من هذا الكتاب ، فالمقصود أن هناك فرق كبير بينَ ما عناه شيخ الإسلام ، وما تعقبه به ابن الوزير ــ واللّه ﷻ أعلم ــ .

والقياس الفاسد إنما هو من باب الشبهات ، لأنه تشبيه للشيء في بعض الأمور بما لا يشبه فيه ، فمن عرف الفصل بين الشيئين اهتدى للفرق الذي يزول به الاشتباه والقياس الفاسد .

فالمُثبت هو سؤال التوبيخ والتقريع ، والمنفي هو سؤال الاستخبار والاستعلام [1] .

المثال الثاني :

قوله ﷻ : ﴿ إِنَّا نَحنُ نُحي المَوتَى ﴾ [يس : ١٢] ، وقوله ﷻ : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلنا الذِّكْرَ ﴾ [الحجر : ٩] ، فوصف الله ﷻ نفسه بصيغة الجمع ، فيحمله النصراني على التعدد ، ويحتج بذلك على تعدد الألهة ، ويقول : إن الله ثالث ثلاثة ، وترك المحكم الدال على أن الله واحد .

وأمَّا الراسخون في العلم ؛ فيحملون الجمع على التعظيم ؛ لتعدد صفات الله وعظمها ، ويردُّون هذا المتشابه إلى المحكم في قوله تعالى: ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلا هُوَ ﴾ [البقرة : ١٦٣] ، ويقولون للنصراني : إن الدعوى التي ادعيت ـ بما وقع لك من الاشتباه ـ قد كفرك الله بها ، وكذبك فيها ، فاستمع إلى قوله تعالى : ﴿لقد كَفَرَ الَّذينَ قَالوا إنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ وما مِن إلَهٍ إلاَّ إلَهٌ واحِدٌ﴾ [المائدة :

---

(١) انظر " دفع إيهام الاضطراب عن آيات الله " للشنقيطي (ص ١٣١) .

منشـأ الضـلال من جهة التشـابه

وما من شـيئين إلا ويجتمعـان في شـيء ويفترقـان في شيء ، فبينهما اشتباه من وجه وافتراق مـن وجـه ، ولهـذا كان ضلال بني آدم من قبل التشابه ـ والقيـاس الفاسـد لا ينضبط ـ كما قال الإمام أحمد ـ رحمه اللّه ـ : أكـثر مـا يخطـيء النـّاس مـن جهـة التـأويل والقيـاس ، فالتـأويل في الأدلة السـمعية ، والقيـاس في الأدلـة العقليـة ، وهـو كمـا قال ، والتـأويل الخطـأ إنمـا يكـون في الألفـاظ المتشـابهة ، والقياس الخطأ إنما يكون في المعاني المتشابهة .

٧٣] ؛ أي : كفروا بقولهم : إن الله ثالث ثلاثة .

والحكمة من كون بعض القرآن متشابهًا ، هو ابتلاء العباد واختبارهم ؛ ليتبين الصادق في إيمانه ، الراسخ في علمه ، الذي يؤمن بالله وكلماته ، ويعلم أن كلام الله ﷻ ليس فيه تناقض ولا اختلاف ، فيرد ما تشابه منه إلى ما كان محكمًا ، ليصير كله محكمًا [1] .

س ٧٦ ـ ما منشأ ضلال من ضلَّ من الأمم ؟ اذكر ما قاله الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ في ذلك ، ووضحه بكلام شيخ الإسلام .

ج ٧٦ ـ كان ضلال بني آدم من قبل التشابه والقياس الفاسد ، قال الإمام أحمد : أكثر ما

---

(١) انظر " تقريب التدمرية " للشيخ محمد بن صالح بن عثيمين (ص ٨٠ ، ٨٢) .

مذاهب طوائف ضلت من هذه الجهة

وقد وقع بنو آدم في عامة ما يتناوله هذا الكلام من أنواع الضلالات ، حتى آل الأمر بمن يدعي التحقيق والتوحيد والعرفان منهم إلى أن اشتبه عليهم وجود الرب بوجود كل موجود فظنوا أنه هو ، فجعلوا وجود المخلوقات عين وجود الخالق ، مع أنه لا شيء أبعد عن

يخطيء النّاس من جهة التّأويل والقياس ، فالتّأويل في الأدلة السمعية ، والقياس في الأدلة العقلية . قال شيخ الإسلام : وهو كما قال ، والتأويل الخطأ إنما يكون في الألفاظ المتشابهة ، والقياس الخطأ إنما يكون في المعاني المتشابهة .

س ٧٧ ـ إلامَ آل الأمر بمن يدَّعي التحقيق والتوحيد والعرفان بسبب الاشتباه ؟ مع بيان أنواع الحلول والاتّحاد ، واذكر بعض من قال بمقالة الاتّحاد . وعرِّف معنى « الواحد بالعين » و « الواحد بالنوع » .

ج ٧٧ ـ آل الأمر بمن يدَّعي التحقيق والتوحيد والعرفان إلى أن اشتبه عليه وجود الربّ بوجود كل موجود فظن أنه هو ، فجعل وجود المخلوقات عين وجود الخالق .

وأنواع الحلول والاتّحاد أربعة :

أولاً : « الحلول الخاص » : وهو قول « النسطورية » [1] من النصارى ونحوهم ؛ ممن

---

(١) « **النسطورية** » فرقة من فرق النصارى ، وهم أتباع « نسطور الحكيم **Nastorius** » بطريك القسطنطينية سنة ٤٢٨م ، ذهب نسطور إلى القول: بأن مريم العذراء لم تلد الإله ، بل ولدت =

مماثلة شيء ، أو أن يكون إيَّاه ، أو متحدًا به ، أو حالاً فيه من الخالق مع المخلوق .

أصحاب وحدة الوجود هم أعظم النَّاس ضلالاً من جهة الاشتباه

فمن اشتبه عليهم وجود الخالق بوجود المخلوقات – حتى ظنوا وجودها وجوده – فهم أعظم النَّاس ضلالاً من جهة الاشتباه ، وذلك أن الموجودات تشترك في مسمَّى « الوجود » فرأوا الوجود واحدًا ، ولم يفرقوا بين

يقولون : إن اللاهوت حل في الناسوت كحلول الماء في الإناء ، وهو قول من وافق هؤلاء النصارى من غالية الأمَّة ، كغالية الرافضة [1] الذين يقولون : إن الله ـ تعالى

= الإنسان فقط ، ثُمَّ اتَّحد ذلك الإنسان بعد ولادته بالإقنوم الثاني اتحادًا مجازيًا ؛ لأن الإله وهبه المحبَّة والنِّعمة فصار بمنزلة الابن . وبسبب هذا الاعتقاد انعقد مجمع أفسوس سنة ٤٣١ م ، وقرر لعن « نسطور » وطرده ، غير أن النسطوريين قد انحازوا في عصورهم الأخيرة إلى الرأي القائل بامتزاج اللاهوت في الناسوت ، أي القول « الكاثوليكي » ، وانحرفوا عن مذهبهم ، وهم الآن مقيمون ببلاد العراق والموصل .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن « الشهرستاني » قد أبعد جدًا عندما زعم أن « نسطور » هذا ظهر في زمان المأمون !! وذلك لأنه من الثابت أن مجمع أفسوس الذي قرر لعن « نسطور » كان قبل البعثة بزمان .

" الفصل في الملل والنحل " لابن حزم (١/٤٩) ، " الملل والنحل " للشهرستاني (٢/٦٤)

(١) « **غالية الرافضة** » سيأتي – إن شاء اللّه – بعد قليل بيان فرقة « **الرافضة** » ، أمَّا لقب « **غلاة الرافضة** » فيُطلق على « الاسماعيلية » ، و « النصيرية » ، وغيرهما ممن غلوا في عليّ ﷺ ، ومن بعده من أئمة الشيعة ، وعقائد هؤلاء عبارة عن خليط من عقائد اليهود ، والنصارى ، والمجوس .

الواحد بالعين والواحد بالنوع [1] .

عمّا يقولون علوًا كبيرًا - حل بعليٍّ بن أبي طالب ﷺ ، وأئمَّة أهل بيته ، وغالية

---

(١) اعلم - رحمك اللّه - أن أصحاب « **وحدة الوجود** » كابن عربي وغيره ، هم من أعظم النَّاس ضلالاً من جهة الاشتباه ، ووجه ذلك أن الفرق بين الخالق والمخلوق هو من أعظم الفروق ، بل لايوجد فارق مثله على الإطلاق ، فإذا اشتبه على هؤلاء أعظم الفروق فكيف بغيره ؟!! ووجه الاشتباه عليهم هو قولهم : الموجودات تشترك مع بعضها في مُسمًّى « الوجود » فالإنسان موجود، والحيوان موجود ، والجماد موجود .. الخ ، ثم قالوا : والحقيقة الوجودية واحدة في جوهرها وذاتها ، متكثرة بصفاتها وأسمائها . ولا تعدد فيها إلاَّ بالاعتبارات والنسب والاضافات .

قلتُ : ولا يخفى زيغ وضلال من يزعم مثل ذلك ؛ لأن الحقائق الوجودية ليست واحدة ، فحقيقة « **وجود الأعيان** » غير حقيقة « **وجود الأنواع** » ، ويتبين لك ذلك بمعرفة معنى « **النوع** » و« **العين** » ، أمَّا « **النوع** » فهو من الكليات الخمس التي لا وجود لها إلاَّ في الأذهان ، وقد مر بيان ذلك في (ص ١١٨) وما بعدها ، وذكرنا هناك أن « **النوع** » يطلق على الأشياء المتفقة من حيث الحقيقة ، ولكنها مختلفة من حيث التشخيص ، كزيد وبكر اتفقا في « الإنسانية » واختلفا في « التشخيص » فـ « **النوع** » أمر كُليّ قابل للتنوع والتقسيم كما هو ظاهر ، أمَّا « **العين** » فالمراد بها ذات الشيء وجوهره ، فهي الأمور المتشخصة في الخارج بجوهرها وذاتها ، كزيد وبكر وعمرو أعيان مختلفة لها وجود حِسِّي غير قابل للتنوع والتقسيم ، إذا عرفت هذه المقدمة ظهر لك الفرق بين وجود « **النوع** » ووجود « **العين** » ، ولكن إذا لم تتضح لك المسألة ، **فإليك مزيد من البيان** :

من المعلوم أن متصورات العقل ومقدراته أوسع ممَّا هو موجود حاصل بذاته ، فالعقل يتصور المعدومات والممتنعات ، وهذا التصور دليل على أن لهما وجودًا في الذهن ، غير أننا لا نجد لهما وجودًا في الشاهد ، و « النوع » مثل ذلك ، وهو من مباديء التصورات العامَّة التي ليس لها وجود إلاَّ في الأذهان ، ومثال ذلك إذا قيل : « اذا رأيت إنسانًا فأكرمه » فالعقل سيتصور إنسانًا مطلقًا ، غير محدد التشخيص ، فقد يكون زيدًا ، أو بكرًا ، وهذا وجود ذهني ، فإذا خرج هذا الوجود إلى نطاق الواقع تغير من حيز « النوع » إلى حيز « العين » ، فحتمًا سترى إنسانًا =

....

النُسَّاك [1] الذين يقولون بالحلول فيمن يعتقدون فيه الولاية .

ثانيًا : « الاتحاد الخاص » : وهو قول يعقوبية النصارى [2] ، حيث يقولون : إن اللاهوت والناسوت اختلطا وامتزجا وصارا شيئًا واحدًا .

ثالثًا : « الحلول العام » : وهو القول الذي ذكره أئمة أهل السُنَّة عن طائفة من الجهمية المتقدمين ، الذين يقولون : إن الله في كل مكان .

رابعًا : « الاتحاد العام » : وهو قول أصحاب وحدة الوجود أتباع ابن عربي الطائي.

« والواحد بالعين » : هو الذي لا يقبل النوع والتقسيم .

= مُتشخصًا في ذات ، إمَّا في شخص زيد أو بكر أو غيرهما ، المقصود أن هناك فرقًا بين حقيقة وجود « النوع » ، وحقيقة وجود « العين » ، والله ﷻ الهادي إلى سواء السبيل .

(١) « **غالية النُسَّاك** » هم غلاة التصوف كـ « التيجانية » ، و« الجلانية » ، و« الرفاعية » ، وغيرهم الكثير ممَّا ابتليت بهم هذه الأمَّة المحمدية ، فلبَّسوا على النَّاس أمر دينهم بدعوى الزهد والتنسّك ، وهم في حقيقة الأمر زنادقة ومرتزقة ، يستخفون عقول المغفَّلين بالخرافات والشعوذة والخداع ، وعند التأمل في تاريخ الأمَّة الإسلامية نجد أن من أكبر عوامل التخلف والانحطاط كانت بسبب هؤلاء ، نسأل الله ﷻ أن يهدي ضال المسلمين .

(٢) اعلم ــ رحمني الله وإيَّاك ــ أن النصارى اختلفوا في طبيعة عيسى عليه السلام هل طبيعته طبيعة واحدة ؛ لأنه إله ؟ أو أن له طبيعة إلهية ، وأخرى بشرية ؛ لأنه ابن الله وابن الإنسان معًا ؟ فيكون بذلك قد اجتمع فيه اللاهوت بالناسوت . **قلتُ** : انقسم النصارى في ذلك إلى فريقين :

« **الفريق الأول** » : قال بأن طبيعة عيسى واحدة وهي إلهية ، وبه أخذ النصارى « **الإرثوزكس** » في مصر ، ومعهم الكنائس الحبشية ، والأرمينية ، والسُريانية ، وهؤلاء يعتقدون أن لله ذاتًا =

وجه ضلال الجهمية والمعتزلة من جهة الاشتباه

وآخرون توهموا أنه إذا قيل : الموجودات تشترك في مسمًّى « الوجود » ، لزم التشبيه والتركيب ، فقالوا: لفظ « الوجود » مقول بالاشتراك اللفظي، فخالفوا ما اتفق عليه العقلاء مع اختلاف أصنافهم من أن الوجود ينقسم إلى قديم ومحدث ، ونحو ذلك من أقسام الموجودات [1] .

« والواحد بالنوع » : هو الذي يقبل التنوع والتقسيم .

س ٧٨ ـ من الذين توهموا أنه إذا قيل الموجودات تشترك في مسمَّى الوجود لزم التشبيه والتركيب ، وماذا قالوا فرارًا ممَّا زعموا ، وما حكم قولهم ؟

ج ٧٨ ـ هم « الجهمية » و « المعتزلة » قالوا : لفظ « الوجود » مقول بالاشتراك اللفظي .

ومقالتهم هذه واضحة الفساد وبينة البطلان .

= واحدة مثلثة الأقانيم : إقنوم الأب ، وإقنوم الابن ، وإقنوم روح القدس ، فيقولون : إن المسيح عليه السلام هو الله ـ تعالى ـ عمَّا يصفون ـ نفسه قُتل وصُلب ، وإن العالم بقي ثلاثة أيام بلا مدبِّر ، ثم قام ورجع كما كان !! وهذا المذهب اكتسب قوة بعد أن انتصر له في القرن السادس الميلادي داعية كبير إلى النصرانية من رهبان القسطنطينية ، وهو « **يعقوب البرادعي Yacab Baradas** » فأُطلق على هذا المذهب « **المذهب اليعقوبي** » وعلى أنصاره اسم « **اليعاقبة** » أو« اليعقوبيين » .

« **الفريق الثاني** » : قال بأن عيسى عليه السلام طبيعتان ، وهذا قالت به جميع الكنائس الأخرى ، وهم « **الكاثوليك** » ـ والله تعالى أعلم ـ .

" الفصل في الملل والنحل " لابن حزم (٤٩/١) ، " الملل والنحل " للشهرستاني (٦٦/٢)

(١) « **الاشتراك اللفظي** » هو اللفظ الواحد الذي يطلق على أشياء مختلفة بالحد والحقيقة إطلاقًا متساويًا كلفظ « **العين** » يطلق على آلة البصر ، وينبوع الماء ، وقرص الشمس ، ولفظ =

وجـه ضـلال الفلاسـفة مـن جهـة الاشـتباه

وطائفة ظنت أنه إذا كانت الموجودات تشترك في مسمَّى « الوجود » لزم أن يكون في الخارج عن الأذهان موجود مشترك فيه ، وزعموا أن في الخارج عن الأذهان كليات مطلقة : مثل وجود مطلق ، وحيوان مطلق ، وجسم مطلق ، ونحو ذلك ؛ فخالفوا الحس والعقل والشرع ، وجعلوا ما في الأذهان ثابتًا في الأعيان ، وهذا كله من أنواع الاشتباه [1] .

س ٧٩ - من الذين ظنوا أنه إذا كانت الموجودات تشترك في مُسمَّى الوجود لزم أن يكون في الخارج عن الأذهان موجود مشترك فيه ، وبِمَ استدلوا ، وما حكم مقالتهم ؟

ج ٧٩ - هم الفلاسفة ، واحتجوا بأن في الخارج عن الأذهان « كليات مطلقة » ، مثل

= « **المشتري** » يطلق على المُبْتاع ، والكوكب المعروف ، فهذه الأشياء مختلفة الحدود والحقائق ، إذا تبين لك هذا ، فاعلم أن جمهور المتكلمين من الجهمية والمعتزلة توهموا أنه إذا قيل : الموجودات تشترك في مُسمَّى « **الوجود** » ، لزم التشبيه والتركيب ؛ لأن الموجود ــ أي ما في الخارج ، إذ لا يثبتون الوجود الذهني ــ عندهم غير قابل للتقسيم والتنوع ، فزعموا أن لفظ « **الوجود** » مقول بـ « **الاشتراك اللفظي** » ، فيلزمهم على هذا أن لا فرق بين وجود قديم ووجود مُحدث ، ووجود ذهني وعيني .. الخ ، وبهذا يكونون قد خالفوا ما اتفق عليه العقلاء مع اختلاف أصنافهم من أن الوجود ينقسم إلى قديم ومحدث ، ونحو ذلك من أقسام الموجودات . زد على هذا زعمهم بأن الموجودات كانت قبل وجودها أشياء وأعيان !! فأثبتوا للمعدوم في حال عدمه كلّ اسم يستحق الموجود لنفسه أو لجنسه. ومنهم من أثبت الجسم في حال عدمه جسمًا ! فكأنهم اضمروا قدم العالم و لم يجسروا على إظهاره فقالوا بما يؤدي إليه ــ والله ﷻ أعلم ــ .

(١) **ولبيان ذلك أقول** : إن هؤلاء الفلاسفة يزعمون أمورًا هي أغرب من الخيال ، ثم يقنعون =

وصف من هداه اللّه

ومن هداه اللّه سبحانه فرَّق بين الأمور وإن اشتركت من بعض الوجوه ، وعلم ما بينها من الجمع والفرق ، والتشابه والاختلاف ، وهؤلاء لا يضلون بالمتشابه من الكلام ؛ لأنهم يجمعون بينه وبين المحكم ، الفارق الذي يبين ما بينهما من الفصل والافتراق .

وجود مطلق ، وحيوان مطلق ، وجسم مطلق ، ونحو ذلك . وقولهم باطل مخالف للمعقول والمحسوس ، كما أنه مخالف للنصوص .

س ٨٠ - بيّن وصف من هداه الله ﷻ إلى معرفة الفرق بين الأمور وإن اشتركت من بعض الوجوه ، ومثّل للجمع بين المحكم والمتشابه .

س ٨٠ - من هداه اللّه سبحانه فرّق بين الأمور وإن اشتركت من بعض الوجوه ، فيردون المشكل وغير الواضح إلى قطعي الدلالة وواضح المعنى ، فيزول الاشتباه ، ويتضح

= أنفسهم بها ، حتى تصبح عندهم من المُسلّمات ، فهؤلاء ظنوا أن الموجودات إذا كانت تشترك في مُسمَّى الوجود لزم أن يكون هناك شيء موجود مُتشخص تشترك فيه ، وهذا غلط بيِّن وخلط بين الوجود الذهني والوجود العيني !! فإنه إذا قيل يشتركان في الوجود المطلق الكلي ، فذلك المطلق الكلي لا يكون مطلقًا كليًا إلاّ في الذهن لا في الواقع ، فليس في الواقع مطلق كلي يشتركان فيه ، وهذا كما إذا خطر ببالك شيء ما ، ثم وجدته فعلاً في الخارج فقلت : وجدتُ ما في نفسي ، فهل معنى ذلك أن ما في نفسك هو عين ما وجدته في الخارج ؟!! الجواب : لا . فإن ما في نفسك صورة ذهنية ، وخيالاً نفسيًا ، أمَّا ما في الخارج فهو ما يطابق هذا التصور والخيال متشخص في عين من الأعيان . إذا عُرف هذا ، فالأسماء العامَّة الكلية كالوجود =

وهذا كما أن لفظ « إنَّا » و« نحن » وغيرهما من صيغ الجمع يتكلم بها الواحد الذي له شركاء في الفعل ، ويتكلم بها الواحد العظيم ، الذي له صفات تقوم كل صفة مقام واحد ، وله أعوان تابعون له ، لا شركاء له .

فإذا تمسك النصراني بقوله : ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ** ﴾[1] ونحوه على تعدد الآلهة ، كان المحكم كقوله : ﴿ **وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لاَّ إِلَهَ إلا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ** ﴾ [2] ونحو ذلك

ما بين الشيئين من جهة الجمع ، وجهة الافتراق بواسطة ردهم المتشابه إلى المحكم[3] .

ومن أمثلة ذلك الجمع :

إذا تمسَّك النصراني بقوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ ﴾ [1] ونحوه على تعدد الآلهة ، كان المحكم كقوله : ﴿ وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لاَّ إِلَهَ إلا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ [2] ونحو ذلك مما لا يحتمل إلاَّ معنى واحدًا يزيل ما هناك من الاشتباه .

= والعلم والقدرة اشتركت في الوجود المطلق الكلي الذهني ، ولم تشترك في مُسمَّى الحقيقة والماهية والذات والنفس ، فالإنسان يشترك مع الجماد في معنى الوجودية الذهنية ، ولكنه لا يُشاركه في حقيقة التشخيص الخارجي ، فالإنسان له وجود يخصه متعين في ذات متشخصة ، والجماد له وجود يخصه متعين في ذات متشخصة ـ والله ﷻ أعلم ـ .

(١) سورة الحجر آية : ٩ .

(٢) سورة البقرة آية : ١٦٣ .

(٣) انظر " التحفة المهدية " (ص ٢٤٣) .

مما لا يحتمل إلاَّ معنى واحدًا يزيل ما هناك من الاشتباه ، وكان ما ذكره من صيغ الجمع مبينًا لما يستحقه من العظمة والأسماء والصفات وطاعة المخلوقات من الملائكة وغيرهم .

حقائق الأسماء والصفات من التأويل الذي لا يعلمه إلاَّ اللَّه

وأمَّا حقيقة ما دل عليه ذلك من حقائق الأسماء والصفات ، وما له من الجنود الذين يستعملهم في أفعاله ، فلا يعلمه إلاَّ هو ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلا هُوَ** ﴾ [1]، وهذا من تأويل المتشابه الذي لا يعلمه إلاَّ اللَّه .

بخلاف الملك من البشر إذا قال : قد أمرنا لك بعطاء ، فقد عُلم أنه هو وأعوانه ـ مثل كاتبه ، وحاجبه ، وخادمه ، ونحو ذلك ـ أمروا به ، وقد يُعلم ما صدر عنه ذلك الفعل من اعتقاداته وإراداته ونحو ذلك .

واللَّه ﷻ لا يُعلِم عباده الحقائق التي أخبر عنها من صفاته وصفات اليوم الآخر ، ولا يعلمون حقائق ما أراد بخلقه وأمره من الحكمة ، ولا حقائق ما صدرت عنه من المشيئة والقدرة .

....

(١) سورة المدثر آية : ٣١ .

الأمور التي تزيل الاشتباه

وبهذا يتبين أن التشابه يكون في الألفاظ المتواطئة ، كما يكون في الألفاظ المشتركة التي ليست بمتواطئة ، وإن زال الاشتباه بما يميّز أحد المعنيين من إضافة أو تعريف ، كما إذا قيل : ﴿ **فِيهَا أَنْهَارٌ مِّن مَّاءٍ** ﴾ [1] فهنا قد خصّ هذا الماء بالجنَّة ، فظهر الفرق بينه وبين ماء الدنيا ، لكن حقيقة ما امتاز به ذلك الماء غير معلوم لنا ، وهو ــ مع ما أعدَّ اللَّه لعباده الصالحين مما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ــ من التأويل الذي لا يعلمه إلاّ اللَّه .

وكذلك مدلول أسمائه وصفاته التي يختص بها ، التي هي حقيقته ، لا يعلمها إلاّ هو .

س ٨١ ـ إن التشابه يكون في الألفاظ المتواطئة كما يكون في الألفاظ المشتركة . وضح بأي شيء يزول به الاشتباه ؟

ج ٨١ ـ يزول الاشتباه الحاصل بين الشيئين ، ويتميز كل منهما عن الآخر بأحد الأمرين :

الأمر الأول : بالنص القاطع الدلالة ، النافي للمماثلة والمساواة .

الأمر الثاني : بالتعريف والإضافة ، فبالتعريف يتميز المعلوم والمعهود في الذهن عن

---

(١) سورة محمد ﷺ آية : ١٥ .

ولهذا كان الأئمة كالإِمام أحمد وغيره ينكرون على الجهمية وأمثالهم من الذين يحرِّفون الكلم عن مواضعه تأويل ما تشابه عليهم من القرآن على غير تأويله ، كما قال الإِمام أحمد في كتابه الذي صنفه في « الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله »[1] .

وإنما ذمهم لكونهم تأوّلوه على غير تأويله ، وذكر في ذلك ما يشتبه عليهم معناه ، وإن كان لا يشتبه على غيرهم ، وذمهم على أنهم تأولوه على غير تأويله ، و لم

غيره ، وكذا الإضافة ، فما أُضيف إلى الله ﷻ فهو خاص به لا يشركه في ذلك أحد من خلقه .

س ٨٢ ـ ما الذي أنكره الأئمة كالإمام أحمد بن حنبل على « الجهمية » وأمثالهم ، وما التأويل المذموم ، وما حال من لم يعرف معاني التأويل ؟

ج ٨٢ ـ أنكر الأئمة كالإمام أحمد وغيره على « الجهمية » وأمثالهم ـ من الذين يُحرفون الكلم عن مواضعه ـ تأويل ما تشابه عليهم من القرآن على غير تأويله الصحيح .

---

(١) طبعت هذه الرسالة القيمة عدة طبعات ، كطبعة المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٩٣ هـ ، وقد قامت بتوزيعها الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد .

ينف مطلق التأويل ، كما تقدم من أن لفظ « التأويل » يُراد به التفسير المبيِّن لمراد اللّه تعالى به ، فذلك لا يُعاب بل يُحمد ، ويراد بالتأويل الحقيقة التي استأثر اللّه بعلمها ، فذاك لا يعلمه إلاَّ هو ، وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع .

غلط « أهل التفويض » في نفيهم التأويل مطلقًا

ومن لم يعرف هذا اضطربت أقواله ، مثل طائفة يقولون : إن التأويل باطل ، وإنه يجب إجراء اللفظ على ظاهره ؛ ويحتجون بقوله : ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ** ﴾ [1] ويحتجون بهذه الآية على إبطال التأويل .

والتأويل المذموم هو : تأويل أهل التحريف والبدع ، الذين يتأولونه على غير تأويله ، ويدَّعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك .

ومن لم يعرف معاني التأويل اضطربت أقواله .

س ٨٣ ـ من الطائفة التي تقول : إن التأويل باطل ، وإنه يجب إجراء اللفظ على ظاهره ، وبِمَ فسروا التأويل المذكور في قوله ﷻ : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ ﴾ [1] ؟ وبيّن وجه تناقض مقالتهم وحكمه .

ج ٨٣ ـ هؤلاء هم « أهل التفويض » ويُقال لهم أيضًا « أهل التجهيل » ، ويحتجون بقوله

---

(١) سورة آل عمران آية : ٧ .

تناقض مقالة « المفوضة »

وهذا تناقض منهم ، لأن هذه الآية تقتضي أن هناك تأويلاً لا يعلمه إلاّ اللّه ، وهم ينفون التأويل مطلقًا .

وجهة الغلط أن التأويل الذي استأثر اللّه بعلمه هو الحقيقة التي لا يعلمها إلاّ هو ، وأمَّا التأويل المذموم والباطل فهو تأويل أهل التحريف والبدع ، الذين يتأولونه على غير تأويله ، ويدّعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك ، ويدّعون أن في ظاهره من المحذور ما هو نظير المحذور اللازم فيما أثبتوه بالعقل ! ويصرفونه إلى معان هي نظير المعاني التي نفوها عنه ! فيكون ما نفوه من جنس ما أثبتوه ، فإن كان الثابت حقًا ممكنًا كان المنفي مثله ، وإن كان المنفي باطلاً ممتنعًا كان الثابت مثله .

وهؤلاء الذين ينفون التأويل مطلقًا ، ويحتجون بقوله تعالى : ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ** ﴾ [1] قد يظنون أنّا

ﷺ : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ ﴾ [1] ، وفسروا التأويل على اصطلاحهم ، وهو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك. وهذا

---

(١) سورة آل عمران آية : ٧ .

خوطبنا في القرآن بما لا يفهمه أحد ، أو بما لا معنى له ، أو بما لا يُفهم منه شيء .

وهذا مع أنه باطل فهو متناقض ، لأنّا إذا لم نفهم منه شيئًا لم يجز أن نقول : له تأويل يخالف الظاهر ولا يوافقه ، لإمكان أن يكون له معنى صحيح ، وذلك المعنى الصحيح لا يخالف الظاهر المعلوم لنا ، فإنه لا ظاهر له على قولهم ، فلا تكون دلالته على ذلك المعنى دلالة على خلاف الظاهر فلا يكون تأويلاً ، ولا يجوز نفي دلالته على معان لا نعرفها على هذا التقدير ، فإنَّ تلك المعاني التي دلت عليها قد لا نكون عارفين بها ، ولأنّا إذا لم نفهم اللفظ ومدلوله المراد فلأن لا نعرف المعاني التي لم يدل عليها اللفظ أولى ، لأن إشعار اللفظ بما يراد به أقوى من إشعاره بما لا يراد به ، فإذا كان اللفظ لا إشعار له بمعنى من المعاني ، ولا يُفهم منه معنى أصلاً ، لم يكن مشعرًا بما أُريد به ، فلأن لا يكون مشعرًا بما لم يرد به أولى .

تناقض منهم ؛ لأن هذه الآية تقضي بأن هناك تأويلاً لا يعلمه إلاَّ الله ﷻ ، وهم ينفون مطلق التأويل .

فلا يجوز أن يُقال : إن هذا اللفظ متأوّل ، بمعنى أنه مصروف عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح ، فضلاً عن أن يُقال : إن هذا التأويل لا يعلمه إلاَّ اللَّه ، اللهم إلاَّ أن يراد بالتأويل ما يخالف الظاهر المختص بالمخلوقين ، فلا ريب أن من أراد بالظاهر هذا فلا بدَّ أن يكون له تأويل يخالف ظاهره .

لكن إذا قال هؤلاء : إنه ليس لها تأويل يخالف الظاهر ، أو إنها تجري على المعاني الظاهرة منها ، كانوا متناقضين . وإن أرادوا بالظاهر هنا معنى وهنا معنى في سياق واحد من غير بيان كان تلبيسًا ، وإن أرادوا بالظاهر مجرد اللفظ ، أي تجرى على مجرَّد اللفظ الذي يظهر من غير فهم لمعناه كان إبطالهم للتأويل أو إثباته تناقضًا ، لأن من أثبت تأويلاً أو نفاه فقد فهم منه معنى من المعاني . وبهذا التقسيم يتبين تناقض كثير من النَّاس من نفاة الصفات ومثبتيها في هذا الباب .

وحكم قولهم أنه باطل مخالف للكتاب والسُنَّة وسلف الأمَّة .

القاعدة السادسة

بيان الضابط الذي تُعرف به الطرق الصحيحة والباطلة في النفي والإثبات

القاعدة السادسة ـ أنّ لقائل أن يقول : لا بدَّ في هذا الباب من ضابط يُعرف به ما يجوز على اللّه ﷻ مما لا يجوز في النفي والإثبات ، إذ الاعتماد في هذا الباب على مجرد نفي التشبيه أو مطلق الإثبات من غير تشبيه ليس بسديد ، وذلك أنه ما من شيئين إلاَّ وبينهما قدر مشترك وقدر مميَّز .

فصل في «القاعدة السادسة»

س ٨٤ ـ ما « القاعدة السادسة » ، وما الاعتماد الصحيح في نفي ما يُنفى عن الله ﷻ ، وما الاعتماد الصحيح في إثبات ما يثبت لله ﷻ .

ج ٨٤ ـ « القاعدة السادسة » : أنَّ لقائل أن يقول : لا بدَّ في هذا الباب من ضابط يُعرف به ما يجوز على اللّه ﷻ مما لا يجوز في النفي والإثبات ، إذ الاعتماد في هذا الباب على مجرد نفي التشبيه أو مطلق الإثبات من غير تشبيه ليس بسديد ، وذلك أنه ما من شيئين إلاَّ وبينهما قدر مشترك وقدر مميَّز .

والاعتماد الصحيح في نفي ما يُنفى عن الله ﷻ هو : الاعتماد على نفي النقص والعيب ، وإثبات حقائق أسماء الله ﷻ ، ونفي مماثلته لشيء من مخلوقاته .

والاعتماد الصحيح في إثبات ما يثبت لله ﷻ هو : إثبات ما أثبته الشرع ، وما

خطأ الاعتماد في النفي على مجرد ادعاء التشبيه فيما يُنفى

فالنافي إن اعتمد فيما ينفيه على أن هذا تشبيه ، قيل له : إن أردت أنه مماثل له من كل وجه فهذا باطل ، وإن أردت أنه مشابه له من وجه دون وجه ، أو مشارك له في الاسم ، لزمك هذا في سائر ما تثبته ، وأنتم إنما أقمتم الدليل على إبطال التشبيه والتماثل ، الذي فسرتموه بأنه يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر ، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه ، ويجب له ما يجب له .

سكت عنه فلم يثبته ولم ينفه ، فإن كان في العقل ما يثبته ككونه وصف كمال ، لا نقص فيه بوجه من الوجوه ، أثبتناه ضمن « المثل الأعلى » ، وإن كان في العقل ما ينفيه ككونه وصف نقص نفيناه ضمن « المثل الأعلى » أيضًا ، وإن لم يكن في العقل ما ينفيه سكتنا عنه فلا نثبته ولا ننفيه .

س ٨٥ ـ إذا زعم النافي للصفات فيما ينفيه على أن هذا تشبيه ، فبمَ تجيبه ؟

ج ٨٥ ـ النافي إن اعتمد فيما ينفيه على أن هذا تشبيه ، قيل له : إن أردت أنه مماثل له من كل وجه فهذا باطل ، وإن أردت أنه مشابه له من وجه دون وجه ، أو مشارك له في الاسم ، لزمك هذا في سائر ما تثبته .

س ٨٦ ـ نفات الصفات أقاموا الدليل على نفي مطلق التشبيه . فهل التشبيه المطلق قال به أحد ، ولِمَ ، وهل إثبات صفات الله ﷻ على ما يليق به مع نفي المماثلة من هذا

ومعلوم أن إثبات التشبيه بهذا التفسير مما لا يقوله عاقل يتصور ما يقول ، فإنه يعلم بضرورة العقل امتناعه ، ولا يلزم من نفي هذا نفي التشابه من بعض الوجوه ، كما في الأسماء والصفات المتواطئة .

ولكن من النَّاس من يجعل التشبيه مفسرًا بمعنى من المعاني ، ثُمَّ إن كل من أثبت ذلك المعنى قالوا: إنه مشبِّه . ومنازعهم يقول : ذلك المعنى ليس هو من التشبيه .

من شبه المعتزلة أن إثبات الصفات يستلزم تعدد القديم

وقد يفرَّق بين لفظ « التشبيه » و « التمثيل » ، وذلك أن المعتزلة ونحوهم من نفاة الصفات يقولون : كل من أثبت لله صفة قديمة فهو مشبِّه ممثِّل ، فمن قال : إن

القبيل ، وهل يلزم من نفي مطلق التشبيه نفي التشبيه من بعض الوجوه كما في الأسماء والصفات المتواطئة ؟

ج - ٨٦ - معلوم أن إثبات التشبيه المطلق لم يقله عاقل يتصور ما يقول ، فإنه يعلم بضرورة العقل امتناعه . وإثبات الصفات لله ﷻ على ما يليق به ، مع نفي مماثلته للمخلوقات ليس من هذا القبيل .

ولا يلزم من نفي مطلق التشبيه نفي التشابه من بعض الوجوه كما في الأسماء والصفات المتواطئة .

لله علمًا قديمًا ، أو قدرة قديمة ، كان عندهم مُشبِّهًا ممثلاً ، لأن « القِدم » عند جمهورهم هو أخص وصف الإله ، فمن أثبت لله صفة قديمة فقد أثبت له مِثْلاً قديمًا ، فيسمُّونه ممثلاً بهذا الاعتبار .

جواب المثبتة على شُبهة المعتزلة

ومثبتة الصفات لا يوافقونهم على هذا ، بل يقولون : أخص وصفه حقيقة ما لا يتصف به غيره ، مثل كونه ربّ العالمين ، وأنه بكل شيء عليم ، وأنه على كل شيء قدير ، وأنه إله واحد ، ونحو ذلك ، والصفة لا توصف بشيء من ذلك .

س ٨٧ ـ هل التشبيه والتمثيل بمعنى واحد ، وهل مَنْ أثبت لله تعالى صفة قديمة مُشبه وممثل ، ومَنْ الذي زعم ذلك ، وهل « القِدَم » أخص وصف للإله ، ومَنْ الذي زعم ذلك ، وما أخص وصف للإله على الصحيح ، وهل الصفة توصف بذلك ، وهل الصفات قديمة ، وهل الصفة في لغة العرب مثل الموصوف ؟

ج ٨٧ ـ التشبيه ليس بمعنى التمثيل في اللغة ، فتشبيه الشيء بالشيء يكون لمشابهته له من بعض الوجوه ، وذلك لا يقتضي التماثل ، والتماثل هو المماثلة ويقتضي المساواة من كل وجه بخلاف المشابهة وقد يعبر بأحدهما عن الآخر .

وليس من أثبت لله ﷻ صفة قديمة مُشبه وممثل . والذي زعم ذلك هم المعتزلة .

ثم من هؤلاء الصفاتية [1] من لا يقول في الصفات : إنها قديمة ، بل يقول : الربُّ بصفاته قديم ؛ ومنهم من يقول : هو قديم وصفته قديمة ، ولا يقول : هو وصفاته قديمان ؛ ومنهم من يقول : هو وصفاته قديمان ، ولكن يقول : ذلك لا يقتضي مشاركة الصفة له في شيء من خصائصه ، فإن القِدم ليس من خصائص الذات المجردة ، بل هو من خصائص الذات الموصوفة بصفات ، وإلاَّ فالذات المجردة لا وجود لها عندهم ، فضلاً عن أن تختص بالقِدم ، وقد يقولون : الذات متصفة بالقدم والصفات متصفة بالقدم وليست الصفات إلهًا ولا ربّاً ، كما أن النبي محدَث وصفاته محدَثة ، وليست صفاته نبيًا .

وأخص وصف للإله هو ما لا يتصف به غيرة ، مثل كونه ربّ العالمين ، وأنه بكل شيء عليم ، وأنه على كل شيء قدير ، وأنه إله واحد ونحو ذلك ، والصفة لا

---

(١) « **الصفاتية** » : لقب يطلقه المعطلة على من أثبت الصفات أو بعضها ، وقد تطلق « الصفاتية » عند مؤلفي أهل السُنّة على من ينكر بعض الصفات ويؤمن ببعضها كالكُلابية والأشعرية ، وأيضًا تطلق على الكرَّامية والمشبَّهة ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ (الفتاوى ٥٢٠/٦) : ثم جاء « **أبو الحسن الأشعري** » فاتبع طريقة ابن كُلاَّب وأمثاله ، وذكر في كتبه جمل مقالة أهل السنة والحديث ؛ وأن ابن كُلاَّب يوافقهم في أكثرهم ، وهؤلاء يُسمّون « **الصفاتية** » ؛ لأنهم يثبتون صفات الله ﷻ خلافًا للمعتزلة . اهـ .
" الملل والنحل " للشهرستاني (١١٦/١)

فهؤلاء إذا أطلقوا على الصفاتية اسم « التشبيه » و« التمثيل » كان هذا بحسب اعتقادهم الذي ينازعهم فيه أولئك ، ثم يقول لهم أولئك : هَبّ أن هذا المعنى قد يُسمَّى في اصطلاح بعض الناس تشبيهًا ، فهذا المعنى لم ينفه عقل ولا سمع ، وإنما الواجب نفي ما نفته الأدلة الشرعية والعقلية .

والقرآن قد نفى مُسمَّى « المثل » و « الكفء » و« الندّ » ونحو ذلك ، ولكن يقولون : الصفة في لغة العرب ليست مثل الموصوف ولا كفأه ولا ندّه فلا تدخل في النّص ، وأمَّا العقل فلم ينف مُسمَّى « التشبيه » في اصطلاح المعتزلة .

ومن شبه المعتزلة أن إثبات الصفات يستلزم التجسيم والأجسام متماثلة

وكذلك أيضًا يقولون : إن الصفات لا تقوم إلاَّ بجسم متحيّز ، والأجسام متماثلة ، فلو قامت به الصفات للزم أن يكون مماثلاً لسائر الأجسام ، وهذا هو التشبيه .

وكذلك يقول هذا كثير من الصفاتية الذين يثبتون

توصف بشيء من ذلك فلا يُقال مثلاً : علم الله على كل شيء قدير ، أو هو ربُّ العالمين ونحو ذلك ، والصفات قديمة قدم الذات ؛ لأنها تابعة له ، والصفة في لغة العرب ليست مثل الموصوف .

الصفات وينفون علوه على العرش وقيام الأفعال الاختيارية به [1] ونحو ذلك ، ويقولون : الصفات قد تقوم بما ليس بجسم ، وأمَّا العلو على العالم فلا يصح إلاَّ إذا كان جسمًا ، فلو أثبتنا علوه للزم أن يكون جسمًا ، وحينئذ فالأجسام متماثلة فيلزم التشبيه .

س ٨٨ ـ زعمت « المعتزلة » و« الجهمية » أن الصفات لا تقوم إلاَّ بجسم متحيّز ، والأجسام متماثلة ، فلو قامت به الصفات للزم أن يكون مماثلاً لسائر الأجسام ، وهذا هو التشبيه فكيف ترد عليهم ؟

ج ٨٨ ـ يُقال لهم : « أولاً » : ما تعنون بالمتحيز ؟ هل تعنون به المباين لغيره ، أو تقصدون

---

(١) **« الأفعال الاختيارية »** : اعلم ــ وفقني اللَّه وإيَّاك لكل خير ــ أن علماء التوحيد قسموا صفات الحق ﷻ الخبرية ــ ويُقال لها السمعية وهي الصفات الثابتة بالكتاب والسُنَّة ، أمَّا العقل فليس له دور في إثباتها ابتداءً ؛ لأنها من المغيبات ــ إلى قسمين :

١ ــ **صفات ذاتية** : وهي صفات تتعلق بذات الحق ﷻ ، أزلية لاتنفك عنه أبدًا ، كاليدين ، والقدم ، والساق ، والوجه ... الخ .

٢ ــ **صفات فعلية** : وهي صفات تتعلق بمشيئته ﷻ ، فيفعلها متى شاء وأراد ، وهي التي يُشير إليها شيخ الإسلام بقوله : **« الأفعال الاختيارية »** وهي على نوعين :

النوع الأول : « صفات فعلية لازمة » : وهي صفات فعلية ترجع لذات الحق ﷻ ، فهي لازمة غير متعدية للخلق ، كالاستواء ، والنزول ، والمجيء ... الخ ، فهي أفعال خاصة به ﷻ .

النوع الثاني : « صفات فعلية متعدية »: وهي صفات فعلية للحق ﷻ ترجع على الخلق، فهي متعدية غير لازمة كالرحمة صفة لله ﷻ ترجع على الخلق بالنفع ، وكذا غضبه ، وسخطه ..الخ .

فلهذا تجد هؤلاء يُسمُّون من أثبت العلو ونحوه مشبِّهًا ، ولا يُسمُّون من أثبت السمع والبصر والكلام ونحوه مشبِّهًا ،كما يقوله صاحب « الإرشاد »[1] وأمثاله.

به داخل في الأحياز بحيث تحيط به إحاطة الظرف بالمظروف ؛ فإن عنيتم الأول فهذا المعنى ثابت لله ﷻ ، فهو فوق سمواته ، عالٍ على عرشه ، مباين لخلقه ، وإن

---

(١) هو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني الشهير بـ « إمام الحرمين »، وهو من أئمة الشافعية، ومن أكابر الأشاعرة ، وآخر أمره التفويض ، والعجيب أن الإمام الذهبي زعم أن الجويني رجَّح مذهب السلف ، ووافقه على ذلك محقق « السير » ! والحق أن الجويني رجع عن مذهب الأشاعرة إلى مذهب التفويض وأصبح من زعماء هذا المذهب البدعي ، وهو أيضًا ممن يزعم نسبة هذا المذهب إلى السلف ، وهذه فرية عظيمة منه ـ رحمه الله ـ ومحض افتراء على عقيدة السلف ، قال في " العقيدة النظامية " (ص ٢٣) : وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهرِ على مواردها ، وتفويض معانيها إلى الربِّ تعالى . اهـ . **قلتُ** : وما زعمه أن مذهب أئمة السلف تفويض معاني الصفات إلى الربِّ تعالى مردود بقول السلف : « إن الاستواء معلوم » . من مؤلفاته المطبوعة : " غياث الأمم " ، و" البرهان في أصول الفقه " ، توفي الجويني سنة ٤٧٨ هـ .

" سير أعلام النبلاء " (١٨/٤٦٨) ، " البداية والنهاية " (١٢/١٣٦) ، " الأعلام " (٤/١٦٠)

والكتاب الذي أشار إليه شيخ الإسلام هو " كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد " حققه محمد يوسف موسى وعلي عبد المُنعم ، ونشرته مكتبة الخانجي بمصر سنة ١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠م ، وأعاد نشره دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م بتحقيق الشيخ زكريا عميرات . ومصداق ما أشار إليه شيخ الإسلام من أن الأشاعرة وغيرهم من المعطلة يُسمُّون من أثبت الصفات مشبهة قول الجويني (الإرشاد ص ١٥٨) : وقد صرح بالاسترواح إليها ـ أي صفة العلو ونحوها ـ الحشوية الرعاع المجسمة !! .اهـ .

وكذلك قد يوافقهم على القول بتماثل الأجسام القاضي أبو يعلى [1] وأمثاله من مثبتة الصفات والعلو ، ولكن هؤلاء قد يجعلون العلو صفة خبرية ، كما هو أول قولي القاضي أبي يعلى ، فيكون الكلام فيه كالكلام في

عنيتم الثاني ، فالله ﷻ أعظم وأجل من أن يحوزه شيء من مخلوقاته .

« ثانيًا » : ما تعنون بالجسم ؟ أتعنون به الذات التي يمكن رؤيتها بالأبصار ، وتصح الإشارة إليها ، وتتصف بالحياة والسمع والبصر والوجه واليدين والاستواء ونحو ذلك من الصفات ؟ أم تعنون به ما كان مركبًا من المادة والصورة ، أو ما كان مركبًا من الجواهر المفردة ؟ . فإن عنيتم الأول فهو حق ، وإن عنيتم الثاني فهو باطل .

« ثالثًا » : يُقال لهم : قولكم : بأن الأجسام متماثلة دعوى غير صحيحة ؛ فمن المعلوم أن الموجودين إذا اشتركا في أن هذا قائم بنفسه ، وهذا قائم بنفسه لم يكن أحدهما مِثْلاً للآخر [2] .

---

(١) هو **محمد بن الحسين البغدادي** ، الحنبلي ، انتهت إليه الإمامة في الفقه الحنبلي ، وكان عالم العراق في زمانه ، ولم يكن له يدٌ طولى في معرفة الحديث ، فربما احتج بالضعيف . وله ميل إلى مذهب الأشاعرة كما في « المعتمد » ، وله ردود حسنة على الكرَّاميّة ، والجهمية ، من مؤلفاته المطبوعة : " إبطال التأويل " ، " الأحكام السلطانية " ، توفي سنة ٤٥٨ هـ .

" سير أعلام النبلاء " (٨٩/١٨) ، " البداية والنهاية " (٩٤/١٢) ، " الأعلام " (٦٧/٤)

(٢) انظر " التحفة المهدية " (ص ٢٦٥) .

الوجه ، وقد يقولون : إن ما يثبتونه لا ينافي الجسم ، كما يقولونه في سائر الصفات [1] . والعاقل إذا تأمل وجد الأمر فيما نفوه كالأمر فيما أثبتوه لا فرق .

جواب المثبتة على شبهة المعتزلة في التجسيم

وأصل كلام هؤلاء كلهم على أن إثبات الصفات يستلزم التجسيم ، والأجسام متماثلة . والمثبتون يجيبون عن هذا تارة بمنع المقدمة الأولى ، وتارة بمنع المقدمة الثانية ، وتارة بمنع كلتا المقدمتين ، وتارة بالاستفصال .

ولا ريب أن قولهم بتماثل الأجسام قول باطل ، سواء فسروا الجسم بما يشار إليه ، أو بالقائم بنفسه ، أو

س ٨٩ ـ ما أصل كلام الجهمية والمعتزلة والأشاعرة في نفي الصفات ، وكيف ترد عليهم ؟

ج ٨٩ ـ أصل كلام هؤلاء كلهم على أن إثبات الصفات يستلزم التجسيم ، والأجسام متماثلة . ويرد عليهم تارة بمنع « المقدمة الأولى » بأن يُقال : الاتصاف بالصفات لا يستلزم الجسمية . وتارة بمنع « المقدمة الثانية » بأن يُقال : الأجسام غير متماثلة . وتارة بمنع « المقدمتين » ـ أي بأن يُقال : ليس كل متصف بصفة جسم ،

---

(١) **جملة القول** : أن الأشاعرة أثبتوا الصفات السبع ، وقالوا : إن هذه الصفات يمكن قيامها بغير جسم ، وما عداها كصفة الاستواء لا يمكن قيامها بغير جسم ؛ لذلك يرمون من أثبتها بالتشبيه والتجسيم، وأمّا القاضي أبو يعلى فقد وافق الأشاعرة في المقدمة الثانية ـ أي أن الأجسام متماثلة ـ ومع بطلانها ، فهو في نفس الأمر أثبت صفة العلو ، فوافقهم من جهة ، وخالفهم جهة أخرى .

بالموجود ، أو بالمركب من الهيولى [1] والصورة ، ونحو ذلك . فأمَّا إذا فسروه بالمركب من الجواهر المفردة على أنها متماثلة ، فهذا يُبنى على صحة ذلك ، وعلى إثبات الجواهر المفردة وعلى أنها متماثلة . وجمهور العقلاء يخالفونهم في ذلك [2] .

وليست الأجسام متماثلة ـ . وتارة بالاستفصال عن المراد بالجسم ، فيقال لهم ما تعنون بالجسم ؟ أتعنون به الذات التي يمكن رؤيتها بالأبصار ، وتصح الإشارة إليها ، وتتصف بالحياة والسمع والبصر ونحو ذلك من الصفات ، أم تعنون به ما كان مركبًا

---

(١) « **الهيولي** » : كلمة يونانية ، بمعنى الأصل والمادة ، والمراد بها المادة الأولى ، وهي كل ما يقبل الصورة ، والصورة ما يُقابل المادة ، وهي الشكل الذي يحدد الشيء كشكل التمثال . " المعجم الفلسفي " (ص ١٦٣ ، ٢٠٨) ، " الكليات " لأبي البقاء (ص ٩٥٥)

(٢) **ولبيان ذلك أقول** : تستدل المعتزلة على نفي الصفات الثبوتية بـ « **القياس الاقتراني** » ويُسمَّى أيضًا « **قياس الشمول** » وهذا القياس عبارة عن: **قول مؤلف من قضية فأكثر على وجه يستلزم لذاته قضية أخرى** ، والقضية المجعلة جزء دليل تُسمَّى في اصطلاح المنطقيين « **مقدمة** » ، والقضية هي : الجملة الاسمية أو الفعلية ، فهؤلاء يزعمون أن إثبات الصفات يستلزم التجسيم ، والأجسام متماثلة ، وهذا هو « **قياس الشمول** » ، فقولهم « **إثبات الصفات** » هو الحد الأصغر، وهو موضع النتيجة ، والمقدمة المشتملة عليه التي هي « إثبات الصفات يستلزم التجسيم » هي المقدمة الصغرى ، والثانية « **التجسيم** » فلفظ « التجسيم » هو المُسمَّى بالحد الأوسط ، والحد الأوسط يُلغى عند الانتاج ، وهو متكرر ؛لأنه هو الرابط بين القضيتين ، والثالثة « **المماثلة** » وهي المقدمة الكبرى التي هي « الأجسام متماثلة » فبحذف الحد الوسط ـ أي لفظ « التجسيم » ـ تكون النتيجة متألفة من الحد الأصغر والأكبر أي « **إثبات الصفات تجسيم** »اوهذا قياس فاسد =

والمقصود أنهم يطلقون التشبيه على ما يعتقدونه تجسيمًا بناءً على تماثل الأجسام ، والمثبتون ينازعونهم في اعتقادهم ، كإطلاق الرافضة [١] لـ « النَصب » [٢] على

من المادة والصورة ، أو ما كان مركبًا من الجواهر المفردة ؟ .

= كقياس التمثيل لا يجوز استعماله في حق الله ﷻ ، وقد تقدم بيان ذلك ، وذكر شيخ الإسلام أن المثبتة ــ وهم الذين يثبتون الصفات أو بعضها ــ يردون على هذا القياس تارة بإبطال الاستلزام المزعوم في المقدمة الأولى التي هي « **إثبات الصفات يستلزم التجسيم** » ، وتارة بإبطال المقدمة الثانية التي هي « **الأجسام متماثلة** » ، وتارة بإبطال القياس من أصله ، وتارة بالاستفصال عن المقصود من لفظ التجسيم ؟ فإن فسروه بما يُشار إليه ، أو القائم بنفسه ، أو بالموجود ، أو المركب من المادة الأولى والصورة ، ونحو ذلك فهذا باطل كما مر توضيحه في المثالين المضروبين ـ الروح والجنَّة ـ ، وأمَّا إذا فسروه بالمركب من الجواهر المفردة على أنها متماثلة ، فهذا يُبنى صحته على صحة ذلك الافتراض ، علمًا بأن جمهور العقلاء على مخالفة ذلك ـ والله ﷻ أعلم ـ .

(١) « **الروافض** » : لقب يُطلق على طوائف الشيعة ، وقد اختلف في سبب تسميتهم بالروافض على أقوال فقيل : لرفضهم الدين ، وقيل : لرفضهم السُنَّة ، وقيل : لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر ، وقيل : لرفضهم زيد بن علي الذي امتنع عن سَبِّ الشيخين . وللروافض طوائف كثيرة ، ومدار اعتقادهم على أربعة أصول وهي : التوحيد ، والنبوة ، والإمامة ، والعدل ، وقولهم في صفات الله ﷻ على طورين : الطور الأول : « **التشبيه** » ، والطور الثاني : « **التعطيل** » ، هذا وقد شابهوا المعتزلة في كثير من المسائل العقائدية ، ولهم أقوال شنيعة لم يسبقهم إليها أحد ، فكفَّروا جُلَّ الصحابة إلاَّ خمسة منهم ، وادعوا تحريف القرآن ، واباحوا نكاح المتعة ، ولمزيد من التفاصيل عن مذهبهم انظر كتب الشيخ إحسان إلهي ظهير الذي قُتل على يد الشيعة الحاقدة ، ومن مؤلفاته في هذا الصدد : " الشيعة وأهل البيت " ، و" الشيعة والسُنَّة " ، و" الشيعة والقرآن " وانظر أيضًا : " مقالات الإسلاميين " للأشعري (٦٥/١) ، " الفرق بين الفرق " للبغدادي (ص ٢٩)

(٢) « **النصب** » نسبة إلى الناصبية ، وهي نقيض الروافض ، وهو لقب للخوارج ومعناه الغلو في =

من تولى أبا بكر [1] وعمر [2] ـ رضي الله عنهما ـ ، بناءً على أن من أحبَّهما فقد أبغض عليًا [3] ﷺ ، ومن أبغضه فهو ناصبي ؛ وأهل السُنَّة ينازعونهم في المقدمة الأولى .

ولهذا يقول هؤلاء : إن الشيئين لا يشتبهان من وجه ويختلفان من وجه . وأكثر العقلاء على خلاف ذلك ،

فإن عنيتم الأول فهو حق ، وإن عنيتم الثاني فهو باطل .

= بغض علي بن أبي طالب ﷺ ، ومُناصبته العداء ، والمنتسبون لهذه الفرقة عرف عنهم كثرة العبادة ، والصدق في الحديث ؛ ولكنَّهم أهل بدعة وضلال ، سفكوا دماء بعض الصحابة ﷺ على رأسهم علي بن أبي طالب ، والخبَّاب ـ رضي الله عنهما ـ ، وهم أيضًا يكفِّرون أكثر الصحابة ، ووافقوا المعتزلة في كثير من مسائل الاعتقاد كالقول بخلق القرآن ، والقول في القدر ، وغير ذلك .
" مقالات الإسلاميين "(١٦٧/١) ، " الملل والنحل "(١٥٤/١) ، " الفرق بين الفرق "(ص ٧٢)

(١) **أبو بكر الصديق** اسمه عبد الله بن عثمان بن عامر ، ولد بعد عام الفيل بسنتين وستة أشهر ، صحب النبي ﷺ قبل البعثة وبعدها ، وهو أول من أسلم من الرجال ، وأول خليفة لرسول الله ﷺ ، له مناقب كثيرة جدًا ، توفي سنة ١٣ هـ .
" أسد الغابة " (٢٠٥/٣) ، " تذكرة الحفاظ " (٢/١) ، " الأعلام " (١٠٢/٤)

(٢) **عمر بن الخطاب بن نفيل** ، ولد بعد عام الفيل بثلاث عشرة سنة ، وهو الخليفة الثاني لرسول الله ﷺ ، من أزهد الصحابة وأعبدهم لله ﷺ ، استشهد سنة ٢٣ هـ ، قتله أبو لؤلؤة المجوسي .
" أسد الغابة " (٥٢/٤) ، " تذكرة الحفاظ " (٥/١) ، " الأعلام " (٤٥/٥)

(٣) هو **أبو الحسن علي بن أبي طالب** ابن عم رسول الله ﷺ ، أول من أسلم من الصبيان ، وهو رابع الخلفاء الراشدين ، كنَّاه ﷺ بأبي تُراب ، مناقبه كثيرة في كتب السُنَّة ، استشهد سنة ٤٠ هـ ، قتله الشقي الخارجي ابن ملجم ـ ألجمه الله بلجام من نَّار ـ .
" أسد الغابة " (١٦/٤) ، " تذكرة الحفاظ " (١٠/١) ، " الأعلام " (٢٩٥/٤)

وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع ، وبيّنا فيه حجج من يقول بتماثل الأجسام ، وحجج من نفى ذلك ، وبيّنا فساد قول من يقول بتماثلها .

وأيضًا ، فالاعتماد بهذا الطريق على نفي التشبيه اعتماد باطل ، وذلك أنه إذا ثبت تماثل الأجسام فهم لا ينفون ذلك إلاّ بالحجة التي ينفون بها الجسم ، وإذا ثبت أن هذا يستلزم الجسم ، وثبت امتناع الجسم ، كان هذا وحده كافيًا في نفي ذلك ، لا يحتاج نفي ذلك إلى نفي مُسمَّى « التشبيه » ، لكن نفي الجسم يكون مبنيًا على نفي هذا التشبيه ، بأن يُقال : لو ثبت له كذا وكذا لكان جسمًا ، ثُمَّ يُقال : والأجسام متماثلة ، فيجب اشتراكها فيما يجب ويجوز ويمتنع ، وهذا ممتنع عليه . لكن حينئذ يكون من سلك هذا المسلك معتمدًا في نفي التشبيه على نفي التجسيم ، فيكون أصل نفيه نفي الجسم ، وهذا مسلك آخر سنتكلم عليه إن شاء اللّه تعالى .

الطريق الصحيحة في النفي

وإنما المقصود هنا أن مجرد الاعتماد في نفي ما يُنفى على مجرد نفي التشبيه لا يُفيد ، إذ ما من شيئين إلاّ

س ٩٠ ـ ما حكم الاعتماد في نفي ما يُنفى عن الله ﷻ على مجرد نفي التشبيه ، وكيف

ويشتبهان من وجه ويفترقانِ من وجه ، بخلاف الاعتماد على نفي النقص والعيب ، ونحو ذلك مما هو ﷻ مقدَّس عنه ، فإن هذه طريقة صحيحة .

١ ـ نفي النقص عن اللّه ﷻ

وكذلك إذا أُثبت له صفات الكمال ، ونُفي مماثلة غيره له فيها ، فإن هذا نفي المماثلة فيما هو مستحق له ، وهذا حقيقة التوحيد ، وهو أن لا يشركه شيء من الأشياء فيما هو من خصائصه . وكل صفة من صفات الكمال فهو متصف بها على وجه لا يماثله فيه أحد ، ولهذا كان مذهب سلف الأمَّة وأئمَّتها إثبات ما وصف به نفسه من الصفات ، ونفي مماثلته لشيء من المخلوقات .

٢ ـ نفي المثل في صفات الكمال لله ﷻ

فإن قيل : إن الشيء إذا شابه غيره من وجه جاز

اعتراض

ترد عليهم ، وما الاعتماد الصحيح في هذا الباب ؟

ج ٩٠ ـ إن مجرد الاعتماد في نفي ما يُنفى عن اللهٰ ﷻ على مجرد نفي التشبيه لا يُفيد ، إذ ما من شيئين إلاَّ ويشتبهان من وجه ويفترقان من وجه .

والاعتماد الصحيح في نفي ما يُنفى عن اللهٰ ﷻ هو الاعتماد على نفي النقص والعيب ، وإثبات حقائق أسماء اللهٰ وصفاته ، ونفي مماثلته لشيء من المخلوقات .

س ٩١ ـ إذا قال قائل : إن الشيء إذا شابه غيره من وجه جاز عليه ما يجوز عليه من

عليه ما يجوز عليه من ذلك الوجه ، ووجب له ما وجب له ، وامتنع عليه ما امتنع عليه .

الجواب عنه

قيل : هَب أن الأمر كذلك ، ولكن إذا كان ذلك القدر المشترك لا يستلزم إثبات ما يمتنع على الربِّ ﷻ ، ولا نفي ما يستحقه لم يكن ممتنعًا ؛ كما إذا قيل : إنه موجود حي عليم سميع بصير وقد سمَّى بعض المخلوقات حيًا عليمًا سميعًا بصيرًا ، فإذا قيل : يلزم أن يجوز عليه ما يجوز على ذلك من جهة كونه موجودًا حيًا عليمًا سميعًا بصيرًا . قيل لازم هذا القدر المشترك ليس ممتنعًا على الربِّ تعالى ؛ فإن ذلك لا يقتضي حدوثًا ، ولا إمكانًا ، ولا نقصًا ، ولا شيئًا مما ينافي صفات الربوبية [1] .

ذلك الوجه ، ووجب له ما وجب له ، وامتنع عليه ما امتنع عليه ، فكيف تجيبه ؟

ج ٩١ ـ قيل له : هب أن الأمر كذلك ، ولكن إذا كان ذلك القدر المشترك لا يستلزم إثبات ما يمتنع على الربِّ ﷻ ، ولا نفي ما يستحقه لم يكن ممتنعًا ؛ كما إذا قيل : إنه موجود حي عليم سميع بصير وقد سمَّى بعض المخلوقات حيًا عليمًا سميعًا بصيرًا ، فلازم هذا القدر المشترك ليس ممتنعًا على الربِّ تعالى ؛ فإن ذلك لا يقتضي حدوثًا ، ولا

---

(١) **ولبيان ذلك أقول** : إن من شبه المعطلة أنَّهم يقولون إن الشيء إذا تشابه مع شيء آخر في أمر من الأمور لزم تماثلهما ، فما جاز ، أو وجب ، أو امتنع على أحدهما لزم جوازه ، =

وذلك أن القدر المشترك هو مُسمَّى « الوجود » أو « الموجود » ، أو « الحياة » أو « الحي » ، أو« العلم » أو« العليم » ، أو« السمع » و« البصر » أو « السميع » و« البصير » ، أو« القدرة » أو« القدير » ، والقدر المشترك مطلق كليّ لا يختص بأحدهما دون الآخر ، فلم يقع بينهما اشتراك لا فيما يختص بالممكن المحدَث ، ولا فيما يختص بالواجب القديم ، فإن ما يختص به أحدهما يمتنع اشتراكهما فيه .

فإذا كان القدر المشترك الذي اشتركا فيه صفة

إمكانًا ، ولا نقصًا ، ولا شيئًا مما ينافي صفات الربوبية .

= أو وجوبه ، أو امتناعه على الآخر . وأجيب عليهم بجوابين :

الجواب الأول : قيل له : ما ادعيت لزومه غير لازم ، بل هو باطل وليس بصحيح ، فإن اشتراك الخالق والمخلوق في أصل الصفة لا يستلزم تماثلهما فيما يجوز ، ويجب ، ويمتنع كما زعمت .

الجواب الثاني : يُقال له أيضًا على سبيل افتراض صحة هذا الإلزام : فإنَّ ذلك القدر المشترك الذي حصل فيه الاتفاق ليس فيه محذور ، ولا يستلزم نفي صفة كمال لله ﷻ بالنقص ؛ وذلك لأنَّ القدر المشترك لا يختص بأحدهما دون الآخر ، بل هو معنى عام كلّي ، فاللّه ﷻ موجود حي عليم سميع بصير ، وكذلك الإنسان حي عليم سميع بصير ، فقد اتفق المخلوق مع الخالق في مدلول الاسم والصفة ، وهو المعنى العام ، وهذا لا يستلزم التماثل التام ؛ لأن الصفة تتبع الموصوف ، فإن ما أضيف لله ، هو مختص به ﷻ ، وهو على ما يليق به ، فسمع اللّه ﷻ لا يحده مكان ولا زمان ؛ لأنه سماع كمال بخلاف سماع الإنسان القاصر على نطاق محدود ؛ لأنه سماع نقص ـ واللّه ﷻ أعلم ـ .

كمال : كالوجود والحياة والعلم والقدرة ، ولم يكن في ذلك ما يدل على شيء من خصائص المخلوقين ، كما لا يدل على شيء من خصائص الخالق لم يكن في إثبات هذا محذور أصلاً ، بل إثبات هذا من لوازم الوجود ، فكل موجودَين لا بدَّ بينهما من مثل هذا ، ومن نفى هذا لزمه تعطيل وجود كل موجود .

ولهذا لمَّا اطَّلع الأئمَّة على أن هذا حقيقة قول الجهمية سمَّوهم معطِّلة ، وكان جهم [1] ينكر أن يُسمَّى اللَّه شيئًا ، وربما قالت الجهمية : هو شيء لا كالأشياء ، فإذا نفى القدر المشترك مطلقًا لزم التعطيل التام .

والمعاني التي يوصف بها الربُّ ﷻ ، كالحياة والعلم والقدرة ، بل الوجود والثبوت والحقيقة ونحو ذلك ، تجب له لوازمها ؛ فإن ثبوت الملزوم يقتضي ثبوت اللازم ، وخصائص المخلوق التي يجب تنزيه الربِّ عنها ليست من لوازم ذلك أصلاً ، بل تلك من لوازم ما يختص بالمخلوق من وجود وحياة وعلم ونحو ذلك ، واللَّه ﷻ منزه عن

....

(١) هو جهم بن صفوان السمرقندي ، تقدمت ترجمته (ص ٦) .

خصائص المخلوق وملزومات خصائصه .

وهذا الموضع من فهمه فهمًا جيدًا ، وتدبَّره ، زالت عنه عامَّة الشبهات ، وانكشف له غلط كثير من الأذكياء في هذا المقام ، وقد بسط هذا في مواضع كثيرة ، وبُيِّن فيها أن القدر المشترك الكلي لا يوجد في الخارج إلاَّ معيَّنًا مقيَّدًا ، وأن معنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور هو تشابهها من ذلك الوجه ، وأن ذلك المعنى العام يطلق على هذا وهذا ، لا أن الموجودات في الخارج يشارك أحدها الآخر في شيء موجود فيه ، بل كل موجود متميّز عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله .

معنى « القدر المشترك بين الأشياء »

ولَمَّا كان الأمر كذلك كان كثير من النَّاس يتناقض في هذا المقام ، فتارة يظن أن إثبات القدر المشترك يوجب التشبيه الباطل ، فيجعل ذلك له حجة فيما يظن نفيه من

عدم فهم هذا المعنى يوقع في الغلط والتناقض

س ٩٢ ـ لكون الموجودات في الخارج يتميز بعضها عن بعض ، وإنما اشتراكها في المعنى العام الموجود في الذهن ؛ لذلك تجد بعض الطوائف المبتدعة يتناقضون في ذلك ، بين تلك الطوائف ووجه تناقضهم .

ج ٩٢ ـ من تلك الطوائف المبتدعة « الأشاعرة » ووجه تناقضهم أنهم تارة ينفون الاشتراك

الصفات ، حذرًا من ملزومات التشبيه ؛ وتارة يتفطن أنه لا بدَّ من إثبات هذا على كل تقدير ، فيجيب به فيما يثبته من الصفات لمن احتج به من النفاة .

أمثلة ذلك

ولكثرة الاشتباه في هذا المقام وقعت الشبهة في أن وجود الربِّ هل هو عين ماهيته [1]، أو زائد على ماهيته ؟ وهل لفظ « الوجود » مقول بالاشتراك اللفظي ، أو بالتواطيء ، أو التشكيك ؟ كما وقع الاشتباه في إثبات الأحوال ونفيها ؛ وفي أن المعدوم هل هو شيء أم لا ؟ ، وفي وجود الموجودات هل هو زائد على ماهيتها أم لا ؟ .

في المعنى العام خشية الوقوع في ملزمات التشبيه ، وهذا مثل قولهم فيما عدا الصفات السبع ، وتارة يثبتون هذا القدر المشترك في المعنى العام بين الله ﷻ مثل الصفة المضافة إلى المخلوق ، وإن حصل اشتراك في المعنى العام كما يقولون ذلك بالنسبة للصفات السبع التي يثبتونها ، وهذا تناقض منهم ؛ لأنه تفريق بين متماثلين .

س ٩٣ ـ وضح الصواب في المسائل الآتية :

(أ) وجود الربّ هل هو عين ماهيته ، أو زائد على ماهيته ؟ .

(ب) هل لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي ، أو التواطيء ، أو التشكيك ؟ .

---

(١) ماهية الشيء هي خصائصه الذاتية . وقد اختلف في مأخذ أصل اللفظ ، والذي رجحه شيخ ـ

وقد كثر من أئمة النُظّار الاضطراب والتناقض في هذه المقامات ، فتارة يقول أحدهم القولين المتناقضين ، ويحكي عن النّاس مقالات ما قالوها ، وتارة يبقى في الشك والتّحيُّر ، وقد بسطنا من الكلام في هذه المقامات ، وما وقع من الاشتباه والغلط والحيرة فيها لأئمة الكلام والفلسفة ، مالا تتسع له هذه الجمل المختصرة .

وبيّنا أن الصواب هو أن وجود كل شيء في الخارج هو ماهيته الموجودة في الخارج ، بخلاف الماهية التي في

(ج) ما الأحوال ، وما حكم إثباتها ونفيها لله ﷻ ؟ .

(د) هل المعدوم شيء أم لا ؟ .

(هـ) هل وجود الموجودات زائد على ماهيتها أو لا ؟ .

ج ٩٣ ـ الصواب في هذه المسائل هو :

(أ) الصواب هو أن وجود الربّ ﷻ هو عين ما هيته في الخارج ، وكذا وجود كل

= الإسلام (الرد على المنطقيين ص ٦٥) أنّها مأخوذة من قولهم « ما هو » ؟ كسائر الأسماء المأخوذة من الجمل الاستفهامية ، كما يقولون : « الكيفية » ، و« الأينية » . ويقال : « ماهية » ، و« مايية » ، وهي أسماء مولدة . وهي المقول في جواب « ما هو » ؟ بما يصوره الشيء في نفس السائل ، وهو الثبوت الذهني ، وأكثر ما تطلق الماهية على ما يوجد في الذهن ، وما يوجد في الخارج يُسمَّى « وجودًا » ـ والله تعالى أعلم ـ .

الذهن فإنها مغايرة للموجود في الخارج ، وأن لفظ « الوجود » كلفظ « الذات » و « الشيء » و « الماهية » و« الحقيقة » ونحو ذلك ، وهذه الألفاظ كلها متواطئة ، وإذا قيل : إنها مشكّكة ، لتفاضل معانيها ، فالمشكّك نوع من المتواطيء العام الذي يراعى فيه دلالة اللفظ على القدر المشترك ، سواء كان المعنى متفاضلاً في موارده ، أو متماثلاً .

وبيّنا أن المعدوم شيء أيضًا في العلم والذهن ، لا في الخارج ، فلا فرق بين الثبوت والوجود ، لكن الفرق ثابت بين الوجود العلمي والعيني ، مع أن ما في العلم ليس هو الحقيقة الموجودة ، ولكن هو العلم التابع للعالم القائم به .

بيان معنى الأحوال

وكذلك الأحوال التي تتماثل فيها الموجودات وتختلف ، لها وجود في الأذهان ، وليس في الأعيان إلاّ

موجود في الشاهد هو عين ماهيته .

(ب) والصواب هو أن لفظ الوجود متواطيء مشكك .

(ج) والأحوال عند القائلين بها هي كون الصفة قائمة بالذات ، فهي عبارة عن نسبة

الأعيان الموجودة ، وصفاتها القائمة بهـا المعيَّنـة ، فتتشـابه بذلك وتختلف به (١) .

الصفـة إلى المـوصـوف ، وتـسمية صفـات الله ﷻ أحوالاً قـال بـه بعض المعتـزلة ،

---

(١) **ولبيان ذلك أقول** : اختلف النّاس في ماهية وجود الربّ ﷻ علـى أقـوال ذكـر منهـا الـرازي في " تأسيسه " ثلاثة أقوال وهي :

الأول : أن لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي فقط .

الثاني : هو أن وجود اللّه زائد على ماهيته .

الثالث : هو أن وجوده مطلق . هذا وقد فنّد شيخ الإسلام في كتابـه " موافقـة صريـح المعقـول " هذه الأقوال ، وأبطلها جملة وتفصيلاً ، وبـين الصـواب منهـا ، وملخصـه أن هـؤلاء المعطلـة تـارة يجعلون الاثنين واحد ، وتارة يجعلون الواحـد اثنـين ، **فمثـال الأول** : **يجعلـون الصفـات المتغـايرة صفة واحدة** ، فيقولون : العلم هو القدرة وهو الإرادة . **ومثال الثاني** : **يجعلون الشـيء الواحـد شيئين** ، فيقولون : وجـود اللّـه زائـد علـى ماهيتـه مـع أن ماهيتـه ﷻ هـي عـين حقيقتـه ، وهـي وجوده ، فكيف تكون زائـدة عليـه ؟ فهـذا واضح الفساد !!

وكذلـك الحـال في **المسـألة الثانيـة** وهـي : هـل لفـظ الوجـود مقـول بـالتواطيء أو التشـكيك ، أو مقـول بالاشـتراك اللفظـي ؟ فقـالوا : إن قلنـا : إن لفـظ الوجـود مشـترك اشـتراكًا لفظيًا لـزم أن لا يكون الوجود منقسمًا إلى واجب وممكن ، وهذا خلاف ما اتفق عليـه العقـلاء ، ومـا يُعلـم بصريـح العقـل ، وإن قُلنـا : إنـه متواطـيء أو مشـكك ، لـزم أن تكـون الموجـودات مشـتركة في مسمًّى الوجـود ، فيكـون الوجـود مشـتركًا بـين الواجـب والممكـن . قلـتُ [وقائلـه كاتبـه] : وهذا هو الاشـتباه الـذي التبـس عليهـم وأوقعهـم في الغلـط وجرهـم إلى القـول بـأن وجـود اللّـه ﷻ زائد على ماهيته ، والحق أنه لابأس من اشـتراك الوجـود بـين الواجـب والممكـن ، فـالواجب وجـوده يخصه ، والممكـن وجوده يخصـه ــ وقد تقدم بيان ذلك مفصلاً ــ .

أمّا المسألة الثالثة : وهي « الأحوال » ، وهي جمع حال ، والحال في اللغـة يطلق على مـا عليـه الإنسان من خير أوشر ، أمّا الحال عند الصوفية فسيأتي بيانه ــ إن شاء اللّه تعالى ــ عند شرح =

وأمَّا هذه الجمل المختصرة فإن المقصود بها التنبيه على جمل مختصرة جامعة ، من فهمها عَلِمَ قدر نفعها ، وانفتح له باب الهدى ، وإمكان إغلاق باب الضلال ، ثُمَّ بسطها وشرحها له مقام آخر ، إذ لكل مقام مقال .

والصحيح أن الأحوال لا وجود لها إلاَّ في الذهن ، أمَّا في الشاهد فلا يوجد إلاَّ الذوات وصفاتها القائمة بها .

= مصطلاحات الصوفية في صفات أرباب السلوك (ص ٢٣٧) ، وأمَّا المراد بالحال هنا عند القائلين به ، فهو عبارة عن مسمًّى للواسطة بين الموجود والمعدوم ، وأول من قال به من المعتزلة « أبو هاشم » ، ومن الأشاعرة « إمام الحرمين » ، وعُرِّف « **الحال** » بأنه صفة لا موجودة ولا معدومة ، لكنها قائمة بموجود كنية الناوي ، وفناء الفاني ، وهو معنى موجود في الأذهان لا في الأعيان ، وهذا مثل الكليات الخمس ، قال الشهرستاني (نهاية الإقدام ص ١٤٨) : هي معان موجودة محققة في ذهن الإنسان ، والعقل الإنساني هو المدرك لها ... غير أن بعضهم يعبر عنها بالتصور في الأذهان ، وبعضهم يعبر عنها بالتقدير في العقل ، وبعضهم يعبر عنها بالحقائق والمعاني التي هي مدلولات العبارات والألفاظ ، وبعضهم يعبر عنها بصفات الأجناس والأنواع والمعاني . اهـ . هذا وقد رد عليهم ابن حزم في " الفصل " (٤٩/٥) ، والرازي في "محصل أفكار المتقدمين " (ص ٨٥) ، وقال الإيجي (المواقف ص٥٧) : وبطلانه ضروري لما عرفت أن الموجود ماله تحقق ، والمعدوم ما ليس كذلك ، ولا واسطة بين النفي والإثبات ، ضرورة واتفاقًا ، فإن أريد نفي ذلك فهو سفسطة ، وإن أريد معنى آخر لم يكن النفي والإثبات متوجهين إلى معنى واحد . فيكون النزاع لفظيًا . والذي أحسبهم أرادوه ـــ حُسبانًا يتاخم اليقين ـــ أنهم وجدوا مفهومات يتصور عروض الوجود لها ؛ فسموا تحققها وجودًا ، وارتفاعها عدمًا ومفهومات ليس من شأنها ذلك ، فجعلوها لا موجودة ولا معدومة ، فنحن نجعل العدم للوجود سلب إيجاب ، وهم عدم ملكة . اهـ . =

والمقصود هنا أن الاعتماد على مثل هذه الحجة فيما يُنفى عن الربِّ ، وينزَّه عنه كما يفعله كثير من المصنفين خطأ لمن تدبَّر ذلك ، وهذا من طرق النفي الباطلة .

(د) والصواب أن المعدوم شيء بالنسبة للعلم به ، وكونه متصورًا في الذهن . أمَّا أنه موجود في المشاهد فلا.

(هـ) والصواب هو أن وجود الموجودات هو عين ما هيتها الخارجية .

= **أمَّا المسألة الرابعة** : وهي كون المعدوم شيئًا أم لا ؟ فهي من أمهات المسائل الكلامية التي تنازع فيها أهل الكلام ، وترجع الجذورها التاريخية إلى أفلاطون وأرسطو طاليس : فذهب « **عثمان بن مسلم الشحَّام** » المعتزلي إلى إحداث القول : بأن المعدوم شيء ، وعدَّه عين من الأعيان ، وتبعه في ذلك أكثر المعتزلة ، واستدلوا على ذلك بأدلة منها قوله ﷻ : ﴿ **إن زلزلة الساعة شيء عظيم** ﴾ [الحج : ١] قالوا : فقد أخبر اللّه ﷻ بأن الساعة شيء وهي معدومة !! وأجيب على ذلك بأن هذا إخبار عن علم وتقدير يتوقع حدوثه في المستقبل ، مثل أن تقول : سأصنع شيئًا عظيمًا ، أي في علمك وتقديرك ، والمقصود أن عدّ المعدوم عين من الأعيان قول في غاية الغرابة ؛ لأنَّه جمع بين نقيضين ، فباتفاق العقلاء المعدوم لا وجود له في الأعيان ، فعلى هذا هو ليس بشيء من الأشياء التي يُشار إليها في الخارج ، قال اللّه تعالى : ﴿ **وقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبلُ ولم تَكُ شَيئًا** ﴾ [مريم : ٩] ، ولكن هذا لا يمنع وجوده في الذهن ؛ لأنَّه علم متصور في العقل ، وإنما ذل من قال بأن المعدوم شيء وعين من الأعيان ؛ لأنَّه ظنَّ أن المتصورات في الأذهان هي أشياء ثابتة في الأعيان ، فحكموا بأن المعدوم شيء من الأشياء .

أمَّا المسألة الخامسة : فهي عين المسألة الأولى ، وجوابها جوابها ، واللّه ﷻ الموفق ، والهادي إلى سواء السبيل .

فصل

الاحتجاج على نفي النقائص بنفي التجسيم أو التحيز لا يحصِّل المقصود لوجوه :

وأفسد من ذلك ما يسلكه نفاة الصفات أو بعضها ، إذا أرادوا أن ينزهوه عمَّا يجب تنزيهه عنه ممَّا هو من أعظم الكفر ، مثل أن يريدوا تنزيهه عن الحزن والبكاء ونحو ذلك ، ويريدون الرد على اليهود الذين يقولون : إنه بكى على الطوفان حتى رمد وعادته الملائكة ، والذين يقولون بإلهية بعض البشر ، وأنه اللّٰه .

فإن كثيرًا من النَّاس يحتج على هؤلاء بنفي التجسيم أو التحيز ونحو ذلك ، ويقولون : لو اتصف بهذه النقائص والآفات لكان جسمًا أو متحيزًا ، وذلك ممتنع .

فصل

س ٩٤ ـ بما يحتج المعطلة على تنزيه الله ﷻ عن الحزن والبكاء ، وهل احتجاجهم صحيح ؟ وضح ذلك .

ج ٩٤ ـ يحتج المعطلة على تنزيه الله ﷻ عن الحزن والبكاء بنفي التجسيم ، أو التحيز ونحو ذلك ، ويقولون : لو اتصف الله ﷻ بهذه النقائص والآفات لكان جسمًا أو متحيزًا ، وذلك ممتنع . وبسلوكهم مثل هذا الطريق استظهر عليهم الملاحدة ، نفاة الأسماء

وبسلوكهم مثل هذه الطريق استظهر عليهم الملاحدة ، نفاة الأسماء والصفات ، فإن هذه الطريق لا يحصل بها المقصود [1] لوجوه :

« الوجه الأول »

أحدها ــ أن وصف اللّه تعالى بهذه النقائص والآفات أظهر فسادًا في العقل والدين من نفي التحيز والتجسيم ، فإن هذا فيه من الاشتباه والنزاع والخفاء ما ليس في ذلك [2] ، وكفر صاحب ذلك [2] معلوم

والصفات ، فإن هذه الطريق لا يحصل بها المقصود لوجوه :

« الوجه الأول » : أن وصف اللّه تعالى بهذه النقائص والآفات أظهر فسادًا في العقل والدين من نفي التحيز والتجسيم ، فإن هذا فيه من الاشتباه والنزاع والخفاء ما ليس

---

(١) الحاصل أن الشيخ بعدما بيَّن في صدر « القاعدة السادسة » فساد الاعتماد في تنزيه اللّه ﷻ على مجرد نفي التشبيه ذكر في هذا الفصل مسلك أفسد منه ، وهو الاعتماد في تنزيه اللّه ﷻ مما هو من أعظم الكفر كمن يصفه بالحزن ، والبكاء ، والتعب على مجرد نفي التجسيم فيقولون : لو اتصف بهذه الأوصاف لكان جسمًا أو متحيزًا وذلك ممتنع !! فاستغل هذا الجواب الملاحدة من الباطنية وغيرهم للرد عليهم وعلى كل من نفى صفة لله ﷻ فقالوا لهم : لِمَ نفيتم هذا ؟ فيقولون : لأنَّ ذلك يستلزم التجسيم والتحيز . فيقولون لهم : وهذا يلزمكم أيضًا فيما أثبتموه من الصفات ، فيوافقوهم على النفي شيئًا بعد شيء ، إلى أن يصلوا بهم إلى نفي وجود الربّ ﷻ من أصله !! .

(٢) الإشارة ترجع إلى قول اليهود الذين وصفوا اللّه ﷻ بالحزن والبكاء ــ تعالى اللّه عن ذلك ــ .

بالضرورة من دين الإسلام ، والدليل معرِّف للمدلول ، ومبين له ، فلا يجوز أن يُستدل على الأظهر الأبين بالأخفى ، كما لا يُفعل مثل ذلك في الحدود .

« الوجه الثاني »

الوجه الثاني ــ أن هؤلاء الذين يصفونه بهذه الآفات يمكنهم أن يقولوا : نحن لا نقول بالتجسيم والتحيز ، كما يقوله من يثبت الصفات وينفي التجسيم ، فيصير نزاعهم مثل نزاع مثبتة صفات الكمال ، فيصير كلام من وصف اللّه بصفات الكمال وصفات النقص واحدًا ، ويبقى رد النفاة على الطائفتين بطريق واحد ، وهذا في غاية الفساد .

« الوجه الثالث »

الثالث ــ أن هؤلاء ينفون صفات الكمال بمثل هذه الطريقة ، واتصافه بصفات الكمال واجب ، ثابت بالعقل

في قول من وصف الله بالحزن والبكاء كاليهود وغيرهم .

« الوجه الثاني » : أن هؤلاء الذين يصفونه بهذه الآفات يمكنهم أن يقولوا : نحن لا نقول بالتجسيم والتحيز .

« الوجه الثالث » : أن هؤلاء ينفون صفات الكمال بمثل هذه الطريقة واتصافه بصفات الكمال واجب ، ثابت بالعقل والسمع ، فيكون ذلك دليلاً على فساد هذه

والسمع ، فيكون ذلك دليلاً على فساد هذه الطريقة .

« الوجه الرابع »

الرابع ـ أن سالكي هذه الطريقة متناقضون ، فكل من أثبت شيئًا منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من الإثبات كما أن كل من نفى شيئًا منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من النفي ، فمثبتة الصفات [1] كالحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر ، إذا قالت لهم النفاة كالمعتزلة : هذا تجسيم ، لأنَّ هذه الصفات أعراض ، والعرض لا يقوم إلاَّ بالجسم ، فإنّا لا نعرف موصوفًا بالصفات إلاَّ جسمًا . قالت لهم المثبتة : وأنتم قد قلتم : إنه حي عليم قدير ، وقلتم : ليس بجسم ، وأنتم لا تعلمون موجودًا حيّا عالمًا قادرًا إلاَّ جسمًا ، فقد أثبتموه على خلاف ما علمتم ، فكذلك نحن ،وقالوا لهم : أنتم أثبتم حيّا عالمًا قادرًا ، بلا حياة ولا علم ولا قدرة ، وهذا تناقض يُعلم بضرورة العقل .

الطريقة .

« الوجه الرابع » : أن سالكي هذه الطريقة متناقضون ، فكل من أثبت شيئًا منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من الإثبات .

---

(١) أي الأشاعرة والماتريدية .

ثم هؤلاء المثبتة [1] إذا قالوا لمن أثبت أنه يرضى ويغضب ويحب ويبغض ، أو من وصفه بالاستواء والنزول والإتيان والمجيء ، أو بالوجه واليد ونحو ذلك . إذا قالوا : هذا يقتضي التجسيم ، لأنّا لا نعرف ما يوصف بذلك إلاّ ما هو جسم ، قالت لهم المثبتة [2] : فأنتم قد وصفتموه بالحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام ، وهذا هكذا ، فإن كان هذا لا يوصف به إلاّ الجسم فالآخر كذلك ، وإن أمكن أن يوصف بأحدهما ما ليس بجسم فالآخر كذلك ، فالتفريق بينهما تفريق بين المتماثلين .

« الوجه الخامس »

ولهذا لّما كان الرد على من وصف اللّه تعالى بالنقائص بهذه الطريق طريقًا فاسدًا ، لم يسلكه أحد من السلف والأئمة [3] ، فلم ينطق أحد منهم في حق اللّه بالجسم لا نفيًا ولا إثباتًا ، ولا بالجوهر والتحيز ونحو

« الوجه الخامس » : أن لفظ الجسم ، والجوهر ، والتحيز ، ونحو ذلك ؛ عبارات مجملة لا تحق حقًا ، ولا تبطل باطلاً ، ولهذا لم يذكر الله ﷻ ذلك في كتابه ،

---

(١) أي الأشاعرة والماتريدية .

(٢) أي أهل السُّنّة والجماعة .

(٣) هذا يعد الوجه الخامس لفساد استدلال المعطلة .

ذلك ؛ لأنَّها عبارات مجملة لا تحق حقًا ولا تبطل باطلاً ، ولهذا لم يذكر اللّه في كتابه فيما أنكره على اليهود وغيرهم من الكفار ما هو من هذا النوع ، بل هذا هو من الكلام المبتَدَع الذي أنكره السلف والأئمة .

ولا رسوله ﷺ في سُنَّته ، ولم يسلكه أحد من سلف هذه الأمّة وأئمتها ، وإنما هي ألفاظ وعبارات مبتدعة أنكرها أئمتنا - رحمهم الله تعالى - .

فصـــل

الاعتماد في إثبات الصفات لله ﷻ لايكفي فيه مجرد نفي التشبيه

وأمَّا في طرق الإثبات فمعلوم أيضًا أن المثبت لا يكفي في إثباته مجرد نفي التشبيه ، إذ لو كفى في إثباته مجرد نفي التشبيه لجاز أن يوصف اللّٰه ﷻ من الأعضاء والأفعال بما لا يكاد يحصى مما هو ممتنع عليه مع نفي التشبيه ، وأن يوصف بالنقائص التي لا تجوز عليه مع نفي التشبيه ، كما لو وصفه مفتر عليه بالبكاء والحزن والجوع والعطش مع نفي التشبيه ، وكما لو قال المفتري : يأكل لا كأكل العباد ، ويشرب لا كشربهم ، ويبكي ويحزن لا كبكائهم ولا حزنهم ، كما يُقال :

فصل

س ٩٥ ـ الاعتماد في إثبات الصفات لله ﷻ لا يكفي فيه مجرد نفي التّشبيه ، بين وجه ذلك .

ج ٩٥ ـ الاعتماد في إثبات الصفات لله ﷻ لا يكفي في إثباته مجرد نفي التشبيه ، إذ لو كفى في إثباته مجرد نفي التشبيه لجاز أن يوصف اللّٰه ﷻ من الأعضاء والأفعال بما لا يكاد يحصى مما هو ممتنع عليه مع نفي التشبيه .

يضحك لا كضحكهم ، ويفرح لا كفرحهم ، ويتكلم لا ككلامهم ، ولجاز أن يُقال : له أعضاء كثيرة لا كأعضائهم ، كما قيل : له وجه لا كوجوههم ، ويدان لا كأيديهم ، حتى يذكر المعدة والأمعاء والذكر ، وغير ذلك مما يتعالى اللّه ﷻ عنه ـ ﷻ عمَّا يقول الظالمون علوًا كبيرًا ـ .

شبه مثبت صفات النقص

فإنه يُقال لمن نفى ذلك مع إثبات الصفات الخبرية وغيرها من الصفات : ما الفرق بين هذا وبين ما أثبته ، إذا نفيت التشبيه ، وجعلت مجرد نفي التشبيه كافيًا في الإثبات ؟ فلا بدَّ من إثبات فرق في نفس الأمر .

الجواب عليها

فإن قال : العمدة في الفرق هو السمع ، فما جاء

س ٩٦ ـ إذا قال المثبت ـ الذي يكتفي في إثباته على مجرد نفي التشبيه بدون مراعات ما يليق بالله ﷻ ، وما لا يليق ـ لأهل السُنَّة والجماعة ما الفرق بين هذا وبين ما أثبته ، إذا نفيت التشبيه ؟ فلا بدَّ من إثبات فرق في نفس الأمر . فما جواب أهل السُنَّة والجماعة ؟

ج ٩٦ ـ يجيب أهل السُنَّة فيقول : العمدة في الفرق هو السمع ، فما جاء السمع به أثبته ، دون مالم يجيء به السمع .

الاعتماد في نفي الصفات لا يكفي فيه مجرد عدم مجيء السمع به

السمع به أثبته ، دون ما لم يجيء به السمع .

قيل له : أولاً السمع هو خبر الصادق عمَّا هو الأمر عليه في نفسه ، فما أخبر به الصادق فهو حق من نفي أو إثبات ، والخبر دليل على المخبَر عنه ، والدليل لا ينعكس ، فلا يلزم من عدمه عدم المدلول عليه ، فما لم يرد به السمع يجوز أن يكون ثابتًا في نفس الأمر ، وإن لم يرد به السمع ، إذا لم يكن قد نفاه ، ومعلوم أن السمع لم ينف كل هذه الأمور بأسمائها الخاصة ، فلا بدَّ من ذكر ما ينفيها من السمع ، وإلاَّ فلا يجوز حينئذ نفيها ، كما لا يجوز إثباتها .

وأيضًا ، فلا بدَّ في نفس الأمر من فرق بين ما يثبت له وينفى عنه ، فإن الأمور المتماثلة في الجواز والوجوب

س ٩٧ ـ إذا قال السُنِّي : العمدة في إثبات الأسماء والصفات هو الكتاب والسُنَّة ، فما جاء به الدليل أثبته ، وما لم يجيء به الدليل لم أثبته . فبماذا يجيب المخالف الذي يثبت لله ﷻ صفات النقص كالعطش ، والجوع ، ونحو ذلك ، وكيف ترد عليه ؟

ج ٩٧ ـ يقول المخالف : لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول ؛ لأنَّه قد يثبت بدليل آخر ، فما لم يرد به السمع يجوز أن يكون ثابتًا في نفس الأمر ، وإن لم يرد به السمع ، ومعلوم

والامتناع يمتنع اختصاص بعضها دون بعض بالجواز والوجوب والامتناع ، فلا بدَّ من اختصاص المنفي عن المثبَت بما يخصه بالنفي ، ولا بدَّ من اختصاص الثابت عن المنفي بما يخصه بالثبوت .

وقد يعبر عن ذلك بأن يُقال : لا بدَّ من أمر يوجب نفي ما يجب نفيه عن اللَّه تعالى ، كما أنه لا بدَّ من أمر يُثبت له ما هو ثابت ، وإن كان السمع كافيًا كان مخبرًا عمَّا هو الأمر عليه في نفسه ، فما الفرق في نفس الأمر بين هذا وهذا ؟

السمع والعقل يثبتان لله صفات الكمال ، وينفيان عنه ما ضاد ذلك

فيُقال كل ما نافى صفات الكمال الثابتة لله فهو منزه عنه ، فإنَّ ثبوت أحد الضدين يستلزم نفي الآخر ، فإذا عُلم أنه موجود واجب الوجود بنفسه ، وأنَّه قديم واجب القدم عُلم امتناع العدم والحدوث عليه ، وعُلم أنَّه غني عمَّا سواه ، فالمفتقر إلى ما سواه في بعض ما يحتاج

أن الكتاب والسُّنة لم يرد فيهما نفي صفة العطش والجوع والحزن والبكاء ونحو ذلك ، ومعلوم أن هذه الصفات لم تُنفى ، فقد تكون ثابتة فلا يجوز نفيها . فهذا المبتدع الضال يُقال له : لا يصح في الإثبات مجرد نفي التشبيه والمماثلة ، وإنما العمدة في هذا

إليه نفسه ليس هو موجودًا بنفسه ، بل بنفسه وبذلك الآخر الذي أعطاه ما تحتاج إليه نفسه ، فلا يوجد إلاَّ به ، وهو ﷻ غني عن كل ما سواه ، فكل ما نافى غناه فهو منزه عنه ، وهو ﷻ قدير قوي فكل ما نافى قدرته وقوته فهو منزه عنه ، وهو سبحانه حيّ قيوم فكل ما نافى حياته وقيوميته فهو منزه عنه .

وبالجملة فالسمع قد أثبت له من الأسماء الحسنى وصفات الكمال ما قد ورد ، فكل ما ضاد ذلك فالسمع ينفيه ، كما ينفي عنه المثل والكفؤ ، فإن إثبات الشيء نفي لضده ولما يستلزم ضده . والعقل يعرف نفي ذلك ، كما يعرف إثبات ضده ، فإثبات أحد الضدين نفي للآخر ولما يستلزمه .

فطرق العلم بنفي ما ينزه الربّ عنه متسعة ، لا

الباب هو أن السمع قد أثبت لله ﷻ صفات الكمال ، فكل ما ضاد ذلك فالسمع ينفيه ، كما ينفي عنه المثل والكفؤ ، فإن إثبات الشيء نفي لضده ولما يستلزم ضده . والعقل يعرف نفي ذلك كما يعرف إثبات ضده ، فإثبات أحد الضدين نفي للآخر ولما يستلزمه .

يحتاج فيها إلى الاقتصار على مجرد نفي التشبيه والتجسيم كما فعله أهل القصور والتقصير ، الذين تناقضوا في ذلك وفرّقوا بين المتماثلين ، حتى إن كل من أثبت شيئًا احتج عليه من نفاه بأنَّه يستلزم التشبيه .

وكذلك احتج القرامطة على نفي جميع الأمور حتى نفوا النفي ، فقالوا : لا يُقال موجود ولا ليس بموجود ، ولا حي ولا ليس بحي ، لأنَّ ذلك تشبيهه بالموجود أو المعدوم . فلزمهم نفي النَّقيضين ، وهو أظهر الأشياء امتناعًا ، ثُمَّ إنَّ هؤلاء يلزمهم من تشبيهه بالمعدومات والممتنعات والجمادات أعظم ممّا فروا منه من التشبيه بالأحياء الكاملين ، فطرق تنزيهه وتقديسه عمَّا هو منزه عنه متسعة لا تحتاج إلى هذا .

س ٩٨ ـ اذكر وجه الشبه بين القرامطة ، وبين المثبت الذي يكتفي في إثباته على مجرد نفي التّشبيه .

ج ٩٨ ـ وجه الشبه بين القرامطة ، وبين المثبت الذي يكتفي في إثباته على مجرد نفي التّشبيه هو أن القرامطة ينفون كل شيء حتى نفوا النفي ، فقالوا : لا يُقال موجود ولا ليس بموجود ؛ لأنَّ ذلك تشبيه بالموجود أو المعدوم ، فلزمهم نفي النقيضين ، وكذلك قول

وقد تقدم [1] أن ما يُنفى عنه ﷻ يُنفى لتضمن النفي الإثبات ، إذ مجرد النفي لا مدح فيه ولا كمال ، فإنَّ المعدوم يوصف بالنفي ، والمعدوم لا يُشبه الموجود ، وليس هذا مدحًا له ، لأنَّ مشابهة الناقص في صفات النقص نقص مطلق ، كما أن مماثلة المخلوق في شيء من الصفات تمثيل وتشبيه ينزه عنه الربّ ـ تبارك وتعالى ـ .

والنقص ضد الكمال ، وذلك مثل أنَّه قد عُلم أنَّه حيّ والموت ضد ذلك فهو منزه عنه ، وكذلك النوم والسِنة ضد كمال الحياة ، فإنَّ النوم أخو الموت ، وكذلك اللغوب نقص في القدرة والقوة ، والأكل والشرب ونحو ذلك من الأمور فيه افتقار إلى موجود غيره ، كما أن الاستعانة بالغير والاعتضاد به ونحو ذلك يتضمن الافتقار إليه والاحتياج إليه ، وكل من يحتاج إلى من يحمله أو يعينه على قيام ذاته أو أفعاله فهو مفتقر إليه ليس مستغنيًا بنفسه ، فكيف من يأكل ويشرب ، والآكل والشارب أجوف ، والمُصْمَتُ الصمد أكمل من الآكل الشارب ،

المثبتة التي تكتفي في إثباتها على مجرد نفي التشبيه ، فإنهم ينفون صفة الكمال دون

---

(١) انظر أول « القاعدة الأولى » (ص ١٢٤) من هذا الكتاب .

ولهذا كانت الملائكة صمدًا لا تأكل ولا تشرب .

وقد تقدم [(١)] أن كل كمال ثبت لمخلوق فالخالق أولى به ، وكل نقص تنزه عنه مخلوق فالخالق أولى بتنزيهه عن ذلك . والسمع قد نفى ذلك في غير موضع كقوله : ﴿ **اللَّهُ الصَّمَدُ** ﴾ [(٢)] والصمد الذي لا جوف له ، ولا يأكل ولا يشرب[(٣)] . وهذه السورة هي نسب الرحمن[(٤)]،

ما يُضاد ذلك من صفة النقص ، فيجمعون بين النقيضين .

---

(١) انظر نهاية المثال الثاني (ص ١٢٣) من هذا الكتاب .

(٢) سورة الإخلاص آية : ٢ .

(٣) قال الراغب الأصفهاني (المفردات ص ٢٨٦) : الصَّمد السَّيد الذي يُصْمَدُ إليه في الأمْر ، وصَمَد صَمْده قِصَدَ مُعتمِدًا عليه قصْده ، وقيل : الصمَّد الذي ليس بأجوف ، والذي ليس بأجوف شيئان : **أحدهما** : لكونه أدون من الإنسان كالجمادات ، **والثاني** : أعلى منه وهو الباري والملائكة ، والقصد بقوله : ﴿ **اللَّهُ الصَّمَدُ** ﴾ تنبيهًا أنه بخلاف من أثبتوا له الإلوهية ، وإلى نحو هذا أشار بقوله : ﴿ **وأُمُّهُ صِدِّيقَة كَانَا يَأكُلانِ الطَّعَامَ** .. ﴾ [المائدة : ٧٥] .

(٤) **وردت جملة آحاديث في هذا المعنى من طرق ضعيفة يقوي بعضها بعضًا** منها ما رواه أُبي بن كعب أن المشركين قالوا للنبي ﷺ : انسب لنا ربَّك ، فأنزل اللّه ﷻ ﴿ **قُلْ هو اللّهُ أحد** ..﴾ الحديث ، رواه الإمام أحمد في " مسنده " (ط . المكتب الإسلامي ١٣٤/٥) ، والترمذي كتاب التفسير (٤٨) ، باب (٩٣) ومن سورة الإخلاص (رقم ٣٣٦٤) ٤٥١/٥ ، وأبو الشيخ في " العظمة " (رقم ٩٠) ص ٤٦ ، وابن جرير في " تفسيره " (ط . المعرفة ٢٢١/٣٠) ، وابن عدي في " الكامل " (٢٢٧/٦) ، والعقيلي في " الضعفاء " (١٤١/٤) ، والبيهقي في " الأسماء والصفات " (ص ٣٥٤) ، و" الاعتقاد " (ص ٤٤) ، وابن أبي عاصم =

وهي الأصل في هذا الباب . وقال في حق المسيح وأمّه : ﴿ مَّا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ وأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلانِ الطَّعَامَ ﴾ [1] فجعل ذلك دليلاً على نفي الألوهية ، فدل ذلك على تنزيهه عن ذلك بطريق الأوْلَى والأحْرَى .

....

= في " السُنَّة " (رقم ٦٦٣) ٣٩٧/١ ، وضعفه العلاَّمة الألباني في " الظلال " لعلتين :

الأولى : **لضعف أبي سعد الصاغاني** وهو « محمد بن ميسرة » ، ولكن وُجِد له متابع عند الحاكم سيأتي بيانه بعد قليل .

والعلة الأخرى : **أبو جعفر الرازي** وهو « عيسى بن أبي عيسى » قال الحافظ في " التقريب " صدوق سيء الحفظ خصوصًا عن المغيرة . اهـ .

أمَّا العلة الأولى فقد تابع أبا سعد « **محمدٌ بن سابق** » رواه البيهقي في " الأسماء والصفات " (ص ٥٠) ، والحاكم في " المستدرك " (٥٤٠/٢) ، وقال : صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبي .

وأمَّا العلة الأخرى فلها شواهد ضعيفة يتقوى بها سوء حفظ « عيسى بن أبي عيسى » ومنها حديث جابر ، رواه ابن جرير في " تفسيره " (ط . المعرفة ٢٢١/٣٠) ، وأبي يعلى في " مسنده " (رقم ٢٠٤٠) ٣٩٨/٢ ، والبيهقي في " الأسماء والصفات " (ص ٣٥٤) ، وعبد الله بن حنبل في " السُّنَّة " (ط . الرمادي رقم ١١٨٥) ٥٠٨/٢ ، وأبو نعيم في " الحلية " (٣٣٥/٤) ، والطبراني في " الأوسط " (رقم ٥٦٨٧) ٢٥/٦ ، قال في (المجمع ١٤٦/٧) : فيه مجالد بن سعيد .. وبقية رجاله رجال الصحيح . اهـ . **قلتُ** : وهو كما قال فرجال السند رجال مسلم غير أن مسلمًا أخرج لإسماعيل بن مُجالد مقرونًا ، أمَّا مُجالد بن سعيد فقد وثقه النسائي وضعفه عامّة المحدثين من قبل حفظه فهو كما قال الحافظ في " التقريب " : ليس بالقوي . اهـ ، وهذا لا يضر في الشواهد والمتابعات ـ والله ﷻ أعلم ـ .

(١) سورة المائدة آية : ٧٥ .

والكبد والطحال ونحو ذلك هي أعضاء الأكل والشرب ، فالغني المنزه عن ذلك منزه عن آلات ذلك ، بخلاف اليد فإنها للعمل والفعل ، وهو ﷻ موصوف بالعمل والفعل ، إذ ذلك من صفات الكمال ، فمن يقدر أن يفعل أكمل ممن لا يقدر على الفعل .

وهو سبحانه منزه عن الصاحبة والولد وعن آلات ذلك وأسبابه ، وكذلك البكاء والحزن هو مستلزم للضعف والعجز ، الذي ينزه اللّه عنه ، بخلاف الفرح والغضب فإنه من صفات الكمال ، فكما يوصف بالقدرة دون العجز ، وبالعلم دون الجهل ، وبالحياة دون الموت ، وبالسمع دون الصمم ، وبالبصر دون العمى ، وبالكلام دون البكم فكذلك يوصف بالفرح دون الحزن وبالضحك دون البكاء ، ونحو ذلك .

وأيضًا فقد ثبت بالعقل ما أثبته السمع من أنه ﷻ لا كفؤ له ، ولا سمي له ، وليس كمثله شيء ، فلا يجوز أن تكون حقيقته كحقيقة شيء من المخلوقات ، ولا حقيقة شيء من صفاته كحقيقة شيء من صفات المخلوقات ، فيُعلم قطعًا أنه ليس من جنس المخلوقات ، لا الملائكة ولا

....

السموات ولا الكواكب ، ولا الهواء ولا الماء ولا الأرض ، ولا الآدميين ولا أبدانهم ولا أنفسهم ، ولا غير ذلك ، بل يُعلم أن حقيقته عن مماثلة شيء من الموجودات أبعد من سائر الحقائق ، وأن مماثلته لشيء منها أبعد من مماثلة حقيقة شيء من المخلوقات لحقيقة مخلوق آخر .

فإن الحقيقتين إذا تماثلتا جاز على كل واحدة ما يجوز على الأخرى ، ووجب لها ما وجب لها ، وامتنع عليها ما امتنع عليها ، فيلزم أن يجوز على الخالق القديم الواجب بنفسه ما يجوز على المحدَث المخلوق من العدم والحاجة ، وأن يثبت لهذا ما يثبت لذاك من الوجوب والغنى ، فيكون الشيء الواحد واجبًا بنفسه غير واجب بنفسه ، موجودًا معدومًا ، وذلك جمع بين النَّقيضين .

وهذا مما يعلم به بطلان قول المشبهة الذين يقولون : بصر كبصري ، ويد كيدي ونحو ذلك ـ تعالى اللّٰه عن قولهم علوًا كبيرًا ـ .

وليس المقصود هنا استيفاء ما يثبت له ، وما ينزه عنه ، واستيفاء طرق ذلك ، لأنَّ هذا مبسوط في غير هذا

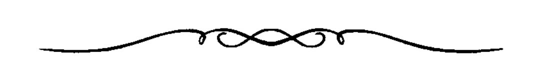
....

الموضع ، وإنما المقصود هنا التنبيه على جوامع ذلك وطرقه ، وما سكت عنه السمع نفيًا وإثباتًا ، ولم يكن في العقل ما يثبته ولا ينفيه سكتنا عنه فلا نثبته ولا ننفيه ، فنثبت ما علمنا ثبوته ، وننفي ما علمنا نفيه ، ونسكت عما لا نعلم نفيه ولا إثباته ـ والله ﷻ أعلم ـ .

حكم ما سكت عنه السمع نفيًا

س ٩٩ ـ ما حكم ما سكت عنه الكتاب والسُنّة من الأسماء والصفات نفيًا وإثباتًا ، ولم يكن في العقل ما يثبته ولا ينفيه ؟

ج ٩٩ ـ ما سكت عنه السمع نفيًا وإثباتًا ، ولم يكن في العقل ما يثبته ولا ينفيه سكتنا عنه فلا نثبته ولا ننفيه ، فنثبت ما علمنا ثبوته ، وننفي ما علمنا نفيه ، ونسكت عمّا لا نعلم نفيه ولا إثباته .



القاعدة السابعة
دلالة العقل على كثير مما دل عليه السمع

القاعدة السابعة ـ أن يُقال : إن كثيرًا مما دل عليه السمع يُعلم بالعقل أيضًا ، والقرآن يبين ما يستدل به العقل ، ويرشد إليه ، وينبه عليه ، كما ذكر اللّه ذلك في غير موضع ؛ فإنه ﷻ بيّن من الآيات الدالة عليه ، وعلى وحدانيته ، وقدرته ، وعلمه وغير ذلك ، ما أرشد العباد إليه ودلهم عليه ، كما بيّن أيضًا ما دل على نبوة أنبيائه ، وما دل على المعاد وإمكانه [1].

فصل في «القاعدة السابعة»

س ١٠٠ ـ اذكر « القاعدة السابعة » من القواعد النافعة .

ج ١٠٠ ـ « القاعدة السابعة » : أن يُقال : إن كثيرًا مما دل عليه السمع يُعلم بالعقل أيضًا ، والقرآن يبين ما يستدل به العقل ، ويرشد إليه ، وينبه عليه ، كما ذكر اللّه ذلك في غير موضع .

(١) اعلم ـ رحمني اللّه وإيَّاك ـ أن القرآن الكريم أرشد العقل إلى معرفة اللّه ﷻ كما أشار إلى ذلك شيخ الإسلام ـ رحمه اللّه ـ وذلك من خلال دلالات كثيرة ، أشهرها ثلاث : دلالة الأنفس ، ودلالة الآفاق ، ودلالة المعجزات .

أولاً : دلالة الأنفس : والمقصود بها الدليل على معرفة اللّه ﷻ ، والإرشاد إليه ، وتوحيده ، من خلال النّظر والتفكر في خلق الأنفس وما فيها من الآيات الدالة عليه ، وهذا أشار إليه الحق ﷻ في مواضع كثيرة من كتابه العزيز منها قوله ﷻ :﴿ **وفي أنفُسِكُمْ أفَلا تُبْصِرُونَ** ﴾ =

....

س ١٠١ ـ ما دور السمع والعقل عند سلف هذه الأمّة ، وما موقع كل منهما من حيث الاعتماد عليه في الإثبات والنفي ؟

ج ١٠١ ـ إن سلف هذه الأمّة يرون أن السمع إذا كان ثابتًا فهو خبر الصادق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ، ولا من خلفه ، فهو الحق الذي يجب الاعتماد عليه والعمل به ،

= [الذاريات : ٢١] ، وقوله ﷻ : ﴿ **يا أيُّها الإنسانُ مَا غَرَّكَ بِربِّكَ الكَرِيمِ ۞ الَّذي خَلَقَكَ فَسوَّاكَ فَعدَلَكَ ۞ في أيِّ صُورةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ** ﴾ [الانفطار : ٦ ـ ٨] ، ودلل سبحانه على قدرته على البعث بدلالة الأنفس أيضًا فقال ﷻ : ﴿ **يا أيُّها النَّاس إن كُنتُم في رَيْبٍ مِّنَ البَعْثِ فَإنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِن عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقةٍ وغيرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ..** ﴾ الآية [الحج : ٥] ؛ ولذلك يُقال : فكرك فيك . يكفيك .

ثانيًا : دلالة الآفاق :والمقصود بها الدليل على معرفة اللّه ﷻ من خلال النظر والتفكر في ملكوت اللّه ﷻ ، كالنظر والتأمل في آية الشمس والقمر ، وهذا الكون الفسيح ، ومن ذلك قوله ﷻ : ﴿ **سَنُرِيهِم آياتِنا في الأفَاقِ وفي أنفسِهِم حَتَّى يَتَبَيَّن لَهُم أنَّهُ الحَقُّ ..** ﴾ [فصلت : ٥٣] ، وبين ﷻ أن من تأمل خلق السموات والأرض فإنه يعرف ربه يقينًا غير شاك كما قال ﷻ : ﴿ **قَالَتْ رُسُلُهُم أفي اللّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمواتِ والأرضِ ..** ﴾ [إبراهيم :١٠] ، ويزيد الأمر وضوحًا أن طائرًا بهيميًا وحَّد اللّه ﷻ واستدل على صحة توحيده بدلالة الآفاق التي نحن بصددها ،فقد حكى اللّه ﷻ عن الهدهد ذلك بقوله : ﴿ **ألاَّ يَسْجُدُوا للهِ الَّذي يُخْرِجُ الخَبأَ في السَّمواتِ والأرضِ ويَعْلَمُ مَا تُخفُونَ ومَا تُعْلِنُونَ ۞ اللّهُ لا إلَهَ إلاَّ هُوَ رَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ** ﴾ [النمل :٢٥، ٢٦] .

ثالثًا : دلالة المعجزات : وهذه من أقوى وأوضح الدلالات على معرفة اللّه ﷻ ؛ لأنَّها خرق للعادة والمألوف ، والمعجزة لا تكون معجزة إلاَّ إذا عقلها الإنسان ، وبها دلل اللّه ﷻ على نبوة أنبيائه وصدقهم ، وقد ذكر ﷻ معجزات كثيرة في كتابه الكريم كقصة موسى عليه السلام مع السحرة ، وقصة الخليل عليه السلام مع النمروذ ، وقصة عيسى عليه السلام مع بني إسرائيل ـ واللّه أعلم ـ .

فهذه المطالب هي شرعية من جهتين : من جهة أن الشارع أخبر بها ، ومن جهة أنَّه بيّن الأدلة العقلية التي يستدل بها عليها .

فالسلف يعتمدون على السمع ويستخدمون العقل في الأقيسة والأمثال المضروبة .

س ١٠٢ ـ إذا تعارض العقل والنقل فأيهما أحق بالتقديم ؟ وضح ذلك .

ج ١٠٢ ـ دعوى تعارض العقل مع النقل دعوى عارية عن الصحة ، منقوضة بالواقع والحِسّ والمُشاهدة ، فإنه لا يُعلم آية في كتاب الله تعالى ، ولا نص صحيح ثابت عن رسول الله ﷺ قد خالف صريح المعقول . فدعوى تعارض العقل والنقل سفسطة واضحة ، وبهتان بيّن . نعم قد يتوهم البعض خلاف ذلك ، إمَّا لعجز العقل عن الإدراك ، أو لظهور بعض الشبهات الباطلة ، فيظن أنّها بينات ، أو لفساد المفاهيم بسبب تفاوت الأذهان والمشارب ، فإذا قُدِّر توهم تعارض العقل والنقل ، تعين تقديم النقل الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وقد قامت البراهين اليقينية ، والأدلة القطعية ، على صدق الرسل ، وعصمتهم من الكذب .

س ١٠٣ ـ وحدانية الله ﷻ ، وقدرته ، وعلمه ، وما دل على نبوة الأنبياء ، والمعاد ، هذه المطالب شرعية ، أم عقلية ، أم ماذا ؟ وضح ذلك .

ج ١٠٣ ـ هذه المطالب السالفة الذكر هي مطالب شرعية عقلية .

والأمثال المضروبة في القرآن هي أقيسة عقلية ، وقد بُسِط هذا في غير هذا الموضع (١) .

وهي أيضًا عقلية من جهة أنَّها تعلم بالعقل أيضًا .

فساد دلائل المتكلمين

وكثير من أهل الكلام يُسمِّي هذه **« الأصول العقلية »** لاعتقاده أنَّها لا تعلم إلاَّ بالعقل فقط ؛ فإنَّ السمع هو مجرد إخبار الصادق ، وخبر الصادق ــ الذي هو النَّبي ــ لا يُعلم صدقه إلاَّ بعد العلم بهذه الأصول بالعقل .

أمَّا كونها شرعية فمن جهتين : من جهة أن الشارع أخبر بها ، ومن جهة أنه بين الأدلة العقلية التي يستدل بها عليها .

وأمَّا كونها عقلية ؛ لأنَّها تعلم بالعقل أيضًا .

---

(١) وهو كتابه القيم " **درء تعارض العقل والنقل** " وقد قام بتحقيقه الدكتور محمد رشاد سالم ــ رحمه الله ــ في عشرة مجلدات وجعل الحادي عشر للفهارس ، وقد طبع بمطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سنة ١٤٠١ هـ . **وللبيان والتوضيح أقول** :

الدليل ينقسم إلى قسمين : سمعي ، وعقلي .

أمَّا السمعي : فهو الدليل الشرعي الذي لا يُعلم إلاَّ بمجرد إخبار الرسول ﷺ ، فإنَّه إذا أخبر به ، وكان لا يُعلم إلاَّ بخبره كان ذلك شرعيًا سمعيًا ، ومن ذلك عالم الغيب كأسماء الله ﷻ وصفاته ، ووقائع اليوم الآخر ، وصفة الجنَّة ، والنَّار ، والصراط ، والحوض ونحو ذلك .

وأمَّا العقلي : فيكون معلومًا بالعقل ، ولكن الشرع نبَّه عليه وأرشد إليه ، فيكون شرعيًا عقليًا وهذا كالأدلة التي نبَّه الله ﷻ عليها في كتابه الكريم من الأمثلة المضروبة الدالة =

ثُمَّ إنهم قد يتنازعون في الأصول التي يتوقف إثبات النبوة عليها :

فساد قول المعتزلة بالتحسين والتقبيح العقليين

فطائفة تزعم أن تحسين العقل وتقبيحه داخل في هذه الأصول ، وأنَّه لا يمكن إثبات النبوة بدون ذلك ، ويجعلون التكذيب بالقدر مما [يقتضيه] العقل [1] .

س ١٠٤ ـ من الطائفة التي تزعم أن التحسين والتقبيح من الأصول التي لا يمكن إثبات النبوة بدونها ، ويجعلون التكذيب بالقدر مما يقتضيه العقل ؟ اذكر مقالتهم وحكم قولهم .

ج ١٠٤ ـ هذه الطائفة هي المعتزلة ، ومقالتهم هي : أنه لا بدَّ من الدليل العقلي على أن الله ﷻ عادل لا يفعل القبيح قبل إثبات النبوة وصدق الرسل ، فإذا دللنا على ذلك أمكن تصديق النبي بالمعجزة ، وأنَّه مرسل من قبل الله ﷻ ، وإلاَّ فإن العقل

= على توحيده كالدلالات الثلاث السابقة : الأنفس ، والآفاق ، والمعجزات ، والدلالة على صدق رسله كما في دلالة المعجزات ، والدلالة على البعث وإمكانه بدلالة الأنفس كما في قوله ﷻ ﴿ **قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ** ﴾ [يس : ٧٩] فتلك أدلة عقلية تعلم صحتها بالتأمل والتفكر بالعقل ، وهي براهين ومقاييس عقلية ، ومع ذلك فهي شرعية لأنَّها من القرآن الكريم ، والله ﷻ الموفق والمعين .

(١) العبارة في الأصل « ويجعلون التكذيب بالقدر مما ينفيه العقل » وفيها تحريف كما هو ظاهر ولعلها من فعل الناسخ ، والصواب ما أثبتناه وقد أشار إلى ذلك محقق متن " التدمرية " الشيخ السعوي ـ وفقه الله ـ ولكني لا أرى مانعًا من إثبات العبارة الصحيحة بالأصل ـ خلافًا للبعض ـ والإشارة إليه في الحاشية ، لأنَّ المطلوب من المحقق تقديم النص للقاريء سليمًا ـ والله ﷻ أعلم ـ .

وطائفة تزعم أن حدوث العالم من هذه الأصول ، وأن العلم بالصانع لا يمكن إلاَّ بإثبات حدوثه ، وإثبات حدوثه لا يمكن إلاَّ بحدوث الأجسام ، وحدوثها يُعلم إمَّا بحدوث الصفات ، وإمَّا بحدوث الأفعال القائمة بها ، فيجعلون نفي أفعال الربّ ، ونفي صفاته من الأصول التي لا يمكن إثبات النبوة إلاَّ بها .

دليل وجود الصانع عند الأشاعرة هو حدوث العالم

لا يستحيل أن يرسل الله ﷻ رسولاً كذّابًا ، أو أن يفعل الله ﷻ ما هو قبيح ، ومقالتهم هذه كفر .

س ١٠٥ ـ من الطائفة التي تزعم أن حدوث العالم من الأصول العقلية ، ، وأن العلم بالصانع لا يمكن إلاَّ بإثبات حدوث العالم ، وإثبات حدوثه لا يمكن إلاَّ بحدوث الأجسام ، وحدوثها يُعلم إمَّا بحدوث الصفات ، وإمَّا بحدوث الأفعال القائمة بها ، فيجعلون نفي أفعال الربّ ، ونفي صفاته من الأصول التي لا يمكن إثبات النبوة إلاَّ بها ؟ وضح أصل مقالتهم وحكمه .

ج ١٠٥ ـ هذه الطائفة هي الأشاعرة ، وقد استاقوا هذه المقالة من الفلاسفة والمعتزلة في معرض كلامهم على إثبات وجود الخالق ، فقالوا : الحدوث والقدم هو الدليل على وجود الله ﷻ ، فالكون حادث وكل حادث لا بدَّ له من محدِث قديم أزلي ، وأخص صفات هذا القديم مخالفته للحوادث ، وعدم حلولها فيه ، ومن مخالفته للحوادث

ثُمَّ هؤلاء لا يقبلون الاستدلال بالكتاب والسُنَّة على نقيض قولهم ، لظنِّهم أن العقل عارض السمع ـ وهو أصله ـ فيجب تقديمه عليه ، والسمع إمَّا أن يؤول ، وإمَّا أن يُفوض [1] .

إثبات أنه ليس جوهرًا ، ولا عرضًا ، ولا جسمًا ، ولا في جهة ولا مكان . . إلخ من المصطلحات البدعية التي جعلوا نفيها أصولاً يتعين على كل مكلف الإيمان بنفيها ،

---

(١) **ولبيان ذلك أقول** : مع أن العقل من أجلِّ النّعم التي وهبنا اللّه ﷻ إيَّاها ، وفضلنا به على كثير ممن خلق ، كان سببًا رئيسًا في ضلال أكثر النّاس ، بل المشكلة التي شغلت الفلاسفة وأهل الكلام في كل عصر ، لذلك كان بحث مسألة (**دور العقل في المسائل الشرعية**) من الأمور الجديرة بالبحث والدراسة ، لذلك ساستعرض باختصار هذه المسألة من خلال ثلاثة أمور : التعريف بالعقل ، ومحل آلته ، وموقف النَّاس منه .

أولاً : التعريف بالعقل : العقل في اللغة : هو مصدر « عقل يعقل عَقْلاً » إذا ضبط وأمسك ، وهو نقيض الإرسال والإطلاق ، وعقل الشيء أي فهمه ، وسُمِّي العقل عقلاً ، لأنَّه يمسك صاحبه عمَّا لا يحسن فعله ، وجمعه عقول .

والعقل اصطلاحًا : هو صفة تمنح صاحبها قوة الإدراك والتفكر .

ثانيًا : محل آلة العقل : اختلف في ذلك على قولين :

١ ـ قيل محله القلب ؛ لقوله ﷻ : ﴿ **أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا** ﴾ [الحج : ٤٦] .

٢ ـ وقيل محله المخ ، واستدل على ذلك بالتجريب ، فالتجربة أثبتت أن المخ إذا اختل فقد الإنسان عقله ، وإن كان قلبه سليمًا ، كالمرضى بفقدان الذاكرة ، وكذلك قد يمرض القلب ويضعف ويبقى مع ذلك العقل سليمًا كما هو مشاهد عند مرضى القلب وتصلب الشرايين ، وهذا ما قرره الطب الحديث ، وهو ما أميل إليه وأرجحه ، ويجاب على الآية بأن إسناد العقل =

وهـم أيضًـا عنــد التحقيــق لا يقبلــون الاســتدلال بالكتاب والسُنَّة على وفق قولهم ، لما تقدم .

وهذه المقالة مُحدثـة باطلة من صنع الفلاسـفة ، لا يعرفها سـلف هـذه الأمّة ، فإن وجود الله ﷻ أمر فطري معلوم بالضرورة والأدلـة عليـه في الكـون والنفـس والآثـار والآفاق والوحي أجل من الحصر ، ففي كل شيء له آية وعليه دليل .

= للقلب من باب إسناد الفعل إلى سـببه ، فـالقلب هـو الـذي يمـد المخ بالطاقـة ــ الـدم ــ الازمـة للتعقل ـ والله ﷻ أعلم ـ .

ثالثًا : موقف النَّاس من العقل : وهو بيت القصيد ، فأقول : انقسم النَّاس في هذا ثلاثـة أقسـام : طرفين ووسط (إطراء ، وازدراء ، وإنصاف) وإليك تفصيل ذلك :

القسم الأول : أهل إطراء العقل وتقديسه ، وهم الفلاسفة ، والمعتزلة ، والأشاعرة ، وغيرهم ، ـ على تفاوت بينهم في ذلكَ ـ وهؤلاء عظموا العقل ، وقدَّسوه ، ورفعوه فوق منزلته التي أنزله الله إيَّاها ، حتى آل الأمر إلى استعباده من دون الله ، بجعلهم العقل هو المُشـرع ، والمصـدر الأول في التلقي والمعرفة ، وزاد الأمر سوءًا بافتعالهم عداوة ــ لم يـأذن اللّه بهـا ــ بـين العقـل والشـرع ، بسبب تلوث عقولهـم بشـبهات فلسـفية ظنُّوهـا بيِّنـات عقليـة ، فقـد كـانت تعرض لهـم المسـألة فيحكِّموا فيها عقولهم القاصرة ، ويستجمعوا لها كل الشبهات العقلية ، والترهات الفلسـفية حتـى يُصدروا عليها حكمًا ، ثم يعمدوا مهرولين إلى النصوص السمعية ، والأدلة الشرعية ، فإن خالفت ما حكموا به أولوها تارة ، أو حرفوها تارة أخرى ، أو سكتوا عنها تفويضًا . وانبرى مـن بينهـم بعض الوضَّاعين الكذَّابين ــ من لا خلاق لهم كـالمعتزلي داود بـن المحبر وغـيره ــ فبـادروا بوضـع أحاديث مختلقة في فضل العقل ، ونسبوها إلى رسول الله ﷺ بهتانًا وزورًا ، كالحديث الموضوع : « أول ما خلق اللّه العقل ، فقال له : أقبل ! فأقبل ، وقال له : أدبر ! فأدبر ، فقـال : وعزتـي مـا خلقت خلقًا أكرم عليَّ منك ، فبك آخذ ، وبك أعطي ، وبـك الثـواب ، وعليـك العقـاب » ، وغير ذلك مما ورد في فضـل العقـل ، وعـلى هــذا الأسـاس الخرب جحـدوا صفـات الله ﷻ =

المعتزلة والأشاعرة ضلوا من وجوه

« الوجه الأول »

وهؤلاء يضلون من وجوه :

منها ظنّهم أن السمع بطريق الخبر [المجرد] [1] ، وليس الأمر كذلك ، بل القرآن بيّن من الدلائل العقلية التي تُعلم بها المطالب الدينية ما لا يوجد مثله في كلام أئمَّة النَّظر ، فتكون هذه المطالب شرعية عقلية .

س ١٠٦ ـ هؤلاء المعتزلة والأشاعرة بِمَ ضلوا ؟ وضح ذلك .

ج ١٠٦ ـ هؤلاء يضلون من وجوه :

« الوجه الأول » : ظنُّهم أن السمع بطريق الخبر المجرد ، وليس الأمر كذلك ، بل القرآن بيّن من الدلائل العقلية التي تعلم بها المطالب الدينية ما لا يوجد مثله في كلام أئمَّة النَّظر ، فتكون هذه المطالب شرعية عقلية .

= وأنكروا قيامها بالذات ،وقالوا بالتحسين والتقبيح ،وكذبوا بالقدر ، وما إلى ذلك من ترهاتهم .

القسم الثاني : أهل ازدراء العقل وهم نتاج طبيعي تولد نتيجة ظهور العقلانيين ، فهؤلاء على نقيضهم ، أرادوا الرد عليهم بالإساءة إلى العقل ، والحط من منزلته ، وإلغاء أي دور له في فهم النصوص واستنباط الأحكام والفوائد ،ورفضوا القياس والرأي الموافق للنصوص الشرعية ، واكتفوا بظواهر النصوص ، وهذا كحال كثير من الخوارج ، وأهل الظاهر ، وغلاة التشبيه والصوفية .

القسم الثالث : أهل الإنصاف ، وهم أهل السُنّة والجماعة ، أصحاب المنهج الأعدل ، الذين أنصفوا العقل على ما بينّاه فيما سبق (ص ٢٦١) من هذا الكتاب ـ واللّه ﷻ الهادي إلى سواء السبيل ـ .

(١) في الأصل « تارة » ولعله تحريف من الناسخ ، ولعل الصواب « المجرد » أشار إلى ذلك محقق المتن .

« الوجه الثاني »

ومنها ظنّهم أن الرسول لا يُعلم صدقه إلاَّ بالطريق المعينة التي سلكوها ، وهم مخطئون قطعًا في انحصار طريق تصديقه فيما ذكروه ، فإنَّ طرق العلم بصدق الرسول كثيرة ، كما قد بُسِط في غير هذا الموضع [1].

« الوجه الثالث »

ومنها ظنّهم أنَّ تلك الطريق التي سلكوها صحيحة ، وقد تكون باطلة .

« الوجه الرابع »

ومنها ظنّهم أنَّ ما عارضوا به السمع معلوم بالعقل ، ويكونون غالطين في ذلك ، فإنَّه إذا وزن بالميزان الصحيح وجد [2] ما يعارض الكتاب والسُنَّة من

« الوجه الثاني » : ظنّهم أن الرسول لا يُعلم صدقه إلاَّ بالطريق المعينة التي سلكوها ، وهم مخطئون قطعًا في انحصار طريق تصديقه فيما ذكروه ، فإن طرق العلم بصدق الرسول كثيرة .

« الوجه الثالث » : ظنّهم أن تلك الطريق التي سلكوها صحيحة ، وقد تكون باطلة .

« الوجه الرابع » : ظنّهم أن ما عارضوا به السمع معلوم بالعقل ، ويكونون غالطين في

---

(١) من تلك الكتب المشار إليها كتاب " **النبوات** " لشيخ الإسلام ابن تيمية .

(٢) لعل سقط من الناسخ حرف « أن » أشار إلى ذلك محقق المتن .

المجهولات لا من المعقولات ، وقد بُسِط الكلام على هذا في غير هذا الموضع .

من صفات الله ما يُعلم بالعقل

والمقصود هنا أن من صفات اللّه تعالى ما قد يعلم بالعقل ، كما يعلم أنَّه عالم ، وأنّه قادر ، وأنّه حي ، كما أرشد إلى ذلك قوله : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾[1] .

وقد اتفق النُظّار من مثبتة الصفات على أنَّه يُعلم بالعقل ــ عند المحققين ــ أنَّه حي عليم قدير مريد ، وكذلك السمع والبصر والكلام يُثبت بالعقل عند المحققين منهم .

بل وكذلك الحب والرضا والغضب يمكن إثباته

ذلك ، فإنّه إذا وزن بالميزان الصحيح وجد أن ما يعارض الكتاب والسُنّة من المجهولات لا من المعقولات .

س ١٠٧ ـ هل من صفات الله ﷻ ما يُعلم بالعقل ؟ اذكر بعض تلك الصفات ، وما يرشد إليها .

ج ١٠٧ ـ من صفات اللّه تعالى ما قد يُعلم بالعقل ، كما يُعلم أنّه عالم ، وأنّه قادر ، وأنّه حي ، كما أرشد إلى ذلك قوله : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾[1] .

---

(١) سورة الملك آية : ١٤ .

بالعقل .

وكذلك علوه على المخلوقات ومباينته لها مما يُعلم بالعقل ، كما أثبتته بذلك الأئمَّة مثل أحمد بن حنبل وغيره ، ومثل عبد العزيز المكِّي [1] وعبد اللَّه بن سعيد ابن كُلاَّب [2] .

بل وكذلك إمكان الرؤية يُثبت بالعقل ، لكن منهم من أثبتها بأن كل موجود تصح رؤيته ، ومنهم من أثبتها بأن كل قائم بنفسه تمكن رؤيته ، وهذه الطريق أصح من تلك .

وقد يمكن إثبات الرؤية بغير هذين الطريقين ، بتقسيم دائر بين النفي والإثبات ، كما يُقال : إن الرؤية

....

(١) هو **عبد العزيز بن يحيى الكناني المكّي** . فقيه مناظر . كان من تلاميذ الإمام الشافعي ، قدم بغداد في أيام المأمون ، فجرت بينه وبين بشر المريسي مناظرة في القرآن ، يُنسب إليه كتاب " الحيدة " وفي ثبوته إليه نظر ، توفي سنة ٢٤٠ هـ .
" ميزان الاعتدال " (٣/٣٥٣) ، " تهذيب التهذيب " (٦/٣٦٣) ، " الأعلام " (٤/٢٩)

(٢) **هو عبد اللَّه بن سعيد بن كُلاّب** ، أبو محمد القطان ، من علماء الكلام ، يُقال له « ابن كُلاّب » بضم الكاف ، قيل : لُقب بذلك لأنه كان يجتذب النّاس إلى معتقده كما يجتذب الكُلاّب الشيء ، له مؤلفات منها : " الصفات " ، و" خلق الأفعال " ، مات سنة ٢٤٥ هـ .
" سير أعلام النبلاء " (١١/١٧٤) ، " لسان الميزان " (٣/٢٩٠) ، " الأعلام " (٤/٩٠)

لا تتوقف إلاَّ على أمور وجودية ، فإن ما لا يتوقف إلاَّ على أمور وجودية يكون الموجود الواجب القديم أحق به من الممكن المحدَث . والكلام على هذه الأمور مبسوط في غير هذا الموضع [(١)].

....

(١) **ولبيان ذلك أقول** : مر بنا أن أهل الكلام من المعتزلة والأشاعرة وغيرهم يقدمون العقل على النقل مطلقًا ، بزعم أن العقل أصل السمع ، لأنَّ العقل هو الذي دل ـ استقلالاً بزعمهم ـ على وجود الخالق ، ونزول الوحي ، ونبوة الأنبياء ، ولو بطل العقل لبطل السمع والعقل معًا ، فهم لا يقرون بوجود فطرة فطر اللّه النّاس عليها ، وقد تأثر كثير من عوام المسلمين بهذا الباطل ، لذلك تجد كثيرًا منهم يقول بعضهم لبعض : « **ربنا عرفوه بالعقل** » وهذا مخالف لمذهب السلف كما مر بين ذلك ، فإن معرفة اللّه ﷻ أمر فطري معلوم بالضرورة ، والأدلة عليه في الكون والنفس والآفاق كثيرة جدًا ، ولا شك أن العقل له دور كبير في تقرير ذلك ، ولكن كونه يستقل بالمعرفة فلا !! ، لذلك إذا وجد أهل الكلام دليلاً سمعيًا يخالف ما قرره عقلهم القاصر أخذوا بالدليل العقلي ، وضربوا بالنصوص الشرعية عرض الحائط ، وهؤلاء يضلون من وجوه منها :

١ ــ ظنّهم الفاسد أن السمع عبارة عن الخبر المجرد عن العقل ، وليس الأمر كذلك ــ كما مر بيانه ــ فإن أهم المطالب الشرعية يُستدل عليها بأدلة شرعية عقلية ، فليس في الأدلة السمعية إلغاء للعقل في الاستدلال ، ومن أمثلة ذلك :

توحيد الربوبية قال ﷻ :﴿ **هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ** ﴾ [لقمان : ١١] .

توحيد الألوهية قال ﷻ :﴿ **وَمَالِيَ لا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي** ﴾ [يس : ٢٢] .

توحيد الأسماء والصفات :﴿ **أَلاَ يَعْلَمُ مَن خَلَقَ وهوَ اللَّطِيفُ الخَبِيرُ** ﴾ [الملك : ١٤] .

النبوة ، والقرآن :﴿ **فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إن كَانُوا صَادِقِينَ** ﴾ [الطور : ٣٤] .

البعث والنشور :﴿ **قُلْ يُحيِيهَا الَّذِي أنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ** ﴾ [يس : ٧٩] .

٢ ــ ظنّهم أن صدق الرسول ﷺ ، وغيره من الأنبياء عليهم السلام لا يُعلم إلاَّ عن طريق المعجزات ، =

....

....

= مع تقريرهم بأن السحر والكهانة ضرب من المعجزات أيضًا ، ولكنها غير مقرونة بادعاء النبوة !! ، وهذا ظاهر الفساد ، فقد أحصى بعض العلماء دلائل نبوة رسولنا ﷺ فزادت على الألف ، كما عند البيهقي وغيره ، فمن دلائل النبوة المعجزات ، والنّظر في أحوال الأنبياء ، وأحوال من يؤمن بهم ، والنّظر فيما يدعون النّاس إليه ، راجع كتاب " دلائل النبوة " للبيهقي فهو من خير الكتب في هذا الباب .

٣ ـ بطلان دعواهم تعارض السمع مع العقل أصلاً ، فمن آته اللّه فهمًا صحيحًا ، وعقلاً نيرًا سيسلم بهذه الحقيقة قطعًا ؛ لأنَّ الزعم بتعارض العقل مع النقل سيُفضي قطعًا إلى بطلانهما معًا ؛ لأنَّ العقل حكم بصحة السمع وأنّه لا يبطل ، فلو أبطلنا السمع للزم من بطلانه بطلان من أثبت صحته ، وهو العقل فبطل معه .

٤ ـ أن أغلب من يزعم تعارض النقل مع العقل تجده من أبعد النّاس عن معرفة النصوص الشرعية ، والوقوف على جميع ألفاظها ، ومعانيها ، وأسباب ورودها ، وتمييز صحيحها من ضعيفها ، وطرق الجمع بين ما ظاهره التعارض ، فهو لا يعلم من دنياه إلاَّ أصول وقواعد أهل الكلام ، وقيل وقال ، والتقليد الأعمى لمشايخه في كل شيء ، ولو أمعن النّظر وتجرد من التعصب المقيت ، لوجد ما يعارض الكتاب والسُّنّة في الحقيقة إلاَّ أوهام لا حقيقة لها .

والمقصود أن من أمعن النّظر وجد أن جُل صفات الخالق ﷻ التي ثبتت بالكتاب والسُّنّة الصحيحة ، كالحياة ، والعلم ، والقدرة ، والإرادة ، والسمع والبصر ، والكلام ، والحب والبغض ، والرضا ، وعلوه يمكن إثباتها بالعقل أيضًا كما مر بيان ذلك في القواعد النافعة . حتى رؤية المؤمنين لله ﷻ يوم القيامة يمكن إثباتها عن طريق العقل ، فالأشاعرة من تناقضاتهم العجيبة أنّهم يحيلون الجهة عن اللّه ﷻ بأدلتهم العقلية ثم يثبتون الرؤية بالعقل !! ، فاستدل أبو الحسن الأشعري على إثبات الرؤية بأنَّ كل موجود يجوز أن يُرى ، وأحال رؤية المعدوم ، وهذا ما اختاره الجويني في " الإرشاد " (ص ٧٤) ، واستدل ابن كُلاَّب والقلانسي على الرؤية بجواز رؤية ما هو قائم بنفسه ، ومنعا من رؤية الأعراض ، وطريقة استدلال الأشعري مردودة عند جماهير =

من الطرق العقلية في إثبات الصفات أنه ﷻ لو لم يوصف بإحدى الصفتين المتقابلتين للزم وصفه بالأخرى

والمقصود هنا أن من الطرق التي يسلكها الأئمَّة ومن اتبعهم من نُظَّار السُنَّة في هذا الباب أنَّه لو لم يكن موصوفًا بإحدى الصفتين المتقابلتين للزم اتصافه بالأخرى ، فلو لم يوصف بالحياة لوصف بالموت ، ولو لم يوصف بالقدرة لوصف بالعجز ، ولو لم يوصف بالسمع والبصر والكلام لوصف بالصمم والخرس والبَكَم .

وطرد ذلك أنَّه لو لم يوصف بأنَّه مباين للعالم لكان داخلاً فيه ، فسلب إحدى الصفتين المتقابلتين عنه

س ١٠٨ ـ ما الطريق التي سلكها الأئمة ومن اتبعهم من نُظَّار السُنَّة في إثبات الصفات لله ﷻ ؟

ج ١٠٨ ـ قال النُظَّار من أهل السُنَّة : لو لم يكن موصوفًا بإحدى الصفتين المتقابلتين للزم اتصافه بالأخرى ، فلو لم يوصف بالحياة لوصف بالموت ، ولو لم يوصف بالقدرة لوصف بالعجز ، فسلب إحدى الصفتين المتقابلتين عن الله ﷻ يستلزم ثبوت

= العقلاء ، بل يقولون فسادها معلوم بالضرورة ، لأنَّ ليس كل موجود يُرى ، فمثلاً الهواء ، والروائح ، والأصوات موجودات ، وهي لا تُرى ، ولكن شيخ الإسلام يستدل بدليل عقلي ثالث على رؤية اللّه ﷻ ، وهو أن الرؤية أمر وجودي حسي لا يتعلق إلاَّ بموجود حسي ، والشيء كلما كان عن الرؤية أبعد ، كان للعدم أقرب وكلما كان الشيء أكمل وجودًا ، كان أحق أن يُرى ، كالنُّور أحق بالرؤية من الظلام ، لأنَّ النُّور أولى بالوجود ، والظلام أولى بالعدم ، فاللّه ﷻ أحق في أن يُرى ، لأنه أكمل وجودًا من غيره !! ـ واللّه ﷻ الهادي إلى سواء السبيل ـ .

يستلزم ثبوت الأخرى ، وتلك صفة نقص ينزه عنها الكامل من المخلوقات فتنزيه الخالق عنها أَوْلى .

وهذه الطريق غير قولنا : إن هذه صفات كمال يتصف بها المخلوق فالخالق أَوْلى ، فإن طريق إثبات صفات الكمال بأنفسها مغاير لطريق إثباتها بنفي ما يُناقضها .

اعتراض

وقد اعترض طائفة من النفاة على هذه الطريقة باعتراض مشهور لبَّسوا به على النَّاس ، حتى صار كثير من أهل الإِثبات يظن صحته ويُضعف الإِثبات به ، مثل ما فعل من فعل ذلك من النُظَّار حتى الآمدي [1] وأمثاله ،

الأخرى ، وتلك صفة نقص ينزه عنها الكامل من المخلوقات فتنزيه الخالق عنها أَوْلى .

س ١٠٩ ـ حينما قال مثبت الصفات من « أهل السُنَّة » لو لم يكن متصفًا بهذه الصفات ، كالسمع والبصر والكلام ، مع كونه حيًّا لكان متصفاً بما يُقابلها فبماذا أجاب النفاة ، وبما اعترضوا ؟ مع بيان حقيقة المتقابلين ، وبيان أقسام تباين المقابلة إجمالاً ، والرد

---

(١) هو أبو الحسن علي بن أبي علي محمد بن سالم الآمدي من علماء الكلام ـ على مذهب الأشاعرة ـ والأصول ، ولد سنة ٥٥١ هـ ، ونسبته إلى « آمد » ، وهي مدينة كبيرة في ديار بكر بكردستان العراق ، له مؤلفات كثيرة منها :" أبكار الأفكار "، و"الإحكام"، توفي سنة ٦٣١ هـ . " سير أعلام النبلاء " (٣٦٤/٢٢) ، " البداية والنهاية " (١٤٠/١٣) ، " الأعلام " (٣٣٢/٤)

مع أنه أصل قول القرامطة الباطنية وأمثالهم من الجهمية .

فقالوا : القول بأنه لو لم يكن متصفًا بهذه الصفات ، كالسمع والبصر والكلام ، مع كونه حيًّا لكان متصفًا بما يقابلها فالتحقيق فيه متوقف على بيان حقيقة المتقابلَيْن وبيان أقسامهما .

فنقول : أمَّا المتقابلان فما لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة ، وهو إمَّا أن لا يصح اجتماعهما في الصدق ولا في الكذب ، أو يصح ذلك في أحد الطرفين .

فالأول هما المتقابلان بالسَلب والإيجاب ، وهو تقابل التناقض ، والتناقض هو اختلاف القضيتين بالسلب والإيجاب على وجه لا يجتمعان في الصدق ولا في الكذب لذاتيهما كقولنا : زيد حيوان ، زيد ليس بحيوان ، ومن

على تلك الشُبه .

ج ١٠٩ ـ قال النفاة واعترضوا بقولهم : إن التحقيق في هذا الكلام متوقف على بيان حقيقة المتقابلَيْن وبيان أقسامهما .

أمَّا المتقابلان فما لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة ، وهو إمَّا أن لا يصح اجتماعهما في الصدق ولا في الكذب ، أو يصح ذلك في أحد الطرفين .

خاصيته استحالة اجتماع طرفيه في الصدق والكذب ، وأنَّه لا واسطة بين الطرفين ولا استحالة لأحد الطرفين إلى الآخر [1] .

وأقسام تباين المقابلة أربعة :

١ ـ المقابلة بين النقيضين .

---

(١) يظهر من سياق الكلام وجود سقط كبير من الأصل ، أشار إلى ذلك محقق " التدمرية " الشيخ الفاضل / محمد بن عودة السعوي ـ وفقه الله ـ ولأهمية هذا السقط نقلته هنا برمته .

قال الشيخ محمد بن عودة السعوي في تحقيقه " رسالة التدمرية " (ص ١٥٣) : نلاحظ أنَّه توقف النقل عن الآمدي ولمَّا تتضح فكرته ، وبدأ الرد عليه أيضًا بشكل نقطع معه بوقوع سقط كبير من الأصل . وسأعرض هنا ـ بعون اللّه ـ لبقية كلام الآمدي عن الموضوع كما هي في كتابه " **أبكار الأفكار** " مستعينًا أيضًا بكتابه الآخر " غاية المرام في علم الكلام " تحقيق حسن محمود عبد اللطيف (القاهرة١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م) ص٥٠ ـ ٥١ الذي لخص فيه كتابه " أبكار الأفكار " ثم أجتهد بوضع بداية لرد الشيخ عليه واللّه أسأل التوفيق ، أقول : والثاني ثلاثة أقسام :

الأول ـ المتقابلان بالتضايف ، وهما اللذان لا تعقّل لكل واحد منهما إلاَّ مع تعقّل الآخر كقولنا : زيد أب ، زيد ابن ، وخاصيته توقف كل واحد من طرفيه على الآخر في الفهم .

الثاني ـ المتقابلان بالتضاد ، والمتضادان كل أمرين يتصور اجتماعهما في الكذب دون الصدق كالسواد والبياض ، ومن خواصه جواز استحالة كل واحد من طرفيه إلى الآخر في بعض صوره ، وجواز وجود واسطة بين الطرفين تمر عليه الاستحالة من أحد الطرفين إلى الآخر كالصفرة والحمرة بين السواد والبياض .

الثالث ـ تقابل العدم والمَلَكة ، والمراد بالملكة هنا كل معنى وجودي أمكن أن يكون ثابتًا للشيء إمَّا بحق جنسه كالبصر للإنسان ، أو بحق نوعه ككتابة زيد ، أو بحق شخصه كاللحية للرجل وأمَّا العدم المقابل لها فهو ارتفاع هذه الملكة .

ولمَّا لم يكن ملكة البصر بالتفسير المذكور ثابتة للحجر لا يُقال له : أعمى ولا بصير ، ومن =

«...الوجه الأول»

... من جهة واحدة ، ولا يصح اجتماعهما في الصدق ولا في الكذب ، إذ كون الموجود واجبًا بنفسه

---

٢ ـ المقابلة بين الضدين .

٣ ـ المقابلة بين المتضايفين [١] .

= خواص هذا التقابل جواز انقلاب الملكة إلى العدم ولا العكس .

فإن أريد بالتقابل ههنا تقابل التناقض بالسلب والإيجاب ، وهو أنه لا يخلو من كونه سميعًا وبصيرًا ومتكلمًا أو ليس ، فهو ما يقوله الخصم ولا يقبل نفيه من غير دليل .

وإن أريد بالتقابل تقابل المتضايفين فهو غير متحقق ههنا ، ومع كونه غير متحقق فلا يلزم من نفي أحد المتضايفين ثبوت الآخر ، بل ربما انتفيا معًا ، ولهذا يُقال : زيد ليس بأب لعمرو ولا بابن له أيضًا .

وإن أريد بالتقابل تقابل الضدين فإنما يلزم أن لو كان واجب الوجود قابلاً لتوارد الأضداد عليه وهو غير مُسلَّم ، وإن كان قابلاً فلا يلزم من نفي أحد الضدين وجود الآخر لجواز اجتماعهما في العدم ، ووجود واسطة بينهما ، ولهذا يصح أن يُقال : الباري تعالى ليس بأسود ولا أبيض .

وإن أريد بالتقابل تقابل العدم والملكة فلا يلزم أيضًا من نفي الملكة تحقق العدم ولا بالعكس إلاَّ في محل يكون قابلاً لهما ، ولهذا يصح أن يُقال : الحجر لا أعمى ولا بصير .

والقول بكون الباري تعالى قابلاً للبصر والعمى دعوى محل النزاع والمصادرة على المطلوب ، وعلى هذا فقد امتنع لزوم العمى والخرس والطرش في حق اللّه تعالى من ضرورة نفي البصر والسمع والكلام عنه . اهـ .] **والرد عليهم من وجوه :**

الوجه الأول ــ أن هذا التقسيم غير حاصر ، فإنه يُقال للموجود : إمَّا أن يكون واجبًا بنفسه ، وإمَّا أن يكون ممكنًا بنفسه ، وهذان ــ الواجب والإمكان ــ لا يجتمعان في شيء واحد ...] .

(١) « **التضايف** » هو : أن لا يُدرك كل من الأمرين إلاَّ بالقياس إلى الآخر . كالأبوة والبنوة ، والأخوة والصداقة . " الكليات " لأبي البقاء (ص ٣١١) .

وممكنا بنفسه لا يجتمعان ولا يرتفعان .

فإذا جعلتم هذا التقسيم ، وهما النقيضان ما لا يجتمعان ولا يرتفعان ، فهذان لا يجتمعان ولا يرتفعان ، وليس هما السلب والإِيجاب ، فلا يصح حصر النّقيضين اللذين لا يجتمعان ولا يرتفعان في السلب والإِيجاب .

وحينئذ ، فقد ثبت وصفان : شيئان لا يجتمعان ولا يرتفعان ، وهو خارج عن الأقسام الأربعة .

وعلى هذا فمن جعل الموت معنى وجوديًا فقد يقول : إن كون الشيء لا يخلو من الحياة والموت هو من هذا الباب .

وكذلك العلم والجهل ، والصمم ، والبكم ، ونحو ذلك [1] .

---

٤ ـ المقابلة بين العدم والمَلَكَة .

والرد عليهم من وجوه :

الوجه الأول ـ أن أقسام المتقابلان لا يستلزم انحصارها في الأقسام الأربعة السالفة الذكر ، فالوجود الواجب والممكن لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة ، ولا

---

(١) **ولبيان ذلك أقول** : اعلم ـ رحمني الله وإيَّاك ـ أنه ليس في كتاب الله ﷻ صفة لله ، إلاّ وقد دل عليها العقل الصريح السليم ، وأثبتها لله ﷻ ، ولكن شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ يشير هنا إلى =

يصح اجتماعهما ولا ارتفاعهما .

= قواعد عقلية مطردة ، يمكن من خلالها إثبات صفات الكمال لله ﷻ ومن هذه القواعد :

١ ــ « **إمكان ثبوت صفات الكمال بنفسها** » فكل صفة كمال يتصف بها المخلوق ، الخالق أوْلَى وأحرى أن يتصف بها منه بداهة ، فمن شك في أن السمع ، والبصر ، والكلام ، والعلم ، والحياة صفات كمال ، فهو إمَّا من أعظم النَّاس سفسطة ، أوممن سلب اللَّه عقله ، فهذه الصفات السالفة الذكر وما شابهها صفات كمال بإجماع العقلاء مؤمنهم ، وكافرهم على السواء .

٢ ــ « **إثبات صفات الكمال بنفي ما يُناقضها** » فالصفات تتقابل ، تقابل السلب والإيجاب ، فالحياة يقابلها الموت ، والعلم يقابله الجهل ، والقدرة يقابلها العجز ، فالحق ﷻ إن لم يوصف بالحياة والعلم والقدرة وسائر صفات الكمال ، لزم وصفه بما يُقابلها من الموت ، والجهل ، والعجز ، وهذه صفات نقص يستحيل وصف اللَّه ﷻ بها بإجماع العقلاء ، فلزم وصفه بالحياة والعلم والقدرة ، ولكن نفاة الصفات اعترضوا على هذه الطريقة العقلية باعتراض المشهور عند النُّظار من أهل السُّنَّة لَبَّسوا به على بعض النَّاس ، حتى انخدع به بعض الأشاعرة الذين يثبتون بعض الصفات ، فظنوا صحته ، فضعفوا به إثبات الصفات ، ومن هؤلاء « الآمدي » وغيره ، والجدير بالذكر أن هذا الاعتراض ــ الذي سنبينه إن شاء اللَّه ــ هو في الأصل من الشبهات التي قذف بها أهل الزندقة من القرامطة ، والجهمية في وجوه أهل الإثبات . وحاصل الاعتراض هو : أن القول بأنه لو لم يوصف اللَّه ﷻ بالسمع ، والبصر ، والكلام ، مع كونه ﷻ حيًا ، للزم أن يوصف بما يقابلها ، مبناه على بيان حقيقة المتقابلين ، وبيان أقسامهما . ثم ذكروا تقسيم التقابل وأنه ينقسم إلى أربعة أقسام :

الأول : **تقابل السلب والإيجاب** ، أو النفي والإثبات ، وهو « **تقابل التناقض** » وحقيقته هو ما لا يجتمعان ، ولا يرتفعان في آن واحد ، بل لا بدَّ من وجود أحدهما ، عدم الآخر .

الثاني : **التقابل بين الضدين** ، وهما اللذان لا يجتمعان بحال ، ولكنهما قد يرتفعان معًا كالسواد والبياض لا يجتمعان معًا في نقطة صغيرة ، ولكنهما قد يرتفعان معًا ، لانشغال المحل بأمر ثالث كالصفرة ، أو الحمرة . =

وحينئذ ، فقد ثبت وصفان هما خارج الأقسام الأربعة .

= **الثالث** : **تقابل المتضائفين** ، وهما اللذان يتوقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر . كقولنا : زيد أب ، زيد ابن .

الرابع : **تقابل العدم والملكة** ، فالملكة هي الصفة التي يقبل المحل الاتصاف بها ، والعدم سلبها عنه . كالبصر للإنسان .

ثم قالوا : لو أريد بالتقابل تقابل السلب والإيجاب فلا دليل عليه ـ على زعمهم ـ .

وإن أريد بالتقابل تقابل الضدين أو المتضائفين فلا يصح لجواز ارتفاعهما معًا ، فيقال في الضدين : لا أبيض ولا أسود ؛ لأنَّه أحمر ، ويقال في المتضائفين : زيد ليس بأب لعمرو ولا بابن له أيضًا .

وإن أريد بالتقابل تقابل العدم والملكة ، فلا يلزم أيضًا من نفي الملكة تحقق العدم ، وكذا بالعكس إلاَّ في محل يكون قابلاً لهما ، فالقول بكون الباري ﷻ قابلاً للبصر والعمى في محل نزاع ، فلا يستلزم من نفي البصر عنه ﷻ لزوم العمى .

فأجاب شيخ الإسلام على هذه المزاعم والشبهات بسبعة أجوبة :

الوجه الأول : أن يقال : زعم المعطلة أن التقابل ينحصر في أربعة أقسام غير صحيح ، فهناك أشياء تتقابل تقابل الإيجابيين ، وهي مقابلة بين أمرين وجوديين بينهما غاية المنافاة يلزم من ثبوت أحدهما امتناع الآخر . كالمقابلة بين الواجب بنفسه والممكن بنفسه ، والحادث والقديم ، فالموجودات إمَّا أن تكون واجبة أو ممكنة ، حادثة أو قديمة ، فهذان لا يجتمعان ولا يرتفعان ، كالنقيضين ، ولكن ليس هما من قبيل السلب والإيجاب ، لأنَّ السلب أمر عدمي ، والإيجاب أمر وجودي ، أمَّا الحادث والقديم ، والوجوب والإمكان ، فإنَّهما أمور وجودية .

إذا تقرر هذا فلا يصح حصر النقيضين في السلب والإيجاب ، فقد يتناقض أمر إيجابي مع آخر إيجابي كما ذكرنا في الأمثلة السابقة .

وبناءً عليه فمن جعل الموت ، والجهل ، والصمم ، والعجز معاني وجودية ، فيصح له أن يقول : إن كون الشيء لا يخلو من الحياة والموت ، والعلم والجهل ، والسمع والصمم ، والكلام والبكم ، والقدرة والعجز ، هو من هذا الباب ـ والله ﷻ أعلم ـ .

« الوجه الثاني »

الوجه الثاني ــ أن يُقال : هذا التقسيم يتداخل ، فإن العدم والملكة يدخل في السلب والإيجاب ، وغايته أنَّه نوع منه ، والمتضايفان يدخلان في المتضادين ، وإنما هو نوع منه .

فإن قال : أعني بالسلب والإيجاب ما لا يدخل فيه العدم والملكة ، وهو أن يُسلب عن الشيء ما ليس بقابل له ، ولهذا جُعل من خواصه أنَّه لا استحالة لأحد طرفيه إلى الآخر .

قيل له : عن هذا جوابان :

أحدهما ــ أن غاية هذا أن السلب ينقسم إلى

الوجه الثاني ـ أن يُقال : هذا التقسيم السالف الذكر يمكن أن يتداخل بعضه في بعض ، وذلك لأنَّ العدم والملكة يدخل في السلب والإيجاب ، وهو تقابل التناقض فهو نوع منه ، والمتضايفان يدخلان في المتضادين ، لأنّه أيضًا نوع منه .

س ١١٠ ـ إن قال النافي : أعني بالسلب والإيجاب ما لا يدخل فيه العدم والملكة ، وهو أن يسلب عن الشيء ما ليس بقابل له ، فكيف ترد عليه ؟ أجب بالجوابين الذين ذكرهما شيخ الإسلام ـ رحمه الله تعالى ـ .

ج ١١٠ ـ قيل له : عن هذا جوابان :

نوعين ، أحدهما : سلب ما يمكن اتصاف الشيء به ، **والثاني** : سلب ما لا يمكن اتصافه به .

ويقابل الأول إثبات ما يمكن اتصافه ولا يجب ، والثاني إثبات ما يجب اتصافه به ، فيكون المراد به سلب الممتنع وإثبات الواجب ، كقولنا : زيد حيوان ، فإن هذا إثبات واجب ، وزيد ليس بحجر ، فإن هذا سلب ممتنع .

وعلى هذا التقدير ، فالممكنات التي تقبل الوجود والعدم ، كقولنا : المثلث إمَّا موجود وإمَّا معدوم ، يكون من قسم العدم والملكة ، وليس كذلك ، فإن ذلك القسم يخلو فيه الموصوف الواحد عن المتقابلين جميعًا ، ولا يخلو شيء من الممكنات عن الوجود والعدم .

وأيضًا فإنَّه على هذا التقدير ، فصفات الربّ كلها واجبة له ، فإذا قيل : إمَّا أن يكون حيًا أو عليمًا أو سميعًا أو بصيرًا أو متكلمًا ، أو لا يكون . كان مثل

أحدهما : أن غاية هذا أن السلب ينقسم إلى نوعين ، أحدهما : سلب ما يمكن اتصاف الشيء به ، والثاني : سلب ما لا يمكن اتصافه به .

ويقابل الأول إثبات ما يمكن اتصافه ولا يجب ، والثاني إثبات ما يجب اتصافه به ،

قولنا : إمَّا أن يكون موجودًا وإمَّا أن لا يكون ، وهذا متقابل تقابل السلب والإِيجاب ، فيكون الآخر مثله ، وبهذا يحصل المقصود .

فإن قيل : هذا لا يصح حتى يُعلم إمكان قبوله لهذه الصفات .

قيل له : هذا إنما اشتُرِط فيما أمكن أن يثبت له ويزول كالحيوان ، فأمَّا الربّ تعالى فإنه بتقدير ثبوتها له فهي واجبة ، ضرورة ؛ فإنه لا يمكن اتصافه بها وبعدمها باتفاق العقلاء ، فإن ذلك يوجب أن يكون تارة حيًا وتارة ميتًا ، وتارة أصم وتارة سميعًا ، وهذا يوجب اتصافه بالنقائص، وذلك منتف قطعًا .

بخلاف من نفاها ، وقال : إن نفيها ليس بنقص ، لظنّه أنَّه لا يقبل الاتصاف بها ، فإنَّ من قال هذا لا يمكنه أن يقول : إنه مع إمكان الاتصاف بها لا يكون نفيها نقصًا . فإنَّ فساد هذا معلوم بالضرورة .

وقيل له أيضًا : أنت في تقابل السلب والإِيجاب ، إن اشترطت العلم بإمكان الطرفين لم يصح أن يقول : واجب

فيكون المراد به سلب الممتنع وإثبات الواجب .

الوجود إمَّا موجـود وإمَّـا معـدوم ، والممتنـع الوجـود إمَّـا موجـود وإمَّـا معـدوم ، لأنَّ أحـد الطرفـين هنـا معلـوم الوجوب ، والآخر معلوم الامتناع .

وإن اشترطت العلم بإمكان أحدهما صح أن تقول : إمَّا أن يكون حيًا وإمَّا أن لا يكون ، وإمَّا أن يكون سميعًـا بصيرًا وإمَّـا أن لا يكـون ، لأنَّ النفـي إن كـان ممكنًـا صح التقسيم ، وإن كـان ممتنعًـا كـان الإِثبـات واجبًـا ، وحصل المقصود .

فإن قيل : هذا يفيد أن هـذا التـأويل يقـابل السـلب والإِيجاب ونحن نسـلم ذلـك ، كمـا ذكـر في الاعـتراض ، لكن غايته أنه إمَّـا سميـع وإمَّـا ليس بسـميع ، وإمَّـا بصـير وإمَّا ليس ببصير ، والمنازع يختار النفي .

فيُقـال لـه : على هـذا التقدير فـالمثبَت واجـب ، والمسلوب ممتنع ، فإمَّا أن تكون هذه الصفات واجبة لـه ، وإمَّا أن تكون ممتنعة عليه ، والقول بالامتناع لا وجه له إذ لا دليل عليه بوجه .

بل قد يقال : نحن نعلم بالاضطرار بطلان الامتناع ،

....

فإنَّه لا يمكن أن يستدل على امتناع ذلك إلاّ بما يستدل به على إبطال أصل الصفات ، وقد عُلم فساد ذلك ، وحينئذ فيجب القول بوجوب هذه الصفات له .

واعلم أن هذا يمكن أن يُجعل طريقة مستقلة في إثبات صفات الكمال له ، فإنَّها إمَّا واجبة له ، وإمَّا ممتنعة عليه ، والثاني باطل فتعيَّن الأول ، لأنَّ كونه قابلاً لها خاليًا عنها يقتضي أن يكون ممكنًا ، وذلك ممتنع في حقه ، وهذه طريقة معروفة لمن سلكها من النُّظار .

الجواب الثاني ـ أن يقال فعلى هذا إذا قلنا : زيد إمَّا عاقل وإمَّا غير عاقل ، وإمَّا عالم وإمَّا ليس بعالم ، وإمَّا حي وإمَّا غير حي ، وإمَّا ناطق وإمَّا غير ناطق ، وأمثال ذلك مما فيه سلب الصفة عن محل . قابل لها ، لم يكن هذا داخلاً في قسم تقابل السلب والإيجاب .

ومعلوم أنَّ هذا خلاف المعلوم بالضرورة ، وخلاف اتفاق العقلاء ، وخلاف ما ذكروه في المنطق وغيره .

الجواب الثاني ـ أن يقال فعلى هذا إذا قلنا : زيد إمَّا عاقل وإمَّا غير عاقل ، وإمَّا عالم وإمَّا ليس بعالم ، وإمَّا حي وإمَّا غير حي ، وإمَّا ناطق وإمَّا غير ناطق ، وأمثال ذلك مما فيه سلب الصفة عن محل . قابل لها ، لم يكن هذا داخلاً في قسم تقابل

ومعلوم أن مثل هذه القضايا تتناقض بالسلب والإيجاب على وجه يلزم من صدق إحداهما كذب الأخرى ، فلا يجتمعان في الصدق والكذب ، فهذه شروط التناقض موجودة فيها .

وغاية فرقهم أن يقولوا : إذا قلنا : هو إمَّا بصير وإمَّا ليس ببصير ، كان إيجابًا وسلبًا ، وإذا قلنا : إمَّا بصير وإمَّا أعمى ، كان ملكة وعدمًا .

وهذا منازعة لفظية ، وإلاَّ فالمعنى في الموضعين سواء ، فعلم أن ذلك نوع من تقابل السلب والإيجاب ، وهذا يبطل قولهم في حد ذلك التقابل : إنَّه لا استحالة لأحد الطرفين إلى الآخر ، فإنَّ الاستحالة هنا ممكنة كإمكانها إذا عبَّر بلفظ « العمى » [1] .

السلب والإيجاب .

---

(١) **ولبيان ذلك أقول** : بيَّن شيخ الإسلام « **الوجه الثاني** » من وجوه بطلان شبهات المعطلة ، هو أن يُقال له : هذا التقسيم الرباعي السالف الذكر يمكن حصره في قسمين فقط :

الأول : « **التقابل بين أمرين أحدهما وجودي ، والآخر عدمي** » ، وهذا يتضمن « تقابل النقيضين » ـ السلب والإيجاب ، أو النفي والإثبات ـ ، و« العدم والملكة » .

الثاني : « **التقابل بين أمرين وجوديين** » ، وهذا يتضمن « تقابل الضدين » ، و « تقابل المتضائفين » .

فإن قال المعطل : أقصد بـ « السلب والإيجاب » ، ما لا يدخل فيه « العدم والملكة » ، =

....

ومعلوم أن هذا خلاف المعلوم بالضرورة ، وخلاف اتفاق العقلاء .

= وهو أن ينفى عن الشيء ما ليس بقابل له ، وهذا ـ أي « السلب والإيجاب » ـ من خواصه أنه لا استحالة لأحد طرفيه إلى الآخر ، بمعنى أن الطرف الإيجابي يمكن جعله سلبيًا ، والسلبي إيجابيًا .

فأجاب شيخ الإسلام على هذا بجوابين :

الجواب الأول :

معنى هذا أن السلب ينقسم إلى نوعين :

النوع الأول : نفي ما يمكن اتصاف الشيء به ـ كما هو الشأن في سلب « الملكة » ـ كقولنا : « زيد أعمى » ، وهو المُسمَّى بـ « العدم » .

وهذا يقابله « إثبات الممكن الغير واجب » ، كقولنا : « زيد بصير » .

النوع الثاني : نفي ما لا يمكن اتصافه به ـ أي سلب الممتنع ـ كقولنا : « زيد ليس بحجر » .

وهذا يقابله « إثبات ما يجب اتصافه به » ـ أي إثبات الواجب ـ كقولنا : « زيد حيوان » .

وبناءً على ذلك ، فالممكنات الحادثة القابلة للوجود والعدم ، كقولنا : « زيد إمَّا موجود ، وإمَّا معدوم » يكون من قبيل « العدم والملكة » ، وهذا غير صحيح ، لأنَّ تقابل « العدم والملكة » قد يخلو فيه الموصوف الواحد عن المتقابلين جميعًا ، كقولنا في « الملكة » : « زيد بصير » ، وقولنا في « العدم » : « زيد أعمى » ، ولكن قد يرتفعان جميعًا عن « زيد » ، فيقال : « زيد لا أعمى ، ولا بصير » ، وذلك إذا انعدم الجسم بالكلية .

أمَّا « الوجود والعدم » فليس كذلك ؛ لأنَّهما يستحيل ارتفاعهما عن الممكنات جميعًا ، فلا يُقال : « زيد لا موجود ، ولا معدوم » .

الجواب الثاني :

يستلزم من قولهم أننا إذا قلنا : « زيد إمَّا عاقل وإمَّا غير عاقل ، وإمَّا حي وإمَّا غير حي ، ونحو هذه الصفات التي يمكن سلبها عن الموصوف القابل لها ، لم يكن هذا ـ على زعمهم ـ من جملة تقابل « السلب والإيجاب » ، بل هو من قبيل « العدم والملكة » لا غير ؛ فمما لا شك فيه أن =

الوجه الثالث[1] ـ أن يُقال : التقسيم الحاصر أن يُقال : المتقابلان إمَّا أن يختلفا بالسلب والإيجاب ، وإمَّا أن لا يختلفا بذلك ، بل يكونان إيجابين أو سلبين ، فالأول

« الوجه الثالث »

....

= هذه سفسطة عظيمة ، ومخالفة لصريح المعقول ؛ لأنَّ شروط التناقض ـ « السلب والإيجاب » ـ موجودة فيها يقينًا ، كما ذكر ذلك الآمدي نفسه ، وهي :

أ ـ « **اختلاف القضيتين بالسلب والإيجاب** » ، وهذا ظاهر جلي بدخول آداة السلب « **غير** » .

ب ـ « **اختلاف القضيتين على وجه يلزم من صدق إحداهما كذب الأخرى** » ، وهذا متحقق أيضًا هنا ، لأننا إذا قلنا : « زيد عاقل » كانت صادقة ، وإذا قلنا : « زيد غير عاقل » كانت كاذبة ؛ لمخالفتها الأخرى .

ج ـ « **عدم وجود واسطة بين الطرفين** » وهذا أيضًا متحقق هنا ؛ لأنَّه لا واسطة بين قولنا : « زيد عاقل » ، و« زيد غير عاقل » .

إذا تقرر هذا فالأولى لهم أن يفرقوا بين « السلب والإيجاب » ، و« العدم والملكة » بقولهم : إذا قلنا : « زيد بصير ، وزيد غير بصير » كان « **إيجابًا وسلبًا** » ، وإذا قلنا : « زيد بصير ، وزيد أعمى » كان « **ملكة وعدمًا** » .

ولو فُرض هذا القول ، لأجبنا عليه بأنَّه في الحقيقة ليس بفارق ، بل هو مجرد نزاع لفظي ، وإلاَّ فالمعنى في الموضعين سواء ، كما هو ظاهر .

إذا تقرر هذا تبين أن « تقابل العدم والملكة » ، من قبيل « تقابل السلب والإيجاب » ـ والله ﷻ أعلم ـ .

(١) هذا من جملة الوجوه التي يُرد بها على شبه النفاة المشار إليها في السؤال (رقم ١٠٩) ، وقد اكتفيت بذكر وجهين فقط من الوجوه السبعة التي أوردها شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في الجواب ، طلبًا للاختصار ، وحذرًا من التكرار .

هـو النقيضـان ، والثـاني : إمَّـا أن يمكـن خلـو المحـل عنهما ، وإمَّا أن لا يمكن ، والأول هما الضدان كالسـواد والبيـاض ، والثـاني همـا في معنـى النقيضـين وإن كانـا ثبوتَين كالوجوب والإمكان ، والحدوث والقدم ، والقيـام بالنَّفس والقيام بالغير ، والمباينة والمجانبة ، ونحو ذلك .

ومعلـوم أن الحيـاة والمـوت ، والصمـم والبكـم والسمع[1] ، ليس مما إذا خـلا الموصـوف عنهمـا وصـف بوصف ثالث بينهما كالحمرة بين السواد والبياض ، فعُلـم أن الموصـوف لا يخلـو عـن أحدهمـا فـإذا انتفـى تعـين الآخر [2] .

....

(١) يبدو أنه قد سقط من هنا كلمة « والكلام » وقد أشار إلى ذلك الشيخ محمد السعوي ـــ حفظه الله ـ محقق التدمرية .

(٢) بيان « **الوجه الثالث** » أن يُقال : التقسيم الحاصر للمتقابلين على الصحيح هو :

١ ـ « **التقابل بين السلب والإيجاب** » وهو أن لا يوجدا معًا ، ولا يعدمان معًا ، بـل لا بـدَّ مـن وجود أحدهما وعدم الآخر ، وهذا يكون بين النقيضين ، كالوجود والعدم .

٢ ـ « **التقابل بين سلبيين** » وهذا يكون بين « الضديـن » ، وهمـا اللـذان لا يجتمعـان وجـودًا ، ولكنهما قد يرتفعان عدمًا ، وارتفاعهما يكون لأحد أمرين :

أ ـ « **انشغال المحل بضد ثالث** » ، فمثلاً : اللون الأبيـض لا يجتمـع مـع اللـون الأسـود في نقطـة صغيرة ، ولكنهما قد يرتفعان عن هذه النقطة ؛ لوجود لـون آخر كالحمرة . فيصح أن تقول : =

« الوجه الرابع »

الوجه الرابع ـ المحل الذي لا يقبل الاتصاف بالحياة والعلم والقدرة والكلام ونحوها ، أنقص من المحل الذي يقبل ذلك ويخلو عنها ، ولهذا كان الحجر ونحوه أنقص من الحي الأعمى .

وحينئذ ، فإذا كان الباري منزهًا عن نفي هذه الصفات ـ مع قبوله لها ـ فتنزيهه عن امتناع قبوله لها أَوْلَى وأحرى ، إذ بتقدير قبوله لها يمتنع منع المتقابلين ، واتصافه بالنقائص ممتنع ، فيجب اتصافه بصفات الكمال ، وبتقدير عدم قبوله لا يمكن اتصافه لا بصفات الكمال

....

= هذه النقطة لونها لا أسود ، ولا أبيض ؛ لأنَّها حمراء ، أو صفراء .

ب ـ « **إنعدام الموصوف** » ، فالشيء لا يمكن أن يجتمع فيه السكون والحركة في لحظة واحدة ، فتقول : هذا الشيء ساكن متحرك ، أو لا ساكن ولا متحرك ، ولكن إذا انعدم هذا الجسم ، وزال من الوجود ، ارتفع عنه السكون والحركة .

٣ ــ « **التقابل بين إيجابيين** » ، كالتقابل بين الوجوب والإمكان ، والحدوث والقدم ، والقيام بالنفس والقيام بالغير ، والمباينة والمحانبة ، فالموجودات ، لا بدَّ لها من واحد من الأمرين ، إمَّا هذا ، أو هذا .

إذا تقرر هذا فمن المعلوم أن الحياة ، والموت ليس بينهما واسطة ثالثة يمكن وصف الشيء به ، وكذا السمع والصمم ، والكلام والبكم ، فهذه الصفات ليست في معنى « الضدين » ــ وهو التقابل بين السلبيين ـ يمكن ارتفاعهما معًا عن الموصوف ، بل الموصوف لا يخلو عن أحدهما ، فإذا انتفى تعين الآخر ـ والله ﷻ أعلم ـ .

ولا بصفات النَّقص ، وهذا أشد امتناعًا ، فثبت أن اتصافه بذلك ممكن ، وأنَّه واجب له ، وهو المطلوب ، وهذا في غاية الحسن [1] .

....

(١) بيان « **الوجه الرابع** » أن يُقال : جُلُّ الموجودات الخارجية تصنَّف على قسمين :

الأول : قسم من الأحياء يتمتع بإمكانية اتصافه بصفات الكمال أو نفيها عنه ، فله أن يوصف بالحياة ، والعلم ، والقدرة ، ويمكن أن تُنفى عنه لعلَّة مَّا ، فيُقال له : ميت ، وجاهل ، وعاجز ، هذا وقد أجمع العقلاء على أن إثبات تلك الصفات أكمل من نفيها .

الثاني : قسم من الجمادات كالتراب ، والحجر ، لا يقبل وصفه بصفات الكمال السالفة الذكر ، أو نفيها عنه ، فلا يصح أن يُقال له : لا حي ولا ميت ، ولا عالم ولا جاهل ، وهذا القسم بالاتفاق منزلته دون منزلة القسم الأول .

إذا تقرر هذا أمكننا أن نُصنِّف الموجودات وفق مراتب الكمال وعدمه على النحو التالي :

١ ـ **مرتبة الكمال** : وهذه المرتبة هي أعلى المراتب وأجلها ، ويدخل فيها كل موجود يتصف بصفات الكمال كالحياة ، والعلم ، والقدرة ، ونحو هذه الصفات .

٢ ـ **مرتبة فاقد صفات الكمال** : وهذه المرتبة دون المرتبة الأولى ؛ لبعدها عن الكمال ، ويدخل فيها كل موجود قابل لصفات الكمال ، ولكنه فاقد لها لعلة مَّا ، فوصف بما يقابلها ، كأن يُقال له : ميت ، أو جاهل ، أو عاجز .

٣ ـ **مرتبة غير القابل لصفات الكمال أصلاً** :وهذه أبعد المراتب عن الكمال ،وأقربها إلى النقص كالتراب ، والحجر ، والحائط ، وسائر الجمادات ، التي لا يُقال لها حية أو ميتة ، عالمة أو جاهلة .

إذا عُلم هذا ، فنقول للمعطلة كما قال لهم ابن القيم ـ رحمه الله ـ (الصواعق المرسلة ٤/١٢٣٠) : لو جعلتموه قابلاً لصفات الكمال وسلبتموها عنه لكان أكمل ممن لا يقبل صفات الكمال البتة ، فالأعمى والأخرس والأصم والعاجز أكمل من الحجر والتراب ، فنزلتم درجة أخرى وشبهتموه بأنقص الناقصات ، وهو ما لا يقبل الكمال بوجه ، فلو أثبتم له صفات الكمال كلها على =

« الوجه الخامس »

الوجه الخامس ـ أن يُقال : أنتم جعلتم تقابل العدم والملكة فيما يمكن اتصافه بثبوت ، فإن عنيتم بالإمكان الإمكان الخارجي ، وهو أن يعلم ثبوت ذلك في الخارج ، كان هذا باطلاً من وجهين :

أحدهما ـ أنه يلزمكم أن تكون الجامدات لا توصف بأنَّها لا حيّة ولا ميتة ، ولا ناطقة ولا صامتة ، وهو قولكم ، لكن هذا اصطلاح محض ، وإلاَّ فالعرب يصفون هذه الجمادات بالموت والصمت .

وقد جاء القرآن بذلك ، قال تعالى : ﴿ **وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لاَ يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ۞ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ** ﴾ (١) ، فهذا في الأصنام وهي من الجمادات ، وقد وصفت بالموت .

والعرب تقسم الأرض إلى الحيوان والمَوَتان ، قال

= وجه التشبيه والتمثيل بخلقه لكان خيرًا من تشبيهكم له بأنقص الناقصات من الجمادات التي لا تقبل الكمال ، فإن الحيوان الذي يقبل أن يتعاقب عليه « **العدم والملكة** » فيكون تارة سميعًا ، وتارة أصم أكمل من الجماد الذي لا يقبل هذا ولا هذا ، بل الحيوان الموصوف بهذه النقائص مع إمكان اتصافه بهذا الكمال أكمل من الجماد الذي لا يقبل ذلك ـ والله ﷻ أعلم ـ .

(١) سورة النحل آية : ٢٠ ، ٢١ .

أهل اللغة : المَوَتان ، بالتحريك : خلاف الحيوان ، يقال : اشْتَرِ المَوَتان ولا تَشْتَر الحيوان ، أي : اشتر الأرضين والدّور ، ولا تشتر الرقيق والدّواب . وقالوا أيضًا : المَوَات : ما لا روح فيه [1] .

فإن قيل : فهذا إنما سمي مواتا باعتبار قبوله للحياة ، التي هي إحياء الأرض .

قيل : وهذا يقتضي أن الحياة أعم من حياة الحيوان ، وأن الجماد يوصف بالحياة إذا كان قابلاً للزرع والعمارة .

والخرس ضد النطق ، والعرب تقول : لبن أخرس ، أي خاثر لا صوت له في الإناء ، وسحابة خرساء ، ليس فيها رعد ولا برق ، وعَلَم أخرس ، إذا لم يُسمع له في الجبل صوت صدى ، ويقال : كتيبة خرساء ، قال أبو عبيد : هي التي صمتت من كثرة الدروع ليس لها قعاقع [2] .

وأبلغ من ذلك الصمت والسكوت ، فإنّه يوصف به

....

(١) مصداق ذلك راجع " لسان العرب " لابن منظور (٢/٩٣) .

(٢) انظر المصدر السابق (٦/٦٢) .

القادر على النطق إذا تركه ، بخلاف الخرس ، فإنه عجز عن النطق ، ومع هذا فالعرب تقول : ما له صامت ولا ناطق ، فالصامت الذهب والفضة ، والناطق الإبل والغنم ، والصامت من اللبن : الخاثر ، والصَمُوت : الدرع التي إذا صُبَّت لم يسمع لها صوت [1] .

ويقولون : دابة عجماء ، وخرساء ، لما لا ينطق ولا يمكن منه النطق في العادة ، ومنه قول النبي ﷺ : « **العجماء جبار** » [2] .

وكذلك في العمى ، تقول العرب : عَمَى الموجُ يَعْمِي عَمْيًا إذا رمى القذى والزَبَدَ ، والأعميان : السيل

....

(١) راجع " لسان العرب " (٢/٥٥ ، ٥٦) ففيه تقرير ذلك .

(٢) هذا طرف من حديث رواه البخاري في مواضع من صحيحه منها كتاب الزكاة (٢٤) ، باب (٦٦) في الركاز الخمس (رقم ١٤٩٩) ١/٤٦٥ ، ومسلم كتاب الحدود (٢٩) ، باب (١١) جرح العجماء والمعدن والبئر جبار (رقم ١٧١٠) ٣/١٣٣٤ ، وأبو داود كتاب الديات ، باب العجماء والمعدن والبئر جبار (رقم ٤٥٩٣) ٤/١٩٦ ، والترمذي كتاب الزكاة (٥) ، باب (١٦) ما جاء أن العجماء جرحها جبار ، وفي الركاز الخمس (رقم ٦٤٢) ٣/٣٤ ، والنسائي كتاب الزكاة ، باب المعدن (شرح السيوطي ٥/٤٥) ، وابن ماجة كتاب الديات (٢٠) ، باب (٢٧) الجبار (رقم ٢٦٧٣) ٢/٨٩١ ، والإمام أحمد (٢/٢٢٨ ، ٢٣٩) كلهم عن أبي هريرة ﷺ .

والعجماء هي : **البهيمة** ، سُمّيت بذلك لأنّها لا تتكلم ، **والجبار هو** : **الهدر** .

والجمل الهائج ، وعَمِيَ عليه الأمر إذا التبس ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الأنبَاءُ يَوْمَئِذٍ ﴾ [1] .

وهذه الأمثلة قد يقال في بعضها : إنه عدم ما يقبل المحل الاتصاف به كالصوت ، ولكن فيها ما لا يقبل كموت الأصنام .

الثاني ـ أن الجامدات يمكن اتصافها بذلك ، فإن اللّه سبحانه قادر أن يخلق في الجمادات حياة ، كما جعل عصا موسى حيّة تبلع الحبال والعصي .

وإذا [نُفي إمكانه بالعادة] [2] كان ذلك مما قد علم بالتواتر ، وأنتم أيضًا قائلون به في مواضع كثيرة .

وإذا كان الجمادات يمكن اتصافها بالحياة وتوابع الحياة ثبت أن جميع الموجودات يمكن اتصافها بذلك ، فيكون الخالق أوْلَى بهذا الإِمكان .

وإن عنيتم الإِمكان الذهني ، وهو عدم العلم

....

---

(١) سورة القصص آية : ٦٦ .

(٢) في الأصل المحقق « وإذا في إمكان العادات ... » فالكلام غير واضح كما هو ظاهر ، ولعل فيه سقطًا وتقديره على ما قال محقق التدمرية الشيخ محمد السعوي ـ حفظه اللّه ـ هو ما أثبته بين المعكوفتين .

بالامتناع فهذا حاصل في حق اللّه ، فإنـّه لا يعلم امتناع اتصافه بالسمع والبصر والكلام (١) .

الوجه السادس ـ أن يقال : هب أنه لا بدَّ من العلم بالإمكان الخارجي ، فإمكان الوصف للشيء يُعلم

« الوجه السادس »

....

(١) بيان « **الوجه الخامس** » أن يُقال : أنتم أيها النفاة المعطلة ! تزعمون أن « **تقابل عدم والملكة** » يكون في المحل الذي من شأنه الاتصاف بثبوت تلك الصفات ، **فإن عنيتم بذلك امتناعه في الواقع** ، فهو باطل من وجهين :

الأول : مقتضى هذا أن لا توصف الجمادات بأنّها لا حية ولا ميتة ، ولا ناطقة ولا صامتة ـ وهذا بالفعل قولكم ـ ، ولكن هذا مجرد اصطلاح اصطلحتم أنتم عليه ، وإلاّ فالعرب يصفون الجمادات بالموت والصمت ، وقد جاء في التنزيل قوله ﷻ : ﴿ **والَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لاَ يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ۞ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ** ﴾ [النحل : ٢٠ ، ٢١] . وكذلك يصفون الجمادات بالخرس ، وهو ضد النطق ، فيقال : لبن أخرس ، أي خاثر لا صوت له في الإناء ، ونحو هذه الأمثلة .

الثاني : أن الجمادات يمكن أن توصف بصفات الكمال بقدرة اللّه ﷻ ، فيخلق فيها الحياة ، كالطين الذي خُلِق منه آدم ﵇ فهو جماد ، وعصا موسى ﵇ انقلبت حيَّة عظيمة بقدرة اللّه ﷻ فابتلعت حبال وعصي السحرة ، وإن كانت هذه الأمثلة مخالفة للعادة المشاهدة ، فإن ذلك لا يمنع حدوثها بالدليل القاطع المتواتر من الكتاب والسُّنّة .

إذا ثبت هذا في حق الجمادات ، لزم أن يثبت لجميع الموجودات ، فيكون الخالق أوْلَى بهذا من غيره .

وإن عنيتم أيها النفاة عدم العلم بالامتناع ، فهذا حق ، فإنّه لا يعلم امتناع اتصاف اللّه ﷻ بهذه الصفات كالسمع والبصر والكلام ـ واللّه ﷻ أعلم ـ .

تارة بوجوده له ، أو بوجوده لنظيره ، أو بوجوده لما هو الشيء أَوْلَى بذلك منه .

ومعلوم أن الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام ثابتة للموجودات المخلوقة ، وممكنة لها ، فإمكانها للخالق تعالى أَوْلَى وأحرى ، فإنها صفات كمال ، وهو قابل للاتصاف بالصفات ، وإذا كانت ممكنة في حقه فلو لم يتصف بها لا تصف بأضدادها [1] .

« الوجه السابع »

الوجه السابع ـ أن يقال : مجرد سلب هذه

....

(١) بيان « **الوجه السادس** » أن يُقال : لو فرض أنه لا بدَّ من دليل على ثبوت تلك الصفات لعامَّة الأشياء الموجودة في الواقع ، فما هو الدليل الذي يثبت ذلك ؟

فيجاب على ذلك بأن يُقال : من المقرر أن ثبوت إمكان الوصف للشيء يُعلم بعدة طرق :

١ ـ بثبوت الوصف في الشيء نفسه ، وذلك يكون عن طريق المشاهدة والمعاينة له .

٢ ـ بثبوت الوصف في شيء مُشابه له ، فيثبت للآخر عن طريق قياس التماثل .

٣ ـ بثبوت الوصف لمن هو أدنى منه مرتبة ، فالأعلى أوْلَى وأحرى ، وذلك من خلال قياس الأولى الذي مر بيانه من قبل .

ومعلوم أن صفة الحياة ، والعلم ، والسمع ، والبصر ، والقدرة .. الخ ثابتة للموجودات المخلوقة ، وهي صفات كمال ، فإمكان وصف الخالق ﷻ بها أوْلَى وأحرى ؛ لأنَّ الخالق قابل للاتصاف بالصفات ابتداءً ، فلو لم يوصف بها ﷻ وهي صفات كمال ، للزم اتصافه بما يُقابلها من صفات النقص ، وهذا محال في حق اللّه ﷻ بالاتفاق ، فلزم العلم بثبوت تلك الصفات لله ﷻ ، ـ واللّه ﷻ أعلم ـ .

الصفات نقص لذاته ، سواء سُمّيت عمى وصممًا وبكمًا ، أو لم تسم ، والعلم بذلك ضروري ، فإنا إذا قدرنا موجودَين ، أحدهما يسمع ويبصر ويتكلم ، والآخر ليس كذلك كان الأول أكمل من الثاني .

ولهذا عاب اللّه سبحانه من عبد ما تنتفي فيه هذه الصفات ، فقال تعالى عن إبراهيم الخليل : ﴿ **يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لاَ يَسْمَعُ وَلاَ يُبْصِرُ وَلاَ يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا** ﴾ (١) ، وقال أيضًا في قصته : ﴿ **فَسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ** ﴾ (٢) ، وقال تعالى عنه : ﴿ **هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ۞ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ۞ قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ۞ قَالَ أَفَرَأَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ۞ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الأَقْدَمُونَ ۞ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلاَّ رَبَّ العَلَمِينَ** ﴾ (٣) .

وكذلك في قصة موسى في العجل : ﴿ **أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لاَ يُكَلِّمُهُمْ وَلاَ يَهْدِيهِمْ سَبِيلاً اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا**

....

(١) سورة مريم آية : ٤٢ .

(٢) سورة الأنبياء آية : ٦٣ .

(٣) سورة الشعراء الآيات : ٧٢ ــ ٧٧ .

ظَالِمِينَ ﴾ [1] ، وقال تعالى : ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً رَّجُلَيْنِ أَحدُهُمَا أَبْكَمُ لاَ يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلاَهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لاَ يَأتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَن يَأمُرُ بِالعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [2] ، فقابل بين الأبكم العاجز وبين الآمر بالعدل الذي هو على صراط مستقيم [3] .

---

(١) سورة الأعراف آية : ١٤٨ .

(٢) سورة النحل آية : ٧٦ .

(٣) بيان « **الوجه السابع** » أن يُقال : من المقرر أن نفي تلك الصفات عن الشيء هو في حد ذاته نقص وعيب فيه سواء سمَّينا هذا النقص عمى ، أو صممًا ، أو عجزًا ، أو لم نسمه بهذه الأسماء بعينها ، فالعبرة ليست في التسمية نفسها ، وإنّما العبرة في نقص الصفة !! .

فلو تصورنا موجودين ، أحدهما موصوف بهذه الصفات ، فهو يسمع ، ويبصر ، ويتكلم ، والآخر ليس كذلك ، كان الأول أكمل من الثاني بالاتفاق .

لذلك عاب اللّه ﷻ من عبد ما تنتفي فيه هذه الصفات كما قال تعالى عن إبراهيم الخليل : ﴿ **يا أبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لا يَسْمَعُ ولا يُبصِرُ** .. ﴾ [مريم : ٤٢] فتأمل ـ رحمك اللّه ـ كيف عاب إبراهيم على أبيه آزر عبادة من لا يسمع ولا يبصر ، فكيف يعبد إبراهيم عليه السلام ـ على زعم هؤلاء ـ من هو دون من لا يسمع ولا يبصر ؟! ـ واللّه حسبنا ونعم الوكيل ، وإلى اللّه عاقبة الأمور ـ .

فصــل

وأمَّا الأصل الثـاني ، وهـو التوحيـد في العبـادات ، المتضمن للإيمان بالشرع والقدر جميعًا ، فنقول : إنه لا بـدَّ من الإيمان بخلق اللّه وأمره ، فيجب الإيمان بأن اللّـه خـالق كل شيء وربّه ومليكه ، وأنه على كل شيء قدير ، وأنَّـه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكـن ، فـلا حـول ولا قـوة إلاَّ باللّه ، وقد علم ما سيكون قبل أن يكون ، وقـدَّر المقاديـر

الأصل الثاني

توحيـد العبـادة الواجب في شـرع اللّه وقـدره اعتقـادًا

س ١١١ ـ ما الأصل الثاني من الأصلين اللذين بنى شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ عليهما كتابه ، وماذا يتضمن ؟

ج ١١١ ـ « الأصـل الثـاني » : هـو التوحيـد في العبـادات ، المتضمـن للإيمـان بالشـرع والقـدر جميـعًا .

س ١١٢ ـ ما مراتب الإيمان بالقدر ، وما دليلها ؟

ج ١١٢ ـ مراتب الإيمان بالقدر أربع :

المرتبة الأولى : « العلم » : وهو الإيمـان بأن الله ﷻ قد علم بعلمه الأزلي الأبدي ما كان وما يكون ، مـن صغير وكبير ، وظاهـر وبـاطن ، مما يكون مـن أفعاله أو أفعـال

وكتبها حيث شاء كما قال تعالى : ﴿ **أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ** ﴾ (١) ، وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « **إن اللَّهَ قدّرَ مقاديرَ الخلائقِ قبلَ أن يخلقَ السموات والأرض بخمسين ألفَ سنة وكانَ عرشُهُ على**

مخلوقاته .

ودليل هذه المرتبة قوله ﷻ : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ (١) .

المرتبة الثانية : « الكتابة » : وهي الإيمان بأن الله ﷻ كتب في اللوح المحفوظ مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة ، فما من شيء كان أو يكون ؛ إلاَّ وهو مكتوب مقدَّر قبل أن يكون .

ودليل هذه المرتبة ما رواه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمرو بن العاص (٢) ـ رضي الله عنهما ـ قال : سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول : « كتب اللَّه مقادير

---

(١) سورة الحج آية : ٧٠ .

(٢) هو أبو محمد ، أو أبو عبد الرحمن القرشي ، من أجلاء الصحابة ونُسَّاكهم ، أسلم قبل أبيه وكان ﷺ يفضله على والده ، كتب عن النبي ﷺ علمًا كثيرًا ، توفي بمصر سنة ٦٥ هـ .
" سير أعلام النبلاء " (٣/٨٠) ، " تذكرة الحفاظ " (١/٤١) ، " الأعلام " ٤/١١١)

الماء » [1] .

ويجب الإيمان بأن اللّه تعالى أمر بعبادته وحده لا شريك له ، كما خلق الجنَّ والإنس لعبادته ، وبذلك أرسل رسله ، وأنزل كتبه .

العبادة تتضمن كمال الذل والحب لله وذلك يتضمن كمال طاعته

وعبادته تتضمن كمال الذّل له والحب له ، وذلك يتضمن كمال طاعته ، ومن يطع الرسول فقد أطاع اللّه ، وقد قال تعالى :﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ**

الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، قال : وعرشه على الماء » [1] .

المرتبة الثالثة : « المشيئة » : وهي الإيمان بمشيئة الله ﷻ ، وأنها عامّة في كل شيء .

---

(١) لفظه في صحيح مسلم عن عبد اللّه بن عمرو بن العاص ـــ رضي اللّه عنهما ـــ قال : سمعت رسول اللّه ﷺ يقول : « **كتب اللّه مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، قال : وعرشه على الماء** » رواه مسلم كتاب القدر (٤٦) ، باب (٢) حجاج آدم وموسى ـ عليهما السلام ـ (رقم ٢٦٥٣) ٢٠٤٤/٤ ، واللالكائي في " شرح أصول الاعتقاد " (رقم ١٠٢٥) ٥٧٩/٤ ، والآجري في " الشريعة " (ص ١٧٦) ، وابن مندة في " التوحيد " (رقم ١٢ ، ١٣) ٢٠/١ ، و(رقم ٦٣٨) ١٨٦/٣ ، ورواه دون قوله : « **وكان عرشه ..** » الترمذي كتاب القدر (٣٣) ، باب (١٨) ، (رقم ٢١٥٦) ٤٥٨/٤ ، وصححه ، ورواه الإمام أحمد في " مسنده " (ط . المكتب الإسلامي ١٦٩/٢) ، وابنه عبد اللّه في " السُنّة " ط . الكتب العلمية (رقم ٦٧٤) ص ١٢١ ، والبيهقي في " الأسماء والصفات " (ص ٤٧٧) ، وفي " الاعتقاد " (ص ١٣٦) ، وعثمان بن سعيد الدارمي في " الرد على الجهمية " (ص ٧٧) .

اللَّـهِ ﴾ [1] وقـال تعـالى : ﴿ قُـلْ إن كُنْتُـمْ تُحِبُّـونَ اللَّـهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [2] .

وقد قال تعالى : ﴿ وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَـا مِـن دُونِ الرَّحْمَـنِ آلِهَـةً يُعْبَـدُونَ ﴾ [3] ، وقال تعـالى : ﴿ وَمَـا أَرْسَـلْنَا مِـن قَبْلِـكَ مِـن رَّسُـولٍ إلاَّ نُوحِي إلَيْهِ أنَّهُ لاَ إلهَ إلاَّ أَنَا فاعْبُدُونِ ﴾ [4] ، وقال تعالى : ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّين مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا والَّذِي أوْحَيْنَـا إلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إبْرَاهِيـمَ وَمُوسَـى وَعِيسَـى أنْ أَقِمُـوا الدِّينَ وَلاَ تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْـرِكِينَ مَـا تَدْعُوهُـمْ إلَيْـهِ ﴾ [5] ، وقـال تعالى : ﴿ يَـا أيُّـهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِـن

ودليل قوله ﷺ : ﴿ وَيَـفْعَلُ اللهُ مَا يَشَـاءُ ﴾ [إبراهيم : ٢٧] .

المرتبة الرابعة : « الخلق » : وهو الإيمان بخلق الله ﷻ ، وأنه خالق كل شيء [6] .

ودليل هذه المرتبة قوله ﷻ : ﴿ اللهُ خَلِقُ كُلِّ شَيءٍ ﴾ [الزمر : ٦٢] .

---

(١) سورة النساء آية : ٦٤ .

(٢) سورة آل عمران آية : ٣١ .

(٣) سورة الزخرف آية : ٤٥ .

(٤) سورة الأنبياء آية : ٢٥ .

(٥) سورة الشورى آية : ١٣ .

(٦) انظر " تقريب التدمرية " للشيخ ابن عثيمين (ص ٩٥ ، ٩٦) .

الطَّيِّبَاتِ واعْمَلُوا صَلِحًا إنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ۞ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ [1] ، فأمر الرسل بإقامة الدين وأن لا يتفرقوا فيه ، ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح « **إنّا معاشر الأنبياء ديننا واحد ، والأنبياء إخوة لعَلاّت ، وأنا أَوْلَى الناس بابن مريم ، لأنه ليس بيني وبينه نبي** » [2] .

دين الأنبياء واحد وهو الإسلام

س ١١٣ ـ عبادة الله ﷻ ماذا تتضمن ، وكمال الذل والحب لله ﷻ ماذا يتضمن ؟

ج ١١٣ ـ عبادته ﷻ تتضمن كمال الذّل له والحب له ، وذلك يتضمن كمال طاعته .

س ١١٤ ـ ما دين الأنبياء والمرسلين ـ عليهم الصلاة والسلام ـ ؟ بينه بالدليل ، وما معنى الإسلام ؟

ج ١١٤ ـ جميع الأنبياء والمرسلين على دين الإسلام ، قال الله ﷻ عن نوح : ﴿ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ

---

(١) سورة المؤمنون آية : ٥١ ، ٥٢ .

(٢) لفظه في الصحيحين عن أبي هريرة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : « **أنا أولى النّاس بعيسى بن مريم في الدنيا والآخرة ، والأنبياء إخوة لعلاّت ، أمهاتهم شتّى ودينهم واحد** » رواه البخاري كتاب الأنبياء (٦٠) ، باب (٤٨) قول الله :﴿**واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها..**﴾ (رقم ٣٤٤٣) ٤٨٩/٢ ، ومسلم كتاب الفضائل (٤٣) ، باب (٤٠) فضائل عيسى ؈ (رقم ٢٣٦٥) ١٨٣٧/٤ ، وأبو داود كتاب السُّنّة ، باب في التخيير بين الأنبياء ـ عليهم السلام ـ (رقم ٤٦٧٥) ٢١٨/٤ ، والإمام أحمد في " مسنده "ط . المكتب الإسلامي (٢/ ٣٩١، ٤٠٦) .

والعلاّت : جمع علّة ، وهي الضرة ، قال ابن الأثير (النهاية ٢٩١/٣) : أولاد العلاّت : الذين أمهاتهم مختلفة وأبوهم واحد . أراد أن إيمانهم واحد وشرائعهم مختلفة . اهـ .

وهذا الدين هو دين الإسلام ، الذي لا يقبل الله ديناً غيره ، لا من الأولين ولا من الآخرين ، فإن جميع الأنبياء على دين الإسلام ، قال تعالى عن نوح : ﴿ وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِي وَتَذْكِيرِي بِآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لاَ يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلاَ تُنظِرُونِ ۞ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلاَّ عَلَى اللَّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾[1]، وقال عن إبراهيم : ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ۞ إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ۞ وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَابَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلاَ تَمُوتُنَّ إِلا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[2]، وقال عن موسى : ﴿ وَقَالَ مُوسَى

شواهد ذلك

فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلاَّ عَلَى اللَّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [1]
وقال عن إبراهيم : ﴿ وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَابَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلاَ تَمُوتُنَّ إِلا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [2] ، وقال عن موسى : ﴿ وَقَالَ

(١) سورة يونس آية : ٧١ ، ٧٢ .

(٢) سورة البقرة آية : ١٣٢ .

يَا قَوْمِ إن كُنتُم آمَنْتُم باللَّهِ فَعَلَيْهِ توَكَّلُوا إن كُنتُم مُسْلِمِينَ ﴾ [1] ، وقال في خبر المسيح : **﴿ وَإذْ أوْحَيْتُ إلى الحَوَارِيِّينَ أنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا آمَنَّا واشْهَدْ بأنَّنَا مُسْلِمُونَ ﴾** [2] ، وقال فيمن تقدم من الأنبياء : **﴿ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا ﴾** [3] ، وقال عن بلقيس أنَّها قالت : **﴿ رَبِّ إنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ ﴾** [4] .

معنى الإسلام

فالإسلام يتضمن الاستسلام لله وحده ، فمن استسلم له ولغيره كان مشركًا ، ومن لم يستسلم له كان مستكبرًا عن عبادته ، والمشرك به والمستكبر عن عبادته كافر ، والاستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده وطاعته وحده .

مُوسَى يَا قَوْمِ إن كُنتُم آمَنتُم بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إن كُنتُم مُسْلِمِينَ ﴾ [1] ، وقال في خبر المسيح : ﴿ وَإذْ أوْحَيْتُ إلى الحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا آمَنَّا واشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ ﴾ [2] .

---

(١) سورة يونس آية : ٨٤ .

(٢) سورة المائدة آية : ١١١ .

(٣) سورة المائدة آية : ٤٤ .

(٤) سورة النمل آية : ٤٤ .

وهذا دين الإسلام الذي لا يقبل اللّه غيره ، وذلك إنما يكون بأن يطاع في كل وقت بفعل ما أمر به في ذلك الوقت ، فإذا أمر في أول الأمر باستقبال الصخرة ، ثم أمر ثانيًا باستقبال الكعبة ، كان كل من الفعلين حين أمر به داخلاً في دين الإسلام ، فالدين هو الطاعة والعبادة له في الفعلين ، وإنما تنوّع بعض صور الفعل وهو وجهة المصلّي ، فكذلك الرسل دينهم واحد ، وإن تنوعت الشرعة والمنهاج والوجهة والمنسك ، فإن ذلك لا يمنع أن يكون الدِّين واحدًا ، كما لم يمنع ذلك في شرعة الرسول الواحد .

أول الرسل يبشر بآخرهم وآخرهم يصدق بأولهم

واللّه تعالى جعل من دين الرسل أن أولهم يبشر بآخرهم ويؤمن به ، وآخرهم يصدق بأولهم ويؤمن به ، قال تعالى : ﴿ **وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن**

والإسلام هو الاستسلام لله بالتوحيد ، والانقياد له بالطاعة .

س ١١٥ ـ جعل الله ﷻ من دين الرسل أن أولهم يبشر بآخرهم ويؤمن به ، وآخرهم يصدق بأولهم ويؤمن به ، وجعل الإيمان بهم متلازمًا . اذكر دليل ذلك .

ج ١١٥ ـ قال تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى

كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُم مِّنَ الشَّاهِدِينَ ﴾[1] ، قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ : لم يبعث الله نبيًا إلاّ أخذ عليه الميثاق لئن بُعث محمد وهو حيّ ليؤمنن به ولينصرنه ، وأمره أن يأخذ الميثاق على أمَّته لئن بعث محمد وهم أحياء ليؤمنن به ولينصرنه[2] .

ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُم مِّنَ الشَّاهِدِينَ ﴾[1] .

---

(١) سورة آل عمران آية : ٨١ .

(٢) **ثبت نحو هذا الأثر عن السُدي** ، رواه ابن جرير في " تفسيره " (ط . المعرفة ٣٣٧/٣) ، وابن أبي حاتم في " تفسيره " (رقم ٨٨٠) ٣٧٢/٢ **وسنده حسن** ، ورجال سند ابن أبي حاتم رجال مسلم غير أنه من طريق « **أحمد بن المفضل** » وهو صدوق كما في التقريب (ص.٨٤) ، هذا وتجدر الإشارة إلى أن نسخة " التقريب " تحقيق الأستاذ محمد عوَّمة عليها كثير من الملاحظات من ذلك ، لم يرمز في ترجمة « أحمد بن المفضل » هذا إلاّ بـ (د س) بإسقاط علامة (م) والصحيح إلحاقها برمزه ؛ لأنَّه من رجال مسلم كما في " التهذيب " (٨١/١) ، و" الخلاصة " (ص ١٢) ، ثم رأيتُ بعد ذلك الشيخ عبد الوهاب بن عبد اللطيف قد أشار إلى ما أشرت إليه في تحقيقه للتقريب (٢٦/١) ، وروى الطبري أيضًا نحو هذا الأثر عن « علي بن أبي طالب » (ط . المعرفة ٣٣٦/٣) ، وفي سنده « **سيف بن عمر التميمي** » ، وهو ضعيف كما في التقريب (ص ٢٦٢) ، هذا وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن في المطبوعة سيف بن عمرو ، وهو تحريف ، أشار إلى ذلك الأستاذ أحمد شاكر في تحقيقه للتفسير (ط . المعارف ٥٥٥/٦) .

وقال تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الكِتَابَ بالحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أنزَلَ اللَّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ [1] .

تلازم الإيمان بالرسل

وجعل الإيمان بهم متلازمًا ، وكفّر من قال : إنّه آمن ببعض وكفر ببعض ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ باللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً ۞ أُولَئِكَ هُمُ الكَافِرُونَ حَقًّا ﴾ [2] ، وقال تعالى : ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ القِيَامَةِ يُرَدُّونَ إلى أَشَدِّ

وجعل الإيمان بهم متلازمًا قال تعالى : ﴿ إِنَّ الذِينَ يَكْفُرُونَ باللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً ۞ أُولَئِكَ هُمُ الكَافِرُونَ حَقًّا ﴾ [2] .

---

(١) سورة المائدة آية : ٤٨ .

(٢) سورة النساء آية : ١٥٠ ، ١٥١ .

العَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [1] ، وقد قال لنا : ﴿ قُولُوا آمَنَّا باللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إلَى إبْرَاهِيمَ وَإسْمَاعِيلَ وَإسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ ونَحنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ۞ فإنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوا وَّإن تَوَلَّوا فإنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ العَلِيمُ ﴾ [2] فأمرنا أن نقول آمنا بهذا كله ونحن له مسلمون ، فمن بلغته رسالة محمد ﷺ فلم يقر بما جاء به لم يكن مسلمًا ولا مؤمنًا ، بل يكون كافرًا ، وإن زعم أنه مسلم أو مؤمن .

كفر من بلغته رسالة محمد ﷺ ولم يقر بها

كما ذكروا أنَّه لما أنزل اللَّه تعالى : ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإسْلاَمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الخَاسِرِينَ ﴾ [3] قالت اليهود والنصارى: فنحن مسلمون ، فأنزل اللَّه تعالى : ﴿ وَللهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ

س ١١٦ ـ هل من تقدم من أمَّة موسى وعيسى مسلمون ، وما الإسلام الخاص والإسلام العام ؟ وضح ذلك مع ذكر الدليل .

---

(١) سورة البقرة آية : ٨٥ .

(٢) سورة البقرة آية : ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٣) سورة آل عمران آية : ٨٥ .

اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [1] فقالوا : لا نحج ، فقال تعالى : **﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ العَالَمِينَ ﴾**[1] [2].

فإن الاستسلام لله لا يتم إلاّ بالإقرار بما له على عباده من حج البيت ، كما قال النبي ﷺ : « **بُني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلاّ اللّه ، وأن محمدًا رسول اللّه ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت** » [3] ، ولهذا لمّا وقف النبي ﷺ بعرفة أنزل اللّه تعالى : **﴿ اليَومَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ**

ج ١١٦ ـ الإسلام الخاص هو الذي بعث الله به محمدًا ﷺ ، المتضمن لشريعة القرآن وهذا

---

(١) سورة آل عمران آية : ٩٧ .

(٢) نُقل ذلك عن عكرمة مولى ابن عباس ــ رضي اللّه عنهما ــ رواه ابن جرير في " تفسيره " ط . المعرفة (١٥/٤) ، والبيهقي في " سننه الكبرى " (٥٢٤/٤) ، ورواه عن مجاهد البيهقي في " الكبرى " (٥٢٤/٤) ، ومدارهما على « ابن أبي نجيح » وهو عبد اللّه بن يسار ، ثقة غير أنّه مدلس لم يحتمل العلماء تدليسه إلاّ ما صرح بسماعه وقد عنعنهما .

(٣) رواه البخاري كتاب الإيمان (٢) ، باب (٢) دعاؤكم إيمانكم (رقم ٨) ٢٠/١ ، ومسلم كتاب الإيمان (١) ، باب (٥) بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام (رقم ١٦) ٤٥/١ ، والترمذي كتاب الإيمان (٤١) ، باب (٣) ما جاء بُني الإسلام على خمس (رقم ٢٦٠٩) ٥/٥ ، والنسائي كتاب الإيمان وشرائعه ، باب على كم بُني الإسلام ؟ (شرح السيوطي ١٠٧/٨) ، والإمام أحمد في " مسنده " ط . المكتب الإسلامي (٢٦/٢ ، ٩٣) كلهم عن ابن عمر رضي الله عنه .

دِينًا ﴾ (١) .

وقد تنازع النَّاس فيمن تقدم من أمَّة موسى وعيسى هل هم مسلمون أم لا ؟ وهو نزاع لفظي ، فإن الإسلام الخاص الذي بعث اللَّه به محمدًا ﷺ ، المتضمن لشريعة القرآن ـ ليس عليه إلاَّ أمَّة محمد ﷺ ، والإسلام اليوم عند الإطلاق يتناول هذا ، وأمَّا الإسلام العام ، المتناول لكل شريعة بعث اللَّه بها نبيًا من الأنبياء ، فإنه يتناول إسلام كل أمَّة متبعة لنبي من الأنبياء .

الإسلام خاص وعام

ورأس الإسلام مطلقًا شهادة أن لا إله إلاَّ اللَّه ، وبها بعث اللَّه جميع الرسل ، كما قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي

بعث الرسل بالدعوة إلى توحيد العبادة

ليس عليه إلاَّ أمَّة محمد ﷺ ، والإسلام اليوم عند الإطلاق يتناول هذا ، ولا يقبل الله

(١) سورة المائدة آية : ٣ . هذا وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما ما أشار إليه شيخ الإسلام ـ رحمه اللَّه ـ ، فعن طارق بن شهاب قال : قال رجل من اليهود لعمر بن الخطاب ﷺ :يا أمير المؤمنين ، آية في كتابكم تقرءونها لو علينا معشر اليهود نزلت لاتّخذنا ذلك اليوم عيدًا . قال : أي آية ؟ قال :﴿ اليَومَ أكْمَلْتُ لَكُمْ دِنكُم .. ﴾ الآية قال عمر : قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذي نزلت فيه على النبي ﷺ وهو قائم بعرفة ، يوم جمعة . رواه البخاري كتاب الإيمان (٢) ، باب (٣٣) زيادة الإيمان ونقصانه (رقم ٤٥) ٣١/١ ، ومسلم في أول كتاب التفسير (٥٤) ، (رقم ٣٠١٧) ٢٣١٢/٤ ، والترمذي كتاب التفسير (٤٨) ، باب (٦) ومن سورة المائدة (رقم ٣٠٤٣)٥/٢٥٠ ، والنسائي في "سننه الكبرى" كتاب التفسير (٨٢) ، باب (١١٢) سورة المائدة (رقم ١١١٣٧) ٣٣٢/٦ ، والإمام أحمد في " مسنده " ط . المكتب الإسلامي (٢٨/١ ، ٣٩) .

كُـلِّ أُمَّــةٍ رَّسُــولاً أنِ اعْبُــدُوا اللَّــهَ واجْتَنِبُــوا الطَّـاغُوتَ ﴾[1]، وقـال تعـالى : ﴿ وَمَـا أرْسَلْـنَا مِـن قَبْـلِكَ مِن رَّسُـولٍ إلاَّ نُوحِي إلَيْـهِ أنَّهُ لا إلَـهَ إلاَّ أنـا فَاعْبُدُون ﴾ [2] ، وقـال تعـالى عـن الخليـل : ﴿ وَإذْ قَـالَ إبْرَاهِيـمُ لأبِيـهِ وَقَوْمِـهِ إنَّنِي بَـرَآءٌ مِّمَّــا تَعْبُـدُونَ ۞ إلاَّ الَّذِي فَطَرَنِي فَإنَّـهُ سَيَهْدِينِ ۞ وَجَعَلَهَـا كَلِمَـةً بَاقِيَـةً فِي عَقِبِـهِ لَعَلَّهُـمْ يَرْجِعُـونَ ﴾ [3] وقـال تعـالى عنـه : ﴿ قَـالَ أفَرَأيْتُم مَّـا كُنتُـم تَعْبُـدُونَ ۞ أنتُـمْ وآبَـاؤُكُمُ الأقْدَمُـونَ ۞ فَإنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّـي إلاَّ رَبَّ العَـالَمِينَ ﴾ [4] قـال تعـالى : ﴿ قَـدْ كَـانَتْ لَكُـمْ أُسْوَةٌ حَسَــنَةٌ فِي إبْرَاهِيــمَ وَالَّذِيـنَ مَعَـهُ إذْ قَـالُوا لِقَوْمِهِـمْ إنَّـا بُـرَءَاءُ مِنْكُـم وَمِمَّـا تَعْبُــدُونَ مِـن دُونِ اللَّـهِ كَفَرْنَـا بِكُـم وَبَـدَا بَيْنَنَـا وَبَيْنَكُـمُ العَـدَاوَةُ والبَـغْـضَـاءُ أبَـدًا حَتَّــى تُـؤْمِنُـوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ ﴾ [5] ،

مـن أحـد سـواه كمـا قـال تعـالى : ﴿ وَمَـن يَبْتَغِ غَيْرَ الإسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ

---

(١) سورة النحل آية : ٣٦ .

(٢) سورة الأنبياء آية : ٢٥ .

(٣) سورة الزخرف الآيات : ٢٦ ــ ٢٨ .

(٤) سورة الشعراء الآيات : ٧٥ ــ ٧٧ .

(٥) سورة الممتحنة آية : ٤ .

وقال تعالى : ﴿ واسْألْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾ [1] ، وذكر عن رسله : كنوح وهود وصالح وغيرهم أنَّهم قالوا لقومهم : ﴿ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ [2] ، وقال عن أهل الكهف : ﴿ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى ۝ وَرَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ لَن نَّدْعُوَا مِن دُونِهِ إِلَهًا لَّقَدْ قُلْنَا إِذًا شَطَطًا ۝ هَؤُلاَءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لَّوْلاَ يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ [3] ، وقد قال سبحانه

فِي الآخِرَةِ مِنَ الخَاسِرِينَ ﴾ [آل عمران : ٨٥] .

وأمَّا الإسلام العام ، فهو المتناول لكل شريعة بعث الله بها نبيًا من الأنبياء ، فإنه يتناول إسلام كل أمّة متَّبعة لنبي من الأنبياء .

ورأس الإسلام مطلقًا شهادة أن لا إله إلاَّ اللَّه ، وبها بعث اللَّه جميع الرسل ، كما قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ واجْتَنِبُوا

---

(١) سورة الزخرف آية : ٤٥ .

(٢) سورة الأعراف الآية مكررة في مواضع : ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ .

(٣) سورة الكهف الآيات : ١٣ ـ ١٥ .

وتعالى : ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ** ﴾ [1] ذكر ذلك في موضعين من كتابه .

وقد بين في كتابه الشرك بالملائكة ، والشرك بالأنبياء ، والشرك بالكواكب ، والشرك بالأصنام وأصل الشرك ، الشرك بالشيطان فقال عن النصارى : ﴿ **اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ بْنَ مَرْيَمَ**

الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل : ٣٦] .

س ١١٧ ـ ما حكم من صرف شيئًا من أنواع العبادات لغير الله ﷻ ، وهل صرف ذلك للملائكة والنبيين وغيرهم سواء ؟ استدل على ما تقول .

ج ١١٧ ـ من صرف شيئًا من أنواع العبادات لغير الله ﷻ فقد أشرك ، والدليل على ذلك قوله ﷻ : ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ [المؤمنون : ١١٧] .

وصرف ذلك للملائكة والنبيين وغيرهم سواء ، قال الله ﷻ : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا

---

(١) سورة النساء آية : ٤٨ .

وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (١) وقال تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ ۞ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِن دُونِ اللَّهِ وَلَكِن كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ۞ وَلاَ يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلاَئِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ (٣) ، فبيّن أن اتخاذ الملائكة والنبيين أربابًا كفر .

وَاحِدًا لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (١) ، وقال ﷺ: ﴿ وَلاَ يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلاَئِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ (٣) .

---

(١) سورة التوبة آية : ٣١ .

(٢) سورة المائدة آية : ١١٦ ، ١١٧ .

(٣) سورة آل عمران آية : ٧٩ ، ٨٠ .

إقرار عامة المشركين بتوحيد الربوبية

ومعلوم أن أحدًا من الخلق لم يزعم أن الأنبياء والأحبار والرهبان أو المسيح بن مريم شاركوا اللّه في خلق السموات والأرض ، بل ولا زعم أحد من الناس أن العالم له صانعان متكافئان في الصفات والأفعال ، بل ولا أثبت أحد من بني آدم إلهًا مساويًا لله في جميع صفاته ، بل عامة المشركين بالله مقرّون بأنه ليس شريكه مثله ، بل عامتهم مقرون أن الشريك مملوك له سواء كان ملكًا أو نبيًا أو كوكبًا أو صنمًا ، كما كان مشركو العرب يقولون في تلبيتهم : لبيك لا شريك لك ، إلا شريكًا هو لك ، تملكه وما ملك [1] ، فأهلّ رسول اللّه ﷺ بالتوحيد ، فقال :

فبيّن ﷺ أن اتخاذ الملائكة والنبيين أربابًا كفر .

س ١١٨ ـ هل زعم أحد من النّاس أن العالم له صانعان متكافئان في الصفات والأفعال ،

---

(١) **ثبتت هذه المقولة عن مشركي العرب** فعن ابن عبّاس ـ رضي اللّه عنهما ـ قال : كان المشركون يقولون : لبيك لا شريك لك ، قال : فيقول رسول اللّه ﷺ : « **ويلكم !! قد ، قد** » فيقولون : إلاّ شريكًا هو لك ، تملكه وما ملك ، يقولون هذا وهم يطوفون بالبيت . رواه مسلم كتاب الحج (١٥) ، باب (٣) التلبية وصفاتها ووقتها (رقم ١١٨٥) ٢/٨٤٣ ، والبيهقي في " سننه الكبرى " (٥/٤٥) . قال القاضي عيّاض (مشارق الأنوار ٢/١٧٢) : « **قد قد** » أي كفى كفى ، مثل قط قط في الحديث الآخر ، يُقال بسكون الدالين وكسرهما . اهـ .

هذا ويُذكر أن أول من لبّى هذه التلبية عمرو بن لحي ، وأن إبليس تبدّى له في صورة شيخ فجعل يلقنه ذلك فيسمع منه ويقول كما يقول ، واتبعه العرب في ذلك (البداية والنهاية ٢/١٧٥) .

« لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك » [1] .

وقد ذكر أرباب المقالات ما جمعوا من مقالات الأولين والاخرين في الملل والنحل والأراء والديانات ، فلم ينقلوا عن أحد إثبات شريك مشارك له في خلق جميع المخلوقات ، ولا مماثل له في جميع الصفات ، بل من أعظم ما نقلوا في ذلك قول الثنوية [2]، الذين يقولون بالأصلين :

مقالة « الثنوية »

وما أعظم ما نُقل في ذلك ، وهل كان المشركون يُقرون بأن الله ﷻ خالق جميع المخلوقات ، اذكر الدليل .

ج ١١٨ ـ لم يزعم أحد من النّاس أن العالم له صانعان متكافئان في الصفات والأفعال ، أعظم ما نقلوا في ذلك قول « الثنوية »[2]، الذين يقولون بالأصلين : النور

---

(١) رواه مسلم كتاب الحج (١٥) ، باب (٣) التلبية وصفاتها ووقتها (رقم ١١٨٤) ٨٤١/٢ ، وأبو داود كتاب المناسك ، باب صفة حجة النبي ﷺ (رقم ١٩٠٥) ١٨٢/٢ ، وابن ماجة كتاب المناسك (٢٥) ، باب (٨٤) حجة النبي ﷺ (رقم ٣٠٧٤) ١٠٢٢/٢ ، الدارمي (رقم ١٨٥٠) ٦٧/٢ ، والإمام أحمد في " مسنده " ط . المكتب الإسلامي (٣٢٠/٣) ، والطيالسي في " مسنده " (رقم ١٦٦٨) ص ٥٨ ، كلهم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه .

(٢) **« الثنوية »** : سُمّو بذلك ؛ لأنّهم يزعمون أن لهذا الكون إلهين اثنين هما النور والظلمة ، فالنور خالق الخير ، والظلمة خالق الشر ، وهما مختلفان في النفس والصورة ، متضادان في الفعل والتدبير فمقالتهم شبيهة بمقالة المجوس غير أنّهم يقولون بأزلية النور والظلمة ، أمّا المجوس =

النور والظلمة ، وأن النور خلق الخير ، والظلمة خلقت الشر ، ثم ذكروا لهم في الظلمة قولين : أحدهما أنها محدثة ، فتكون من جملة المخلوقات له ، والثاني أنَّها قديمة ، لكنها لم تفعل إلاَّ الشر ، فكانت ناقصة في ذاتها وصفاتها ومفعولاتها عن النور :

والظلمة ، وأن النور خلق الخير ، والظلمة خلقت الشر ، ثم ذكروا لهم في الظلمة قولين : أحدهما أنها محدثة ، فتكون من جملة المخلوقات له ، والثاني أنها قديمة ، لكنها لم تفعل إلاَّ الشر ، فكانت ناقصة في ذاتها وصفاتها ومفعولاتها عن النور .

وقد أخبر اللَّه ﷻ عن المشركين من إقرارهم بأن اللَّه خالق المخلوقات ، فقال تعالى :

﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ

= فإنهم يقولون بأزلية النور وحداثة الظلمة .

" الملل والنحل " للشهرستاني (٢/٨٠) ، " تلبيس إبليس " (ص ٤٣)

« تنبيه » :

تجدر الإشارة إلى أنَّه قد جرت عادة كثير من المسلمين التحية بكلمة **« صباح الخير »** ! فيجاب على ذلك بتحية **« صباح النور »** ! ، وكذلك الحال في تحية المساء **« مساء الخير »** ! ، و**« مساء النور »** ! ، وهذه تحية المجوس ، ويقصد بها « صباح إله الخير » ، و« صباح إله النور » ، ومما لا شك فيه أن المسلم لا يقصد ذلك ، ولكن هذا لا يعذره في جواز استعمال هذه التحية ، فيجب على المسلم التمسك بتحية الإسلام **« السلام عليكم ورحمة اللَّه وبركاته »** ففيها الخير كله .

وقد أخبر اللّه ﷻ عن المشركين من إقرارهم بأن اللّه خالق المخلوقات ما بيّنه في كتابه ، فقال تعالى : ﴿ **وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ والأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَدَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ** ﴾ [(١)] ، وقال تعالى : ﴿ **قُل لِّمَنِ الأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُم تَعْلَمُونَ ۝ سَيَقُولونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلاَ تَذَكَّرُونَ ۝ قُل مَن رَّبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ العَرْشِ العَظِيم ۝ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلاَ تَتَّقُونَ ۝ قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلاَ يُجَارُ عَلَيهِ إن كُنتُم تَعْلَمُونَ ۝ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فأنّى تُسْحَرُونَ** ﴾ [(٢)] إلى قوله : ﴿ **مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إلَهٍ إذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلاَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ** ﴾[(٣)]، وقد قال تعالى : ﴿ **وَمَا يُؤمِنُ أَكْثَرُهُم باللَّهِ إلاَّ وَهُم**

مِن دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَدَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ . . . ﴾ الآية [(١)] .

---

(١) سورة الزمر آية : ٣٨ .

(٢) سورة المؤمنون الآيات : ٨٤ ـ ٨٩ .

(٣) سورة المؤمنون آية : ٩١ .

مُّشْرِكُونَ ﴾ [1] .

توحيد المتكلمين

وبهذا وغيره يعرف ما وقع من الغلط في مسمّى « **التوحيد** » ، فإن عامة المتكلمين الذين يقرّرون التوحيد في كتب الكلام والنظر غايتهم أن يجعلوا التوحيد ثلاثة أنواع ، فيقولون : هو واحد في ذاته لا قسيم له ، وواحد في صفاته لا شبيه له ، وواحد في أفعاله لا شريك له ، وأشهر الأنواع الثلاثة عندهم هو الثالث : وهو توحيد الأفعال وهو أن خالق

س ١١٩ ـ إذا عُرف ما تقدم من تقرير توحيد المرسلين ، فماذا يتبين لك عن التوحيد عند المتكلمين ، وكم أنواعه عندهم ؟ اذكرها . وما أشهر الأنواع عندهم ، وماذا يقصدون بكل نوع منها ؟ وضح ذلك .

ج ١١٩ ـ يتبين الغلط في مسمّى « التوحيد » ، عند المتكلمين ، فإن عامّة المتكلمين الذين يقرّرون التوحيد في كتب الكلام يجعلوا التوحيد ثلاثة أنواع :

١ ـ واحد في ذاته لا قسيم له .

٢ ـ واحد في صفاته لا شبيه له .

٣ ـ واحد في أفعاله لا شريك له .

---

(١) سورة يوسف آية : ١٠٦ .

العالم واحد ، وهم يحتجون على ذلك بما يذكرونه من دلالة التمانع وغيرها ، ويظنون أن هذا هو التوحيد المطلوب ، وأن هذا هو معنى قولنا : لا إله إلا اللّٰه ، حتى قد يجعلون معنى الإلهية القدرة على الاختراع [1] .

وأشهر الأنواع الثلاثة عندهم هو القسم الثالث : وهو توحيد الأفعال وهو أن خالق العالم واحد . ويقصدون بقولهم الأول أن الله ﷻ ذات مجردة عن الصفات .

---

(١) **ولبيان ذلك أقول** : من المقرر أن علماء التوحيد من أهل السُّنَّة والجماعة يقسمون التوحيد بالاستقراء إلى ثلاثة أقسام :

الأول : « **توحيد الربوبية** » : وهو توحيد اللّٰه بأفعاله ، والإقرار بأن اللّٰه ﷻ خالق كل شيء ومليكه ، وهو المتصرف في هذا الكون كيف يشاء ، وهذا التوحيد جُبلت عليه الفطر ، وقام عليه دليل النقل والعقل ، قال ﷻ : ﴿ **فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ** .. ﴾ [الروم : ٣٠] ؛ ولذلك أطبقت البشرية على الإقرار به ، فلم ينقل المؤرخون عن أمَّة من الأمم أنها جحدت وجود الخالق ، أو أثبتت شريكًا شارك الخالق في خلق هذا الكون ، حتى ملاحدة العصر الحديث ـ الشيوعية ـ الذين أنكروا وجود اللّٰه ﷻ صراحة ، لم ينكروا الخالق ، وإن سموه بغير اسمه ، وقالوا : « الطبيعة هي التي أوجدت هذا الكون » ، غير أن شيخ الإسلام يشير إلى أن أشد ما نُقل في هذا الباب هو ما نُقل عن « **الثنوية** » ، وقولهم بالأصلين النور والظلمة ، ومع شناعة قولهم إلاّ أنهم لا يثبتون خالقين متماثلين في الذات والصفات ، بل يثبتون للنور الأزلية ، وللظلمة الحداثة .

الثاني : « **توحيد الأسماء والصفات** » : وهو المُسمَّى بـ « **توحيد الخبر** » ، أو « **توحيد المعرفة والإثبات** » ، وهو أن يُسمَّى اللّٰه ﷻ ويوصف بما سمَّى ووصف به نفسه سبحانه ، أو رسوله ﷺ ، إقرار وإمرار على ما بيناه في (ص ٢٠) ، والأسماء والصفات تُثبت لله ﷻ من =

بيان غلطهم :

١ ـ قولهم : هو واحد في أفعاله لا شريك له

ومعلوم أن المشركين من العرب الذين بُعث إليهم محمد ﷺ أولاً لم يكونوا يخالفونه في هذا ، بل كانوا يقرّون بأن اللَّه خالق كل شيء ، حتى إنّهم كانوا مقرين بالقدر أيضًا ، وهم مع هذا مشركون .

وبقولهم الثاني أنه ﷻ غير مستوٍ على عرشه ، ولا ينزل إلى السماء الدنيا ونحو ذلك .

= طريقين : **الطريق الأول** « النقل من الكتاب والسُّنَّة » ، **والطريق الآخر** « الحسّ المشاهد » ، فمشاهدة المخلوق تدل على صفة « **الخلق** » لله ﷻ ، ومُسمَّاه « **خالق** » ، ومشاهدة الأحياء تدل على صفة « **الحياة** » لله ﷻ ، ومُسمَّاه « **حيّ** » ، وهكذا كل اسم ، أو صفة لله ﷻ من أسمائه الحسنى ، وصفاته العليا لها شاهد في خلقه ﷻ .

الثالث : « **توحيد الألوهية** » : وهو توحيد اللَّه بأفعال العباد ، وإفراده بالعبودية قولاً وقصدًا وفعلاً ، وهذا القسم هو الذي نازعُ فيه مشركو العرب ، ومن أجله بُعثت الرسل ، وأُنزلت الكتب ، وشُرع الجهاد في سبيل اللَّه ﷻ .

هذا هو التوحيد عند سلف الأمَّة ، وبه يظهر ما وقع من الغلط في مُسمًّى « **التوحيد** » عند أهل الكلام الذين جعلوه أيضًا ثلاثة أنواع :

الأول : **أنه واحد في ذاته لا قسيم له** ، ويدرجون فيه نفي الصفات الثابتة لله ﷻ كعلوه على خلقه ومباينته لهم ، وأن له يد وقدم تليقان به ﷻ ونحو هذه الصفات ، بدعوى نفي التبعيض والتجزئة عن اللَّه ﷻ ، وهذا باطل ؛ لأن ما نفوه بعقولهم قد أثبته خالق العقل ﴿ **وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًا** ﴾ [مريم : ٦٤] .

الثاني : **أنه واحد في صفاته لا شبيه له** ، ويدرجون فيه نفي صفة الرحمة والغضب ونحو ذلك من الصفات التي تشترك مع صفات الخالق من جهة اللفظ ، وهذا باطل ؛ لأنّه يلزمهم أن ينفوا عن اللَّه ﷻ صفة الحياة والعلم والقدرة والإرادة .. إلخ ! لأنّها تشبه صفات الخلق من جهة اللفظ ، والحق أن هذا الاشتراك ليس فيه تشبيه كما زعموا وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في مطلع هذه الرسالة . =

وقد تبين أن ليس في العالم من ينازع في أصل هذا الشرك ، ولكن غاية ما يقال : إن من النَّاس من جعل بعض الموجودات خلقًا لغير اللَّه ، كالقدرية وغيرهم لكن هؤلاء يقرون بأن اللَّه خالق العباد وخالق قدرتهم ، وإن قالوا : إنَّهم خالقوا أفعالهم .

وكذلك أهل الفلسفة والطبع والنجوم الذين يجعلون بعض المخلوقات مبدعة لبعض الأمور ، فهم مع الإِقرار بالصانع يجعلون هذه الفاعلات مصنوعة مخلوقة ، لا يقولون إنَّها غنيّة عن الخالق ، مشاركة له في الخلق .

فأمَّا من أنكر الصانع فذلك جاحد معطِّل للصانع ،

وبقولهم الثالث أن خالق العالم واحد وهذا هو « توحيد الربوبية » الذي قد أقر به المشركون .

= **الثالث** : أنه واحد في أفعاله لا شريك له ، وهو المُسمَّى عند سلف الأمَّة **« توحيد الربوبية »** ، ويستدلون عليه بدليل التمانع وغيره دون دليل الفطرة ، ويعد هذا القسم أشهر أنواع التوحيد عندهم ، ويفسرون به كلمة التوحيد **« لا إله إلاَّ اللَّه »** أي القادر على الاختراع !! ، ثم يزعمون أن هذا أخص وصف لله ﷻ ! ، فالذي أقرته البشرية عن بكرة أبيها ، وأطبقت عليه قديمًا وحديثًا يعد عند أهل الكلام هو التوحيد المطلوب الذي من أجله أُرسلت الرسل ، وأُنزلت الكتب ، وشرع الجهاد !! ، أمَّا التوحيد الحقيقي الذي هو نقيض الشرك فلا ذكر له عند هؤلاء ، ولا يُعد من هذا الباب !! ، وهذا من أبطل الباطل من وجوه سيأتي بيانه بعد قليل ـ إن شاء اللَّه تعالى ـ .

كالقول الذي أظهره فرعون ، والكلام الآن مع المشركين بالله المقرِّين بوجوده ، فإذاً هذا التوحيد الذي قرروه لا ينازعهم فيه هؤلاء المشركون ، بل يقرون به مع أنَّهم مشركون ، كما ثبت بالكتاب والسُنَّة والإِجماع ، وكما علم بالاضطرار من دين الإِسلام [1] .

---

(١) **ولبيان ذلك أقول** : مر بنا أن أهل الكلام يُقسمون التوحيد على نمط مُخالف لما عليه أهل السُّنَّة والجماعة ، فتقسيمهم باطل لا سند له لا من كتاب ، ولا من سُنَّة ، ولا من عقل ، فمقالتهم باطلة من وجوه :

الوجه الأول : اغفالهم لـ « **توحيد الألوهية** » الذي هو بمثابة عمدة التوحيد على الصحيح ، فهو الذي من أجله خلق اللّه الجنَّ والإنس كما قال تعالى : ﴿ **وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ والإنس إلاَّ لِيَعْبُدُونَ** ﴾ [الذاريات : ٥٦] ، ومن أجله بُعثت الرسل كما قال تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ** ﴾ [النحل : ٣٦] ، ومن أجله أُنزلت الكتب كما قال تعالى : ﴿ **إنَّا أنزَلْنَا أَلَيْكَ الكِتَابَ بِالحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ** ﴾ [الزمر : ٢] ، ومن أجله قاتل رسول اللّه ﷺ المشركين ، وأمر بقتالهم كما في الصحيح عن المغيرة بن شعبة أن عامل كسرى سأله فقال : من أنتم ؟ فقال المغيره : أمرنا نبيُّنا رسول ربِّنا ﷺ أن نقاتلكم حتى تعبدوا اللّه وحده ، أو تُوءدوا الجزية . رواه البخاري (رقم ٣١٥٩) .

الوجه الثاني : دعوى أهل الكلام أن التوحيد المطلوب الذي جادل فيه مشركو العرب إنما هو توحيد الربوبية ، وهذا ظاهر البطلان ؛ لأن الكتاب دل على أنهم يقرون به كما قال الحق ﷻ : ﴿ **وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ** ﴾ [الزخرف : ٨٧] ، فكيف يُدعون إلى شيء قد أقروا به ؟ ومع إقرارهم هذا لم يكونوا موحدين ، بل هم مشركون ؛ كما هو معلوم بالضرورة ؛ إنكارهم توحيد الألوهية كما حكى ذلك ربُّ البرية عنهم فقال : ﴿ **أَجَعَلَ الأَلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذا لَشَيْءٌ عُجَابٌ** ﴾ [ص : ٥] . -

٢ ـ قولهم : هو واحد في صفاته لا شبيه له

وكذلك النوع الثاني ، وهو قولهم : لا شبيه له في صفاته ، فإنه ليس في الأمم من أثبت قديمًا مماثلاً له في ذاته سواء قال : إنه مشاركه ، أو قال : إنه لا فعل له ، بل من شبّه به شيئًا من مخلوقاته فإنما يشبّهه به في بعض الأمور .

وقد عُلم بالعقل امتناع أن يكون له مِثْلٌ في المخلوقات ، يشاركه فيما يجب أو يجوز أو يمتنع ، فإن ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين كما تقدم ، وعلم أيضًا بالعقل أن كل موجودَيْن قائمين بأنفسهما فلا بدّ بينهما من قدر مشترك ، كاتفاقهما في مسمّى « الوجود » و« القيام بالنفس » و « الذات » ونحو ذلك ، وأن نفي ذلك يقتضي التعطيل المحض ، وأنه لا بدّ من إثبات خصائص الربوبية . وقد تقدم الكلام على ذلك [1] .

....

= **الوجه الثالث** : تفسيرهم « **لا إله إلاّ اللّه** » بأنه لا خالق إلاّ اللّه ، فعلى هذا تكون كل الأمم موحدة من أهل لا إله إلاّ اللّه ، فاليهود والنصارى وكفار قريش من أهل التوحيد ؛ لأنّهم يقرون بأنه لا خالق إلاّ اللّه !! وهذه سفسطة واضحة ، والحق أن معنى كلمة التوحيد هو أن لا معبود بحقّ إلاّ اللّه كما سيبين ذلك شيخ الإسلام .

(١) انظر (ص ٢٢٩ ـ ٢٣٣ ، ٢٥٥ ـ ٢٥٧) من هذا الكتاب .

التوحيد عند أصناف الجهمية

ثُمَّ إن الجهمية [1] من المعتزلة وغيرهم أدرجوا نفي الصفات في مسمّى « **التوحيد** » ، فصار من قال : إن لله علمًا أو قدرة ، أو إنه يُرى في الآخرة ، أو إن القرآن كلام اللَّه منزّل غير مخلوق يقولون : إنه مشبِّه ليس بموحد .

وزاد عليهم غلاة الجهمية والفلاسفة والقرامطة فنفوا أسماءه الحسنى ، وقالوا : من قال : إن اللَّه عليم قدير عزيز حكيم ، فهو مشبِّه ليس بموحد .

س ١٢٠ ـ ماذا أدرج الجهمية من المعتزلة وغيرهم في مُسمَّى « التوحيد »، وماذا زاد غلاة الفلاسفة والقرامطة فيه ، وماذا زاد عليهم غلاة القرامطة ، وفيمَ وقعوا ، وبِمَ شبَّهوا الله تعالى ؟

ج ١٢٠ ـ أدرج الجهمية من المعتزلة وغيرهم في مُسمَّى « التوحيد » ، نفي الصفات فمن قال : إن لله علمًا أو قدرة ، أو إنه يُرى في الآخرة . . إلخ يقولون : إنَّه مُشبِّه ليس بموحد .

وزاد عليهم غلاة الجهمية والفلاسفة والقرامطة فنفوا أسماءه الحسنى ، وقالوا : من

(١) لفظ « **الجهمية** » هو لقب لكل من نفى الصفات ، وليس المقصود به فرقة « **الجهمية** » أتباع جهم ابن صفوان ، فجهمية المعتزلة أي نفاة الصفات من المعتزلة ، وقد مر بيان ذلك .

وزاد غلاة الغلاة ، وقالوا : لا يوصف بالنفي ولا الإِثبات ، لأن في كل منهما تشبيهًا له .

وهؤلاء كلهم وقعوا من جنس التشبيه فيما هو شر مّما فروا منه ، فإنهم شبّهوه بالممتنعات والمعدومات والجمادات فراراً من تشبيههم — بزعمهم — له بالأحياء .

ومعلوم أن هذه الصفات الثابتة لله لا تثبت له على حدً ما يثبت لمخلوق أصلاً ، وهو ﷻ ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله ، فلا فرق بين إثبات الذات وإثبات الصفات ، فإذا لم يكن في إثبات الذات إثبات مماثلة للذوات لم يكن في إثبات الصفات إثبات مماثلة له في ذلك . فصار هؤلاء الجهمية المعطلة يجعلون هذا توحيدًا ، ويجعلون مقابل ذلك التشبيه ،

قال : إن اللهً عليم قدير ، فهو مشبِّه ليس بموحد .

وزاد غلاة القرامطة ، وقالوا : لا يوصف بالنفي ولا الإِثبات ، لأن في كل منهما تشبيهًا له .

وهؤلاء كلهم وقعوا من جنس التشبيه فيما هو شر مّما فروا منه ، فإنهم شبّهوه بالممتنعات والمعدومات والجمادات .

ويسمون نفوسهم « **الموحِّدين** » .

٣ ـ قولهم : هو واحد في ذاته لا قسيم له

وكذلك النوع الثالث ، وهو قولهم : هو واحد لا قسيم له في ذاته ، أو لا جزء له ، أو لا بعض له لفظ مجمل ، فإن اللَّه ﷻ أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد ، فيمتنع أن يتفرق ، أو يتجزأ ، أو يكون قد رُكِّب من أجزاء ، لكنهم يدرجون في هذا اللفظ نفي علوه على عرشه ، ومباينته لخلقه ، وامتيازه عنهم ، ونحو ذلك من المعاني المستلزمة لنفيه وتعطيله ، ويجعلون ذلك من التوحيد .

فقد تبين أن ما يسمونه « توحيدًا » فيه ما هو حق وفيه ما هو باطل ، ولو كان جميعه حقًا ، فإن المشركين إذا أقروا بذلك كله لم يخرجوا فيه من الشرك الذي وصفهم اللَّه به في القرآن ، وقاتلهم عليه الرسول ﷺ ، بل لا بدّ أن يعترفوا بأنه لا إله إلاَّ اللَّه .

معنى « الإله »

وليس المراد بـ « الإِله » هو القادر على الاختراع ، كما ظنّه من ظنّه من أئمة المتكلمين ، حيث ظن أن الإِلهية

س ١٢١ ـ هل المراد بالإله هو « القادر على الاختراع » ، ومن الذي زعم ذلك ، وما المعنى الصحيح للإله ، وما معنى الشرك ؟

هي القــدرة على الاخـتراع ، وأن مـن أقـر بـأن اللّـه هـو القادر على الاختراع دون غـيره فقـد شـهد أنـه لا إلـه إلا هو ، فإن المشركين كانوا يقرُّون بهـذا وهـم مشـركون ، كما تقـدم بيانـه [1] . بـل الإِلـه الحـق هـو الـذي يسـتحق أن يُعبَد فهو إلهٌ بمعنى مألوه ، لا إله بمعنى آله . والتوحيـد أن يعبد اللّه وحده لا شريك له ، والإِشراك أن يجعـل مـع اللّه إلهًا آخر .

وإذا تبـين أن غايـة مـا يقـرّره هـؤلاء النظـار ، أهـل الإِثبـات للقـدر ، المنتسبون إلى السُنـَّة ، إنمـا هـو توحيـد الربوبـية ، وأن اللّه ربّ كل شيء ، ومع هـذا فالمشركون كانوا مقرّين بذلك مع أنـَّهم مشركون ، فكذلك طوائـف

ج ١٢١ - ليس المراد بـ « الإِله » هو القادر على الاختراع ، كما ظنّه أئمة المتكلمين ، والمعنى الصحيـح للإِلـه هـو بمعنـى مـألوه أي معبـود مسـتحق للعبـادة يعبـده الخلـق ويؤلهونه ، فالتأله هو التعبد [2] .

والإِشراك هو أن يجعل مع الله إلهًا آخر .

---

(١) انظر (ص ٣٢٠ - ٣٢٢) من هذا الكتاب .

(٢) انظر " اشتقاق أسماء اللّه " لأبي القاسم الزجاجي (ص ٢٤) .

من أهل التصوف (١) ، المنتسبين إلى المعرفة والتحقيق

س ١٢٢ ـ ما غاية ما يقرره أهل الكلام والتصوف من التوحيد ، وهل يكون القائل بذلك

(١) « **الصوفية** » : اختلف في سبب تسميتهم بذلك فقيل : للبسهم الصوف ، وقيل : إنَّما هي اشتقاق من « **سوفيا** » وتعني باليونانية « **الحكمة** » ، وقيل : مأخوذة من الصفَّة أي الصفَّة التي بنيت لايواء جماعة من فقراء المسلمين بالمسجد النبوي لم يكن لهم مأوى ، وهذا لا يصح في اللغة كما قال شيخ الإسلام (مجموع الفتاوى١٠/٣٦٩) : كان حقه أن يُقال : صفيَّة ، وكذلك من قال : نسبة إلى الصفا [أي صفاء الروح والنفس] ، قيل له : كان حقه أن يُقال : صفائية ، ولو كان مقصورًا لقيل صفوية ؛ وإن نسب إلى الصفوة قيل : صفوية ، ومن قال : نسبة إلى الصف المقدم بين يدي اللّٰه . قيل له : كان حقه أن يُقال : صفية . اهـ . أمَّا تعريف الصوفية اصطلاحًا فقد اختلف فيه اختلافًا شديدًا يصعب حصرها في هذا المقام ، وأقربها للوضوح ما ذكره ابن خلدون (المقدمة ص ٤٦٧) بقوله : العكوف على العبادة والانقطاع إلى اللّٰه تعالى والإعراض عن زخرف الدنيا وزينتها ، والزهد فيما يقبل عليه الجمهور من لذة ومال وجاه والانفراد عن الخلق في الخلوة للعبادة . اهـ . قلت : الحقيقة أن فكرة التصوف قامت في بداية الأمر على مجرد الزهد والورع وترك الملذات كما ذكر ذلك ابن خلدون ، ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذا حدث بطريقة لا يعرفها سلف هذه الأمة ، من الغلو في التنسك وترك الملذات مما جعلها تربة خصبة للبدع والخرافات ، فانتسب إليها سواد عظيم على اختلاف مشاربهم ، فوجد الفساق والزنادقة والمرتزقة فيها حاجتهم ، فاستتروا بها ، وراحوا يُفسدون في الأرض ، وينشرون البدع والخرافات بين العوام ، باسم الزهد والورع !! فظهرت القباب والأضرحة ، والاستغاثة بالأموات والجن ، وَعمَّت مظاهر الشرك والفساد ، ورجعت الوثنية إلى عهدها الأول ، فظهر الحلاّج بعقيدته الإلحادية « **الحلولية والاتحادية** » ، فقُتل مصلوبًا مرتدًا عن الإسلام ، ثم حمل لواء الزندقة من بعده محي الكفر ابن عربي ، زعيم « **وحدة الوجود** » ، وتعاقب الملاحدة تترًا على هدم الدين وصرح الإسلام ، ونشر البدع والخرافات ؛ فتصدى لهم الجهابزة من أهل العلم والفضل ، فكشفوا سترهم ، وفضحوهم على رؤوس الأشهاد ، وكان من أبرز المتصدين لهم شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلميذه ابن القيم ، والشيخ محمد بن عبد الوهاب ، وغيرهم ـ رحمهم اللّٰه جميعًا ـ . =

والتوحيد ، غاية ما عندهم من التوحيد هو شهود هذا التوحيد ، وهو أن يشهد أن اللّه ربّ كل شيء ومليكه

مسلمًا أو وليًا لله ﷻ ، وما معنى غياب العارف بموجوده عن وجوده ، وما حكم قولهم ؟

ج ١٢٢ ـ غاية ما يقرره أهل الكلام والتصوف من التوحيد هو شهود هذا التوحيد ، وهو

= هذا وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض من ينتسب إلى التصوف يتمتع بعقيدة صحيحة ، واتباع للسُّنَّة ، ولكن غلب عليه الزهد والورع ، فتأثر بسلوكهم ومنهجهم ومصطلحاتهم ، فاتبعهم عن حسن نية وصلاح قصد ـ أصلح اللّه ضال المسلمين ، ورزقنا الهداية واتباع السُّنَّة ـ .

ومن أمثلة فسقهم وزندقتهم ما يحكيه الضال « **عبد الوهاب الشعراني** » في كتاب "طبقات الأولياء الكبرى" فيحكي عن من يسمهم أولياء لله !!كالشيخ علي أبو خودة (١٢٢/٢) فيقول : كان ﷺ من أرباب الأحوال !! .. وكان ﷺ إذا رأى امرأة ، أو أمردًا راوده عن نفسه ، وحسس على مقعدته !! . اهـ . ـ حسبنا اللّه ونعم الوكيل ، ولا تعليق !! ـ .

ويحكي عن محمد الشربيني (١٢٣/٢) فيقول : كان من أرباب الأحوال والمكاشفات !! .. ضعف ولده أحمد وأشرف على الموت ، وحضر « عزرائيل » لقبض روحه فقال له الشيخ : ارجع إلى ربك فراجعه فإن الأمر نُسخ !! فرجع « غزرائيل » وشفي أحمد !! .

وثالثة الأثافي يحكيها عن إبراهيم بن عُصيفير (١٢٦/٢) فيقول : كان كثير الكشف !! ..وكان يتشوش من قول المؤذن : « **اللّه أكبر** » ! فيرجمه ويقول : عليك يا كلب!! نحن كفرنا يا مسلمين حتى تكبروا علينا !! .. ، وكان أكثر نومه في الكنيسة !! . اهـ . فانظر ـ رحمني اللّه وإيَّاك ـ إلى هذا الضال المُضل « عبد الوهاب الشعراني » لا يستحي من اللّه ﷻ فيحكي في كتابه قصص الفساق والمجانين ، ثم ينسب لهم « ولاية اللّه تعالى » ، واللّه تعالى ينعت أولياءه بقوله ﷻ : ﴿ **أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ ۞ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ** ﴾ [يونس :٦٢ ، ٦٣] ، فالولي حقًا هو المؤمن التقي ، الذي يهتدي بكتاب اللّه ﷻ وسُنَّة نبيه =

وخالقه ، لا سيما إذا غاب العارف [(١)] بموجوده عن وجوده ، وبمشهوده عن شهوده ، وبمعروفه عن معرفته ، ودخل في فناء توحيد الربوبية ، بحيث يفنى من لم يكن ، ويبقي من لم يزل . فهذا عندهم هو الغاية التي لا غاية وراءها [(٢)] ، ومعلوم أن هذا هو تحقيق ما أقر به المشركون

أن يشهد أن الله ربّ كل شيء ومليكه وخالقه ، لا سيما إذا غاب العارف بموجوده

= ﷺ ، أمَّا الذي يُراود النساء والمردان عن أنفسهم ويحسس على عوراتهم ، ويزعم تلقيه الوحي عن الله ﷻ من غير واسطة ، ويتشوش من الآذان ، وينام في أديرة الكفر ، فهو إمَّا زنديق ، أو فاسق ، أو معتوه ، إنَّما أوردت بعض تلك النماذج ليقف القارىء على حقيقة وترهات هؤلاء المتصوفة ، فقد بلغ السيل الزُّبى ، واستفحل شرهم باستحلالهم الأموال والفروج ، وتدليسهم على خلق الله لذلك أطنبت في ترجمتهم نُصحًا لمن كان له قلب ، أو ألقى السمع وهو شهيد ﴿ **وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ** ﴾ [السجدة : ٢٢] ، والله الهادي إلى سواء السبيل .

وللوقوف على حقائق وترهاتهم الصوفية راجع كتاب" الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسُنَّة " للدكتورعبد الرحمن عبد الخالق ، وسلسلة الأخ عبد الرحمن دمشقيَّة عن التصوف وطرقة .

(١) « **العارف** » : هو لفظ صوفي اشتهر بين الصوفية ، يطلق ــ بزعمهم ــ على من تحقق في قلبه إثبات وحدانية الله ﷻ بكمال صفاته وأسمائه ، وقيل : هو المستغرق في معرفة الله ومحبته ، و« **الغَيبة** » بالفتح : مصدر (غاب عن العين) إذا استتر ، وتعني عند المتصوفة غيبة القلب عن مشاهدة الخلق بحضوره ، ومشاهدته للحق بلا تغيير ظاهر العبد .

انظر " اللُّمع " لأبي نصر الطوسي (ص ٦٣ ، ٣١٦) .

(٢) قال أبو نصر الطوسي (اللُّمع ص ٥٠ ، ٥٢) : وهذا غاية حقيقة التوحيد للواحد : أن يكون العبد كما لم يكن ، ويبقى الله ﷻ كما لم يزل ... وقيل : الوحدانية بقاء الحق وفناء كل ما دونه ، يعني : فناء العبد عند ذكر نفسه وقلبه بدوام ذكر الله ﷻ وتعظيمه . اهـ .

من التوحيد ، ولا يصير الرجل بمجرد هذا التوحيد مسلمًا، فضلاً عن أن يكون وليًا لله أو من سادات الأولياء [1] .

عن وجوده . ومعلوم أن هذا هو تحقيق ما أقر به المشركون من التوحيد ، ولا يصير الرجل بمجرد هذا التوحيد مسلمًا، فضلاً عن أن يكون وليًا لله .

ومعنى غياب العارف بموجوده عن وجوده ، أي أن البالغ في التوحيد عند هؤلاء نهايته هو أن يغيب عن قلبه كل موجود سوى الله تعالى ، وحكم قولهم أنه ضلال وبدعة .

---

(١) **ولبيان ذلك أقول** : اعلم ــ رحمني الله وإيَّاك ــ أن شيخ الإسلام ــ رحمه الله ــ قسم المتصوفة في باب « التوحيد » إلى ثلاث طوائف :

الطائفة الأولى : جماعة من المتصوفة سلكوا مسلك المتكلمين في تقرير التوحيد ، فزعموا أن التوحيد المطلوب هو « توحيد الربوبية » ، وذلك إذا تجرد الصوفي عن أحاسيسه الفطرية ، وصفاته البشرية ، من شدة انشغال قلبه بالله ﷻ وتعلقه به ، فـ « **غاب بموجوده عن وجوده** » أي صار لا يدرك ولايشعر إلاّ بوجود الحق ﷻ وحده ، فلا وجود لذاته وكيانه « **أخذ مني أنا ، فبقيت أنا بلا أنا** » ، و« **غاب بمشهوده عن شهوده** » أي صار لشدة انشغال قلبه بالله لا يشهد إلاّ الله ﷻ ، فلا يشهد ما حوله من الكائنات والمخلوقات ، و« **غاب بمعروفه عن معرفته** » فهو لا يعرف شيئًا غير الله ﷻ ، وهكذا حتى « **يفنى من لم يكن** » وهي المخلوقات الحادثة ، و« **يبقى من لم يزل** » وهو الرب ﷻ ، فلا يشهد ولا يدرك الصوفي شيئًا من المخلوقات حوله ، فعند ذلك يكتمل في قلب الصوفي « التوحيد » أي توحيد الربوبية ، ومما لا شك فيه أن هذا النوع من التوحيد « توحيد الربوبية » لم ينازع فيه أحد من مشركي العرب عبدة الأوثان ، فضلاً عن اليهود والنصارى ، ومع ذلك لم يحكم الله ﷻ لهم بالإسلام ، فالمقصود أنه لا يصير الرجل بمجرد هذا التوحيد مسلمًا موحدًا ، فضلاً عن أن يكون وليًا لله ﷻ ، ومع أن هذا التوحيد لا ينفعهم فهو مشتمل على ضلال « **وحدة الوجود** » التي يوصل إليها كلامهم هذا ــ والله ﷻ أعلم ــ .

وطائفة من أهل التصوف والمعرفة يقرّون هذا التوحيد مع إثبات الصفات ، فيفنون في توحيد الربوبية مع إثبات الخالق للعالم المبائن لمخلوقاته [(١)] .

س ١٢٣ ـ عرف « الفناء » لغة واصطلاحًا ، وإلى كم ينقسم ، وما حكم كل قسم ؟

ج ١٢٣ ـ « الفناء » في اللغة : الزوال ؛ قال تعالى : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۞ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الجَلالِ والإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن : ٢٦ ، ٢٧] .

« الفناء » في الاصطلاح : ينقسم إلى قسمين [(٢)] :

---

(١) قد مر بنا أن شيخ الإسلام ـ رحمه اللّه ـ قسم طوائف الصوفية إلى ثلاثة أقسام ، الطائفة الأولى جعلت التوحيد المطلوب تحقيقه ليصير العبد به مسلمًا موحدًا هو « **توحيد الربوبية** » وهؤلاء هم « **أهل وحدة الوجود** » الذين لا يفرقون بينَ الخالق والمخلوق . ثم ذكر هنا شيخ الإسلام قول **الطائفة الثانية** : التي زادت على « توحيد الربوبية » ، « توحيد الأسماء والصفات » ، ومما لا شك فيه أن قول هؤلاء أقرب للحق من الطائفة الأولى ، ولكن مع هذا لا يتحقق على قولهم التوحيد الصحيح المطلوب الإقرار به .

(٢) تجدر الإشارة إلى أنه قد ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللّه تعالى ـ كما سيأتي (ص ٣٨٢) ، وتلميذه ابن القيم كما في " مدارج السالكين " (٣٧٨/٣) **إلى تقسيم « الفناء » إلى فناء شرعي ، وفناء بدعي** ، وتبعهما في ذلك شيخنا العلاّمة محمد بن صالح العثيمين كما في " تقريب التدمرية " (ص ١٢٣) ، وقد ذهبوا إلى ذلك باعتبار المعنى العام للفناء ، والحق أن النّفس لا تطمئن إلى هذا التقسيم ، نعم لا نزاع في أن لفظ « الفناء » لفظ مجمل يشتمل على حق وباطل ، ولكن هذا الشمول لا يبرر تجويز اللفظ ، وتسويغ استعماله في الشريعة ، فيُقال : فناء شرعي ، وفناء غير شرعي ، وذلك لوجهين :

الوجه الأول : أنه لفظ بدعي مُحدث لم يستعمله سلف هذه الأمّة مع وفرتهم ، وإنّما هو منقول عن فلاسفة اليونان وأذنابهم ، فهو وليد أهل البدع والضلال ، ومن خلالهم عُرف =

....

....

= وانتشر بين المسلمين ، يقول الشيخ محمد حامد الفقي ـ رحمه اللّه تعالى ـ محقق مدارج السالكين (٣٧٨/٣) معقبًا على ابن القيم في هذا الأمر : بل هو مذكور في كلام القدماء قبل الإسلام بمئات السنين ـ أي لفظ الفناء ـ . يعرفه من قرأ فلسفة الهند والصين واليونان . ورحم اللّه الشيخ ابن القيم وغفر له . وما قول أبي يزيد البسطامي : « سبحاني ، وما في الجبة إلاَّ اللّه » وأشباهه إلاَّ على هذا الفناء . اهـ ، وقال الذهبي في « **ترجمة كرز بن وبرة الحارثي** » (سير أعلام النبلاء ٨٦/٦) : قلت : هكذا كان زهاد السلف وعبَّادهم أصحاب خوف ، وخشوع ، وتعبد وقنوع ، لا يدخلون في الدنيا وشهواتها ، **ولا في عبارات أحدثها المتأخرون من الفناء** ، والمحو ، والاصطلام ، والاتحاد . وأشباه ذلك مما لا يسوغه كبار العلماء . فنسأل اللّه التوفيق ، والإخلاص ، ولزوم الاتباع . اهـ . **قلتُ** : ومن المعلوم أن لكل قوم مصطلحات وإشارات عرفها من عرفها ، وجهلها من جهلها ، وما لفظ الفناء ، والوجد ، والكشف إلاَّ من هذا الباب ، ومن خصائص القوم .

الوجه الآخر : أن في تسويغ استعمال هذه الألفاظ وإيجاد تأويلات صالحة لها له مضار كثيرة وبلايا عظيمة ، منها التلبيس على عوام المسلمين الذين لا يستوعبون هذا التفريق ، ثم إن باب الألفاظ باب واسع ، فإن سوغنا الفناء في اللّه ﷻ ؛ لأن حقيقته انشغال العبد بما يقربه إلى اللّه ﷻ عمَّا لا يقربه إليه ، فما المانع من إطلاق لفظ « السُكر » ، فإن حقيقته الخشية من اللّه ﷻ ، فإن قيل : هذا عامَّة ما يستعمل في السُكر المذموم بخلاف الفناء !! قيل : ولكن لا دليل على المنع منه في معنى ممدوح ، ولا مشاحة في الاصطلاح ! وعن مثل هذا قل في ألفاظ أهل البدع والضلال ، وحدث ولا حرج . فخير الأمور في مثل هذا هو إغلاق الباب أمام هؤلاء ، والتمسك بما عليه سلف الأمَّة ، والبعد عن أهل البدع وعباراتهم ، فإن الألفاظ إذا سيء استخدامها وجب التحرز منها والكف عنها دفعًا للشبهات ، كما حدث ذلك في صدر الإسلام عندما أساء اليهود استخدام لفظ « راعنا » وخاطبوا به المصطفى ﷺ ، وأرادوا به السبَّ ، مع براءة اللفظ من ذلك ، جاء المنع من ربِّ الأرض والسماء ، فقال ﷻ : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لا تَقُولُوا** =

وآخـرون يضمّـون هـــذا [١] إلى نـفــي الـصـفـــات فيدخلون في التعطيل مع هذا . وهذا شـرّ مـن حـال كثير من المشركين [٢] .

القسـم الأول : « الفنـاء الصـوفي البدعـي » : وهـو ذهـاب الحس والوعـي وانعـدام الشعور بالنَّفس وبالعالم الخارجي ، وانمحاء العبد في جلال الربّ ، فيفنـى العبد في شخصه ، ويبقى في ربه ، بعد مجاهدة ومجالدة وتصفية للنَّفس .

وحكم هذا الفناء هو أنه ضلال وبدعة محدثة لا يعرفها سلف هذه الأمَّة .

القسم الآخر : « الفناء الصوفي الإلحادي » : وهو أن يفنى عمَّا لا حقيقة له حتى يرى وجود جميع الموجودات هو عين وجود الله ﷻ ، وأن الربّ والمربوب سواء .

وحكم هذا « الفناء » هو أنَّه كفر وإلحاد .

= ﴿ رَعِنَا وقُولُوا انْظُرْنَا واسْمَعُوا وللكَـافِرِينَ عَـذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [البقرة : ١٠٤] سـدًّا للذرائـع ، ودفعًا للشبهات ، قـال القرطبي في " تفسيره " (٢/٥٧) : في هذه الآية دليل علـى التمسّـك بسـد الذرائع وحمايتها ... وقد دلَّ على هذا الأصل الكتاب والسُّنَّة . والذريعة عبارة عن أمر غير ممنوع لنفسه يخاف من ارتكابه الوقوع في ممنوع . اهـ ــ والله الهادي إلى سواء السبيل ــ .

(١) الإشارة تعود إلى « توحيد الربوبية » الذي أقرته الطائفة السابقة .

(٢) وهذا حال الطائفة الثالثة ، وهي شر الطوائف الثلاثـة ، وأشـدها خبثًـا وانحرافًـا ؛ وذلـك لأنـَّـهم جمعوا بين بدعتين عظيمتين ، فزعموا أن التوحيد المطلوب تحقيقه لا بدَّ له من أمرين :

الأول : الإقرار بتوحيد الربوبية . **الثاني** : جحد صفات الله ﷻ وتعطيلها .

ولا شك أن هؤلاء أشر من مشركي العرب عبدة الأوثـان ؛ لأنـَّـهم زادوا عليهـم اشـتراط جحـد صفات الله ﷻ ، وإنكار قيامها بالذات ؛ ليتحقق التوحيد ــ على زعمهم والله ﷻ أعلم ــ .

محمل قول جهم في الصفات والشرع والقدر

وكان جهم ينفي الصفات ، ويقول بالجبر (١) ، فهذا تحقيق قول جهم ، لكنه إذا أثبت الأمر والنهي ،

س ١٢٤ ـ ما قول الجهمية في الصفات والقدر ، وبِمَ شابهوا المشركين ، وما الدليل على هذا الشبه ، وبِمَ فارقوهم ، وبِمَ اضعفوا الأمر والنَّهي ، ومن قاربهم من أهل الأهواء في ذلك ؟

ج ١٢٤ ـ الجهمية ينفون الصفات ويقولون بالجبر (١) ، وشابهوا المشركين في القول بالجبر ،

---

(١) « **الجبر** » : يقصد به إسناد أفعال العباد إلى اللّه تعالى ، وأن قدرة العبد لا تأثير لها في الفعل بوجه من الوجوه ، فأفعال العباد كلها اضطرارية بمنزلة دقات القلب والحركات غير الإرادية ، وهذا المذهب احتج به مشركو العرب ، فكذبهم اللّه ، فقال : ﴿ **سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا ولا آبَاؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ** ..﴾[الأنعام : ١٤٨] ، وهذا المذهب تبناه جهم وأتباعه ، وصاروا يُعرفون به ، ثم جاء من بعدهم الأشاعرة فأرادوا التوفيق بين البدعتين ، فجاءوا ببدعة جديدة لم يُسبقوا إليها ، وهي نظرية « **الكسب** » ، وحاصلها كما قال الرازي : « إن الإنسان مجبور في صورة مختار » أي جبرية محضة وإن زعموا خلافها ، وسبب ضلال هؤلاء تسويتهم بين الإرادة الكونية ، والإرادة الشرعية ، فالقدرية جعلوا لله إرادة واحدة ، وهي الإرادة الشرعية ، فالطاعات عندهم تقع بإرادة اللّـه ، أمَّا المعاصي فهي خارجة عن مشيئة اللّه ، فهؤلاء سمَّاهم الحبيب مجوس الأمَّة كما ثبت ذلك عن جابر بن عبد اللّه قال : قال رسول اللّه : « **إنَّ مجوس هذه الأمَّة المكذبون بأقدار اللّـه تعالى : إن مرضوا فلا تعودوهم ، وإن لقيتوهم فلا تسلموا عليهم ، وإن ماتوا فلا تُصلوا عليهم** » رواه ابن ماجة (رقم ٩٢) ، والطبراني في " المعجم الصغير" (ص ٢٢١) ، والآجري في " الشريعة " (ص١٩٠) ، وابن عدي في " الكامل " (١/١٩٠) ، وابن أبي عاصم في " السُنَّة " (ص١٤٤) ، وحسن الألباني إسناده في " ظلال الجنَّة " ، ونقيضهم في ذلك القدرية الذين يزعمون =

والثواب والعقاب ، فارق المشركين من هـذا الوجه ، لكنّ

فالجهمية يقولون : إن الله ﷻ أجبر عباده على الأفعال كلها ، فأفعال العباد اضطرارية ، ليس لهم مشيئة أو اختيار ، والمشركون يقولون كما حكى الله ﷻ عنهم فقال : ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ . . ﴾ [الأنعام : ١٤٨] .

= أن اللّه ﷻ لا يعلم بالأشياء قبل وقوعها .

أمَّا « **الجبرية** » فإنَّهم كذلك جعلوا لله ﷻ إرادة واحدة ، وهي الإرادة الكونية ، وهذا يستلزم منه أن تكون جميع أفعال العباد طاعات لله ﷻ ؛ لأنَّه موافق لإرادته المحضة !! فالقتل والزنا والكفر طاعة لله ﷻ !! وهذا من أظهر البطلان ، ولايقره عقل ولا نقل ، ومثل هؤلاء لا سبيل لردعهم عن غيهم بالحُجج والبراهين ، فخير السُبل لإقامة الحجة عليهم هو صفع ولطم الجبري على وجهه بكل قوة ، ثم يُقال له : أنا معذور !! أنا مجبور على ذلك !! ثم بعده سنرى هل سيتخلى صاحبنا عن مذهب الجبر أو سيُصر عليه ؟!! . وقد يظن البعض أن مذهب الجبر اضمحل وانقرض ، وهذا للأسف غير صحيح ، بل هذا ديّدن عامَّة المسلمين ، فهم جبرية عند المعاصي ، قدرية عند الطاعات ، يُحكى عن جبري أنه رأى رجلاً يفجر بامرأته ، فقال :ما هذا ؟ فقالت : هذا قضاء اللّه وقدره . فقال : الخيرة فيما قضى اللّه . فلقب بـ « **الخيرة فيما قضى اللّه** » فانظر ـ رحمني اللّه وإيَّاك ـ إلى هذه الحماقة المركبة ، فالرجل أقر الفاحشة في أهله ؛ لأنَّ اللّه تعالى قضى ذلك !! فليت شعري إذا كان الأمر كذلك فلماذا شرع اللّه الجهاد ، والحدود في الدنيا ، والعقاب في الآخرة ؟!! ، ولماذا أُرسلت الرسل ، وأُنزلت الكتب ؟!! ، ورحم اللّه أهل السُنَّة حيث قالوا : « **أصل القدر سر اللّه تعالى في خلقه ، لم يطلع على ذلك ملك مقرب ولا نبي مرسل ، والتعمق في ذلك ذريعة الخذلان ، وسلم الحرمان ، ودرجة الطغيان ، فالحذر كل الحذر من ذلك نظرًا وفكرًا ووسوسة ، فإن اللّه تعالى طوى علم القدر عن أنامه ، ونهاهم عن مرامه ، كما قال تعالى : ﴿ لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾** [الأنبياء : ٢٣] =

جهمًا ومن اتبعه يقول بالإِرجاء [1] ، فيضعف الأمر

والفرق بين الجهمية والمشركين هو أن الجهمية يثبتون ما أمر الله به كإفراده بالعبادة وغيره ، وما نهى عنه كالشرك والمعاصي ، وما ترتب على ذلك من ثواب وعقاب .

وأضعف الجهمية إيمانهم بالأمر والنهي قولهم بالإرجاء [1] .

= **فمن سأل : لِمَ فعل ؟ فقد رد حكم الكتاب ، ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين »** (العقيدة الطحاوية شرح الألباني ص ٣٢) . فالعباد هم الفاعلون لأعمالهم حقيقة ، والله تعالى هو الذي خلقهم وخلق أعمالهم وجعل لهم القدرة والإرادة على اختيار أعمالهم ، فهذا مجمل اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة في باب القدر ــ والله تعالى الموفق لما يحبه ويرضاه ــ .

" الفصل في الملل والنحل " لابن حزم (٣/٢٢) ، " الملل والنحل " للشهرستاني (١/١٠٨)

(١) « **الإرجاء** » : هو في اللغة يطلق على معنيين : « **التأخير** » ، و« **إعطاء الرجاء** » ، ومذهب « **المرجئة** » نسبة إلى أحد المعنيين ، **أمَّا الأول** : فلأنهم يؤخرون الأعمال عن مُسمَّى الإيمان ، **والآخر** : فلأنهم يزعمون أنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، فيعطون للعاصي الرجاء في ثواب الله .

ومذهب « الإرجاء » مذهب بدعي ، وهم أربعة أصناف :

١ ــ مرجئة الخوارج . **٢ــ ومرجئة القدرية .**

٣ ــ ومرجئة الجبرية . **٤ ــ والمرجئة الخالصة .**

وكلهم متفقون على عدم تبعيض الإيمان .

أمَّا « **مرجئة الخوارج** » ، و« **القدرية** » ــ المعتزلة ــ فقد جعلوا الأعمال لا تنفك عن مُسمَّى الإيمان ، فوافقوا « **أهل السُّنَّة** » من هذا الوجه ، فقالوا : من ترك بعض الأعمال فقد ترك بعض الإيمان ، ثم خالفوا « **أهل السُّنَّة** » في المنع من تبعيض الإيمان ، فحكموا بعدم إيمان تارك بعض الأعمال . أمَّا « **مرجئة الجهمية** » ، و« **الخالصة** » ، فأرجئوا الأعمال عن مُسمَّى الإيمان ، ثُمَّ اختلفوا فيما بينهم ، فذهبت « **الجهمية** » إلى أن الإيمان مجرد تصديق القلب ، فزعموا =

والنهي ، والثواب والعقاب عنده .

....

= أن الإيمان بالله هو مجرد العلم به .

أمَّا « **المرجئة الخالصة** » فذهبت إلى أن الإيمان تصديق بالقلب وإقرار باللسان ، وإلى هذا ينتسب « الأحناف » ، و« الماتريدية » لذلك قال الطحاوي ــ رحمه الله تعالى ــ : « **الإيمان هو الإقرار باللسان ، والتصديق بالجنان** » ، وهذا يعد مما خالف فيه ــ رحمه الله تعالى ــ السلف ، فسلف الأمَّة وجماهير الأئمة على عدم انفكاك الأعمال عن مُسمَّى الإيمان ؛ لذلك يقولون : الإيمان هو إقرار باللسان ، وتصديق بالجنان ، وعمل بالأركان ، فهذا هو اعتقاد « **أهل السُنَّة والجماعة** » ، هذا وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن الخلاف بين « **أهل السُنَّة** » وهؤلاء لا يتعدَّى أن يكون خلافًا لفظيًا وصوريًا بدعوى اتفاق الجميع على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج عن مُسمَّى الإيمان ، وهذا غير صحيح بدليل وجود خلافات عميقة الجذور بين الفريقين ومن أمثلة ذلك :

١ ــ نفيهم زيادة الإيمان بالطاعة ، ونقصه بالمعصية ، مع تضافر الأدلة من الكتاب والسُنَّة وسلف الأمَّة على نقيض ذلك . ٢ ــ لا فرق عندهم بين إيمان الأخيار وإيمان الأشرار .

٣ ــ يكفرون من استثنى في إيمانه كأن يُقال له : أنت مؤمن ؟ فيقول : أنا مؤمن إن شاء الله ، لذا يمنعون زواج الحنفية من الشافعي أو الحنبلي !! وبعضهم أجاز العكس قياسًا على جواز التزوج من نساء أهل الكتاب !! قال ابن نجيم الحنفي (البحر الرائق ١٠٣/٣) : « قال الفضل : **لا يجوز ــ أي المناكحة ــ بين من قال أنا مؤمن إن شاء الله تعالى ؛ لأنه كافر** ، ومقتضاه منع مناكحة الشافعية ، واختلف فيها هكذا ، قيل يجوز ، وقيل يتزوج بنتهم ، ولا يزوجهم بنته ، وعلله في البزازية **بقوله تنزيلاً لهم منزلة أهل الكتاب** » !! فهل بعد هذا يصح أن يُقال إن الخلاف بينهما خلاف لفظي أو صوري ؟! ، وللقوم شبهات كثيرة لولا خشية الإطالة لذكرتها بأجوبتها ، ولكن من أراد الوقوف عليها فعليه بكتاب « الإيمان » لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ١٤٧) وما بعدها فقد بسطها وأجاب عليها ــ والله تعالى الموفق والهادي إلى سواء السبيل ــ .

" مقالات الإسلاميين " للأشعري (٢١٣/١) ،" الفصل في الملل والنحل " لابن حزم (١١١/٢) ، " الملل والنحل " للشهرستاني (١٨٦/١) ، " الفرق بين الفرق " للبغدادي (ص ٢٠٢)

قول النجارية والضرارية في هذا الباب

والنجارية [1] والضرارية [2] وغيرهم يقربون من جهم في مسائل القدر والإيمان ، مع مقاربتهم له أيضًا في نفي الصفات .

والكُلاَّبية [3] والأشعرية خير من هؤلاء في باب

وقاربهم في ذلك من أهل الأهواء « النجارية » [1] ، و« الضرارية » [2] .

---

(١) « **النجارية** » : هم أتباع أبي عبد اللّه الحسين بن محمد بن عبد اللّه النَّجَّار المتوفي في القرن الثالث ، وهو من أقران النَّظام (ت ٢٣١هـ) ، ومذهب النجارية خليط من المذاهب المختلفة ، فيوافقون الجهمية في القول بأن اللّه في كل مكان بذاته ، والمعتزلة في نفي الصفات ، والقول بأن المعرفة واجبة بالعقل قبل ورود السمع ، وقالوا بالإرجاء ، ويوافقون الأشاعرة في نظرية الكسب .

" مقالات الإسلاميين " (١/٢١٦ ، ٣٤٠) ، " الفصل في الملل والنحل " لابن حزم (٢/١٢٢) ، " الملل والنحل " للشهرستاني (١/١١٢) ، " الفرق بين الفرق " (ص ٢٠٧)

(٢) « **الضرارية** » : هم أتباع ضرار بن عمرو الذي مات في زمن الرشيد ، وهم يشبهون النجارية في كثير من أقوالهم ، وزادوا على ذلك إنكارهم خلق الجنَّة والنَّار ، وعذاب القبر ، وغير ذلك .

" مقالات الإسلاميين " (١/١٣٩) ، " الفصل في الملل والنحل " لابن حزم (٢/١١٢ ، ١٧٣) ، " الملل والنحل " للشهرستاني (١/١٠٩) ، " الفرق بين الفرق " (ص ٢١٣)

(٣) « **الكُلاَّبية** » : هم أتباع عبد اللّه بن كُلاَّب ، كما سيشير إلى ذلك شيخ الإسلام بعد قليل ، وهو شيخ الأشاعرة الحقيقي ، وهؤلاء يزعمون أن صفات اللّه تعالى الاختيارية كالاستواء والنزول والكلام لا تقوم بذاته ولا تتعلق بمشيئته واختياره ، فهي أزلية قديمة ، وأن صفاته ﷻ لا هي هو ولا غيره ، وأنَّها لا تتغاير .

" مقالات الإسلاميين " (١/٢٤٩ ، ٢٢٥) ، " نهاية الإقدام " (ص ١٨١)

الصفات ، فإنهم يثبتون لله الصفات العقلية ، وأئمتهم يثبتون الصفات الخبرية في الجملة ، كما فصلت أقوالهم في غير هذا الموضع [1] . وأمَّا في باب القدر ، ومسائل « الأسماء والأحكام » فأقوالهم متقاربة [2] .

والكُلاَّبية هم أتباع أبي محمد عبد اللَّه بن سعيد بن كُلاّب ، الذي سلك الأشعري [3] خلفه ، وأصحاب ابن

س ١٢٥ ـ ما قول الكُلاَّبية والأشعرية في باب الصفات والقدر ، ومسائل « الأسماء والأحكام » ، وما المراد بـ « الأسماء والأحكام » ؟

ج ١٢٥ ـ الكُلاَّبية والأشعرية يثبتون لله ﷻ الصفات العقلية السبع ، وأمّا في باب القدر فقد قالوا بنظرية الكسب ، وحاصلها الجبر المحض ، وأمّا مسائل « الأسماء والأحكام » فهم كالجبرية في أن الأعمال ليست من الإيمان ، والنَّاس في الإيمان شيء واحد .

---

(١) انظر على سبيل المثال كتاب « **درء تعارض العقل مع النقل** » لشيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه اللَّه تعالى ــ (١٢/٢) وما بعدها .

(٢) أي متقاربة لقول الجهمية ، ومعنى « **الأسماء والأحكام** » انظره في جواب (سؤال ١٢٥) .

(٣) « **الأشعري** » : هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري ، تقدمت الإشارة إليه (ص ٦٩) من هذا الكتاب ونزيد عليه فنقول :

أبو الحسن الأشعري من نسل الصحابي الجليل أبو موسى الأشعري ، كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين ، ولد سنة ٢٦٠ هـ مات أبوه وهو صغير ، فتزوجت أمه برجل من أئمة المعتزلة ، هو أبو علي الجُبائي ، فتتلمذ على يده ، وأخذ عنه ، فنشأ على مذهب الاعتزال ، ثم هداه اللَّه =

كلاب ، كالحارث المحاسبي [1] وأبي العباس القلانسي [2] ونحوهما خير من الأشعرية في هذا وهذا ، فكلما كان الرجل إلى السلف والأئمة أقرب كان قوله أعلى وأفضل .

قول الكَرَّامية في باب الإيمان

والكَرَّامية [4] قولهم في الإيمان قول منكر لم يسبقهم إليه أحد ، حيث جعلوا الإيمان قول اللسان ، وإن كان مع

والمراد بـ « الأسماء » مثل : مؤمن ، ومسلم ، وكافر ، وفاسق .

والمراد بـ « الأحكام » : أي أحكام هؤلاء في داري الدنيا والآخرة .

= ﷺ ، فتبين له ضلال هذا المذهب فتركه وسلك مذهب الكُلاَّبية ، فأثبت الصفات السبع العقلية ، وأوَّل الصفات الخبرية واشتهر بين النَّاس بهذا المذهب ، وهو الذي على أصوله أشاعرة اليوم ، فأيقظ اللّه ﷺ بصيرته فسلك مذهب سلف الأمة ، وأثبت جميع الصفات من غير تأويل أو تشبيه ، فألف كتاب " الإبانة " وأعلن فيه انتسابه إلى عقيدة الإمام أحمد بن حنبل ، توفي ببغداد سنة ٣٢٤هـ .

" سير أعلام النبلاء " (٨٥/١٥) ، " البداية والنهاية " (١٩٩/١١) ، " الأعلام " (٢٦٣/٤)

(١) هو **أبو عبد اللّه الحارث بن أسد المُحَاسِبي** الزاهد المعروف ، لقب بالمُحَاسِبي ؛ لأنَّه كان يُحاسب نفسه ، وهو من أئمَّة الصوفية المعتدلين ، مع سلوكه مسلك الكُلاَّبية حتى هجره الإمام أحمد وأمر بهجره ، وقيل أنه رجع عنه قبل موته . له مؤلفات كثيرة في الزهد والورع منها : "رسالة المُسترشدين" ، و"التوهم" ، و"آداب النفوس"، توفي ــ رحمه اللّه ــ ببغداد سنة٢٤٣ هـ .

" سير أعلام النبلاء " (١١٠/١٢) ، " التهذيب " لابن حجر (١٣٤/٢) ، " الأعلام " (١٥٣/٢)

(٣) هو **أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن خالد القلانسي** الرازي من معاصري الأشعري ، اعتقاده في الصفات موافق للكُلاَّبية ، ليس له ترجمة في كتب التراجم المعروفة .

" تبيين كذب المفتري " لابن عساكر (ص ٣٩٨) .

(٤) « **الكَرَّامية** » : بفتح الكاف وتشديد الراء ، هم أتباع محمد بن كَرَّام الساجستاني =

عدم تصديق القلب ، فيجعلون المنافق مؤمنًا ، لكنه يخلد في النَّار ، فخالفوا الجماعة في الاسم دون الحكم . وأمَّا في الصفات والقدر ، والوعد والوعيد ، فهم أشبه من أكثر طوائف الكلام التي في أقوالها مخالفة للسُنَّة .

قول المعتزلة في الصفات والقدر

وأمَّا المعتزلة فهم ينفون الصفات ، ويقاربون قول جهم ، لكنهم ينفون القدر ، فهم وإن عظموا الأمر

س ١٢٦ ـ ما قول الكَرَّامية في الإيمان ، وماذا يلزمهم ، وفيمَ خالفوا الجماعة ، وفيمَ وافقوهم ، وما قولهم في الصفات والقدر ، والوعد والوعيد ؟

ج ١٢٦ ـ الكَرَّامية قولهم في الإيمان قول منكر لم يسبقهم إليه أحد ، حيث جعلوا الإيمان قول اللسان ، وإن كان مع عدم تصديق القلب ، فيلزمهم أن يكون المنافق مؤمنًا فخالفوا الجماعة في الاسم ، ووافقوهم في الحكم على المنافق بالخلود في النَّار .

وهم يثبتون لله تعالى الصفات الخبرية إلاَّ أنَّهم ينتهون فيها ألى التجسيم والتشبيه ، ويثبتون القدر والوعد والوعيد كأهل السُنَّة .

= الوضَّاع المبتدع ، الهالك ببيت المقدس سنة ٢٥٥ هـ ، تُعد فرقته إحدى فرق المرجئة ، راجع جواب (سؤال ١٢٦) ففيه ذكر مجمل معتقدهم ، وأيضًا من شنيع أقوالهم استحلالهم وضع الأحاديث .

" مقالات الإسلاميين " (١/٢٢٣) ، " الفصل في الملل والنحل " لابن حزم (٤/٢٠٤)

" الملل والنحل " للشهرستاني (١/١٤٤) ، " الفرق بين الفرق " للبغدادي (ص ٢١٥)

والنهي ، والوعـد والوعيـد ، وغلـوا فيـه ، فهـم يكذّبـون بالقدر ، ففيهم نوع من الشرك من هذا الباب .

والإِقـرار بـالأمر والنهـي ، والوعـد والوعيـد ، مـع إنكار القدر ، خـير مـن الإِقـرار بـالقدر مـع إنكـار الأمـر والنهي والوعد والوعيد ، ولهذا لم يكن في زمـن الصحابـة والتـابعين مـن ينفـي الأمـر والنهـي ، والوعـد والوعيـد ، وكـان قد نبغ فيهم القدرية [1] ، كما نبـغ فيـهم الخـوارج

س ١٢٧ ـ ما قـول « المعتزلـة » في الصفـات والقـدر ، وشـابهوا المشـركين مـن أي وجـه ، ويُشبَّهون بمَن ، والمُتصوفة يُشبهون المشركين من أي وجه ، وما حكم مقالتهم ؟

ج ١٢٧ ـ المعتزلة يثبتون الأسماء وينفون الصفات ، وشـابهوا المشـركين في أصل الإشـراك بـالله ﷻ ، فالمعتـزلة يشـركون في الربوبيـة ؛ لأن العبـد عنـدهم يخلق فعله ، ويشبهون

---

(١) « **القدرية** » : مذهب بدعي ضال ، يزعمون أن العبد يخلق فعله ، واللّه ﷻ لا علـم لـه بـالأمور قبل وقوعها ، وأن الأمر أُنف ، وأول من تكلم بهـذا هـو « **معبـد الجهـني** » ، قتلـه الحجـاج بـن يَوسف سنة ٨٠ هـ ، وقد أخذ هذه المقالة عـن « **سوسـن النصرانـي** » ، وأخـذهـا عـن معبـد « **غَيْـلان الدمشـقي** » ، وعُرِفت المعتزلة به حتى أنَّهم جعلوا من أصولهم « **العدل** » ويعنون بـه نفي القدر ، وهؤلاء هم « **مجوس الأمة** » ، لأنـَّهم يثبتون خالقًا مـع اللّـه ﷻ ، وقـد مـر ذكرهـم عند كلامنا عن « **الجبر** » (ص ٣٣٨) من هذا الكتاب .

" الملـل والنحـل " للشهرسـتاني (٥٤/١) ، " الفـرق بـين الفـرق " للبغـدادي (ص ٢٠٥) ، " سير أعلام النبلاء " (١٨٥/٤)

الحرورية [1] ، وإنما يظهر من البدع أولاً ما كان أخف ، وكلما ضعف من يقوم بنور النبوة قويت البدعة .

فهؤلاء المتصوفون الذين يشهدون الحقيقة الكونية ، مع إعراضهم عن الأمر والنهي شر من القدرية المعتزلة ونحوهم ، أولئك يشبّهون بالمجوس ، وهؤلاء يشبّهون بالمشركين [2] الذين قالوا : ﴿ **لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ** ﴾ [3] ، والمشركون شر من المجوس [4] .

المجوس ؛ لأنهم يثبتون خالقًا غير الله ﷻ .

والمتصوفة يشبهون المشركين في الاعراض عن الأمر والنهي .

---

(١) « **الحرورية** » : هي نسبة إلى حروراء ، قرية بالكوفة ، والحرورية لقب للخوارج الذين خرجوا على علي ﷺ بعد التحكيم ، فتجمعوا في هذه القرية ، فسمُّوا بها . وهم يكفرون أصحاب الكبائر ، ويحكمون عليهم بالخلود في النّار ، ويقولون بخلق القرآن ، ونفي الرؤية ، ونفي عذاب القبر ، وتكفير عثمان وعلي ـ رضي الله عنهما ـ ، وغير ذلك من الأقوال الفاسدة . ويتميزون عن غيرهم بالصدق ، والعبادة ، والشجاعة .

" مقالات الإسلاميين " (١٦٧/١) ، " الفصل في الملل والنحل " (١٨٨/٤) ، " الخوارج " للدكتور عبد القادر البحراوي

(٢) الإشارة بـ « أولئك » للقدرية المعتزلة ، وبـ « هؤلاء » للمتصوفة .

(٣) سورة الأنعام آية : ١٤٨ .

(٤) **ولبيان ذلك أقول** : الشيخ بعد أن بيّن أراء الجهمية الشنيعة القائلين بنفي الأسماء والصفات ، والجبر ، والإرجاء ، شرع في بيان أقوال المعتزلة ، فهم في مسألة « **الصفات** » =

وحكم مقالتهم أنها باطلة ، ومخالفة للكتاب والسُنّة وإجماع سلف الأمّة .

= أقرب للحق من الجهمية ، فالجهمية ينفون الأسماء والصفات معًا ، والمعتزلة يثبتون الأسماء وينكرون الصفات ، وأمّا في « **القدر** » فهم أبعد النّاس عن الحق ، لأنّهم ينفون القدر ، ويزعمون أن المخلوق يخلق فعله ، فيثبتون لهذا الكون خالقين كما قالت « المجوس » ؛ لذلك يُلقبون بـ « **مجوس الأمّة** » كما صح ذلك في الحديث ، وهم يعظمون الأوامر والنواهي الشرعية على نحو ما في الكتاب والسُنّة ، ولكنهم غلوا في ذلك فأدخلوا فيه ما ليس منه ، فيرون الخروج على الأئمة الذين لا يدينون بعقيدة الاعتزال ، ويدرجون ذلك تحت أصل « **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر** » ، أمّا الوعد والوعيد فهم ليسوا فيه أفضل من غيرهم ، فهم يوجبون على الله ﷻ انفاذ الوعد والوعيد ، فيقولون : يجب على الله أن يعذب العاصي ، ويكرم المطيع ، فإنكار القدر ، والغلو في الأمر والنهي ، والوعد والوعيد قول باطل ، ولكن مع بطلانه وفساده هو أقرب للحق ممن يثبت القدر ، وينكر الأمر والنهي ، والوعد والوعيد ؛ لأنّ فساده في المجتمع أشر وأعظم من الآخر ، فهو يستحل الأموال والفروج والدماء ، ولا يوجد له رادع يردعه من الوعد والوعيد ، فالحياة في ظله حياة بهيمية كحياة الغابة لاقانون لها !! ؛ ولهذا لم يظهر في عصر الصحابة والتابعين من يُنكر الأمر والنهي ، أو الوعد والوعيد ، ولكن ظهر في عصرهم من أنكر القدر كـ « **معبد الجهني** »، والخروج على ولي الأمر كخروج « **ذو الخويصرة التميمي** » على رسول الله ﷺ عندما قال له : اعدل يا محمد !! والقصة أشهر من أن تذكر بالتفصيل ، ثُمَّ خروج إخوانه « **الخوارج** » على عليّ ﷺ ، والحاصل أنه إذا تقرر ما سبق بيانه يظهر جليًا بُعد المتصوفة عن الحق ، وضلالهم البيّن مع أنهم يُقرُّون بتوحيد الربوبية ، والوعد والوعيد ، فأفضى ذلك وقوعهم في الإلحاد والزندقة ، فصاروا أشبه الطوائف بمشركي العرب الذين قالوا كما حكى ذلك الله ﷻ عنهم : ﴿ **لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ** ﴾ [الأنعام : ١٤٨] ووجه هذا الشبه هو :

أولاً : الإقرار بتوحيد الربوبية :

كلا الفريقين أقرَّ بتوحيد الربوبية حكى الله ﷻ ذلك عن المشركين بقوله : ﴿ **وَلَئِن سَأَلْتَهُم** =

أصل الإسلام الشهادتان

فهذا أصل عظيم ، على المسلم أن يعرفه ، فإنه أصل الإِسلام الذي يتميز به أهل الإِيمان من أهل الكفر ، وهو

س ١٢٨ ـ ما الأصل العظيم الذي يجب على المسلم أن يعرفه ويتميز به عن أهل الكفر ،

= مَّن خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ العَزِيزُ العَلِيمُ ﴾ [الزخرف : ٩] ، ومعلوم أن المتصوفة يُقرُّون بذلك من غير خلاف .

ثانيًا : القول بالجبر :

اتفق كلا الفريقين على القول بأن العبد مجبور ، قال الله ﷻ حاكيًا اعتذار المشركين عن الإشراك به ﷻ بالاحتجاج بالقدر : ﴿ **لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ** ﴾ [الأنعام : ١٤٨] ، والمتصوفة في أحسن أحوالهم يقولون بالجبر ، يقول عارفهم كما حكى ذلك ابن تيمية (اقتضاء الصراط المستقيم ص ٤٦٣) : السالك في أول أمره يفرق بين الطاعة والمعصية ـ أي نظرًا إلى الأمر ـ ثُمَّ يرى طاعة بلا معصية ـ أي نظرًا إلى القدر ، وأن العبد مجبور ـ ثُمَّ لا طاعة ولا معصية ـ نظرًا إلى أن الوجود واحد وهي فكرة وحدة الوجود ـ .اهـ . ، فهذا الجبر قد أطبقوا عليه بلا نزاع .

ثالثًا : إنكار الأمر والنهي :

فالمشركون المجبرة أنكروا الأمر والنهي على قاعدتهم الجبرية الفاسدة ، فزعموا أن ذلك مراد الله ﷻ ﴿ **وَقَالُوا لَو شَاءَ الرَّحمنُ ما عَبدنَاهُمْ مَّا لَهم بِذَلك مِن عِلمٍ إن هُم إلاَّ يَخْرُصُونَ** ﴾ [الزخرف : ٢٠] ، والمتصوفة قد حذوا حذوهم ، وسلكوا دربهم ، فزعموا سقوط بعض الواجبات عنهم ، أو حِلّ بعض المحرمات لهم ، وهذا أمر مشهور عندهم يعرف ذلك من قرأ كتبهم ، ووقف على أسرارهم .

رابعًا : دعوى الولاية :

فقد زعم المشركون أنهم أولياء لله ، فكذبهم الله ﷻ بقوله : ﴿ **وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أَولياؤُهُ إلاَّ المُتَّقُونَ** .. ﴾ [الأنفال : ٣٤] ، والمتصوفة مع زندقتهم وفسقهم هم أكثر الخلق تشدُّقًا بالولاية ، واستعمالها لكل من هبَّ ودبَّ ، فأعظم النَّاس ولاية عندهم هم أفجر الخلق ! ،وقد ألَّف شيخ =

الإيمان بالوحدانية والرسالة : شهادة أن لا إله إلا اللّه ، وأن محمدًا رسول اللّه .

وقد وقع كثير من النَّاس في الإخلال بحقيقة هذين الأصلين ، أو أحدهما ، مع ظنه أنَّه في غاية التحقيق والتوحيد والعلم والمعرفة ، فإقرار المرء بأن اللّه ربّ كل

وهل إقرار المرء بتوحيد الربوبية دون الألوهية والإيمان برسالة محمد ﷺ ينجيه من عذاب اللّه ﷻ ؟ وبين حق رسول ﷺ على كل مسلم .

ج ١٢٨ ـ يجب على كل مسلم الإيمان بالوحدانية والرسالة شهادة أن لا إله إلا اللّه ، وأن محمدًا رسول اللّه .

= الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللّه تعالى ـ كتابًا في ذلك سمَّاه "**الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان**"، بيَّن فيه الفرق بين الولاية الشرعية ، والولاية الشيطانية . فهذه بعض أوجه الشبه بين الفريقين ، فإذا تقرر ما سبق ذكره من تقارب « **معتقادات المتصوفة الجبرية** » من « **معتقادات مشركي العرب** » ، وتقارب « **معتقادات قدرية المعتزلة** » من « **معتقادات المجوس** » ؛ تبين لنا جليًا أن « **المتصوفة** » أشر وأخبث من « **قدرية المعتزلة** » ، وذلك لأن المجوس يُقرُّون على معتقداتهم إذا دفعوا الجزية باتفاق فقهاء الأمصار ، وجوز بعضهم التسري بنسائهم ، وأكل ذبائحهم ـ وفي هذا نظر ـــ ، وأمَّا المشركون فالجمهور على عدم جواز أخذ الجزية منهم ، واتفقت الأئمَّة على تحريم التسري بنسائهم بلا نزاع ـ واللّه أعلم ـ .

و « **المجوس** » : هم الذين يعبدون النَّار ؛ لاعتقادهم أنَّها أعظم شيء في الوجود ، ويسجدون للشمس عند طلوعها ، ويقولون بالأصلين النور والظلمة كالثنوية ، ويستحلون نكاح المحارم .

" اعتقادات فرق المسلمين والمشركين " للرازي (ص ١٣٤) ، " الملل والنحل " (٢/٧٠)

شيءٍ ومليكه وخالقه لا ينجيه من عذاب اللّه إن لم يقترن به إقراره بأنَّه لا إله إلا اللّه ، فلا يستحق العبادة أحد إلا هو ، وأن محمدًا رسول اللّه ، فيجب تصديقه فيما أخبر ، وطاعته فيما أمر ، فلا بّد من الكلام في هذين الأصلين .

معنى شهادة أن لا إله إلاّ اللّه

الأصل الأول : توحيد الإلهية ، فإنه ﷻ أخبر عن المشركين كما تقدم بأنَّهم أثبتوا وسائط بينهم وبين اللّه يدعونهم ويتخذونهم شفعاء من دون اللّه تعالى ، قال تعالى : ﴿ **وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لاَ يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لاَ يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ** ﴾ (١) ، فأخبر أن هؤلاء الذين اتخذوا هؤلاء الشفعاء مشركون ، وقال تعالى عن مؤمن يس : ﴿ **وَمَا لِيَ لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرجَعُونَ ۞ أَأَتَّخِذُ**

وإقرار المرء بتوحيد الربوبية لا ينجيه من عذاب اللّه ﷻ إن لم يقترن به إقراره بأنه لا إله إلاّ اللّٰه ، فلا يستحق العبادة أحد إلاّ هو ، وأن محمدًا رسول اللّٰه ﷺ ، فيجب تصديقه فيما أخبر وطاعته فيما أمر .

---

(١) سورة يونس آية : ١٨ .

مِن دُونِهِ آلِهَةً إن يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلاَ يُنقِذُونِ ۞ إنِّي إذاً لَّفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ ۞ إنِّي آمَنتُ بِرَبِّكُمْ فاسْمَعُونِ ﴾ [1] ، وقال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [2] ، فأخبر سبحانه عن شفعائهم أنَّهم زعموا أنَّهم فيهم شركاء ، وقال تعالى : ﴿ أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَ لَوْ كَانُوا لاَ يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلاَ يَعْقِلُونَ ۞ قُل لِّلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا لَّهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [3] ، وقال تعالى : ﴿ مَا لَكُم مِّن دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ شَفِيعٍ ﴾ [4] ، وقال تعالى : ﴿ وَأَنذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوا إِلَى رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِ وَلِيٌّ وَلاَ شَفِيعٌ ﴾ [5] .

وحق رسول الله ﷺ علينا هو أن نؤمن به ، ونطيعه ، ونحبه ، ونسلم لحكمه .

---

(١) سورة يس الآيات : ٢٢ ـ ٢٥ .

(٢) سورة الأنعام آية : ٩٤ .

(٣) سورة الزمر آية : ٤٣ ، ٤٤ .

(٤) سورة السجدة آية : ٤ .

(٥) سورة الأنعام آية : ٥١ .

وقد قال تعالى : ﴿ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إلاَّ بإذْنِهِ ﴾ [(١)] ، وقال تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ۞ لاَ يَسْبِقُونَهُ بالقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ۞ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلاَ يَشْفَعُونَ إلاَّ لِمَنِ ارْتَضَى وَهُم مِّن خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ﴾ [(٢)] ، وقال تعالى : ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لاَ تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إلا مِن بَعْدِ أن يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ وَيَرْضَى ﴾ [(٣)] ، وقال تعالى : ﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لاَ يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ۞ وَلاَ تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إلاَّ لِمَنْ أَذِنَ لَهُ ﴾ [(٤)].

وقد قال تعالى : ﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ فَلاَ يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلاَ تَحْوِيلاً ۞

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٥٥ .

(٢) سورة الأنبياء الآيات : ٢٦ ـ ٢٨ .

(٣) سورة النجم آية : ٢٦ .

(٤) سورة سبأ آية : ٢٢ ، ٢٣ .

﴿ أولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾ [1] ، قالت طائفة من السلف : كان أقوام يدعون عزيرًا والمسيح والملائكة ، فأنزل اللّه تعالى هذه الآية بيّن فيها أن الملائكة والأنبياء يتقربون إلى اللّه ويرجون رحمته ويخافون عذابه [2] .

من تحقيق هذه الشهادة إفراد اللّه بجميع أنواع العبادة

ومن تحقيق التوحيد أن يُعلم أن اللّه تعالى أثبت له حقًّا لا يشركه فيه مخلوق ، كالعبادة والتوكل والخوف

....

(١) سورة الإسراء آية : ٥٦ ، ٥٧ .

(٢) **هذا القول** رواه ابن جرير في " تفسيره " (ط . المعرفة ١٥ /٧٣) عن ابن عباس ، ومجاهد ، **ولا يصح أن يكون سبب نزول الآية لأمرين :**

الأمر الأول : لما ثبت في صحيح مسلم وغيره عن عبد اللّه بن مسعود ﴿ **أولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الوَسِيلَةَ** ﴾ قال : نزلت في نفر من العرب كانوا يعبدون نفرًا من الجن . فأسلم الجنيون . والإنس الذين يعبدونهم لا يشعرون . فنزلت الآية . رواه مسلم كتاب التفسير (٥٤) ، باب (٤) في قوله ﴿ **أولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الوَسِيلَةَ** ﴾ (رقم ٣٠٣٠) ٢٣٢١/٤ ، وابن جرير في " تفسيره " (ط . المعرفة ٧٢/١٥) ، والحاكم في " المستدرك " (٣٦٢/٢) ، وأصل الحديث في صحيح البخاري ولكن ليس فيه التصريح بسبب النزول .

الأمر الآخر : عدم احتمال ظاهر النص له ، قال ابن جرير الطبري (٧٣/١٥) : وأَوْلى الأقوال بتأويل هذه الآية قول عبد اللّه بن مسعود الذي رويناه عن أبي معمر عنه ، وذلك أن اللّه ــ تعالى ذكره ــ أخبر عن الذين يدعوهم المشركون آلهة أنهم يبتغون إلى ربِّهم الوسيلة في عهد النبي =

والخشية والتقوى ، قال تعالى : ﴿ **لا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولاً** ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ **إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ ۝ أَلاَ لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ** ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ **قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ** ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ **قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ۝ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ۝ بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ** ﴾ (٤) وكل من أرسل من الرسل يقول لقومه : ﴿ **اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّن إِلَهٍ غَيْرُهُ** ﴾(٥) .

= ﷺ ، ومعلوم أن عزيرًا لم يكن موجودًا على عهد نبينا ﷺ ، فيبتغي إلى ربّه الوسيلة ، وأن عيسى قد كان رفع وإنما يبتغي إلى ربّه الوسيلة من كان موجودًا حيًا يعمل بطاعة اللّه ويتقرب إليه بالصالح من الأعمال ، فأمّا من كان لا سبيل له إلى العمل فبِمَ يبتغي إلى ربّه الوسيلة ، فإذا كان لا معنى لهذا القول فلا قول في ذلك إلاّ قول من قال ما اخترنا فيه من التأويل ، أو قول من قال هم الملائكة ، وهما قولان يحتملها ظاهر التنزيل . اهـ .

(١) سورة الإسراء آية : ٢٢ .

(٢) سورة الزمر آية : ٢ ، ٣ .

(٣) سورة الزمر آية : ١١ .

(٤) سورة الزمر الآيات : ٦٤ ـ ٦٦ .

(٥) سورة الأعراف الآيات : ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ .

وقد قال تعالى في التوكل : ﴿ **وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ** ﴾ [1]، ﴿ **وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ** ﴾ [2] وقال تعالى : ﴿ **قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ** ﴾ [3] ، وقال تعالى : ﴿ **وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ** ﴾ [4] ، فقال في الإيتاء ﴿ **مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ** ﴾ ، وقال في التوكل: ﴿ **وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ** ﴾ ولم يقل : ورسوله ، لأنَّ الإيتاء هو الإعطاء الشرعي ، وذلك يتضمن الإباحة والإحلال الذي بلغه الرسول ، فإن الحلال ما حلله ، والحرام ما حرّمه ، والدين ما شرعه ، قال تعالى : ﴿ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا** ﴾ [5] .

وأمَّا الحسب فهو الكافي ، واللّه وحده كاف عبده، كما قال تعالى : ﴿ **الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ**

....

(١) سورة المائدة آية : ٢٣ .

(٢) سورة إبراهيم آية : ١٢ .

(٣) سورة الزمر آية : ٣٨ .

(٤) سورة التوبة آية : ٥٩ .

(٥) سورة الحشر آية : ٧ .

جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴾ [1] ، فهو وحده حسبهم كلهم .

وقال تعالى : **﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾** [2] أي حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين هو اللّه ، فهو كافيكم كلكم . وليس المراد أن اللّه والمؤمنين حسبك ، كما يظنه بعض الغالطين ، إذ هو وحده كاف نبيه وهو حسبه ، ليس معه من يكون هو وإيَّاه حسبًا للرسول . وهذا في اللغة كقول الشاعر :

فحسبك والضحاكَ سيف مهند

وتقول العرب : حسبك وزيدًا درهم ، أي يكفيك وزيدًا جميعًا درهم [3] .

---

(١) سورة آل عمران آية : ١٧٣ .

(٢) سورة الأنفال آية : ٦٤ .

(٣) روى ابن جرير الطبري في " تفسيره " (ط . المعرفة ١٠/٢٦) القول الأول الذي ذكره شيخ الإسلام عن عامر بن شراحيل الشعبي، **وإسناده ضعيف** ، فيه « **شوذب** » مولى البراء بن عازب ، ترجم له البخاري في " التاريخ الكبير " (٤/٢٦٠) ، وابن أبي حاتم في " الجرح والتعديل " ، ولم يذكرا له لا جرحًا ولا تعديلاً ، فهو مجهول الحال ، وباقي رجال السند رجال الصحيحين .
وروى ابن جرير الطبري أيضًا هذا القول عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم **وسنده صحيح** رجاله رجال مسلم ، وهذا القول رجحه ابن جرير ، وابن كثير .

وقال في الخوف والخشية والتقوى : ﴿ وَمَن يُطِعِ اللَّـهَ وَرَسُـولَـهُ ويَـخْشَ اللَّهَ وَيَـتَّـقْه فَأُولَئِـكَ هُـمُ

....

= أمَّا القول الآخر الذي غلَّطه شيخ الإسلام فقد ذكره ابن جرير الطبري مبهمًا عن بعض أهل العربية ، وكأنَّه يشير إلى الفراء ؛ لأنَّ **الفراء ناصر هذا القول** في " معاني القرآن " (٤١٧/١) فقال : وإن شئت جعلت (مَن) في موضع رفع ، **وهو أحب الوجهين إليَّ** ؛ لأنَّ التلاوة تدل على معنى الرفع . اهـ .

قلتُ : رحم اللَّه الفراء فقد نظر إلى المسألة نظرة لغوية محضة . أمَّا وجه غلط القول الآخر فهو لأنه من أنواع « **الشرك الأصغر اللفظي** » الذي نهى عنه الشارع سدًا لذريعة التشريك في المعنى بالتشريك في اللفظ ، وحَسْمًا لمادة الشرك الأكبر حتى في اللفظ كما سدها في الفعل والقصد ، ثُمَّ إن الحسب والكفاية لله تعالى وحده لا يصح إسنادها لغير اللَّه كالتوكل والإنابة ، **فلا يصح أن يُقال** : « **حسبي اللَّه وفلان** » ومثل قول العامَّة : « **توكلت على اللَّه وعليك** » وقد يُجَوز البعض العطف بـ (ثُمَّ) في مثل هذا من باب أنَّها تفيد الترتيب كجواز قول : « ما شاء اللَّه ، ثُمَّ شاء فلان » وفي ذلك نظر لوجهين :

الوجه الأول : أن ذلك يعد من باب الشرك ؛ لأنَّ الحسب والكفاية والتوكل والإنابة لا يصح إسنادها لغير اللَّه ﷻ ، قال تعالى : ﴿ **فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وقالوا حَسْبُنا اللَّهُ وَنِعْمَ الوكِيلُ** ﴾ [آل عمران : ١٧٣] . هذا وقد سُئل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم مفتي المملكة السابق ــ رحمه اللَّه ــ عن قول البعض : توكلت على اللَّه ، ثُمَّ عليك يافلان !؟ فأجاب ــ رحمه اللَّه ــ بقوله : **شرك** ، يقول موكل ، ولا يقول موكل اللَّه ، ثُمَّ موكلك على هذا الشيء . اهـ (فتاوى ورسائل سماحته ١٧٠/١) .

الوجه الآخر : أن من الثابت بدلالة الاستقراء في القرآن أن التوكل والحسب والكفاية لله تعالى وحده ، فهي لم تُسند إلى غيره قط . قال ابن القيم ــ رحمه اللَّه ــ (زاد المعاد ٣٦/١ ، ٣٧) : « الحسب » و« الكفاية » لله وحده ، كالتوكل والتقوى والعبادة ، قال اللَّه تعالى : =

﴿ الفَائِزُونَ ﴾[1] فأثبت الطاعة لله وللرسول ، وأثبت الخشية والتقوى لله وحده ، كما قال نوح عليه السلام : ﴿ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۞ أنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ﴾[2] فجعل العبادة والتقوى لله وحده ، وجعل الطاعة للرسول ، فإنه من يطع الرسول فقد أطاع اللّه .

وقال تعالى : ﴿ فَلاَ تَخْشَوُا النَّاس وَاخْشَوْنِ وَلاَ

....

= ﴿ وَإِنْ يُرِيدُوا أن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هو الَّذي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤمِنِينَ ﴾ [الأنفال : ٦٢] . ففرق بين الحسب والتأييد ، فجعل الحسب له وحده ، وجعل التأييد له بنصره وبعباده ، وأثنى اللّه سبحانه على أهل التوحيد والتوكل من عباده حيث أفرده بالحسب ، فقال تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الوَكِيلُ ﴾ [آل عمران : ١٧٣] . ولم يقولوا : حسبنا اللّه ورسوله ، فإذا كان هذا قولهم ، ومدح الربُّ تعالى لهم بذلك ، فكيف يقول لرسوله : اللّه وأتباعُك حسبك ، وأتباعه قد أفردوا الربَّ تعالى بالحسب ، ولم يشركوا بينه وبين رسوله فيه ، فكيف يشرك بينهم وبينه في حسب رسوله ؟!! هذا من أمحل المحال ، وأبطل الباطل ... فالرغبة ، والتوكل ، والإنابة ، والحسب لله وحده ، كما أن العبادة والتقوى ، والسجود لله وحده . اهـ ــ واللّه ﷻ أعلم ، عليه توكلنا ، وإليه أنبنا ، وهو حسبنا وكافينا ونعم الوكيل ، والحمد لله رب العالمين ــ .

والشعر الذي ذكره شيخ الإسلام ــ رحمه اللّه ــ هو عجز بيت صدره :

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا ....

نسب هذا البيت أبو علي إسماعيل القاسم القالي في ذيل الأمالي (ص ١٤٠) إلى جرير .

(١) سورة النور آية : ٥٢ .

(٢) سورة نوح آية : ٣٠٢ .

تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلاً ﴾ (١) وقال تعالى : ﴿ **فَلاَ تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ** ﴾ (٢) وقال الخليل عليه السلام : ﴿ **وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ** ﴾ (٣) قال اللَّه تعالى : ﴿ **الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ** ﴾ (٤) .

وفي الصحيحين عن ابن مسعود رضي الله عنه أنَّه قال : لما نزلت هذه الآية شق ذلك على أصحاب رسول اللَّه ﷺ وقالوا : أيّنا لم يظلم نفسه ؟ فقال النبي ﷺ : « **إنما هو الشرك ، ألم تسمعوا إلى قول العبد الصالح : ﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾** » (٥) ، وقال تعالى : ﴿ **وَإِيَّايَ**

---

(١) سورة المائدة آية : ٤٤ .

(٢) سورة آل عمران آية : ١٧٥ .

(٣) سورة الأنعام آية : ٨١ .

(٤) سورة الأنعام آية : ٨٢ .

(٥) سورة لقمان آية : ١٣ . والحديث رواه البخاري كتاب الأنبياء (٢) ، باب (٢٣) ظلم دون ظلم (رقم ٣٢) ١/٢٧ ، ومسلم كتاب الإيمان (١) ، باب (٥٦) صدق الإيمان وإخلاصه (رقم ١٢٤) ١/١١٤ ، والترمذي كتاب التفسير (٤٨) ، باب (٧) ومن سورة الأنعام =

فَارْهَبُونِ ﴾ [1] ، ﴿ وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ ﴾ [2] .

ومن هذا الباب أن النبي ﷺ كان يقول في خطبته : **« من يطع اللّه ورسوله فقد رشد ، ومن يعصمها فإنه لا يضر إلا نفسه ولن يضر اللّه شيئًا »** [3] ، وقال : **« لا تقولوا ما شاء اللّه وشاء محمد ، ولكن قولوا : ما شاء اللّه ثم شاء محمد »** [4] . ففي الطاعة قرن اسم

....

= (رقم ٣٠٦٧) ٢٦٢/٥ ، والنسائي في " السنن الكبرى " كتاب التفسير (٨٢) ، سورة الأنعام ، باب (١٣٤) (رقم ١١١٦٦) ٣٤١/٦ ، والإمام أحمد في " مسنده " ط . المكتب الإسلامي (٣٧٨/١ ، ٤٣٤ ، ٤٤٤) .

(١) سورة البقرة آية : ٤٠ .

(٢) سورة البقرة آية : ٤١ .

(٣) **سنده ضعيف** رواه أبو داود كتاب الصلاة ، باب الرجل يخطب على قوس (رقم ١٠٩٧) ٢٨٧/١ ، وكتاب النكاح ، باب في خطبة النكاح (رقم ٢١١٩) ٢٣٩/٢ ، والبيهقي في " سننه الكبرى " (٢١٥/٣) ، و(١٤٦/٧) ، عن ابن مسعود أن رسول اللّه ﷺ كان إذا تشهد قال : **« الحمد لله نستعينه ونستغفره .. من يطع الله ورسوله فقد رشد .. »** الحديث ، وفيه **« أبو عياض »** وهو المدني قال الحافظ في التقريب : « مجهول » ، وكذا ضعفه العلاّمة الألباني ـ حفظه اللّه ـ في " خطبة الحاجة " (ص ١٥) .

قلتُ : وإن كان الحديث الذي أورده شيخ الإسلام فيه مقال ، فإن ما أشار إليه من عطف اسم رسول اللّه ﷺ على لفظ الجلالة بحرف (الواو) في الطاعة يصدقه قول اللّه تعالى : ﴿ **قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ** ﴾ [آل عمران : ٣٢] والشواهد على ذلك كثيرة من الكتاب والسُّنّة .

(٤) **إسناده صحيح** ، رواه ابن ماجة كتاب الكفارات (١١) ، باب (١٣) النهي أن يُقال : =

الرسول باسمه بحرف « **الواو** » ، وفي المشيئة أمر أن يجعل ذلك بحرف « **ثم** » ، وذلك لأن طاعة الرسول طاعة لله ، فمن يطع الرسول فقد أطاع اللّه ، وطاعة اللّه طاعة للرسول . بخلاف المشيئة ، فليست مشيئة أحد من العباد مشيئة لله ، ولا مشيئة اللّه مستلزمة لمشيئة العباد ، بل ما شاء اللّه كان وإن لم يشأ النَّاس ، وما شاء النَّاس لم يكن إلا أن يشاء اللّه .

....

= ما شاء اللّه وشئت (رقم ٢١١٨) ٦٨٥/١ ، من طريق أبي عوانة اليشكري عن عبد الملك ابن عمير عن ربعي عن الطفيل أخي عائشة ، قال : قال رجل من المشركين لرجل من المسلمين : نِعْم القوم أنتم ، لو لا أنكم تقولون : ما شاء اللّه وشاء محمد . فسمع النبي ﷺ فقال : « **لاتقولوا** : .. » فذكره ، **وإسناده صحيح** ، قال الهيثمي في زوائد ابن ماجة : رجال الإسناد ثقات على شرط البخاري . اهـ . قلت : نعم رجاله ثقات ، ولكن ليس على شرط البخاري كما قال ؛ لأنَّه من رواية « محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب » وهو من رجال مسلم لا البخاري ، لذلك كانت عبارة البوصيري أدق حيث قال (مصباح الزجاجة ١٥١/٢) : إسناده صحيح رجاله ثقات على شرط مسلم . اهـ . هذا وقد تابع أبا عوانة :

١ ـ « **شعبة** » رواه الدارمي في " سننه " (رقم ٢٦٩٩) ٣٨٢/٢ ، والطبراني في " المعجم الكبير " (رقم ٨٢١٤) ٣٢٤/٨ .

٢ ـ « **حماد بن سلمة** » رواه الإمام أحمد في " مسنده " (٧٢/٥) ، والحاكم في " المستدرك " (٦٤٢/٣) .

٣ ـ « **زيد بن أبي أنيسة** » رواه الطبراني في " المعجم الكبير " (رقم ٨٢١٥) ٣٢٥/٨ .

هذا وقد صححه الألباني في " السلسلة الصحيحة " (رقم ١٣٨) ٢١٦/١ .

معنى شهادة أن محمدًا رسول الله

الأصل الثاني : حق الرسول ﷺ ، فعلينا أن نؤمن به ، ونطيعه ، ونتبعه ، ونرضيه ، ونحبه ، ونسلم لحكمه وأمثال ذلك ، قال تعالى : ﴿ **مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ** ﴾ [(1)] ، وقال تعالى : ﴿ **وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أن يُرْضُوهُ إن كَانُوا مُؤْمِنِينَ** ﴾ [(2)] ، وقال تعالى : ﴿ **قُلْ إن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وإخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ** ﴾ [(3)] ، وقال تعالى : ﴿ **فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا** ﴾ [(4)] ، وقال تعالى : ﴿ **قُلْ إن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ** ﴾ [(5)] وأمثال ذلك .

....

(١) سورة النساء آية : ٨٠ .

(٢) سورة التوبة آية : ٦٢ .

(٣) سورة التوبة آية : ٢٤ .

(٤) سورة النساء آية : ٦٥ .

(٥) سورة آل عمران آية : ٣١ .

فصل

إذا ثبت هذا فمن المعلوم أنه يجب الإِيمان بخلق اللّه وأمره : بقضائه وشرعه .

مذاهب الفرق الضالة في القدر

وأهل الضلال الخائضون في القدر انقسموا إلى ثلاث فرق : مجوسية ، ومشركية ، وإبليسية .

المجوسية « المعتزلة »

فالمجوسية ، الذين كذّبوا بقدر اللّه ، وإن آمنوا بأمره ونهيه ، فغلاتهم أنكروا العلم والكتاب ، ومقتصدتهم أنكروا عموم مشيئة اللّه وخلقه وقدرته ، وهؤلاء هم المعتزلة ومن وافقهم .

فصل

س ١٢٩ ـ أهل الضلال الخائضون في القدر إلى كم قسم انقسموا ؟ اذكر ألقابهم ، ومقالتهم ، وحكم كل منهم .

ج ١٢٩ ـ أهل الضلال الخائضون في القدر انقسموا إلى ثلاث فرق :

الفرقة الأولى : « المجوسية » :

وهم الذين كذّبوا بقدر اللّه ، وإن آمنوا بأمره ونهيه ، فغلاتهم أنكروا العلم والكتاب ،

المشـــركية
« المتصوفة »

والفرقة الثانية : المشـركية ، الذيـن أقـروا بالقضـاء والقـدر ، وأنكـروا الأمـر والنهـي ، قـال اللّـه تعـالى : ﴿ **سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ** ﴾ [1] فمن احتج على تعطيل الأمر والنَّـهي بالقدر فهو من هؤلاء ، وهذا قد كثر فيمـن يـدّعي الحقيقة مـن المتـصوفة .

الإبـليسيـة
« أهل الكتاب »

والفرقة الثالثة : الإِبليسـية ، وهـم الـذيـن أقـروا

ومقتصدتهم أنكروا عموم مشيئة اللّه وخلقه وقدرته ، وهؤلاء هـم المعتّزلة ومن وافقهم . وحكمهم أنهم مبتدعون ضالون .

الفرقة الثانية : « المشركيـة » :

وهم الذين أقروا بالقضاء والقدر ، وأنكروا الأمر والنّهي ، قال اللّه تعالى : ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ ﴾[1]

فمن احتج على تعطيل الأمر والنهي بالقدر فهو من هؤلاء ، وهذا قد كثر فيمن يدّعي الحقيقة من المتصوفة .

والفرقة الثالثة : « الإِبليسية » :

---

(١) سورة الأنعام آية : ١٤٨ .

بالأمرين ، لكن جعلوا هذا تناقضًا من الربِّ ﷻ ، وطعنوا في حكمته وعدله !! ، كما يُذكر مثل ذلك عن إبليس مقدمهم ، كما نقله أهل المقالات ، ونقل عن أهل الكتاب [1] .

مذهب « أهل السُّنَّة » في القدر

والمقصود أن هذا مما يقوله أهل الضلال ، وأمَّا أهل الهدى والفلاح فيؤمنون بهذا وهذا ، فيؤمنون بأن اللَّه خالق كل شيء وربه ومليكه ، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وهو على كل شيءٍ قدير ، أحاط بكل شيءٍ علمًا ، وكل شيءٍ أحصاه في كتاب مبين .

وهم الذين أقروا بالأمرين ، لكن جعلوا هذا تناقضًا من الربّ ﷻ ، وطعنوا في حكمته وعدله . وحكم هؤلاء أنهم كفار .

س ١٣٠ ـ ما مذهب « أهل السُّنَّة الجماعة » في الأمر والنهي والقضاء والقدر ، وماذا يتضمن ، وما أركان الإيمان بالقدر ؟

ج ١٣٠: ـ مذهب « أهل السُّنَّة الجماعة » الإيمان بالأمر والنهي والقضاء والقدر .

---

(١) يشير شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللّه ـ إلى ما حكاه أبو الفتح الشهرستاني في " الملل والنحل " (١/١٠) نقلاً عن أهل الكتاب من كتبهم أن إبليس ناظر الملائكة بعد الأمر بالسجود وامتناعه منه ، فطعن إبليس في حكمة اللّه ﷻ بسبع شبهات فيها استهجان وسُخرية من حكمة اللّه ﷻ تدل على أنها من وضع الزنادقة الذين يشككون في حكمة وعدل اللّه ﷻ .

ويتضمن هذا الأصل من إثبات علم اللّه ، وقدرته ، ومشيئته ، ووحدانيته ، وربوبيته ، وأنَّه خالق كل شيء وربَّه ومليكه ما هو من أصول الإيمان .

إثباتهم الأسباب

ومع هذا لا ينكرون ما خلقه اللّه من الأسباب ، التي يخلق بها المسببات ، كما قال تعالى : ﴿ حتَّى إذَا

ويتضمن ذلك إثبات علم اللّه ، وقدرته ، ومشيئته ، ووحدانيته ، وربوبيته ، وأنه خالق كل شيء وربّه ومليكه .

والإيمان بالقدر أربعة أركان :

الركن الأول : الإيمان بعلم الله تعالى الشامل المحيط .

الركن الثاني : الإيمان بكتابة الله تعالى في اللوح المحفوظ لكل ما هو كائن إلى يوم القيامة.

الركن الثالث : الإيمان بمشيئة الله تعالى النافذة وقدرته التامَّة ، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن [1] .

الركن الرابع : الإيمان بأن الله تعالى خالق كل شيء وربّه ومليكه .

س ١٣١ ـ هل أهل السُنَّة والجماعة ينكرون ما خلق الله تعالى من الأسباب ، وما حكم من قال بأن الأسباب يفعل عندها لا بها ، وما لقبه ؟

---

(١) انظر " القضاء والقدر " للدكتور عمر الأشقر (ص ٢٩) .

أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالاً سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ [1] وقال تعالى : ﴿ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ ﴾ [2] وقال تعالى : ﴿ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا ﴾ [3] فأخبر أنه يفعل بالأسباب .

ضلال من أنكر الأسباب ، وشرك من جعلها هي المبدعة

ومن قال : يفعل عندها لا بها [4]، فقد خالف ما جاء به القرآن ، وأنكر ما خلقه اللّه من القوى والطبائع ، وهو شبيه بإنكار ما خلقه اللّه من القوى التي في

ج ١٣١ ـ أهل السُنَّة والجماعة لا ينكرون ما خلقه اللَّه من الأسباب ، التي يخلق بها المسببات ، كما قال تعالى : ﴿حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالاً سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [1] فأخبر أنه يفعل بالأسباب .

ومن قال : يفعل عندها لا بها ، فقد خالف ما جاء به القرآن ، وأنكر ما خلقه اللَّه من القوى والطبائع . وهؤلاء هم الأشاعرة [5] .

---

(١) سورة الأعراف آية : ٥٧ .

(٢) سورة المائدة آية : ١٦ .

(٣) سورة البقرة آية : ٢٦ .

(٤) أي أن اللّه ﷻ يخلق الإحراق مثلاً عندما يمس الجسم النّار فيحترق ، فالنّار ليس لها علاقة على الإطلاق بمسألة الإحراق اللهم إلاّ المصادفة فقط !! فتأمل ! فإن هذا لا يحتاج إلى تعليق .

(٥) يصف شيخنا الدكتور سفر بن عبد الرحمن " منهج الأشاعرة في العقيدة " (مجلة الجامعة =

الحيوان ، التي يفعل الحيوان بها مثل قدرة العبد .

كما أن من جعلها هي المبدعة لذلك فقد أشرك باللَّه ، وأضاف فعله إلى غيره ، وذلك أنَّه ما من سبب من الأسباب إلا وهو مفتقر إلى سبب آخر في حصول مسببه ، ولا بدَّ له من مانع يمنع مقتضاه إذا لم يدفعه اللَّه عنه ، فليس في الوجود شيء واحد يستقل بفعل شيء إلاَّ اللَّه وحده ، قال تعالى : ﴿ **وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ** ﴾ [1] أي فتعلمون

....

= الإسلامية العدد ٦٢ ص ٨٣) منهج الأشاعرة في السببية ، وأفعال المخلوقات فيقول : يُنكر الأشاعرة الربط العادي باطلاق ، وأن يكون شيء يؤثر في شيء ، وأنكروا كل « باء سببية » في القرآن ، وكفَّروا وبدَّعوا من خالفهم ... فمن قال : إن النَّار تحرق بطبعها ، أو هي علة الإحراق فهو كافر مشرك !! ؛ لأنَّه لا فاعل عندهم إلاَّ اللَّه مطلقًا .. !! ومن قال ـ عندهم ـ إن النَّار تحرق بقوة أودعها اللَّه فيها فهو مبتدع ضال ! قالوا : إن فاعل الإحراق هو اللَّه ؛ ولكن فعله يقع مقترنًا بشيء ظاهري مخلوق ، فلا ارتباط عندهم بين سبب ومُسبب أصلاً ...ومن متونهم في العقيدة :

والفعل في التأثير ليس إلاَّ ... للواحد القهار جلَّ وعلا
ومن يقل بالطبع أو بالعلة ... فذاك كفر عند أهل الملة
ومن يقل بالقوة المودعة ... فذاك بدعي فلا تلتفت له

والغريب أن هذا هو مذهب ما يُسمَّى « **المدرسة الوضعية** » من المفكرين الغربيين المحدثين ومن وافقهم من ملاحدة العرب ، وما ذاك إلاَّ لأن الأشاعرة والوضعيين كلاهما ناقل عن الفكر الفلسفي الإغريقي . اهـ .

(١) سورة الذاريات آية : ٤٩ .

أن خـالق الأزواج واحد .

جهل مـن قـال : إن الواحد لا يصدر عنـه إلاَّ واحـد

ولهذا من قال: إن اللَّه لا يصدر عنه إلاَّ واحد ، لأنَّ الواحد لا يصدر عنه إلاَّ واحد كان جاهلاً ، فإنَّه ليس في الوجود واحـد صدر عنـه وحـده شـيء ، ولا واحـد ولا اثنان ، إلاَّ اللَّه الذي خلق الأزواج كلَّها ممـا تُنبـت الأرض ومن أنفسهم ومما لا يعلمون ، فالنَّار التي جعـل اللَّـه فيهـا حرارة، لا يحصل الإِحراق إلاَّ بها وبمحل يقبل الاحتراق ، فإذا وقعـت على السـمندل [1] واليـاقـوت [2] ونحوهمـا لم

س ١٣٢ ـ ما حكم من قال : إن الله ﷻ لا يصدر عنه إلاَّ واحد ؛ لأن الواحد لا يصدر عنه إلاَّ واحد ، ومن قائل هذه المقالة ، وما مقصوده بها ؟

ج ١٣٢ ـ من قال : إن الله ﷻ لا يصدر عنـه إلاَّ واحـد ؛ لأن الواحد لا يصدر عنـه إلاَّ

---

(١) « **السمندل** » : هو حيوان من رُتبة البرّمائيات ، صغير الجسم غالبًا يُشبه السّحليّة والوزغ في شكلها العام ، ويُطلق هذا الاسم أيضًا على طائر بالهند لا يحترق بالنَّـار فيمـا زعمـوا !! ، والـذي يظهر لي أن هذا الحيوان أو الطائر كان موجودًا في قديم الزمان ببلاد الهند ، ثم انقرض مـع مـرور السـنين والدهـور ، فحيكـت حولـه أسـاطير وخرافـات لا أصـل لهـا ، فـانتقلت هـذه الحكايـات إلى العـرب ، فدانـوا بهـا واعتقـدوا صحتهـا ، ثُـمَّ رأيـت صـاحـب " الموسـوعة العربيـة الميسـرة " (١٠١٥/١) يقرر هذا بقوله : السمندل يُصور في الأساطير بأنه يستطيع أن يمر وسط النـيران دون أن يمسه ضرر . اهـ ـ والله تعالى أعلم ـ .

" المعجم الوسيط " (٤٥٤/١) ، " حياة الحيوان " للدميري (٥٧٣/١)

(٢) « **اليـاقـوت** » : هو حجـر مـن الأحجـار الكريمة ، وهـو أكثـر المعـادن صلابـة بـعد الماس ، =

تحرقها ، وقد يُطلى الجسم بما يمنع إحراقه ، والشمس الـتي يكون عنها الشعاع لا بدَّ من جسم يقبل انعكاس الشـعاع عليه ، وإذا حصل حاجز من سحاب أو سـقف لم يحصل الشعاع تحته ، وقد بُسِط هذا في غير هذا الموضع (١) .

إلاَّ واحد كان جاهلاً ضالاً ، فإنَّه ليس في الوجود واحد صدر عنه وحده شيء ، ولا واحد ولا اثنان ، إلاَّ اللَّه الذي خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ومن أنفسهم ومما لا يعلمون .

وقائل هذه المقالة هم « الفلاسفة » ومن شابههم ، ومقصودهم بها نفي صفات الله ﷻ ؛ لأنَّهم يُدخلون ذلك في مُسمَّى الواحد .

= لا يذوب بالنَّار ، ويتركب من أكسيد الألمنيوم ، ولونه في الغالب شفاف مشرب بالحُمرة أو الزُرقة أو الصُفرة ، ويستعمل للزينة . " المعجم الوسيط " (١٠٧٩/٢) .

(١) اعلم ــ رحمني اللَّه وإيَّاك ــ أن شيخ الإسلام ــ رحمه اللَّه تعالى ــ بين هـذا المعنى في أكثر من موضع منها (منهاج السُنَّة ٤٠٢/١) **ولبيان ماذكره أقول وباللَّه تعالى التوفيق** :

اختلف النَّاس في مبحث « **الأسباب** » على ثلاثة مذاهب :

المِذهب الأول : « **مذهب الأشاعرة** » ومن وافقهم ، وقد سبق بيانه ، وأنَّهم يُنكرون ارتباط الأسباب بمسبباتها ، وهذا بدعة وضلالة .

المذهب الثاني : « **مذهب القدرية** » الذين ذهبوا إلى أن الأسباب مبتدعات ، فجعلوها شريكة لله ﷻ في الأفعال ، وهذا ضلال مبين ؛ وذلك لأمرين :

الأمر الأول : أن هذا القول يستلزم الوقوع في شرك الأفعال كما هو ظاهر .

الأمر الآخر : أن هذه الأسباب مفتقرة إلى سبب آخر في حصول مسببه ، ولا بدَّ مع حصول =

والمقصود هنا أنه لا بدَّ من الإيمان بالقدر ، فإن الإيمان بالقدر من تمام التوحيد ، كما قال ابن عباس ـ رضي اللَّه عنهما ـ : « هو نظام التوحيد ، فمن وحّد اللَّه وآمن بالقدر تم توحيده ، ومن وحّد اللَّه وكذَّب بالقدر نقض تكذيبه توحيده » (١) .

س ١٣٣ ـ ما منزلة الإيمان بالقدر من التوحيد ، وماذا يجب مع الإيمان بالقدر ؟

ج ١٣٣ ـ الإيمان بالقدر من تمام التوحيد ، كما قال ابن عباس ـ رضي اللَّه عنهما ـ : هو نظام التوحيد ، فمن وحّد اللَّه وآمن بالقدر تم توحيده ، ومن وحّد اللَّه وكذَّب بالقدر نقض تكذيبه توحيده (١) .

= السبب من انتفاء الموانع . وبهذا البيان يتضح لك خطأ المتفلسفة الذين قالوا : الواحد لا يصدر عنه إلاّ واحد واحتجوا على ذلك بالآثار الطبيعية فقالوا : النّار سبب في الإحراق ، والشمس سبب في الإشراق ..الخ وهذا ضلال مبين ؛ لأنَّ الإحراق ، والإشراق لا يتحقق إلاّ بشيئين :

الأول : فاعل لهما كالنّار والشمس .

الآخر : انتفاء الموانع أي أن يكون قابلاً لهما فلو وقعت النّار على حيوان السمندل على ما قيل ، أو معدن الياقوت لا يتحقق الإحراق !! ، وكذلك لو تلبَّدت السماء بالسُحب لا يتحقق الإشراق ، فإذا تقرر هذا تبين لك أن الواحد الذي زعمته المتفلسفة هو وجود مجرد عن الصفات الثبوتية ، وهذا لا حقيقة له في الواقع وإنما هو أمر يُقدّر في الأذهان ويمتنع تحققه في الأعيان .

المذهب الثالث : وهو مذهب أهل الحق والبصيرة ـ نسأل اللَّه أن يحشرنا معهم ـ الذين قالوا : إن اللَّه خالق الأسباب ومسبباتها ، وجعل خلق البعض شرطًا وسببًا في خلق البعض الآخر ، فجعل الأسباب موصلات . واللَّه ﷻ غني عن الاشتراط والتسبب ، ولكن هذا لحكمة يعلمها هو ﷻ .

(١) **أثر ضعيف** رواه موقوفًا اللالكائي في " شرح أصول الاعتقاد " (رقم ١١١٢) ٤/٦٢٣ ، =

ولا بدّ من الإيمان بالشرع ، وهو الإيمان بالأمر والنَّهي ، والوعد والوعيد ، كما بعث اللّه بذلك رسله ، وأنزل كتبه .

الإنسان مضطر إلى الشرع في الحياة الدنيا

والإنسان مضطر إلى شرع في حياته الدنيا ، فإنه لا بدّ له من حركة يجلب بها منفعته ، وحركة يدفع بها مضرته ، والشرع هو الذي يميّز بين الأفعال التي تنفعه ، والأفعال التي تضره ، وهو عدل اللّه في خلقه ، ونوره بين

ويجب مع الإيمان بالقدر الإيمان بالشرع وهو الإيمان بالأمر والنهي ، والوعد والوعيد .

س ١٣٤ ـ اذكر وجه كون الإنسان مضطرًا إلى الشرع .

ج ١٣٤ ـ إن الإنسان مضطر إلى شرع في حياته الدنيا ، فإنه لا بدّ له من حركة يجلب بها

= والآجري في " الشريعة "(ص ٢١٥) ، وعبد اللّه بن أحمد بن حنبل في " السُنَّة " (ط . الكتب العلمية رقم ٤٧٦) ١٤٢/٢ ، **وسنده ضعيف** رواه عن ابن عباس رجل مجهول ، ورواه مرفوعًا الطبراني في " الأوسط " (رقم ٣٥٧٣) ٤٥/٤ بلفظ : « **الأمور كلها خيرها وشرها من اللّه** » ، وقال :« **إن القدر نظام التوحيد ، فمن وحد اللّه وآمن بالقدر فقد استمسك بالعروة الوثقى ، ومن لم يؤمن بالقدر كان ناقضًا للتوحيد** » ، وقال:« **لا يدخل الجنَّة مُكذِّب بقدر** » قال الهيثمي (مجمع الزوائد ١٩٧/٧): فيه « هاني بن المتوكل » وهو ضعيف .اهـ .قلت : وهو كما قال ، فـ « هاني » هذا تفرد برواية هذا الحديث وهو ضعيف ، قال فيه ابن القطان : « لا يعرف حاله » ، وقال أبو حاتم الرازي :« أدركته و لم أكتب عنه » ، وقال ابن حبان :« كان تدخل عليه المناكير ، وكثرت ؛ فلا يجوز الاحتجاج به بحال » ، راجع " الميزان " للذهبي (٤١٦/٥)، و" اللسان " لابن حجر (١٨٦/٦) ، هذا وقد ضعفه موقوفًا ومرفوعًا الألباني في " شرح الطحاوية "(ص ٣٠٥) .

عباده ، فلا يمكن الآدميين أن يعيشوا بلا شرع يميّزون به بين ما يفعلونه ويتركونه .

وليس المراد بالشرع مجرد العدل بين النـاس في معاملاتهم ، بل الإنسان المنفرد لا بدَّ له من فعل وترك ، فإن الإنسان همَّام حارث ، كما قال النبي ﷺ : **« أصدق الأسماء حارث وهمَّام »** [1] ، وهو معنى قولهم متحرك

منفعته ، وحركة يدفع بها مضرته ، والشرع هو الذي يميّز بين الأفعال التي تنفعه ، والأفعال التي تضره ، وهو عدل الله في خلقه ، ونوره بين عباده .

---

(١) **صحيح** رواه أبو داود كتاب الأدب ، باب في تغيير الأسماء (رقم ٤٩٥٠) ٢٨٧/٤ ، والنسائي كتاب الخيل ، باب ما يستحب من شية الخيل (شرح السيوطي ٢١٨/٦) ، والإمام أحمد في " مسنده " (ط . المكتب الإسلامي ٣٤٥/٤) ، والبخاري في " الأدب المفرد " (رقم ٨١٤) ص ٢٨٤ ، والكنى (ذيل التاريخ الكبير ص ٧٨) ، والبيهقي في " السنن الكبرى " (٣٠٦/٩) ، والطبراني في " المعجم الكبير " (٣٨٠/٢٢) عن أبي وهب الجشمي وكانت له صحبة قال : قال رسول الله ﷺ : **« تسمُّوا بأسماء الأنبياء ، وأحب الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن ، وأصدقها حارث وهمَّام ، وأقبحها حرب ومرة »** ومدار الحديث على « عقيل بن شبيب » قال الحافظ في " التقريب " : « مجهول » ، وبقية رجاله ثقات . وللحديث شاهد مرسل صحيح يقويه رواه ابن وهب في " جامعه " (ص ٧) ولفظه : **« خير الأسماء عبد الله وعبد الرحمن ، وأصدق الأسماء همَّام وحارث ، وشر الأسماء حرب ومرة »** وصححه الألباني في " السلسلة الصحيحة "(رقم ١٠٤٠) .

قال البغوي (شرح السُّنَّة ٣٣٤/١٢) : إنَّما صار الحارث وهمَّام من أصدق الأسماء من أجل مطابقة الاسم معناه ، لأنَّ الحارث الكاسب ، يُقال : حرث الرجل إذا كسب ، قل الله ﷻ : =

بالإرادة ، فإذا كان له إرادة هو متحرك بها ، فلا بدَّ أن يعرف ما يريده هل هو نافع له أو ضار ؟ وهل يصلحه أو يفسده ؟ .

وهذا قد يعرف بعضه النَّاس بفطرتهم ، كما يعرفون انتفاعهم بالأكل والشرب ، وكما يعرفون ما يعرفون من العلوم الضرورية بفطرتهم ، وبعضه يعرفونه بالاستدلال الذي يهتدون به بعقولهم ، وبعضه لا يعرفونه إلا بتعريف الرسل وبيانهم لهم ، وهدايتهم إياهم .

حسن الأفعال وقبحها وما يعرف منه بالعقل

وفي هذا المقام تكلم الناس في الأفعال هل يعرف حسنها وقبحها بالعقل ، أم ليس لها حسن وقبح يعرف بالعقل ؟ ، كما قد بُسِط في غير هذا الموضع ، وبيّنا ما

س ١٣٥ ـ الأفعال هل يعرف حسنها من قبحها بالعقل ، أو بالشرع ، وما معنى الحسن والقبح على القول الصحيح ؟

ج ١٣٥ ـ « الحسن » : هو الفعل الملائم المناسب ، و« القبح » : هو الفعل المنافر المؤذي

= ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الأخِرَةِ نَزِدْ لَهُ في حَرْثِهِ ﴾ [الشورى : ٢٠] ، وهمَّام من هممت بالشيء إذا أردته ، وما من أحد إلاّ وهو في كسب أو يهم بشيء ، وإنّما صار حرب ومرة من أقبح الأسماء لما في الحرب من المكاره ، وفي مُرة من المرارة والبشاعة ، وكان رسول اللّه ﷺ يحب الفأل الحسن والاسم الحسن . اهـ .

وقع في هذا الموضع من الاشتباه ، فإنَّهم اتفقوا على أن كون الفعل يلائم الفاعل أو ينافره يعلم بالعقل ، وهو أن يكون الفعل سببًا لما يحبّه الفاعل ويلتذّ به ، وسببًا لما يبغضه ويؤذيه .

وهذا القدر يعلم بالعقل تارة ، وبالشرع أخرى ، وبهما جميعًا أخرى ، لكن معرفة ذلك على وجه التفصيل ، ومعرفة الغاية التي تكون عاقبة الأفعال من السعادة والشقاوة في الدار الآخرة لا تعلم إلاَّ بالشرع ، فما أخبرت به الرسل من تفاصيل اليوم الآخر ، وأمرت به من تفاصيل الشرائع لا يعلمه الناس بعقولهم ، كما أن ما أخبرت به الرسل من تفصيل أسماء اللَّه وصفاته لا يعلمه النَّاس بعقولهم ، وإن كانوا قد يعلمون بعقولهم جمل ذلك .

وهذا التفصيل الذي يحصل به الإيمان ، وجاء به الكتاب هو مما دل عليه قوله تعالى : ﴿ **وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا**

وهذا القدر يعلم بالعقل تارة ، وبالشرع تارة أخرى ، وأيضًا بهما جميعًا ، ولكن معرفة ذلك على وجه التفصيل ، ومعرفة الغاية التي تكون عاقبة الأفعال من السعادة والشقاوة في الدار الآخرة لا تعلم إلاَّ بالشرع .

إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الكِتَابُ وَلاَ الإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [1] ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ ﴾ [2] ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُم بِالوَحْيِ ﴾ [3] .

اختلاف النّاس في مسألة الحسن والقبح العقليين

ولكن طائفة توهمت أن للحسن والقبح معنى غير هذا ، وأنَّه يعلم بالعقل ، وقابلتهم طائفة أخرى ظنت أن ما جاء به الشرع من الحسن والقبح يخرج عن هذا ، فكلتا الطائفتين اللتين أثبتتا الحسن والقبح العقليين أو الشرعيين وأخرجتاه عن هذا القسم غلطت .

س ١٣٦ ـ من الطائفة التي توهمت أن للحسن والقبح معنى غير هذا وأنه يُعلم بالعقل ، وبِمَ فسروا الحسن والقبح ، وما حكم قولهم ؟

ج ١٣٦ ـ هذه الطائفة هي « المعتزلة » وأتباعهم .

وهؤلاء فسروا الحسن والقبح بأنَّه صفة ذاتية لا تنفك عن الأفعال ، وهي تُدرك

---

(١) سورة الشورى آية : ٥٢ .

(٢) سورة سبأ آية : ٥٠ .

(٣) سورة الأنبياء آية : ٤٥ .

ثُمَّ إن كلتا الطائفتين لما كانت تنكر أن يوصف اللّه بالمحبة والرضا والسخط والفرح ونحو ذلك مما جاءت به النصوص الإلهية ، ودلت عليه الشواهد العقلية تنازعوا بعد اتفاقهم على أن اللّه لا يفعل ما هو منه قبيح ، هل ذلك ممتنع لذاته وأنَّه لا تتصور قدرته على ما هو قبيح ، أو أنَّه ﷻ منزه عن ذلك لا يفعله لمجرد القبح العقلي الذي

بمحض العقل ، فيجب على الله الثواب والثناء على الفعل الحسن ، ويجب عليه الملام والعقاب على الفعل القبيح ، فإذا ورد الشرع بها كان مخبرًا عنها لا مثبتًا لها [1] .

وحكم قولهم أَنَّه باطل مخالف للكتاب والسُنَّة وإجماع سلف الأمَّة .

س ١٣٧ ـ من الطائفة التي ظنت أن ما جاء به الشرع من الحسن والقبح يخرج عن هذا ، وأَنَّه لا يعلم إلاَّ بالشرع ، وبِمَ فسروا الحسن والقبح ، وما حكم قولهم ؟

ج ١٣٧ ـ هذه الطائفة هم « الأشاعرة » ، يقولون : لا حكم للعقل في حسن الأشياء وقبحها ، وليس ذلك عائدًا إلى أمر حقيقي في الفعل يكشف عنه الشرع ، بل الشرع هو المثبت له والمبين ، ولو عكس القضية فحسن ما قبحه وقبح ما حسنه لم يكن ممتنعًا [2] .

---

(١) انظر " نهاية الإقدام " للشهرستاني (ص ٣٧١) .

(٢) انظر " المواقف " للإيجي (ص ٣٢٣) .

أثبتوه ؟ على قولين .

والقولان في الانحراف من جنس القولين المتقدمين ، أولئك لم يفرقوا في خلقه وأمره بين الهدى والضلال ، والطاعة والمعصية ، والأبرار والفجار ، وأهل الجنَّة وأهل النَّار ، والرحمة والعذاب ، فلا جعلوه محمودًا على ما فعله من العدل أو تركه من الظلم ، ولا ما فعله من الإحسان والنّعمة أو تركه من العذاب والنقمة . والآخرون نزهوه بناء على القبح العقلي الذي أثبتوه ولا حقيقة له ، وسووه بخلقه فيما يحسن ويقبح ، وشبهوه بعباده فيما يؤمر به وينهى عنه [1] .

وحكم قولهم أنَّه باطل مخالف للكتاب والسُّنَّة وإجماع الأمَّة .

---

(١) **ولبيان ذلك أقول** : اعلم ــ يرحمني اللّه وإيَّاك ــ أن النَّاس تنازعوا في مسألة التحسين والتقبيح على ثلاثة مذاهب ، طرفان ووسط :

المذهب الأول : وهو قول المعتزلة ومن شابههم كالثنوية والتناسخية والبراهمة والخوارج والشيعة والكرَّامية ، قالوا : العقل يمكنه وحده إدراك الحسن والقبح في جميع الأشياء ، وذلك لما فيها من صفات تدل على حسنها وقبحها ، وهذه الصفات ذاتية لازمة لها ، وإنما جاء الشرع ليقرر ما أثبته العقل . ثم إن المعتزلة ادرجوا هذه المسألة تحت أصلهم الفاسد « العدل » ورتبوا على ذلك نفي حكمة اللّه ﷻ فيما خلقه وأمر به ، وإنما اثبتوا حكمة تعود إلى المخلوق فقط ، ثم أرادوا تعظيم اللّه ﷻ بإثبات كونه عدلاً لا يظلم ، وتنزيهه عن فعل القبيح كالكفر والمعاصي ، فزعموا أنّه لا يقدر على ذلك ، فقاسوا الخالق على المخلوق ، والغائب على الشاهد ، فما قبح من =

فمن نظر إلى القدر فقط ، وعظّم الفناء في توحيد الربوبية ، ووقف عند الحقيقة الكونية ، لم يميّز بين العلم والجهل ، والصدق والكذب ، والبر والفجور ، والعدل

مخالفة من ينظر إلى القدر ويعرض عن الشرع

س ١٣٨ ـ ما حكم من نظر إلى القدر فقط ، وعظّم الفناء في توحيد الربوبية ، ووقف عند الحقيقة الكونية ؟

ج ١٣٨ ـ من نظر إلى القدر فقط ، وعظّم الفناء في توحيد الربوبية ، ووقف عند الحقيقة الكونية ، لم يميّز بين العلم والجهل ، والصدق والكذب ، والبر والفجور ، والعدل

= المخلوق قبح من الخالق ، وهذا ضلال مبين سببه الخلط بين ما أمر اللّه به دينًا ، وما أراده كونًا ، فجعلوا الإرادتين إرادة واحدة .

المذهب الثاني : وهو قول الأشاعرة ومن شابههم ، وهؤلاء قالوا : إن التحسين والتقبيح لا يُعرف إلاّ بالشرع فقط ، ولا مدخل للعقل فيه ، فالزنا وشرب الخمر والسرقة ونحو ذلك لا يُعرف قبحه إلاّ عن طريق الوحي !! وسبب ضلال هؤلاء هو ظنهم أن هناك بعض الأفعال تستقبحها العقول والفطر السليمة وقد جاء الشرع بإثباتها ، ومثلوا لذلك بذبح الحيوان فإنه ايلام له بلا ذنب ، وهو قبيح في العقل ، ومع ذلك أباحه الشرع ، فظنوا أنّهم يدافعون عن الإسلام بنفيهم دور العقل في الحكم على الأشياء ، ثم أنّهم جعلوا من لوازم تنزيه اللّه تعالى نفي حكمة اللّه ﷻ في خلقه وأمره ، فجعلوا أفعال اللّه ﷻ كلها راجعة إلى محض المشيئة .

المذهب الثالث : وهو القول الوسط في المسألة ، وهو قول أئمة الهدى الذين هم أصحاب الوسط الأعدل بين هؤلاء وأولئك ، فقالوا: هناك بعض الأمور يمكن للعقل إدراك حُسنها أو قبحها ؛ ولكن هذا الإدراك لا يترتب عليه لا ثواب ولا عقاب إلاّ بعد ورود الشرع به .قال تعالى:﴿ **وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً** ﴾[الإسراء :١٥] ، وهناك أمور أخرى لا يدرك حسنها من قبحها بالعقل فهي في حاجة إلى بيان من الشرع كحكم الكذب لإصلاح ذات البيّن ، فهذا الفعل فيه =

والظلم ، والطاعة والمعصية ، والهدى والضلال ، والرشد والغي ، وأولياء اللّه وأعدائه ، وأهل الجنّة وأهل النّار ، وهؤلاء مع أنّهم مخالفون بالضرورة لكتب اللّه ودينه وشرائعه ، فهم مخالفون أيضًا لضرورة الحس والذوق ، وضرورة العقل والقياس ، فإن أحدهم لا بدَّ أن يلتذ بشيء ويتألم بشيء ، فيميّز بين ما يؤكل ويشرب ، وما لا يؤكل ولا يشرب ، وبين ما يؤذيه من الحر والبرد وما ليس كذلك ، وهذا التمييز بين ما ينفعه ويضره هو الحقيقة الشرعية الدينية .

مخالفتهم لضرورة الحس والذوق

ومن ظنَّ أن البشر ينتهي إلى حد يستوي عنده الأمران دائمًا فقد افترى ، وخالف ضرورة الحس ، ولكن قد يعرض للإنسان بعض الأوقات عارض كالسكر [1]

والظلم ، وهو مخالف لكتاب الله ودينه وشرعه ، ومخالف أيضًا لضرورة الحس والذوق ، والعقل والقياس .

= قبح من جهة الكذب، وفيه حسن من جهة ما سيترتب عليه من منافع، فالذي يُرجح أحد الجانبين على الآخر هو الشرع الحكيم لا غيره ، وأهل الحق يُقرون بحكمة اللّه التي يريدها في خلقه وأمره.

(١) هذه بعض مصطلاحات أهل البدع والضلال من المتصوفة وأرباب السلوك ، ويعنون بالاصطلام كما قال أبونصر الطوسي (اللُّمع ص ٤٥٠) : هو نعت غَلَبة ترد على العقول فيستلبها بقوة سلطانه وقهره ، وقال عن السُكر (ص ٣١٦) : هو غيبة القلب بوارد قوي ، والفناء تقدم بيانه في (ص ٣٣٤) ، وبينّا هناك حكم هذه المصطلاحات ، وأنّها من وضع أهل البدع والضلالة .

والإِغماء ونحو ذلك مما يشغله عن الإِحساس ببعض الأمور ، فأما أن يسقط إحساسه بالكلية مع وجود الحياة فيه فهذا ممتنع ، فإنَّ النائم لم يسقط إحساس نفسه ، بل يرى في منامه ما يسره تارة وما يسوءه أخرى ، فالأحوال التي يُعبر عنها بالاصطلام والفناء والسكر ونحو ذلك إنما تتضمن عدم الإِحساس ببعض الأشياء دون بعض ، فهي مع نقص صاحبها لضعف تمييزه لا تنتهي إلى حد يسقط فيه التمييز مطلقًا .

ومن نفى التمييز في هذا المقام مطلقًا ، وعظّم هذا المقام فقد غلط في الحقيقة الكونية والدينية قدرًا وشرعًا : غلط في خلق اللَّه وفي أمره ، حيث ظن وجود هذا ، ولا وجود له ، وحيث ظن أنَّه ممدوح ، ولا مدح في عدم التمييز والعقل والمعرفة .

وإذا سمعت بعض الشيوخ يقول : أريد أن لا أريد ، أو إن العارف لا حظٌّ له ، أو إنَّه يصير كالميت بين يدي

س ١٣٩ ـ ما مراد الصوفية بقولهم : أريد أن لا أريد ، أو إن العارف لا حظ له ، أو أنَّه يصير كالميت بين يدي الغاسل ؟

ج ١٣٩ ـ مراده أنَّه يمدح منه سقوط إرادته التي لم يؤمر بها ، وعدم حظه الذي لم يؤمر

الغاسل ، ونحو ذلك فهذا إنما يمدح منه سقوط إرادته التي لم يُؤمر بها ، وعدم حظه الذي لم يُؤمر بطلبه ، وأنَّه كالميت في طلب ما لم يُؤمر بطلبه ، وترك دفع ما لم يؤمر بدفعه .

ومن أراد بذلك أنه تبطل إرادته بالكلية ، وأنه لا يحس باللذة والألم ، والنافع والضار ، فهذا مخالف لضرورة الحس والعقل ، ومن مدح هذا فهو مخالف لضرورة الدِّين والعقل .

أنواع الفناء

والفناء [1] يراد به ثلاثة أمور :

أحدها ـ وهو الفناء الديني الشرعي ، الذي جاءت

بطلبه ، وأَنه كالميت في طلب ما لم يُؤمر بطلبه ، وترك دفع ما لم يُؤمر بدفعه .

ومن أراد بذلك أَنه تبطل إرادته بالكلية ، وأَنه لا يحس ، فهذا مخالف لضرورة الحس والعقل .

س ١٤٠ ـ ما أنواع الفناء التي ذكرها شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ ؟

ج ١٤٠ ـ الفناء [1] يراد به ثلاثة أمور :

---

(١) تقدم في (ص ٣٣٤) وما بعدها من هذا الكتاب بيان معنى الفناء ، وأن تقسيمه إلى شرعي وبدعي كما أشار إلى ذلك شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ فيه نظر .

به الرسل ، ونزلت به الكتب ، وهو أن يفنى عمَّا لم يأمر اللّه به بفعل ما أمر اللّه به ، فيفنى عن عبادة غيره بعبادته ، وعن طاعة غيره بطاعته وطاعة رسوله ، وعن التوكل على غيره بالتوكل عليه ، وعن محبة ما سواه بمحبته ومحبة رسوله ، وعن خوف غيره بخوفه ، بحيث لا يتبع العبد هواه بغير هدى من اللّه ، وبحيث يكون اللّه ورسوله أحبّ إليه مما سواهما ، كما قال تعالى : ﴿ **قُلْ إن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وإخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إلَيْكُم مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللّهُ بِأَمْرِهِ** ﴾ (١) ، فهذا كله هو مما أمر اللّه به ورسوله .

وأمَّا الفناء الثاني ــ وهو الذي يذكره بعض الصوفية ، وهو أن يفنى عن شهود ما سوى اللّه تعالى ،

أحدها ـ الفناء الديني الشرعي ، الذي جاءت به الرسل ، ونزلت به الكتب ، وهو أن يفنى عمَّا لم يأمر اللّه به بفعل ما أمر اللّه به .

وأمَّا الفناء الثاني ـ وهو الذي يذكره بعض الصوفية ، وهو أن يفنى عن شهود ما

---

(١) سورة التوبة آية : ٢٤ .

فيفنى بمعبوده عن عبادته ، وبمذكوره عن ذكره ، وبمعروفه عن معرفته ، بحيث قد يغيب عن شعوره بنفسه وبما سوى اللّه فهذا حال ناقص ، قد يعرض لبعض السالكين ، وليس هو من لوازم طريق اللّه ، ولهذا لم يعرض مثل هذا للنبي ﷺ والسابقين الأولين .

ومن جعل هذا نهاية السالكين فهو ضال ضلالاً مبينًا ، وكذلك من جعله من لوازم طريق اللّه فهو مخطيء ، بل هو من عوارض طريق اللّه التي تعرض لبعض النّاس دون بعض ، ليس هو من اللوازم التي تحصل لكل سالك .

وأما الثالث ـ فهو الفناء عن وجود السوى ، بحيث يرى أن وجود المخلوق هو عين وجود الخالق ، وأن الوجود واحد بالعين ، فهذا قول أهل الإلحاد والاتحاد ، الذين هم من أضل العباد .

سوى اللّه تعالى ، فيفنى بمعبوده عن عبادته ، بحيث قد يغيب عن شعوره بنفسه وبما سوى اللّه وهذا حال ناقص .

وأما الثالث ـ فهو الفناء عن وجود السوى ، بحيث يرى أن وجود المخلوق هو عين وجود الخالق ، وهذا قول أهل الإلحاد والاتحاد .

مخالفتهم لضرورة العقل والقياس

وأمَّا مخالفتهم لضرورة العقل والقياس ، فإنَّ الواحد من هؤلاء لا يمكنه أن يطرد قوله ، فإنَّه إذا كان مشاهدًا للقدر من غير تمييز بين المأمور والمحظور ، فعومل بموجب ذلك مثل أن يُضرب ويجاع حتى يبتلى بعظيم الأوصاب [1] والأوجاع فإن لام من فعل ذلك به وعابه فقد نقض قوله ، وخرج عن أصل مذهبه ، وقيل له : هذا الذي فعله مقضي مقدور ، فخلق اللّه وقدره ومشيئته متناول لك وله ، وهو يعمّكما ، فإن كان القدر حجة لك فهو حجة لهذا ، وإلاَّ فليس بحجة لا لك ولا له . فقد تبين بضرورة العقل فساد قول من ينظر إلى القدر ، ويعرض عن الأمر والنهي .

س ١٤١ ـ وضح مخالفة قول المتصوفة لضرورة العقل والقياس .

ج ١٤١ ـ وأمَّا مخالفتهم لضرورة العقل والقياس ، فإن الواحد من هؤلاء لا يمكنه أن يطرد قوله ، فإنَّه إذا كان مشاهدًا للقدر من غير تمييز بين المأمور والمحظور ، فعومل بموجب ذلك مثل أن يُضرب ويجاع حتى يبتلى بعظيم الأمراض والأوجاع فإن لام من فعل ذلك به فقد نقض قوله ، وخرج عن مذهبه ، وقيل له : هذا الذي فعله مقضي مقدور ، فإن كان القدر حجة لك فهو حجة لهذا ، وإلاَّ فليس بحجة لا لك ولا له .

---

(١) أي الأمراض .

الواجب في شرع الله وقدره عملاً

والمؤمن مأمور بأن يفعل المأمور ، ويترك المحظور ، ويصبر على المقدور ، كما قال تعالى : ﴿ **وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لاَ يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا** ﴾[1] ، وقال تعالى في قصة يوسف : ﴿ **إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ** ﴾[2] فالتقوى فعل ما أمر الله به ، وترك ما نهى الله عنه ، ولهذا قال تعالى : ﴿ **فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالعَشِيِّ وَالإِبْكَارِ** ﴾[3] ، فأمره مع الاستغفار بالصبر ، فإن العباد لا بدَّ لهم من الاستغفار أولهم وآخرهم ، قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح : « **يا أيها النَّاس توبوا إلى ربكم ، فوالذي نفسي بيده إني لأستغفر اللَّه وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة** »[4] ، وقال : « **إنه لَيُغَانُ على**

حاجة العباد إلى « الاستغفار »

س ١٤٢ ـ المؤمن مأمور بأي شيء بالنسبة للشرع والقدر ، مع ذكر الدليل على ذلك ؟

ج ١٤٢ ـ والمؤمن مأمور بأن يفعل المأمور ، ويترك المحظور ، ويصبر على المقدور ﴿ إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾[2] فالتقوى فعل ما أمر الله به ،

---

(١) سورة آل عمران آية : ١٢٠ .

(٢) سورة يوسف آية : ٩٠ .

(٣) سورة غافر آية : ٥٥ .

(٤) هذا الحديث الذي ذكره شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ مركب من حديثين في الصحيحين ، فلعل =

قلبي ، وإنّي لأستغفر اللّه وأتوب إليه في اليوم مائة مرة » [1] .

وترك ما نهى الله عنه .

= الشيخ كتبه من حفظه و لم يرجع إلى مصادره .

أمّا الحديث الأول : فعن الأغرّ المُزنيّ قال : قال رسول اللّه ﷺ : **« يا أيُّها النّاس ! توبوا إلى اللّه فإنّي أتوب في اليوم إليه مائة مرة »** رواه مسلم كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (٤٨) ، باب (١٢) استحباب الاستغفار والاستكثار منه (رقم ٢٧٠٢) ٤/٢٠٧٥ ، وأبو داود الطيالسي في " المسند " (رقم ١٢٠٢) ص ١٦٦ ، والإمام أحمد في " مسنده " (ط . المكتب الإسلامي ٤/٢١١ ، ٢٦٠) ، والبيهقي في " الشعب " (رقم ٧٠٢٢) ٥/٣٨٠ ، والطبراني في " الكبير " (رقم ٨٧٣) ١/٢٧٩ ، وفي " الدعاء " (رقم ١٨٢٦) ٣/١٦١٨ ، وابن أبي شيبة في " مصنفه " (رقم ٣٥٠٧٢) ٧/١٧٢ .

والحديث الثاني : عن أبي هريرة أنه سمع رسول اللّه ﷺ يقول : **« واللّه إنّي لأستغفر اللّه وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة »** رواه البخاري كتاب الدعوات (٨٠) ، باب (٣) استغفار النبي ﷺ في اليوم والليلة (رقم ٦٣٠٧) ٤/١٥٤ ، والترمذي كتاب التفسير (٤٨) ، باب (٤٨) ومن سورة محمد ﷺ (رقم ٣٢٥٩) ٥/٣٨٣ وقال : حديث حسن صحيح ، وابن ماجة كتاب الآداب (٣٣) ، باب (٥٧) الاستغفار (رقم ٣٨١٥) ٢/١٢٥٤ ، والإمام أحمد في " المسند " (ط . المكتب الإسلامي ٢/٢٨٢ ، ٣٤١) ، والطبراني في " الأوسط " (رقم ٤٢٢٢) ٤/ ٢٨٨ ، و" الدعاء " (رقم ١٨٣٨) ٣/١٦٢٢ .

(١) رواه مسلم كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (٤٨) ، باب (١٢) استحباب الاستغفار والاستكثار منه (رقم ٢٧٠٢) ٤/٢٠٧٥ ، وأبو داود كتاب الصلاة ، باب في الاستغفار (رقم ١٥١٥) ٢/٨٤ ، والإمام أحمد في " المسند " (ط . المكتب الإسلامي ٤/٢١١ ، ٢٦٠) ، والبيهقي في " السنن الكبرى " (٧/٥٢) ، وفي " الشعب " (رقم ٧٠٢٣) ٥/٣٨٠ ، والطبراني في " الكبير " (رقم ٨٨٧) ١/٢٨٠ ، وفي الدعاء (رقم ١٨٣٣) ٣/١٦٢٠ ، كلهم عن الأغر .

وكان يقول : « **اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي ، وإسرافي في أمري ، وما أنت أعلم به مني ، اللهم اغفر لي خطئي وعمدي ، وهزلي وجدّي ، وكل ذلك عندي ، اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت ، وما أنت أعلم به مني ، أنت المقدم وأنت المؤخر ، لا إله إلا أنت** » [1] .

وقد ذكر عن آدم أبي البشر أنه استغفر ربَّه وتاب إليه ، فاجتباه ربُّه وتاب عليه وهداه ، وعن إبليس أبي الجنّ أنه أصرّ متعلقًا بالقدر فلعنه وأقصاه ، فمن أذنب فتاب وندم فقد أشبه أباه ، ومن أشبه أباه فما ظلم ، قال تعالى : ﴿ **وَحَمَلَهَا الإنسَانُ إنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولاً ۝ لِّيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ والْمُشْرِكِينَ والْمُشرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ والْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا** ﴾ [2] .

---

(١) رواه عن أبي موسى الأشعري الإمام البخاري كتاب الدعوات (٨٠) ، باب (٦٠) قول النبي ﷺ : اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت (رقم ٦٣٩٨) ١٧١/٤ ، ونحوه مسلم كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (٤٨) ، باب (١٨) التعوذ من شر ما عمل ، ومن شر ما لم يعمل (رقم ٢٧١٩) ٢٠٨٧/٤ ، ورواه الإمام أحمد في " مسنده " (٤١٧/٤) مختصرًا .

(٢) سورة الأحزاب آية : ٧٢ ، ٧٣ .

اقتران التوحيد بالاستغفار

ولهذا قرن ﷻ بين التوحيد والاستغفار في غير آية ، كما قال تعالى : ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ واسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ ولِلْمُؤْمِنِينَ والمُؤْمِنَاتِ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ واسْتَغْفِرُوهُ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ آلر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۞ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللَّهَ إِنَّنِي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ۞ وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَاعًا حَسَنًا إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ (٣) .

وفي الحديث الذي رواه ابن أبي عاصم وغيره : « يقول الشيطان أهلكت الناس بالذنوب ، وأهلكوني بلا إله إلا اللّه والاستغفار ، فلمَّا رأيتُ ذلك بثثتُ فيهم الأهواءَ ، فهم يُذنبون ولا يتوبون ، لأنَّهم يحسبون أنَّهم يحسنون صنعا » (٤) .

....

(١) سورة محمد آية : ١٩ .

(٢) سورة فصلت آية : ٦ .

(٣) سورة هود الآيات : ١ ـ ٣ .

(٤) **إسناده موضوع** رواه ابن أبي عاصم في " السُنَّة " (رقم ٧) ص ٩ ، وأبو يعلى الموصلي في " مسنده " (رقم ١٣١) ١/٩٩ ، وفيه « عبد الغفور بن عبد العزيز الواسطي » ، قال البخاري : " تركوه ، منكر الحديث " ، وقال النسائي :" متروك الحديث " ، وقال ابن حبان :« كان ممن =

وقد ذكر اللّه ﷻ عن ذي النون أنه نادى في الظلمات ﴿ **أن لاَ إِلَهَ إلاَّ أنْتَ سُبْحَانَكَ إِنّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ** ﴾ [1] قال تعالى : ﴿ **فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنْجِي المُؤْمِنِينَ** ﴾ [2] ، قال النبي ﷺ : « **دعوة أخي ذي النون ما دعا بها مكروب إلاّ فرّج اللّه بها كربه** » [3] .

= يضع الحديث » (اللسان ٤٣/٤) ، وقال الألباني في " الظلال "(السُّنّة ص١٠) : إسناده الموضوع .

(١) سورة الأنبياء آية : ٨٧ .

(٢) سورة الأنبياء آية : ٨٨ .

(٣) **إسناده صحيح** ، رواه مطولاً الإمام أحمد في " مسنده " (ط . المكتب الإسلامي ١٧٠/١) من طريق إسماعيل بن عمر الواسطي عن يونس بن أبي إسحاق السبيعي عن إبراهيم بن محمد بن سعد عن أبيه عن جده سعد بن أبي وقاص به ، وصححه أحمد شاكر (رقم ١٤٦٢) ط . المعارف ٣٥/٣ ، وأبو يعلى في " مسنده " (رقم ٧٦٨) ٣٦٠/١ ، قال الهيثمي (المجمع ٦٧/٧) : « رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير إبراهيم بن محمد .. وهو ثقة » قلت : وهو كما قال ، وروى طرفًا من آخره الترمذي كتاب الدعوات (٤٩) ، باب (٨٢) ، (رقم ٣٥٠٥) ٥٢٩/٥ ، والحاكم في " المستدرك " (٥٠٥/١) ، (٣٨٢/٢) ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، وأقرهما الألباني في " الكلم الطيب " (رقم ١٢٢) ص ٧٤ ، وهو كما قالوا ، والطبراني في " الدعاء " (رقم ١٢٤) ٨٣٨/٢ ، من طريق محمد بن يوسف عن يونس بن أبي إسحاق به ، ولفظه « **دعوة ذي النون إذا دعا وهو في بطن الحوت لا إله إلاّ أنت سبحانك إني كنت من الظالمين لا يدعو بها رجل مسلم في شيء قط إلاّ استجاب اللّه له** » ، ورواه أيضًا البيهقي في " الشعب " (رقم ٦٢٠) ٤٣٢/١ من طريق محمد بن عبيد الطنافسي عن =

القول الجامع في الشرع والقدر

وجماع ذلك أنَّه لا بدَّ له في الأمر من أصلين ، ولا بدَّ له في القدر من أصلين ، ففي الأمر عليه الاجتهاد في الامتثال علمًا وعملاً ، فلا يزال يجتهد في العلم بما أمر اللَّه به ، والعمل بذلك ، ثُمَّ عليه أن يستغفر ويتوب من تفريطه في المأمور ، وتعديه للحدود .

ولهذا كان من المشروع أن تختتم جميع الأعمال بالاستغفار فكان النبي ﷺ إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثًا [1] ، وقد قال تعالى : ﴿ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ

س ١٤٣ ـ ما الأصلان في باب الشرع ؟

ج ١٤٣ ـ الأصلان في باب الشرع هما :

الأول : الاجتهاد في امتثال الأمر عِلمًا وعملاً .

= يونس بن أبي إسحاق به ، ورواه البزار " البحر الزَّخار " (رقم ١١٦٣) ٣٦٣/٣ ، من طريق « مصعب بن سعد بن أبي وقاص » بسند لا بأس به في الشواهد والمتابعات ، وفي رواية عند أبي بكر بن السّني في " عمل اليوم والليلة " (رقم ٣٤٥) ص ١٣٤ ، وابن عدي في " الكامل " (١٥٠/٥) : « **إني لأعلم كلمة لا يقولها مكروب إلاَّ فرج اللَّه عنه ، كلمة أخي يونس** عليه السلام : **فنادى في الظلمات ألاَّ إله إلاَّ أنت سبحانك إني كنت من الظالمين** » بسند واهٍ مداره على « عمرو بن الحصين البصري » قال الحافظ في " التقريب "(ص٤٢٠): متروك ـ واللَّه ﷻ أعلم ـ .

(١) **ثبت ذلك من حديث ثوبان** رضي الله عنه فعنه قال : كان رسول اللَّه ﷺ إذا انصرف من صلاته استغفر اللَّه ثلاثًا ، وقال : « **اللهم أنت السلام ، ومنك السلام ، تباركت يا ذا الجلال والإكرام** » رواه مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٥) ، باب (٢٦) استحباب الذكر بعد الصلاة ، =

بِالأَسْحَارِ ﴾[1] فقاموا الليل ثم ختموا بالاستغفار [2]، وآخر سورة نزلت قوله تعالى : ﴿ **إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالفَتْحُ ۞ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا**

الثاني : أن يستغفر ويتوب من تفريطه في المأمور ، وتعديه للحدود .

= وبيان صفته (رقم ٥٩١) ٤١٤/١ ، وأبو داود كتاب الصلاة ، باب ما يقول الرجل إذا سلم (رقم ١٥١٣) ٨٤/٢ ، والترمذي كتاب الصلاة (٢) ، باب (٢٢٤) ما يقول إذا سلم (رقم ٢٩٩) ٩٦/٢ ، والنسائي كتاب السهو ، باب الاستغفار بعد التسليم (شرح السيوطي ٦٨/٣) ، وابن ماجة كتاب إقامة الصلاة والسُّنَّة فيها (٥) ، باب (٣٢) ما يُقال بعد التسليم (رقم ٩٢٨) ٣٠٠/١ ، والإمام أحمد في " المسند " ط . المكتب الإسلامي (٢٧٩/٥) .

(١) سورة آل عمران آية : ١٧ .

(٢) روى ابن جرير الطبري في " تفسيره " (ط . المعرفة ١٣٩/٣) عن أنس أنه قال : « **أمرنا أن نستغفر بالأسحار سبعين استغفارة** » وفي سنده مجهول . وروى ابن جرير أيضًا (١٣٩/٣) ، وابن أبي حاتم في " تفسيره " (١٤٥/٢) عن الوليد بن مسلم قال : سألت عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن قول اللّه : ﴿ **وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالأَسْحَارِ** ﴾ فقال : حدثني سليمان بن موسى ، حدثني نافع أن ابن عمر كان يُحيي الليل صلاة ، فيقول : يا نافع ! أسحرنا ؟ فيقول : لا . فيعاود الصلاة ، فإذا قلتُ : نعم ، قعد يستغفر اللّه ويدعو حتى يصبح . **وسنده ضعيف** فيه « **سليمان بن موسى الأموي** » لخص الحافظ حاله في " التقريب " (ص ٢٥٥) بقوله : « صدوق فقيه في بعض حديثه بعض لين » . قلت : ومع ضعف سند هذه الآثار فإن النَّفس تطمأن لثبوت هذا السلوك عن الصحابة الكرام ؛ وذلك لأن نصوص الكتاب والسُّنَّة كانت تحضهم على هذا السلوك ، **أمَّا الكتاب** فهو ظاهر من لفظ الآية السابقة ، **وأمَّا السُّنَّة** فقد ثبت من حديث أبي هريرة ﷺ أن رسول اللّه ﷺ قال : « **ينزل ربُّنا ﷻ حتى يبقى ثلث الليل الآخر ، فيقول : من يدعوني فأستجيب له ، من يستغفرني فأغفر له ، حتى يطلع الفجر** » رواه البخاري (رقم ١١٤٥) ، ومسلم (رقم ٧٥٨) ـ واللّه ﷻ أعلم ـ .

﴿ **فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ واسْتَغْفِرْهُ إنَّهُ كَانَ تَوَّابًا** ﴾ [(١)] ، وفي الحديث الصحيح أنَّه كان ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده : « **سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي** » [(٢)] يتأول القرآن .

وأمَّا في القدر فعليه أن يستعين باللَّه في فعل ما أمر به ، ويتوكل عليه ، ويدعوه ، ويرغب إليه ، ويستعيذ

س ١٤٤ ـ ما الأصلان في القدر ؟

ج ١٤٤ ـ الأصلان في القدر هما :

---

(١) سورة النصر كاملة ، وقد **صح عن ابن عباس أنَّها آخر سورة نزلت** ، فعن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة ، قال : قال لي ابن عباس : تعلم آخر سورة نزلت من القرآن ، نزلت جميعًا ؟ قلت : نعم . ﴿ **إذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ والفَتْحُ** ﴾ . قال : صدقت . رواه مسلم كتاب التفسير (٥٤) ، في فاتحته (رقم ٣٠٢٤) ٤/٢٣١٨ .

قلتُ : ولا تعارض بين هذا وبين ما ثبت عن « البراء بن عازب » من أن آخر سورة نزلت ﴿ **براءة** ﴾ رواه البخاري (رقم ٤٦٥٤) ٣/٢٣٤ ، وابن أبي شيبة في " مصنفه " (رقم ٣٠٢١٣) ٦/١٤٧ ، قال الحافظ في " الفتح " (٨/١٦٧ ، ٦٠٥) : الجمع بينهما أن آخرية ﴿ **سورة النصر** ﴾ نزولها كاملة ، بخلاف ﴿ **براءة** ﴾ .. فالمراد بعضها أو معظمها ، وإلاَّ ففيها آيات كثيرة نزلت قبل سنة الوفاة النبوية ، وأوضح من ذلك أن أول ﴿ **براءة** ﴾ نزلت عقب فتح مكة في سنة تسع عام حج أبي بكر وقد نزل ﴿ **اليوم أكملت لكم دينكم** ﴾ وهي في المائدة في حجة الوداع سنة عشر ، فالظاهر أن المراد معظمها ، ولا شك أن غالبها نزل في غزوة تبوك وهي آخر غزوات النبي ﷺ . اهـ .

(٢) **حديث صحيح** مر تخريجه (ص ١٨١) من هذا الكتاب .

به ، فيكون مفتقرًا إليه في طلب الخير وترك الشر ، وعليه أن يصبر على المقدور ، ويعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه لم يكن ليصيبه ، وإذا آذاه النَّاس علم أن ذلك مقدَّر عليه .

احتجاج آدم وموسى

ومن هذا الباب احتجاج آدم وموسى ، لما قال : يا آدم أنت أبو البشر خلقك اللَّه بيده ، ونفخ فيك من روحه ، وأسجد لك ملائكته ، لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنَّة ؟ فقال له آدم : أنت موسى الذي اصطفاك اللَّه بكلامه ، فبكم وجدت مكتوبًا علي قبل أن أُخلق ﴿ **وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى** ﴾ [(1)] قال : بكذا وكذا سنة ،

الأول : أن يستعين : بالله ﷻ في فعل ما أمر به ، ويتوكل عليه ، ويدعوه ، ويرغب إليه ، ويستعيذ به .

الآخر : أن يصبر على المقدور ، ويعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه لم يكن ليصيبه .

س ١٤٥ - ما حكم الاحتجاج بالقدر في الذنوب والمعاصي ؟ وضح ذلك .

ج ١٤٥ - الاحتجاج بالقدر على الذنوب والمعاصي فيه تفصيل ، فيجوز في مواضع

---

(١) سورة طه آية : ١٢١ .

قال : فحجّ آدم موسى [1] . وذلك أن موسى لم يكن عتبه لآدم لأجل الذنب ، فإن آدم كان قد تاب منه ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له ولكن لأجل المصيبة التي لحقتهم من ذلك ، وهم مأمورون أن ينظروا إلى القدر في المصائب ، وأن يستغفروا من المعائب ، كما قال تعالى : ﴿ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ

ولا يجوز في موضع آخر ، فينفع إذا احتجّ به بعد وقوعه والتّوبة منه وترك معاودته كما فعل

---

(١) ثبت نحو هذا عن أبي هريرة ﷺ قال : قال رسول اللّه ﷺ : « احتجَّ آدم وموسى ــ عليهما السلام ــ عند ربِّهما ، فحجَّ آدم موسى ، قال موسى : أنت آدم الذي خلقك اللّه بيده ، ونفخ فيك من روحه ، وأسجد لك ملائكته ، وأسكنك في جنّته ، ثم أهبطت النّاس بخطيئتك إلى الأرض ؟ فقال آدم : أنت موسى الذي اصطفاك اللّه برسالته وبكلامه ، وأعطاك الألواح فيها تبيان كل شيء ، وقرّبك نجيًّا فبكم وجدت اللّه كتب التوراة قبل أن أُخلق ؟ قال موسى : بأربعين عامًا . قال آدم : فهل وجدت فيها : ﴿ وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ ﴾ قال : نعم . قال : أفتلومُني على أن عملت عملاً كتبه اللّه عليّ أن أعمله قبل أن يخلقني بأربعين سنة ؟ قال رسول اللّه ﷺ : فحجَّ آدم موسى » . رواه البخاري في مواضع منها كتاب الأنبياء (٦٠) ، باب (٣١) وفاة موسى ، وذكره بعد (رقم ٣٤٠٩) ٢/ ٤٧٨ ، ومسلم واللفظ له كتاب القَدَر (٤٦) ، باب (٢) حجاج آدم وموسى عليهما السلام (رقم ٢٦٥٢) ٤/ ٢٠٤٢ ، وأبو داود كتاب السُنّة ، باب في القدر (رقم ٤٧٠١ ، ٤٧٠٢) ٤/ ٢٢٦ ، والترمذي كتاب القدر (٣٣) ، باب (٢) ما جاء في حجاج آدم وموسى عليهما السلام (رقم ٢١٣٤) ٤/ ٤٤٤ وقال : " حسن صحيح غريب " ، وابن ماجة في مقدمة سننه ، باب (١٠) في القدر (رقم ٨٠) ١/ ٣١ ، والإمام أحمد في " مسنده " في مواضع كثيرة ط . المكتب الإسلامي (٢/ ٢٦٤ ، ٢٦٨ ، ٢٨٧ ، ٣١٤ ، ٣٩٨) .

لِذَنبِكَ ﴾ [1] .

مراعاة الشرع والقدر توجب العبادة والاستعانة

فمن راع الأمر والقدر كما ذكر كان عابدًا لله ، مطيعًا له ، مستعينًا به ، متوكلاً عليه ، من الذين أنعم اللَّه عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين .

وقد جمع اللَّه سبحانه بين هذين الأصلين في غير موضع ، كقوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [2] ، وقوله تعالى : ﴿ فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ﴾ [3] ، وقوله تعالى : ﴿ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ [4] ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا ۞ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لاَ يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ

آدم مع موسى فيما رواه الشيخان وغيرهما ، واللفظ للبخاري أن أبا هريرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : « احتج آدم وموسى ، فقال له موسى : أنت آدم الذي أخرجتك خطيئتك من الجنّة . فقال له آدم : أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالاته وبكلامه ، ثمّ تلومني على أمر قُدِّر عليّ قبل أن أُخلق ؟ فقال رسول

---

(١) سورة غافر آية : ٥٥ .

(٢) سورة الفاتحة آية : ٥ .

(٣) سورة هود آية : ١٢٣ .

(٤) سورة الشورى آية : ١٠ .

عَلَى اللَّهِ فَهوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾ [1] ، فالعبادة له والاستعانة به ، وكان النبي ﷺ يقول عند الأضحية : « **اللهم منك ولك** »[2] ، فما

الله ﷺ : فحجَّ آدم موسى مرتين » فيكون في ذكر القدر إذ ذاك من التوحيد ومعرفة أسماء الربِّ وصفاته وذكرها ما ينتفع به الذاكر والسامع ، لأنَّه لا يدفع بالقدر أمرًا ولا نهيًا ولا يُبطل به شريعة ، بل يُخبر بالحق المحض على وجه التوحيد والبراءة من الحوْل والقوة .

---

(١) سورة الطلاق آية : ٢ ، ٣ .

(٢) وردت هذه الجملة في عدد من الآحاديث الضعيفة يشهد بعضها لبعض ، فعن جابر بن عبد اللَّه قال : ذبح النبي ﷺ يوم الذبح كبشين أقرنين أملحين موجئين [أي خصيين] فلما وجههما قال : « **إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض ، على ملة إبراهيم حنيفًا ، وما كان من المشركين ، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله ربِّ العالمين ، لا شريك له ، وبذلك أمرت وأنا من المسلمين ، اللهم منك ولك عن محمد وأمته ، باسم اللَّه واللَّه أكبر** » ثم ذبح . رواه أبو داود كتاب الضحايا ، باب ما يستحب من الضحايا (رقم ٢٧٩٥) ٩٥/٣ ، وابن ماجة كتاب الأضاحي (٢٦) ، باب (١) أضاحيّ رسول اللَّه ﷺ (رقم ٣١٢١) ١٠٤٣/٢ ، والإمام أحمد في " مسنده " (ط . المكتب الإسلامي ٣٧٥/٣) ، والدارمي في " السنن " كتاب الأضاحي (٦) ، باب (١) السُّنّة في الأضحية (رقم ١٩٤٦) ١٠٣/٢ ، والبيهقي في " الكبرى " (٢٨٧/٩) ، **وسنده ضعيف** مداره على « **أبي عياش المعافري** » لخص الحافظ حاله في " التقريب " بقوله : « مقبول » أي عند المتابعة .

وأيضًا عن أنس مرفوعًا وفيه « **وقال بسم اللَّه ، اللهم منك ولك** » رواه أبو يعلى في " المسند " (رقم ٣١٠٦) ٢٨٤/٣ ، والطبراني في " الأوسط " (رقم ٣٢٧٨) ٣١٩/٣ ، وأورده الهيثمي =

لم يكن بالله لا يكون ، فإنه لا حول ولا قوة إلاَّ بالله ، وما لم يكن لله لا ينفع ولا يدوم .

وأمَّا الموضع الذي لا يجوز الاحتجاج فيه بالقدر ، ففي حال المستقبل بأن يرتكب فعلاً محرمًا ، أو يترك واجبًا ، فيلومه عليه لائم ، فيحتج بالقدر على إقامته عليه ، وإصراره ، فيبطل به حقًا ، ويرتكب به باطلاً ، كما احتج به المصرون على شركهم وعبادتهم غير الله ﷻ (١) .

= في " المجمع " (٢٢/٤) وعزاه إلى « أبي سعيد الخدري » وهو خطأ ، وإنَّما هو لأنس ، وقال : « رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه الحجاج بن أرطاة ، وهو ثقة ولكنه مدلس » **قلت** : « الحجاج » هذا صنفه الحافظ ابن حجر (تعريف أهل التقديس ص ١٢٥) في المرتبة الرابعة من المدلسين الذين لا يحتج بحديثهم إلاَّ ما صرحوا فيه بالسماع ؛ لكثرة تدليسهم على الضفاء والمجاهيل ، وقد عنعنه عن قتادة .

أيضًا ما رواه ابن عباس مرفوعًا ، وفيه : « **اللهم منك ولك ، اللهم تقبل من محمد** » رواه الطبراني في " الكبير " (رقم ١١٣٢٩) ١١/١٥٠ ، قال الهيثمي في " المجمع " (٢٣/٤) : « وفيه عبد اللّه بن خراش ، وثقه ابن حبان وضعفه جماعة » قلت : فهو ضعيف .

فهذه ثلاثة أحاديث من طرق مختلفة يقوي بعضها بعضًا .

هذا وقد صح مثل ذلك عن ابن عباس - رضي اللّه عنهما ـ موقوفًا عليه قال : « إذا أردت أن تنحر البدنة فأقمها ، ثم قل : اللّه أكبر ، اللّه أكبر ، منك ولك ، ثم سمِ ... » الأثر رواه البيهقي في " السنن الكبرى " (٢٨٧/٩) ، والحاكم في " المستدرك " (٣٨٩/٢) ، وقال : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » ، ووافقه الذهبي ، وهو كما قالا ـ واللّه ﷻ أعلم ـ .

(١) " شفاء العليل " لابن القيم (ص ٣٢) بتصرف يسير .

ولا بدَّ في عبادته من أصلين :

شرطا قبول العبادة

أحدهما : إخلاص الدين له ، **والثاني** : موافقة أمره الذي بعث به رسله ، ولهذا كان عمر بن الخطاب ﷺ يقول في دعائه : اللهم اجعل عملي كله صالحًا ، واجعله لوجهك خالصًا ، ولا تجعل لأحد فيه شيئًا [1]. وقال الفضيل بن عياض [2] ـ رحمه الله ـ في قوله تعالى : ﴿ **لِيَبْلُوَكُمْ أيُّكم أحْسَنُ عَمَلاً** ﴾ [3] ، قال : أخلصه

س ١٤٦ ـ ما شروط صحة العبادة ، وما الدليل على ذلك ؟

ج ١٤٦ ـ لا بدَّ لصحة العبادة من أصلين :

الأصل الأول : الإخلاص في العمل لله ﷻ .

ودليله قول الله ﷻ : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إلاَّ لِيَعْبُدُوا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ ﴾ [البينة : ٥] .

---

(١) **أثر ضعيف** ، رواه الإمام أحمد في " الزهد " (ص ١١٨) ، وهو منقطع ، رواه « الحسن البصري » عن عمر بن الخطاب ولم يدركه .

(٢) هو **الفضيل بن عياض بن مسعود التميمي** شيخ الحرم المكي ، من أكابر العُبَّاد الصلحاء ، كان ثقة في الحديث ، أخذ عنه خلق منهم الإمام الشافعي ، ولد في سمرقند ، ونشأ بأبيورد ، ودخل الكوفة وهو كبير ، وأصله منها ، ثم سكن مكة وتوفي بها سنة ١٨٧هـ .

" سير أعلام النبلاء " (٤٢١/٨) ، " تذكرة الحفاظ " (٢٤٥/١) ، " الأعلام " (١٥٣/٥)

(٣) سورة الملك آية : ٢ .

وأصوبه . قيل : يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه ؟ . قال : إن العمل إذا كان خالصًا و لم يكن صوابًا لم يقبل ، وإذا كان صوابًا و لم يكن خالصًا لم يقبل ، حتى يكون خالصًا صوابًا ، والخالص أن يكون لله ، والصواب أن يكون على السُنَّة [1] .

ولهذا ذم اللَّه المشركين في القرآن على اتباع ما شرع لهم شركاؤهم من الدِّين الذي لم يأذن به اللَّه من عبادة غيره ، وفعل ما لم يشرعه من الدِّين ، قال اللَّه تعالى : ﴿ **أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ** ﴾ [2] ، كما ذمهم على أنَّهم حرموا ما لم يحرمه اللَّه ، والدّين الحق أنَّه لا حرام إلاَّ ما حرَّمه اللَّه ، ولا دين إلاَّ ما شرعه اللَّه .

الأصل الآخر : متابعة هدي رسول الله ﷺ .

ودليله قول الله ﷻ : ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ ﴾ [2] .

---

(١) رواه أبو نعيم في " الحلية " (٨/٩٥) .

(٢) سورة الشورى آية : ٢١ .

أقسام النّاس في عبادة الله واستعانته

ثُمَّ إن النَّاس في عبادته واستعانته على أربعة أقسام :

فالمؤمنون المتقون هم له وبه ، يعبدونه ويستعينونه .

وطائفة تعبده من غير استعانة ولا صبر ، فتجد عند أحدهم تحرِّيًا للطاعة والورع ، ولزوم السُنَّة ، لكن ليس لهم توكل واستعانة وصبر ، بل فيهم عجز وجزع .

وطائفة فيهم استعانة وتوكل وصبر ، من غير استقامة على الأمر ولا متابعة للسُنَّة ، فقد يمكّن أحدهم ، ويكون له نوع من الحال باطنًا وظاهرًا ، ويُعطى من المكاشفات والتأثيرات ما لم يعطه الصنف الأول ، ولكن

س ١٤٧ ـ اذكر أقسام النَّاس في عبادة الله ﷻ والاستعانة به .

ج ١٤٧ ـ انقسم النَّاس في عبادة الله ﷻ والاستعانة به إلى أربعة أقسام :

القسم الأول : المؤمنون المتقون ، وهم له عابدون ، وبه مستعينون ، وعليه متوكلون.

القسم الثاني : طائفة تعبد الله ﷻ من غير استعانة ، ولا صبر ، فهم يتحرون الطاعة والورع ، ويلتزمون بالسُنَّة ، ولكنهم مع هذا ليس لهم توكل واستعانة وصبر ، بل فيهم عجز وجزع .

القسم الثالث : طائفة فيهم استعانة وتوكل وصبر ، من غير استقامة على الأمر ولا متابعة للسُنَّة .

لا عاقبة له ، فإنَّه ليس من المتـَّقين ، والعاقبة للتقوى ، فالأولون لهم دين ضعيف ، ولكنَّه مستمر باق إن لم يفسده صاحبه بالجزع والعجز ، وهؤلاء لأحدهم حال وقوة ، ولكن لا يبقى له إلاَّ ما وافق فيه الأمر ، واتبع فيه السُنَّة .

وشر الأقسام من لا يعبده ولا يستعينه ، فهو لا يشهد أن عمله لله ، ولا أنَّه بالله .

مقارنة بين طوائف القدرية والجبرية والمتصوفة

فالمعتزلة ونحوهم من القدرية الذين أنكروا القدر هم في تعظيم الأمر والنهي والوعد والوعيد خير من هؤلاء الجبرية القدرية الذين يعرضون عن الشرع والأمر والنهي ، والصوفية هم في القدر ومشاهدة توحيد الربوبية خير من المعتزلة ، ولكن فيهم من فيه نوع بدع مع إعراض عن بعض الأمر والنهي ، والوعد والوعيد ، حتى يجعلوا الغاية

القسم الرابع : من لا يعبد الله ﷻ ، ولا يستعين به ، فهو لا يشهد أن عمله لله ، ولا أنَّه بالله ، وهؤلاء شر الأقسام الأربعة .

س ١٤٨ ـ قارن بين طوائف المعتزلة ، والجبرية ، والمتصوفة على ضوء دراستك لها .

ج ١٤٨ ـ « المعتزلة » الذين أنكروا القدر هم في تعظيم الأمر والنهي ، والوعد والوعيد ، خير من الجبرية الذين يغالون في إثبات القدر ، ويسلبون قدرة العبد واختياره ،

هي مشاهدة توحيد الربوبية والفناء في ذلك ، فيصيرون أيضًا معتزلين لجماعة المسلمين وسُنَّتهم ، فهم معتزلة من هذا الوجه ، وقد يكون ما وقعوا فيه من البدعة شرًا من بدعة أولئك المعتزلة ، وكلتا الطائفتين نشأت من البصرة .

فضل صحابة رسول اللّه والوصية باتباعهم

وإنما دين اللّه ما بعث به رسله ، وأنزل به كتبه ، وهو الصراط المستقيم ، وهو طريق أصحاب رسول اللّه ﷺ ، خير القرون ، وأفضل الأمَّة ، وأكرم الخلق على اللّه بعد النبيين ، قال تعالى : ﴿ **والسَّابِقُونَ الأوَّلُونَ مِنَ المُهَاجِرِينَ والأنصَارِ والَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ**

فيعرضون عن الشرع والأمر والنهي .

و« الصوفية » هم في القدر وتوحيد الربوبية خير من المعتزلة مشركو الأفعال ، ولكن هناك طائفة من غلاة المتصوفة من هو أشر من القدرية والجبرية ، فهم يجعلون الغاية المطلوبة هو « توحيد الربوبية » ، فلا أمر ولا نهي ، ولا وعد ولا وعيد .

س ١٤٩ ـ اذكر بعض النصوص التي تحث على اتباع سلف الأمَّة ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ ، ومجانبة أهل البدع والأهواء .

ج ١٤٩ ـ قال الله ﷻ : ﴿ والسَّابِقُونَ الأوَّلُونَ مِنَ المُهَاجِرِينَ والأنصَارِ والَّذِينَ

عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ [1] فرضي عن السابقين الأولين رضاء مطلقًا ، ورضي عن التابعين لهم بإحسان ، وقد قال النبي ﷺ في الأحاديث الصحيحة : **« خير القرون القرن الذي بعثت فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم »** [2] .

وكان عبد اللّه بن مسعود ﷺ يقول : من كان

اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ [1] .

وروى الشيخان عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال : « خير القرون قرني ، ثُمَّ الذين يلونهم ، ثُمَّ الذين يلونهم . . » الحديث [2] .

---

(١) سورة التوبة آية : ١٠٠ .

(٢) هذا طرف من حديث متواتر رواه اثنا عشر صحابيًا ومخضرمُ وهم :

١ ـ عبد اللّه بن مسعود . ٢ ـ عمران بن حصين . ٣ ـ أبو هريرة .

٤ ـ عائشة . ٥ ـ بريدة بن الحصيب . ٦ ـ النُّعمان بن بشير .

٧ ـ أبو برزة الأسلمي . ٨ ـ عمر بن الخطاب . ٩ ـ سعد بن تميم .

١٠ ـ جعدة بن هبيرة . ١١ ـ سَمُرة بن جُندب . ١٢ ـ جميلة بنت أبي لهب .

١٣ ـ عمرو بن شرحبيل المخضرم مرسلاً .

هذا وقد أورده الإمام السيوطي في " قطف الأزهار " (ص ٢٩٢) ، وأبو الفيض الزبيدي في " لقط الآليء " (ص ٧٢) وحكا تواتره ، ولخشية الإطالة سأكتفي بذكر أحد الطرق وهو عن ابن مسعود ولفظه : **« خير النّاس قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم . ثم يجيء أقوام شهادة أحدهم يمينه شهادته »** رواه البخاري في مواضع من صحيحه منها كتاب الشهادات (٥٢) ، باب (٩) لا يشهد على شهادة جور إذا أُشهد (رقم ٢٦٥٢) ٢/٢١٥ ، ومسلم =

منكم مستنًّا فليستنّ بمن قد مات ، فإنَّ الحيّ لا تُؤمن عليه الفتنة ، أولئك أصحاب محمد ﷺ ، أبرّ هذه الأمَّة قلوبًا ، وأعمقها علمًا ، وأقلها تكلفًا ، قوم اختارهم اللّه لصحبة نبيه ﷺ ، وإقامة دينه ، فاعرفوا لهم حقَّهم ، وتمسكوا بهديهم ، فإنَّهم كانوا على الهدى المستقيم [(١)] . وقال حذيفة بن اليمان ﷺ [(٢)] : يا معشر القراء استقيموا وخذوا طريق من كان قبلكم ، فوالله لئن اتبعتموهم لقد سبقتم سبقًا بعيدًا ، ولئن أخذتم يمينًا وشمالاً لقد ضللتم ضلالاً بعيدًا [(٣)] .

وقال حذيفة بن اليمان ﷺ [(٢)] : يامعشر القراء استقيموا وخذوا طريق من كان قبلكم ، فوالله لئن اتبعتموهم لقد سبقتم سبقًا بعيدًا ، ولئن أخذتم يمينًا وشمالاً

= كتاب فضائل الصحابة (٤٤) ، باب (٥٢) فضل الصحابة ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم (رقم ٢٥٣٣) ١٩٦٢/٤ ، والترمذي كتاب المناقب (٥٠) ، باب (٥٧) ما جاء في فضل من رأى النبي ﷺ وصحبه (رقم ٣٨٥٩) ٦٩٥/٥ ، وابن ماجة كتاب الأحكام (١٣) ، باب (٢٧) كراهية الشهادة لمن يستشهد (رقم ٢٣٦٢) ٧٩١/٢ .

(١) **أثر ضعيف** ، رواه ابن عبد البر في " جامع بيان العلم وفضله " (٩٧/٢) ، وهو منقطع ، رواه قتادة عن ابن مسعود و لم يدركه .

(٢) هو **أبو عبد اللّه حذيفة بن حِسل بن جابر** ، من نجباء الصحابة ، وأعيان المهاجرين ، وأمين سر النبي ﷺ ، فقد أعلمه بأسماء المنافقين ، توفي بالمدائن سنة ٣٦ هـ .
" أُسد الغابة " (٣٩٠/١) ، " سير أعلام النبلاء " (٣٦١/٢) ، " الأعلام " (١٧١/٢)

(٣) **أثر صحيح** رواه البخاري كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة (٩٦) ، باب (٢) الاقتداء بسنن =

وقد قال عبد اللّه بن مسعود ﷺ : خط لنا رسول اللّه ﷺ خطًا ، وخطّ خطوطًا عن يمينه وشماله ، ثُمَّ قال : « هذا سبيل اللّه وهذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه ، ثم قرأ ﴿ **وَأَنَّ هَـٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ** ﴾ »[1] .

وقد أمرنا ﷺ أن نقول في صلاتنا : ﴿ **اهْدِنَا**

لقد ضللتم ضلالاً بعيدًا .

= رسول اللّه ﷺ (رقم ٧٢٨٢) ٣٦٠/٤ ، وابن أبي شيبة في " مصنفه " (رقم ٣٤٨٠١) ١٣٩/٧ ، وأبو نعيم في " الحلية " (٢٨٠/١) ، وابن عبد البر في " جامع بيان العلم وفضله " (٩٧/٢) .

(١) سورة الأنعام آية : ١٥٣ . والحديث **إسناده حسن** رواه النسائي في " الكبرى " كتاب التفسير (٨٢) ، باب (١٤١) قوله تعالى : ﴿ **وأن هذا صراطي مستقيمًا** ﴾ (رقم ١١١٧٤ ، ١١١٧٥) ٣٤٣/٦ ، والدارمي في " السنن " (رقم ٢٠٢) ٧٨/١ ، والطيالسي في " مسنده " (رقم ٢٤٤) ص ٣٣ ، والإمام أحمد في " مسنده " (ط . العارف رقم ٤١٤٢) ٨٩/٦ ، وصححه أحمد شاكر ، وابن جرير في " تفسيره " (٦٥/٨) ، وابن حبان في صحيحه كما في " الإحسان " (رقم ٦ ، ٧) ١٨٠/١ ، ١٨١ ، وابن أبي عاصم في " السُّنَّة " (رقم ١٧) ١٣/١ ، وحسنه الألباني في " الظلال " ، واللالكائي في " شرح أصول الاعتقاد " (رقم ٩٤) ٨٠/١ ، والآجري في " الشريعة " (ص ١٠) ، والبغوي في " شرح السُّنَّة " (رقم ٩٧) ١٩٦/١ ، والحاكم في " مستدركه " وقال : « حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه » وأقره الذهبي ، قلت : ولكن مداره على « عاصم ابن أبي النجود » وهو حسن الحديث ، وللحديث طرق أخرى عن جابر وغيره .

﴿ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾ [1] قـال النبي ﷺ : « اليـهـود مغضـوب عليـهم والنـصارى ضـالون » [2] ، وذلـك أن اليهـود عرفـوا الحـق و لم يتبعـوه ، والنصـارى عبـدوا اللّه بغير علم . ولهـذا كان يُقال : تعوذوا باللّه مـن

س ١٥٠ ـ بيّن أسباب زيغ وضلال الفرق المنتسبة إلى الإسلام كالجهمية ، والمعتزلة ، والصوفية ، والأشعرية ، على ضوء دراستك لهذه الرسالة .

---

(١) سورة الفاتحة آية : ٦ ، ٧ .

(٢) **حديث صحيح** روي من طرق وله ألفاظ كثيرة يطول ذكرها ، كما قال ابن كثير في تفسيره (٢٩/١) وأشهر هذه الطرق ما رواه عدي بن أبي حاتم في قصة إسلامه مرفوعًا ، وفيه : « **إن المغضوب عليهم اليهود ، وإن الضالين النصارى** » رواه مطولاً الإمام أحمد في " مسنده " (ط . المكتب الإسلامي ٣٧٨/٤) ، والترمذي كتاب التفسير (٤٨) ، باب (٢) سورة الفاتحة (رقم ٢٩٥٤) ٢٠٤/٥ ، وابن حبان في صحيحه ، كما في " الإحسان " (رقم ٦٢٤٦ ، ٧٢٠٦) ١٤/ ١٣٩ ، ١٨٤/١٦ ، وحسنه شعيب الأرناؤوط ، والبيهقي في " الدلائل " (٣٣٩/٥) ، ورواه مختصرًا الطيالسي (رقم ١٠٤٠) ص ١٤٠ ، وابن جرير في " تفسيره " (ط . المعارف رقم ١٩٤ ، ٢٠٨) ١/ ١٨٥ ، ١٩٣ ، وصححه أحمد شاكر ، وابن أبي حاتم في " تفسيره " (رقم ٤٠) ٢٣/١ ، قال الهيثمي في " المجمع " (٣١١/٦) : « رواه كله أحمد ، ورجال الجميع رجال الصحيح » قلت : وليس كما قال ، فمداره على « عباد بن حبيش » وثقه ابن حبان ، وترجم له البخاري في " التاريخ الكبير " ، وابن أبي حاتم في " الجرح والتعديل " وسكتا عنه فهو مجهول الحال ، مقبول في الشواهد والمتابعات وباقي رجاله رجال مسلم ، وتابع « عباد »كل من :
١ ـ « **الشعبي** » رواه ابن جرير في " تفسيره " (ط . المعارف رقم ١٩٣ ، ٢٠٧) ١٨٥/١ ، ١٩٣ ، وقال أحمد شاكر : « إسناده صحيح » ، قلت : وليس كما قال ، ففيه : « أحمد بن الوليد الرملي » شيخ الطبري قال عنه أحمد شاكر نفسه (٤٣٧/٢) : « لم أعرف من هو ؟!» =

فتنة العالم الفاجر والعابد الجاهل ، فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون (١) .

وقال تعالى : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدىً فَمَنِ

ج ١٥٠ ـ سبب زيغ وضلال هؤلاء يرجع إلى أمرين باطلين :

الأول : الزيادة في الدين ، بإثبات ما لم يذكره الله ﷻ ، ورسله ـ عليهم الصلاة

= قلت : هو « أحمد بن الوليد » ، أبو بكر الأمي ، لم أجد من ترجم له غير الخطيب في " تاريخه " (١٨٧/٥) ولم يذكر له جرحًا ، أو تعديلاً ، وباقي رجال الإسناد ثقات رجال الصحيحين .

٢ ـ « **مُـرِّي بـن قَطَـري** » رواه ابن جرير في " تفسيره " (ط . المعارف رقم ١٩٥ ، ٢٠٩) ١٨٦/١ ، ١٩٣ ، وقد صححه كذلك أحمد شاكر ، وفي ذلك نظر ، فـ « مُرِّي » هـذا لم يوثقه غير ابن حبان ، وترجم له البخاري في " تاريخه " ، وابن أبي حاتم في " الجرح والتعديل " وسكتا عنه ، فهو على شاكلة من سبقه .

ورواه مرفوعًا بإسناد صحيح على شرط مسلم الصنعاني في " تفسيره " (رقم ١٣) ٦١/١ ، وعنه ابن جرير في " تفسيره " (ط . المعارف رقم ١٩٨ ، ٢١٢) ١٨٧/١ ، ١٩٤ ، من طريق عبد الله ابن شقيق عن صحابي مجهول ، وجهالة الصحابي لا تضر ، كما هو معروف ، وصححه أحمد شاكر ، والألباني في " شرح الطحاوية " (ص ٥٩٤) ـ والله ﷻ أعلم ـ .

(١) **أثر صحيح الإسناد** موقوف على « سفيان الثوري » رواه أبو نعيم في " الحلية " (٣٦/٧) ورجاله ثقات ، وسليمان شيخ أبو نعيم هو « ابن أحمد بن الوليد » وثقه أبو نعيم في " طبقات المحدثين بأصبهان " (٣٣١/٤) ، ورواه نعيم بن حماد في زياداته على " كتاب الزهد " لابن المبارك (رقم ٧٥) ص ١٨ ، ورواه ابن عبد البر في " جامع بيان العلم وفضله " (١٩٢/١) ، موقوف على ابن المبارك .

وروى كذلك ابن عبد البر (١٩٢/١) عن وهب مرفوعًا : « **هلاك أمتي ، عالم فاجر ، وعابد جاهل ..** » ولم أجده فيما بين يدي من مصادر ـ والله ﷻ أعلم ـ .

اتَّبَعَ هُدَايَ فَلاَ يَضِلُّ وَلاَ يَشْقَى ﴾ [1] ، قال ابن عباس ـ رضي اللّه عنهما ـ : تكفّل اللّه لمن قرأ القرآن ، وعمل بما فيه أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة ، وقرأ هذا الآية [2] .

وكذلك قوله تبارك وتعالى : ﴿ الم ۞ ذَلِكَ

والسلام ـ من مهمَّات الدين الواجبة .

الثاني : النقص منه ، بنفي بعض ما ذكره الله ﷻ ورسله ـ عليهم الصلاة والسلام ـ من ذلك بالتأويل الباطل .

ولهذين الأمرين أصلان : عقلي ، وسمعي .

أمَّا الأصل الأول : وهو العقلي :

فذلك أنه عرض للمبتدعة شبهات وقوادح ، بسبب الخوض فيما لا تدركه العقول من الخفيَّات ، التي أعرض عنها السلف ، كمسألة الصفات والقدر ، فصدَّقوا هذه الشبهات والقوادح ، وظنوا أن رسل الله ﷻ ـ عليهم الصلاة والسلام ـ قصروا في البيان عمدًا ، امتحانًا للمكلفين ، وتعريضًا للعلماء الراسخين للثواب العظيم في تأويل

---

(١) سورة طه آية : ١٢٣ .

(٢) **إسناده حسن** ، رواه موقوفًا على ابن عباس ، ابن أبي شيبة في " مصنفه " (رقم ٣٤٧٨١ ـ ١٣٦/٧ ، وابن جرير في " تفسيره " (ط . المعرفة ١٦/١٦٣) .

كلام ربِّ العالمين .

ومن الزيادة في الدين : أن يرفع المظنون في العقليات أو الشرعيات ، إلى مرتبة المعلوم ، وهذا حرام بالإجماع .

ومن الزيادة في الدين : أن يدخل فيه ما لم يكن على عهد رسول الله ﷺ ، وعهد أصحابه ﵃ ، ومثل القول : بأنه لا موجود إلاَّ الله . كما هو قول الاتحادية ، وأنه لا فاعل ، ولا قادر إلاَّ الله ، كما هو قول الجبرية .

ومثال النقص من الدين ، قول من يقول : إن الله ﷻ ليس برحمن ، ولا رحيم ، ولا حليم ، على الحقيقة ، ولكن على المجاز ، وقول من يقول : إنه ﷻ ليس بحكيم على الحقيقة ، إلاَّ بمعنى محكم لمصنوعاته لا أن له في ذلك الإحكام حكمة أصلاً .

وأمَّا الأصل الثاني : وهو السمعي :

فهو اختلافهم في أمرين :

أحدهما : في معرفة المحكم والمتشابه أنفسهما ، والتمييز بينهما ، حتى يرد المتشابه إلى المحكم .

وثانيهما : اختلافهم هل يعلمون تأويل المتشابه ، ثم اختلافهم في تأويله على تسليم

﴿ والَّذِينَ يُؤمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۞ أُولَئِكَ عَلَى هُدىً مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [1] ، فأخبر

أنهم قد عرفوا المتشابه [2] .

س ١٥١ ـ أهل البدع والأهواء اشبهوا مَن ، وما وجوه الشبه بينهما ؟وضح ذلك بالتفصيل.

ج ١٥١ ـ أهل البدع والأهواء أشبهوا اليهود والنصارى من وجوه منها :

« الوجه الأول » : أن كلاً من الفريقين معه حق وباطل ، وفرقوا دينهم وكانوا شيعًا ، فإن أهل الكتاب معهم حق وباطل ، ولهذا قال تعالى لهم : ﴿ ولا تَلْبِسوا الحَقَّ بِالبَاطِلِ وتَكْتُمُوا الحَقَّ وأَنتم تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٤٢] ، وقال : ﴿ أَفَتُؤمنونَ بِبعضِ الكِتَاب وتكْفُرُون بِبَعضٍ ﴾ [البقرة : ٨٥] ، وقال عنهم : ﴿ ويَقُولونَ نُؤمِنُ بِبعضٍ ونَكْفُرُ بِبَعضٍ ويُرِيدُون أن يَتَّخِذوا بَيْنَ ذلكَ سَبيلاً ﴾ [النساء : ١٥٠] ، وقال عنهم : ﴿ وإذا قِيلَ لَهُم آمِنُوا بِمَا أَنزَلَ اللهُ قَالوا نُؤمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَينا ويَكْفُرُونَ بِمَا وَراءَهُ وهوَ الحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُم ﴾ [البقرة : ٩١] .

وذلك لأنهم ابتدعوا بدعًا خلطوها بما جاءت به الرسل ، وفرقوا دينهم وكانوا شيعًا ،

---

(١) سورة البقرة الآيات : ١ ـ ٥ .

(٢) انظر " إيثار الحق على الخلق " لابن الوزير اليماني (ص ٢٥٣) وما بعدها .

ﷺ أن هؤلاء مهتدون مفلحون ، وذلك خلاف المغضوب عليهم والضالين .

فصار في كل فريق منهم حق وباطل ، وهم يكذِّبون بالحق الذي مع الفريق الآخر ، ويصدّقون بالباطل الذي معهم .

وهذا حال أهل البدع كلهم ؛ فإن معهم حقًا وباطلاً ، فهم فرَّقوا دينهم وكانوا شيعًا ، كل فريق يكذِّب بما مع الآخر من الحق ، ويصدق بما معه من الباطل .

« الوجه الثاني » : أن كلاً من الفريقين مشبه ومعطل لصفات الله ، فاليهود تصف الربّ بصفات النقص التي يختص بها المخلوق ، ويشبهون الخالق بالمخلوق . كقولهم إن الله بخيل وفقير - تعالى الله عمَّا يصفون - .

والنصارى يصفون المخلوق بصفات الخالق التي يختص بها ، ويشبِّهون المخلوق بالخالق ، حيث قالوا : إن الله هو المسيح بن مريم ، فأهل الكتاب شبَّهوا الخالق بالمخلوق ، فعطلوا الربّ عن صفات ، والمبتدعة كذلك قاسوا الخالق على المخلوق ، والغائب على الشاهد ، فشبَّهوا ثم عطلوا .

« الوجه الثالث » : تقارب الفريقين في مفهوم النبوات ، فاليهود تقتل بعض الأنبياء ، وتستكبر عن اتّباعهم ، وتكذبهم ، وتتهمهم بالكبائر . والنصارى يجعلون من ليس بنبي ولا رسول نبيًا ورسولاً ، كما يقولون في الحواريين : إنهم رسل ، بل

فنسأل الله العظيم أن يهدينا وسائر إخواننا صراطه المستقيم : صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين

يطيعون أحبارهم ورهبانهم كما تُطاع الأنبياء ، فالنصارى تصدق بالباطل ، واليهود تُكذّب بالحق .

ولهذا كان في مبتدعة أهل الكلام شبه من اليهود ، وفي مبتدعة أهل التعبد شبه من النصارى ؛ فآخر أولئك الشك والريب ، وآخر هؤلاء الشطح والدعاوي الكاذبة ؛ لأن أولئك كذّبوا بالحق فصاروا إلى الشك ، وهؤلاء صدّقوا بالباطل فصاروا إلى الشطح .

فمبتدعة أهل العلم والكلام طلبوا العلم بما ابتدعوه ، ولم يتّبعوا العلم المشروع ويعلموا به ، فانتهوا إلى الشك المنافي للعلم ، بعد أن كان لهم علم بالمشروع ، لكن زاغوا فأزاغ الله قلوبهم ، وكانوا مغضوبًا عليهم .

ومبتدعة العبّاد طلبوا القرب من الله بما ابتدعوه في العبادة ، فلم يحصل لهم إلاّ البعد منه ؛ فإنه ما ازداد مبتدع اجتهادًا إلاّ ازداد من الله تعالى بعدًا .

« الوجه الرابع » : في الشرائع ، فاليهود منعوا الخالق أن يبعث رسولاً بغير شريعة الرسول الأول ، وقالوا : لا يجوز أن ينسخ ما شرعه . والنصارى جوّزوا لأحبارهم أن يغيّروا من الشرائع ما أرسل الله بهم رسوله ، والمبتدعة من أهل الكلام جعلوا

والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقًا ، ولا حول ولا قوة إلاَّ باللَّه العلي العظيم ، والحمد لله رب العالمين ،

مصدر التلقي والتشريع هو العقل ، والمتصوفة جعلوا من مصادر التلقي المشايخ والأولياء .

« الوجه الخامس » : في العبادات ؛ فالنصارى يعبدونه ببدع ابتدعوها ما أنزل الله بها من سلطان . واليهود مُعرضون عن العبادات ، فالنصارى مشركون به ، واليهود مستكبرون عن عبادته .

وهذا حال المبتدعة ، فهم إمَّا يخترعون عبادات ما أنزل الله بها من سلطان ، وإمَّا أن يزعم أقطابهم برفع التكليف عنهم [1] .

س ١٥٢ ـ وأخيرًا ما الطريقة المُثلى لمجانبة الضلال في الدنيا ، والشقاء في الآخرة ؟ وضح ذلك .

ج ١٥٢ ـ الطريقة المُثلى لمجانبة الضلال في الدنيا ، والشقاء في الآخرة هو الاعتصام بكتاب الله ﷻ ، وسُنَّة رسوله ﷺ ، واتباع منهاج سلف الأمَّة ، قال ﷻ : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدىً فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلاَ يَضِلُّ وَلاَ يَشْقَى ﴾ [طه : ١٢٣] ، وقال ابن مسعود ﷺ : خط لنا رسول الله ﷺ خطًا ، وخط خطوطًا عن يمينه وشماله ، ثُمَّ

---

(١) انظر " منهاج السُّنَّة " لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٦٧/٥) وما بعدها .

قال : « هذا سبيل الله وهذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه ، ثُمَّ قرأ ﴿ وَأَنَّ هَـٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ﴾ » [الأنعام : ١٥٣] [(١)] ، وقال ابن عباس - رضي اللّه عنهما - : تكفّل اللّه لمن قرأ القرآن ، وعمل بما فيه أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة [(٢)] ، وقال ابن مسعود ﷺ : قال رسول الله ﷺ : « إن هذا القرآن مأدبة الله ، فتعلموا من مأدبته ما استطعتم ، إن هذا القرآن حبل الله والنور والشفاء النافع ، عصمة لمن تمسك به ، ونجاة لمن اتبعه ، لا يزيغ فيستعتب ، ولا يعوج فيقوم ، ولا تنقضي عجائبه ، ولا يخلق عن كثرة الرد ، فاتلوه ، فإن الله يأجركم على تلاوته بكل حرف عشر حسنات ، أمَّا أني لا أقول : ألم ، ولكن ألف ولام وميم » [(٣)] .

---

(١) حديث **إسناده صحيح** ، مر تخريجه (ص ٤٠٦) من هذا الكتاب .

(٢) **إسناده حسن** ، مر تخريجه (ص ٤٠٩) من هذا الكتاب .

(٣) **حديث صحيح** ، وقد اختلف في رفعه ووقفه ، والصحيح رفعه ، رواه مرفوعًا ابن أبي شيبة في " مصنفه " (رقم ٣٠٠٠٨) ١٢٥/٦ ، والحاكم في " المستدرك " (٥٥٥/١) ، وقال : « حديث صحيح الإسناد » ، وتعقبه الذهبي فقال : « لكن إبراهيم بن مسلم ضعيف » ، وقال ابن الجوزي في " العلل المتناهية "(١٠٩/١): « هذا حديث لا يصح عن رسول اللّه ﷺ ، ويشبه أن يكون من كلام ابن مسعود ، قال ابن معين : إبراهيم الهجري ليس حديثه بشيء » قلت : لخص الحافظ في " التقريب " حاله بقوله : « لين الحديث رفع موقوفات » ، ولكن للهجري متابع ، وهو « عاصم ابن أبي النجود » رواه الحاكم في"المستدرك"(٥٦٦/١) وقال :« حديث صحيح الإسناد ، و لم =

وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين .

والاعتصام بالسنة نجاة من الهلاك ، كما قال الإمام مالك ـ رحمه الله ـ : « السُنَّة مثل سفينة نوح ، من ركبها نجا ، ومن تخلف عنها هلك » ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ:« وهذا حق ، فإن سفينة نوح إنما ركبها من صدَّق المرسلين واتبعهم ، وأن من لم يركبها فقد كذَّب المرسلين . واتباع السُنَّة هو اتباع الرسالة التي جاءت من عند الله ﷻ ، فتابعها بمنزلة من ركب مع نوح السفينة باطنًا وظاهرًا ، والمتخلف عن اتباع الرسالة ، بمنزلة المتخلف عن اتباع نوح ﷺ وركوب السفينة معه »[1] .

هذا ما أردتُ بيانه ، وأسأل اللَّه ﷻ أن ينفع به ، وأن يحقق الفائدة المرجوة منه ، فإن أصبت ، فهذا من فضل اللَّه ﷻ عليَّ ، وإن أخطأت ، فالنقص والعيب ، والضعف والنسيان ، سجية لا تنفك عن المخلوق ، وحق المسلم على أخيه الإسرار بالنصيحة ، والدعاء له عن ظهر الغيب ، وإحسان الظن به ، فيعلم اللَّه ما أردت إلاَّ الخير والصلاح ، وصلى اللَّه على نبينا محمد وعلى آله وسلم .

✍ : أبو مصعب بلال بن حبشي طبري الجزائري

أبها ـ ١٤١٣هـ ـ ص.ب : ٢٥١٤

= يخرجاه » وأقره الذهبي ، وصحح الألباني رفعه في " السلسلة الصحيحة " (رقم ٦٦٠) ٢/٢٦٧ .

(١) انظر " مجموع الفتاوى " لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٣٧/٤) .

الفهـارس



١ ـ فهرس الآيات القرآنية

سـورة الأنـعام



٢ ـ فهرس الأحاديث النبوية

طـرفـه	الراوي	درجته	رقم الصفحة
(ج)			
« الحجر الأسود يمين الله في الأرض »	ابن عباس	ضعيف	١٤٤
(خ)			
« خرج سليمان عليه السلام يستسقي فرأى نملة »	أبو هريرة	صحيح	١٥٧
خط لنا رسول الله ﷺ خطًا	ابن مسعود	صحيح	٤٠٦ ، ٤١٥
« خير القرون قرني »	ابن مسعود	صحيح	٤٠٤
(د)			
دخل رسول الله ﷺ على أبي سلمة وقد شق بصره ...	أم سلمة	صحيح	١١٥ ، ١٢٢
« دعوة ذي النون إذا دعا وهو في بطن الحوت »	سعد	صحيح	٣٩٠
(ذ)			
ذبح النبي ﷺ يوم الذبح كبشين أقرنين	جابر	ضعيف	٣٩٧
(س)			
سمعت النبي ﷺ أكثر من عشرين مرة يقرأ	ابن عمر	صحيح	١٦
(ع)			
« عبدي جعت فلم تطعمني »	أبو هريرة	صحيح	١٤٤ ، ١٤٧
« العجماء جبار »	أبو هريرة	صحيح	٢٩٣
علمنا رسول الله ﷺ التشهد في الصلاة	ابن مسعود	صحيح	١ ، ٢
(ق)			
قال رجل من المشركين لرجل من المسلمين: نعم القوم	الطفيل	صحيح	٣٦٠
« قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن »	ابن عمرو	صحيح	١٤٥
قيل : يا رسول الله ! ممَ ربنا ؟	وضعه الثلجي	موضوع	٤٠



٣ - فهرس أقوال السلف الصالح

طرفه	الراوي	درجته	رقم الصفحة
(م)			
من كان منكم مستنًا فليستن بمن مات	ابن مسعود	ضعيف	٤٠٥
ما السموات السبع والأرضون السبع	ابن عباس	حسن	١٤٢
(ن)			
نزلت في نفر من العرب كانوا يعبدون نفرًا من الجن ..	ابن مسعود	صحيح	٣٥٣
(هـ)			
هل تعلم له مثلاً أو شبيهًا	ابن عباس	ضعيف	٢٤
هو نظام التوحيد فمن وحد الله وآمن بالقدر	ابن عباس	ضعيف	٣٧١
(و)			
وليس يعلمون تأويله	الإمام مالك	صحيح	١٧٤
﴿ **والراسخون في العلم** ﴾ يعلمون تأويله	مجاهد ، والربيع	صحيح ضعيف	١٧٦
(ي)			
يا أبا عبد الله ! ما معنى ﴿ **الرحمن على العرش** ﴾ ...	ابن أبي دؤاد	صحيح	١٦٢
يا معشر القراء ! استقيموا	حذيفة بن اليمان	صحيح	٤٠٥



٤ ـ فهرس الأعلام المترجم لهم في الحاشية

الاسم	رقم الصفحة

(أ)

(ب)

الاسم	رقم الصفحة

الاسم	رقم الصفحة



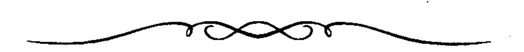


٥ ـ فهرس الفرق المترجم لها في الحاشية

---

(١) علامة (*) إشارة إلى أن الترجمة وردت في « الأجوبة » .

الفرقة	رقم الصفحة



٦ ـ فهرس المصطلحات العلمية

اللفظ	رقم الصفحة

اللفظ	رقم الصفحة

اللـفـظ	رقم الصفحة



٧ ـ فهرس المراجع العلمية

١ ـ **القرآن الكريم** .

٢ ـ **إثبات صفة العلو** ، لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ) ، تحقيق د/ أحمد بن عطية الغامدي ـ مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٦م .

٣ ـ **الإجماع** ، لمحمد بن إبراهيم بن المنذر (ت ٣١٨هـ) ـ دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٤ ـ **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان** ، لأبي الحسن علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ) ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ـ مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ـ ١٩٩١م .

٥ ـ **أحكام الجنائز وبدعها** ، لمحمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

٦ ـ **أخبار العلماء بأخبار الحكماء** ، لعلي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ) ـ دار الآثار للطباعة ، بيروت ، بدون تاريخ .

٧ ـ **أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار** ، لأبي الوليد محمد بن عبد الله الأزرقي (ت ٢٥٠هـ) ، تحقيق رشدي الصالح ـ مكتبة الثقافة ، مكة المكرمة ، الطبعة الخامسة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

٨ ـ **آداب البحث والمناظرة** ، لمحمد أمين الشنقيطي ـ مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، بدون تاريخ .

٩ ـ **الأدب المفرد** ، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار البشائر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .

١٠ ـ **الأذكار** ، لأبي زكريا يحيى بن يوسف النووي (ت ٦٧٦هـ) ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ـ دار الهدى ، الرياض ، الطبعة الثالثة ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .

١١ ـ **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل** ، لمحمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

١٢ ـ **أسد الغابة** ، لأبي الحسن علي محمد بن الأثير (ت ٦٣٠هـ) ـ دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، بدون تاريخ .

١٣ ـ **الأسماء والصفات** ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) ـ دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ .

١٤ ـ **إشتقاق أسماء الله** ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) ـ مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٩م .

١٥ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة** ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ـ دار الكتاب العربي ، بيروت ، وبحاشيته الاستيعاب لابن عبد البر .

١٦ ـ **أصول الدين** ، لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ) ـ مدرسة الإلهيات ، إسلامبول ، الطبعة الأولى ١٣٤٦هـ ـ ١٩٢٨م .

١٧ ـ **اعتقادات فرق المسلمين والمشركين** ، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦هـ) ـ مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٣٩٨هـ .

١٨ ـ **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد** ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق أحمد عصام الكاتب ـ دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .

١٩ ـ **الأعلام** ، للزركلي ـ دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثامنة ١٩٨٩م .

٢٠ ـ **إغاثة اللهفان** ، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) ، تحقيق حامد الفقي ـ دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٩م .

٢١ ـ **إقتضاء الصراط المستقيم** ، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت ٧٢٨هـ) ، تحقيق محمد حامد الفقي ـ أنصار السُّنَّة المحمدية ، لاهور ، باكستان ، بدون تاريخ .

٢٢ ـ **إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد** ، لأبي عبد الله محمد بن المرتضي المعروف بابن الوزير اليماني (ت ٨٤٠هـ) .

* تحقيق أحمد مصطفى ـ الدار اليمنية ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

* ونشر الدار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

٢٣ ـ **البحر الرائق شرح كنز الدقائق** ، لزين الدين ابن نجيم الحنفي (ت ٩٧٠هـ) ـ نشر سعيد كمبني ، كراتشي ، باكستان ، بدون تاريخ .

٢٤ ـ **بدائع الفوائد** ، لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) ـ مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، بدون تاريخ .

٢٥ ـ **البداية والنهاية** ، لعماد الدين إسماعيل بن عمر الدمشقي المعروف بابن كثير (ت ٧٧٤هـ) ـ دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

٢٦ ـ **البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان** ، لعباس بن منصور السكسكي (ت ٦٨٣هـ) ، تحقيق خليل أحمد إبراهيم الحاج ـ دار التراث العربي ، الطبعة الأولى ١٤٠٠م .

٢٧ ـ **البعث والنشور** ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) ـ مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

٢٨ ـ **بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث** ، للحافظ علي بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) ، تحقيق د/ حسين أحمد صالح الباكري ـ مركز خدمة السُّنَّة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .

٢٩ ـ **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعتهم الكلامية** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) ، تصحيح محمد بن عبد الرحمن القاسم ، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ .

٣٠ ـ **بيان مذهب الباطنية وبطلانه** ، لمحمد بن الحسن الديلمي ـ نشر إدارة ترجمان السُّنَّة ، لاهور باكستان ، الطبعة الرابعة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م .

٣١ ـ **تاريخ بغداد** ، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، بدون تاريخ .

٣٢ ـ **التاريخ كبير** ، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) ، تحقيق المعلمي اليماني ـ دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ .

٣٣ ـ **تبيين كذب المفترى** ، لعلي بن الحسن بن عساكر (ت ٥٧١هـ) ـ دار الكتاب العربي ، بيروت ، بدون تاريخ .

٣٤ ـ **التحفة المهدية** ، فالح بن مهدي ، تحقيق د/ عبد الرحمن المحمود ـ مكتبة الحرمين ، الرياض ،

الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .

٣٥ ـ **التدمرية** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) ، تحقيق محمد السعوي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٣٦ ـ **تذكرة الحفاظ** ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ـ دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ .

٣٧ ـ **الترغيب والترهيب** ، لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦هـ) ، تحقيق مصطفى محمد عمارة ـ دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .

٣٨ ـ **التعريفات** ، لعلي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ) ، تحقيق د/ عبد الرحمن عميرة ـ عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

٣٩ ـ **تفسير ابن أبي حاتم** ، لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ) ، تحقيق د/ حكمة بشير ياسين ـ دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

٤٠ ـ **تفسير الطبري** ، المسمَّى « **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** » ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) .

* دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
* تحقيق محمود شاكر وأحمد شاكر ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الثانية ، بدون تاريخ .

٤١ ـ **تفسير عبد الرزاق الصنعاني** ، لأبي بكر عبد الرزاق بن همَّام الصنعاني (ت ٢١١هـ) ، تحقيق عبد المعطي قلعجي ـ دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٩١م .

٤٢ ـ **تفسير القرطبي** ، المُسمَّى « الجامع لأحكام القرآن » ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، الطبعة ١٣٨٧هـ .

٤٣ ـ **تقريب التدمرية** ، لمحمد بن صالح بن عثيمين ـ دار ابن الجوزي ، الدمام ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .

٤٤ ـ **تقريب التهذيب** ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) .

* تحقيق محمد عوَّامة ، نشر دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثالثة ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م .

* تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .

٤٥ ـ **تلبيس إبليس** ، لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) ـ إدارة الطباعة المنيرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٦٨هـ .

٤٦ ـ **تهافت الفلاسفة** ، لمحمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) ، تحقيق د/ سليمان دنيا ـ دار المعارف ، مصر ، بدون تاريخ .

٤٧ ـ **تهذيب التهذيب** ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ـ دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، بدون تاريخ .

٤٨ ـ **تهذيب السنن** ، لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) ، " حاشية عون المعبود " للعظيم آبادي ، تحقيق عبد الرحمن محمد ـ دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .

٤٩ ـ **تهذيب اللغة** ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق رشيد العبيدي ـ نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ، بدون تاريخ .

٥٠ ـ **جامع ابن وهب** ، لعبد الله بن وهب المصري (ت ١٩٧هـ) ـ نشر دافيدويل ، القاهرة ، سنة ١٩٤٢م .

٥١ ـ **جامع بيان العلم وفضله** ، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) ـ دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .

٥٢ ـ **الجرح والتعديل** ، لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ) ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ـ دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الهند ، بدون تاريخ .

٥٣ ـ **الحجة في بيان المحجة** ، لأبي القاسم إسماعيل الأصبهاني (ت ٥٥٣هـ) ، تحقيق محمد بن محمود ـ دار الراية ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م .

٥٤ ـ **حلية الأولياء** ، لأبي نُعَيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) ـ دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ .

٥٥ ـ **خطبة الحاجة** ، لمحمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـ .

٥٦ ـ **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ، لصفي الدين أحمد بن عبد اللّه الخزرجي (ت ٩٢٣هـ) ـ دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤١١هـ .

٥٧ ـ **خلق أفعال العباد** ، لأبي عبد اللّه محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) ـ مؤسسة الرسالة ، بيروت ، بدون تاريخ .

٥٨ ـ **الخوارج** ، للدكتور / عبد القادر البحراوي ـ مطابع السفير ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ .

٥٩ ـ **درء تعارض العقل مع النقل** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) ، تحقيق د/ محمد رشاد سالم ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، الطبعة أولى ١٤٠٠هـ .

٦٠ ـ **دفع إيهام الاضطراب هن آيات الكتاب** ، لمحمد الأمين الشنقيطي ـ مطبعة المدني ، القاهرة ، بدون تاريخ .

٦١ ـ **دلائل النبوة** ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق عبد المعطي قلعجي ـ دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٦٢ ـ **ذيل الأمالي والنوادر** ، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت ٣٥٦هـ) ـ دار الكتاب العربي ، بيروت ، بدون تاريخ .

٦٣ ـ **الرد على الجهمية** ،لمحمد بن إسحاق بن يحيى بن مندة (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق د/ علي بن محمد ناصر الفقيهي ـ مكتبة الغرباء ، المدينة المنورة ، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ .

٦٤ ـ **الرد على الجهمية** ، لأبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠هـ) ، تحقيق الألباني ـ المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

٦٥ ـ **الرد على الزنادقة والجهمية** ، لأحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) ـ المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٩٣هـ .

٦٦ ـ **الرد على المنطقيين** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) ـ نشر مطبعة شرف الدين الكتبي وأولاده ، الهند ، ١٣٦٨هـ ـ ١٩٤٩م .

٦٧ ـ **الرسالة** ، لمحمد بن إدريس الشافعي ، تحقيق أحمد شاكر ، بدون اسم ناشر أو تاريخ .

٦٨ ــ **رسالة إلى أهل الثغر** ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت ٣٢٤هـ) ، تحقيق عبد الله شاكر الجنيدي ، نشر مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م .

٦٩ ــ **الروح** ، لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) ــ نشر دار عمر بن الخطاب ، الإسكندرية ، بدون تاريخ .

٧٠ ــ **الزهد** ، لهناد بن سري بن مصعب الدارمي (ت ٢٤٣هـ) ، تحقيق د/ عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي ــ دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

٧١ ــ **الزهد** ، لأحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) ــ نشر دار عمر بن الخطاب ، الإسكندرية ، بدون تاريخ .

٧٢ ــ **الزهد** ، لعبد الله بن المبارك (ت ١٨١هـ) ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ــ المطبعة علمي ، بريس ، الهند ١٣٨٦هـ .

٧٣ ــ **سلسلة الأحاديث الصحيحة** ، للألباني ــ الدار السلفية ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م .

٧٤ ــ **سلسلة الأحاديث الضعيفة** ، للألباني ــ المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الخامسة ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م .

٧٥ ــ **سنن ابن ماجة** ، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ــ المكتبة العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ .

٧٦ ــ **سنن أبي داود** ، لسليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ــ دار إحياء التراث العربي ، القاهرة ، بدون تاريخ .

٧٧ ــ **سنن الترمذي** « جامع الترمذي » ، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩هـ) ، تحقيق أحمد شاكر وآخرون ــ دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، بدون تاريخ .

٧٨ ــ **سنن الدار قطني** ، لعلي بن عمر الدار قطني البغدادي (ت ٣٨٥هـ) ، وبذيله « التعليق المغني على الدار قطني » لأبي الطيب العظيم آبادي ، بعناية السيد عبد الله هاشم يماني ــ دار المعرفة ، بيروت ، بدون تاريخ .

٧٩ ـ **سنن الدارمي** ، لعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ) ، تحقيق فواز ، وخالد ـ دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

٨٠ ـ **السنن الكبرى** ، لأبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ) ـ دار المعرفة ، بيروت ، بدون تاريخ .

٨١ ـ **السنن الكبرى** ، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ) ، تحقيق د/ عبد الغفار وسيد كسروي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م .

٨٢ ـ **سنن النسائي** « المجتبى » ، لأحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ) ، مع شرح جلال الدين السيوطي ، وحاشية السندي ـ المكتبة العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ .

٨٣ ـ **السنة** ، لعبد الله بن أحمد بن حنبل (ت ٢٩٠هـ) .

* تحقيق أبي هاجر ـ دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

* تحقيق د/ محمد سعيد القحطاني ـ رمادي للنشر ، الدمام ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ١٩٩٤م .

٨٤ ـ **السنة** ، لأبي بكر عمرو بن أبي عاصم الشيباني (ت ٢٨٧هـ) ، تحقيق الألباني ـ المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٨٥ ـ **سير أعلام النبلاء** ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، بعناية شعيب الأرناؤوط ـ مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة السادسة ، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .

٨٦ ـ **شرح أصول اعتقاد أهل السنة** ، لأبي القاسم هبة الله بن الحسين بن منصور الطبري اللالكائي (ت ٤١٨هـ) ، تحقيق أحمد سعد حمدان ـ دار طيبة ، الرياض ، بدون تاريخ .

٨٧ ـ **شرح السنة** ، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ) ، تحقيق زهير الشاويش ، وشعيب الأرناؤوط ـ المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

٨٨ ـ **شرح صحيح مسلم** ، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) ـ المطبعة المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٨م .

٨٩ ـ **شرح العقيدة الطحاوية** ، لمحمد بن علاء الدين بن أبي العز الحنفي (ت ٧٩٢هـ) ، تحقيق الألباني ـ المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة السابعة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

٩٠ ـ **شرح القصيدة النونية** ، المسمَّاة « الكافية الشافية في الانتصار للفرق النّاجية » ، لمحمد خليل

هراس – دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

٩١ – **شرح المقاصد** ، لمسعود بن عمر بن عبد الله المعروف بسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٣هـ) ، تحقيق د/ عبد الرحمن عميرة – عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م .

٩٢ – **الشريعة** ، لأبي بكر محمد بن الحسين الآخري (ت ٣٦٠هـ) ، تحقيق محمد حامد الفقي – نشر أنصار السنة المحمدية ، لاهور باكستان ، بدون تاريخ .

٩٣ – **شعب الإيمان** ، لأبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق أبي هاجر محمد بسيوني زغلول - دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

٩٤ – **شفاء العليل** ، لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) – دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

٩٥ – **الشفا تعريف حقوق المصطفى** ، للقاضي أبي الفضل عياض اليحصبي (ت ٥٤٤هـ) – دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

٩٦ – **صحيح ابن حبان** ، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) ، وهو الذي رتبه ابن بلبان الفارسي وسمَّاه « الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان » .

٩٧ – **صحيح ابن ماجة** ، للألباني – مكتبة التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

٩٨ – **صحيح البخاري** ، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) ، تحقيق محب الدين الخطيب ، وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، نشر المكتبة السلفية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ .

٩٩ – **صحيح مسلم** ، للإمام مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، نشر دار إحياء الكتب العلمية ، القاهرة ، بدون تاريخ .

١٠٠ – **صفة الجنة** ، لأبي نعيم الأصفهاني – مكتبة التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٤٠٩هـ .

١٠١ – **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة** ، لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) ، تحقيق د/ علي ابن محمد الدخيل الله – دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

١٠٣ ـ **الطبقات الكبرى** ، لعبد الوهاب بن أحمد الشعراني (ت ٩٧٣هـ) ــ مكتبة التوفيقية ، القاهرة ، بدون تاريخ .

١٠٤ ـ **العقيدة الطحاوية** ، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١هـ) ، شرح وتعليق الألباني ـ المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .

١٠٥ ـ **عذاب القبر وسؤال الملكين** ، لأبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ) ـ مكتبة التراث الإسلامي ، القاهرة ، بدون تاريخ .

١٠٦ ـ **العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية** ، لأبي المعالي إمام الحرمين عبد الملك الجويني (ت ٤٧٨هـ) ، تصحيح الكوثري ، القاهرة ، ١٩٤٨م .

١٠٧ ـ **العلل المتناهية** ، لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) ، تحقيق إرشاد الحق الأثري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

١٠٨ ــ **العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها** ، لمحمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، بعناية أشرف عبد المقصود ــ مكتبة أضواء السلف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م .

١٠٩ ـ **عمل اليوم والليلة** ، لأبي بكر أحمد بن محمد المعروف بابن السِنّي (ت ٤٦٣هـ) ــ دار المعرفة ، بيروت ، بدون تاريخ .

١١٠ ـ **عون المعبود حاشية سنن أبي داود** ، لمحمد أشرف بن أمير بن علي العظيم آبادي ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ـ دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .

١١١ ـ **غاية المرام في علم الكلام** ، لأبي الحسن علي بن أبي محمد سالم الآمدي (ت ٦٣١هـ) ، تحقيق حسن محمود عبد اللطيف ، القاهرة ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م .

١١٢ ـ **غريب الحديث** ، لعبد الله بن مسلم المعروف بابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) ــ دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

١١٣ ـ **فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم** مفتي المملكة ، جمع محمد القاسم ــ المطبعة الحكومية ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ .

١١٤ ــ **فتح الباري شرح صحيح الباري** ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ــ المكتبة السلفية ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ .

١١٥ ــ **فتح القدير** ، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) ــ دار المعرفة ، بيروت ، بدون تاريخ .

١١٦ ــ **الفرق بين الفرق** ، لعبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ــ دار المعرفة ، بيروت ، بدون تاريخ .

١١٧ ــ **الفصل في الملل والأهواء والنحل** ، لأبي محمد علي بن أحمد ابن حزم (ت ٤٥٦هـ) ــ دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ .

١١٨ ــ **الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة** ، لعبد الرحمن عبد الخالق ــ مكتبة ابن تيمية ، الكويت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ .

١١٩ ــ **القضاء والقدر** ، للدكتور عمر الأشقر ــ دار النفائس ، الكويت ، الطبعة الثالثة ١٤١١هـ ــ ١٩٩١م .

١٢٠ ــ **القطع والائتناف** ، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨هـ) ، تحقيق د/ أحمد خطاب العمر ــ مطبعة العاني ، بغداد ، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ ــ ١٩٨٧م .

١٢١ ــ **قطف الأزهار المتناثرة في الأخبارالمتواترة** ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق خليل الميس ــ المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م .

١٢٢ ــ **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة** ، لمحمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق عزت وموسى الموشي ــ نشر دار الكتب الحديثة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ ــ ١٩٧٢م .

١٢٣ ــ **الكامل في ضعفاء الرجال** ، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ) ــ دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ ــ ١٩٨٨م .

١٢٤ ــ **كتاب الأربعين في دلائل التوحيد** ، لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي بن محمد الهروي

(ت ٤٨١هـ) ، تحقيق د/ علي بن محمد بن ناصر الفقيهي ــ بدون ناشر ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م .

١٢٥ ــ **كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد** ، لأبي المعالي إمام الحرمين الجويني (ت ٤٧٨هـ) ، تحقيق محمد يوسف وعلي عبد المنعم ــ مكتبة الخانجي ، مصر ، ١٣٦٩هـ .

١٢٦ ــ **كتاب الإيمان** ، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي (ت ٢٣٥هـ) ، تحقيق الألباني ــ نشر دار الأرقم ، الكويت ، بدون تاريخ .

١٢٧ ــ **كتاب الإيمان** ، لمحمد بن إسحاق بن يحيى بن مندة (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق د/ علي بن محمد بن ناصر الفقيهي ــ مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٥م .

١٢٨ ــ **كتاب البعث والنشور** ، لأبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق محمد سعيد بسيوني ــ نشر مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م .

١٢٩ ــ **كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب** ﷻ ، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة ، تحقيق محمد خليل الهراس ــ دار الباز ، مكة المكرمة ، ١٣٩٨هـ ــ ١٩٧٨م .

١٣٠ ــ **كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله وصفاته** ، لمحمد بن إسحاق بن يحيى بن مندة (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق د/ علي بن محمد بن ناصر الفقيهي ــ نشر الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ .

١٣١ ــ **كتاب الدعاء** ، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ) ، تحقيق د/ محمد سعيد ابن محمد حسن النجاري ــ دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م .

١٣٢ ــ **كتاب الصفات** ، لأبي الحسن علي بن عمر الدار قطني (ت ٣٨٥هـ) ، تحقيق د/ علي بن محمد بن ناصر الفقيهي ــ بدون ناشر ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ــ ١٩٨٣م .

١٣٣ ــ **كتاب العظمة** ، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٩٦هـ) ، تحقيق محمد فارس ــ دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٤م .

١٣٤ ــ **الكلم الطيب** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ) ، تحقيق الألباني ــ المكتب الإسلامي ،

بيروت ، الطبعة الرابعة ١٣٩٩هـ .

١٣٥ ـ **الكليـات** ، لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت ١٠٤٩هـ) ، تحقيق د/ عدنان درويش ومحمد المصري ـ مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .

١٣٦ ـ **اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة** ، لجلال الدين أبو الفضل السيوطي (ت ٩١١هـ) ـ دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

١٣٧ ـ **لسان العرب** ، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن المنظور الأفريقي (ت ٧١١هـ) ـ دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ .

١٣٨ ـ **لسان الميزان** ، لأبي فضل ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ـ دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، بدون تاريخ .

١٣٩ ـ **لقط الآلىء المتناثرة في الأحاديث المتواترة** ، لأبي الفيض محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، تحقيق محمد عطا ـ دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

١٤٠ ـ **اللُّمع** ، لأبي نصر عبد الله بن علي السرَّاج الطوسي (ت ٣٧٨هـ) ، تحقيق د/ عبد الحليم محمود ، وطه سرور ـ دار الكتب الحديثة ، مصر ، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م .

١٤١ ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** ، لعلي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) ـ دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

١٤٢ ـ **مجموعة الرسائل المنيرية** ـ دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، بدون تاريخ .

١٤٣ ـ **مجموعة الرسائل والمسائل** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) ـ دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

١٤٤ ـ **مجموع الفتاوى** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد ابن القاسم ـ الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ .

١٤٥ ـ **المحلى** ، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦هـ) ، تحقيق أحمد شاكر ـ دار الآفاق ، بيروت ، بدون تاريخ .

١٤٦ ـ **مختصر العلو للذهبي** ، اختصار محمد ناصر الدين الألباني ــ المكتب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ــ ١٩٨١م .

١٤٧ ـ **مدارج السالكين** ، لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) تحقيق محمد حامد الفقي ــ نشر مكتبة السنة المحمدية ، القاهرة ، بدون تاريخ .

١٤٨ ـ **المراسيل** ، لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد (ت ٣٢٧هـ) ، بعناية شكر اللّه قوجاني ـ مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م .

١٤٩ ــ **مروج الذهب ومعادن الجواهر** ، لأبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي (ت ٣٤٦هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ـ دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

١٥٠ ــ **المستدرك على الصحيحين** ، لأبي عبد اللّه محمد بن عبد اللّه الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) ، وبذيله التلخيص للذهبي ـ دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

١٥١ ـ **مسند أبي عوانة** ، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الأسفرائني (ت ٣١٦هـ) ــ دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الهند ، بدون تاريخ .

١٥٢ ـ **مسند أبي يعلى الموصلي** ، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت ٣٠٧هـ) ، تحقيق إرشاد الحق الأثري ـ دار القبلة ، جدة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م .

١٥٣ ـ **مسند الإمام أحمد بن حنبل** ، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) .

* المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الخامسة ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م .
* تحقيق أحمد شاكر ، دار المعارف ، مصر ، طبعة ١٣٧٧هـ ــ ١٩٥٨م .

١٥٤ ـ **مسند الطيالسي** ، لسليمان بن داود بن الجارود (ت ٢٠٤هـ) ــ دار المعرفة ، بيروت ، بدون تاريخ .

١٥٥ ـ **مشارق الأنوار على صحاح الآثار** ، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي ـ المكتبة العتيقة ، تونس ، ١٣٣٣م .

١٥٦ ـ **مشكاة المصابيح** ، لمحمد بن عبد اللّه الخطيب التبريزي (ت بعد ٧٣٧هـ) ، تحقيق الألباني ـ المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م .

١٥٧ ـ **مشكل الآثار** ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت ٣٢١هـ) ـ مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ، الهند ، ١٣٣٣م .

١٥٨ ـ **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة** ، لأبي العباس أحمد بن إسماعيل بن سليم المعروف بالشهاب البوصيري (ت ٨٤٠هـ) ، تحقيق موسى محمد وعزت علي ـ دار الكتب الإسلامية ، القاهرة ، بدون تاريخ .

١٥٩ ـ **المصنف** ، لابن أبي شيبة أبي بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ) ـ دار التاج ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .

١٦٠ ـ **المصنف** ، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ) ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ـ المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

١٦١ ـ **معاني القرآن** ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الديلمي المعروف بالفراء (ت ٢٠٧هـ) ـ عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٠م .

١٦٢ ـ **معجم البلدان** ، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي البغدادي (ت ٦٢٦هـ) ـ دار صادر ، بيروت ، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .

١٦٣ ـ **المعجم الفلسفي** ، مجمع اللغة العربية ـ القاهرة ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .

١٦٤ ـ **المعجم الصغير** ، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ) ـ دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

١٦٥ ـ **المعجم الكبير** ، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ) ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ـ دار العربية ، بغداد ١٩٧٨م .

١٦٦ ـ **المعجم الوسيط** ، مجمع اللغة العربية ـ المكتبة العلمية ، طهران إيران ، بدون تاريخ .

١٦٧ ـ **معرفة الصحابة** ، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ت ٤٣٠هـ) ، تحقيق محمد راضي ـ مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

١٦٨ ـ **معيار العلم** ، لمحمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) ، تحقيق د/ سليمان دنيا ـ دار المعارف ،

مصر ، ١٩٦١م .

١٦٩ ـ **المفردات في غريب القرآن** ، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) ـ دار المعرفة ، بيروت ، بدون تاريخ .

١٧٠ ـ **مقالات الإسلاميين** ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت ٣٢٤هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م .

١٧١ ـ **مقدمة ابن خلدون** ، لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون المغربي (ت ٨٠٨هـ) ـ الطبعة الرابعة ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .

١٧٢ ـ **الملل والنحل** ، على حاشية الفصل ، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ) ـ دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ .

١٧٣ ـ **المنتقى من السنن عن رسول الله ﷺ** ، لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت ٣٠٧هـ) ـ دار القلم ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

١٧٤ ـ **منهاج السنة النبوية** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) ، تحقيق د/ محمد رشاد سالم ـ دار الكتاب الإسلامي ، ١٤٠٦هـ .

١٧٥ ـ **موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) .

* حاشية منهاج السنة النبوية ، نشر مكتبة الرياض الحديثة ، بدون تاريخ .
* دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
* تحقيق د/ محمد رشاد سالم ، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ١٤٠١هـ .

١٧٦ ـ **المواقف في علم الكلام** ، للقاضي عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (ت ٧٥٦هـ) ـ عالم الكتب ، بيروت ، بدون تاريخ .

١٧٧ ـ **الموسوعة العربية الميسرة** ، بإشراف محمد شفيق غربال ـ دار نهضة لبنان ، بيروت ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .

١٧٨ ـ **موطأ الإمام مالك** ، للإمام دار هجرة مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار الحديث ، القاهرة ، بدون تاريخ .

١٧٩ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق علي وفتحية البجاوي ـ مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، بدون تاريخ .

١٨٠ ـ **النجاة** ، للحسين بن عبد الله بن سينا (ت ٤٢٨هـ) ، نشر محي الدين صبري الكردي ـ القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٥٧هـ ـ ١٩٣٨م .

١٨١ ـ **نزهة الأرواح وروضة الأفراح في تاريخ الحكماء والفلاسفة** ، لشمس الدين محمد بن محمود الشهرزوري (ت ٥٨٦هـ) ، تصحيح السيد خورشيد أحمد ـ نشر مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الهند ، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٩م .

١٨٢ ـ **نهاية الإقدام في علم الكلام** ، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ) ، تصحيح الفررجيوم ، بدون ناشر أو تاريخ .

١٨٣ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر** ، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) ، تحقيق طاهر ومحمود الطناحي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ .

١٨٤ ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان** ، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلّكان (ت ٦٨١هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ مطبعة السعادة ، مصر ، ١٩٤٩م .

الدوريات

١ ـ مجلة المجتمع الكويتية ، الكويت ، العدد (رقم ٦٥٢) « رد سماحة الشيخ ابن باز على الشيخ محمد علي الصابوني صاحب " صفوة التفاسير " » .

٢ ـ مجلة الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، العدد (رقم ٦٢) في ١٤٠٤/٤هـ « منهج الأشاعرة في العقيدة » للدكتور سفر بن عبد الرحمن الحوالي .





٨ ـ فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة

الموضـوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

فصل

فصل

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة
اعتراض	٢٢٩
الجواب عنه	٢٣٠
معنى « القدر المشترك بين الأشياء »	٢٣٣
عدم فهم هذا المعنى يوقع في الغلط والتناقض	٢٣٣
أمثلة ذلك	٢٣٤
بيان معنى « الأحوال »	٢٣٦

فصل

فصل

الموضوع	رقم الصفحة

فصل

الموضوع	رقم الصفحة

فصل

الموضوع	رقم الصفحة

فصل

الموضوع	رقم الصفحة




تم بحمد الله